



قدما رے میدان کمان فخر
 و بیگلر کمان جند و فخر
 بهار نیست بهار



۹۹

کتابخانه مجلس شورای ملی
 انوار الفقاهه

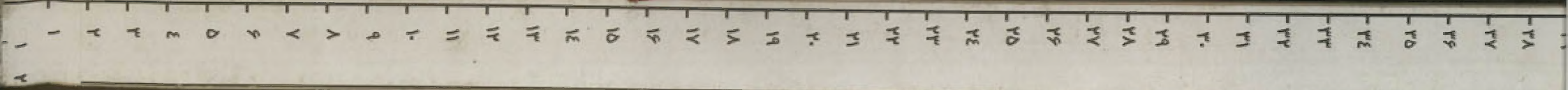
کتاب: فقاهت شیخ حسن و فقه شیخ محمد بحرانی - ریاض
 مؤلف: الساجد الحاج

شماره ثبت کتاب: ۶۳۵۹۶

موضوع: ۲۳
 شماره قفسه: ۷-۲

کتابخانه مجلس شورای ملی

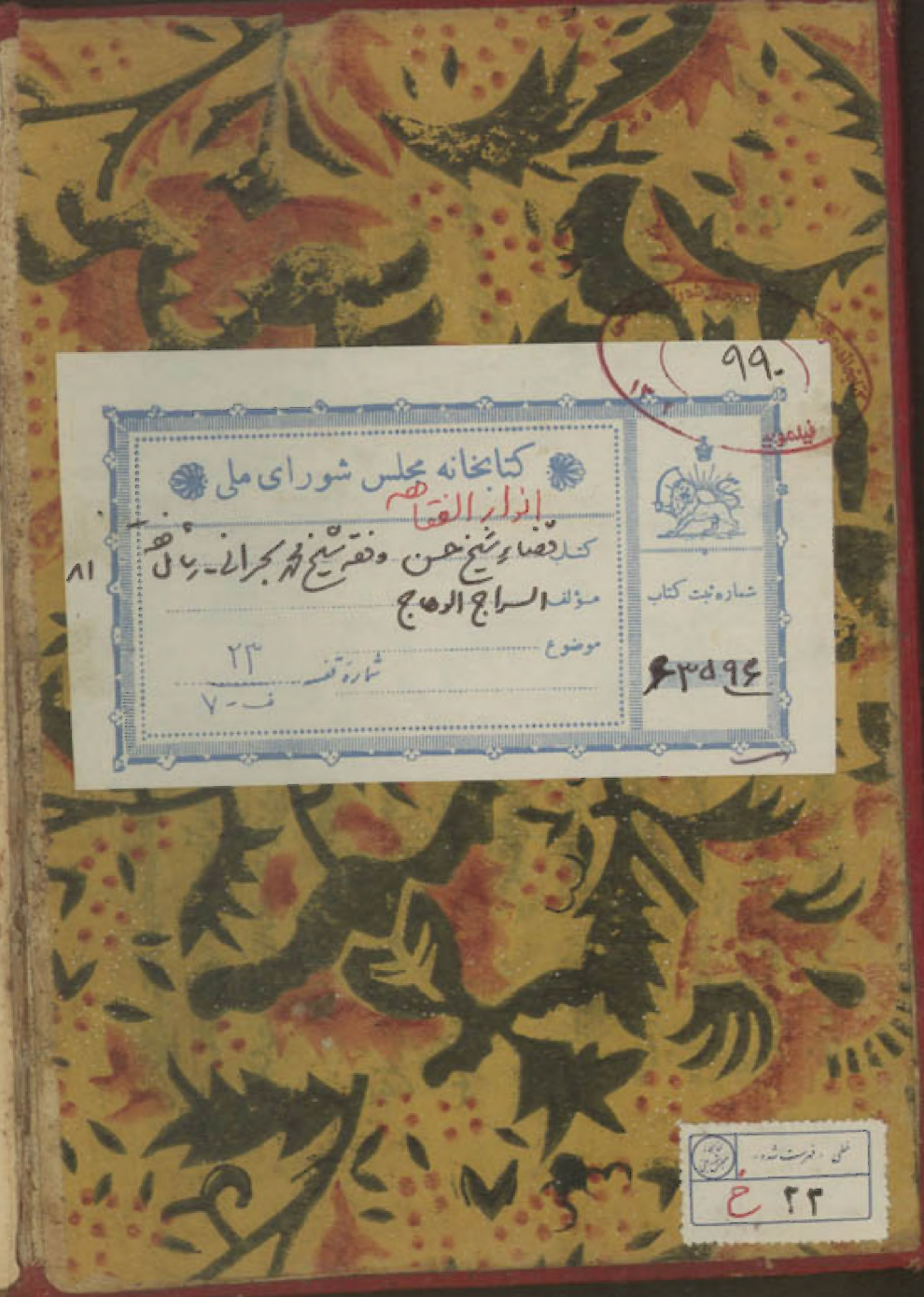
۲۲



۲۰



قدما رہے بعد ان کان لغز
دریکون کن کان قدر و قدر
بدر نیست بمان



۹۹۰

کتابخانه مجلس شورای ملی
انوار الفقاهه

کتاب: فقہ شیخ حسن و فقہ شیخ محمد بحرانی - ۲۱

مؤلف: السراج الراجح

موضوع: ۲۳

شماره ثبت کتاب: ۶۳۵۹۴

فصل: ۷-۲

کتابخانه مجلس شورای ملی
۲۳

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰



كتاب القضاء

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين **وبعد فقروا** الراجي بحسن ربه الاجل الاكبر
 ابن المصنف الشيخ جعفران هذه رسالة في القضاء والشهادات التي فيها بعض الاخران جيب
 مع كثرة الشواهد والهمم والاخران واسئل الله ان يجعله ثمة لكنا بنا الرسم باقرار القضاة
 في احكامهم وان يثبتها في سيرة عاين **كتاب القضاء** للقضاء صفات عديدة لغزو واستعمالها
 الكتاب والسنة على حجة الخليفة والحاكم والاشراك اللغوي في الجمع واللفظ في بعض المعنى
 في اخره يعرف بانها في كتب التفسير واللغة وفي الشرح حنفية شريفة او مشرعية ولا بد شرعية على
 الحكم بين الخصامين والفصل بينهما او لا بد شرعية على ذلك وعلى الحكم على الشريعة في العلم
 بشروط من الموضوعات العامة كونه اهل الال او من الموضوعات الخاصة كالحكم بالعيوب والنزوم
 والاداءة للشكوك بجهة وتوايئة او لا بد شرعية على ذلك وعلى المصالح العامة من جبر المشع
 واخذ المخاصمة وجواز الحدود والتعزبات والامر بالمعروف والنهي عن المنكر ونحوه ونظم
 امر السباسة في مية الايام والنظر في الاوقاف العامة وحفظ مال الفاضل والنايب وغيره
 ذلك ولا يظهر المعنى الثاني فلا يصر في الاطلاق عند قول القائل هذا قضاء فلان ونصت فلا
 فاضيا واجعل فاضيا الا ان ذلك وما غيره فلا بد خاضعا لا ينص من النايب كان يقول
 فيما على الاطفال وناظر على الاوقاف وصوبها على الحدود وقد يوافق هذه الامور وان
 اليها الاطلاق لفظ القضاء وكما يفتي هذا المصنف عما عدا ذلك من نصيب القضاء لزم من
 الامور العامة من النايب الا ان ينص على خلافه فيكون ذلك على غير ولا بد الحكم من باب اوله
 ما بدخل في اللفظ ايضا او من باب العذر والشك بين الجمع والعذر كمن يشهد حوالا الحكم ولو
 ظن على المتن من منصب الحكم لم يسم المصنف فاضلا كذا الكلام في لفظ الحكم في قوله جعله حاكما
 فان لفظ اصطلاح الحكم بين الخصامين والحكم في الامور المشبهة عامرة او خاصة مع احتمال ارادة
 الفصل من كل شيء بمعنى جعله فصل الامور بينه وجعله وبالجعبا ورجعا بينهما وقد
 فهم الفقهاء من ذلك ان وفاد بطلن القضاء في نفس الحكم من غير الولاية ونفس الالتزام

يجوز

موضوع

يجوز الحكم الشرعي على استصحاب معينين او على عامة الخلق في مقام الدعوى او في مقام الشك في
 اثبات او نفي او لهذا الاطلاق في بيان الغرض لخلق القنوى بيننا ان حكم الشرعي واطاراه والاداء
 به عن المصنفان ونقل القضاء بالالزام بنفس جزئي القنوى بالمرور الخاص على شخص معين
 على عام وامر القضاء والقنوى يشمل الصحيح والفاسد الصناد ومنزل اهلية الولاية بسم القضاء
 وقنوى صحيحه والافساد ان وكذا القضاء بمعنى الولاية فالولاية الصحيحة الجامعة للشرايط تصحيح
 والاقسام والكلام في القضاء يقع في امور **احد** كل عام الحكم شرعي او ظاهري فلهذا ينبغي
 به وحكم بغيره ولكن لا تكون القنوى صحيحة يثبت عليها وجوب العمل بنفسه الامع العلم النطقي
 او الظن المعتمد وهو من الجهد المطلق والتجزي في وجوبه ولا يثبت عليها وجوب العمل من غيره وتعليقه
 الا ان يجمع الصفات الاخرى من العدالة والضبط والايان واستفراغ الوسع وبالمعروف
 بينه عن المنكر بل وحكم بالبينه وبالاقرار والشهادة ونحو ذلك وبالجملة لا الحكم بالانزال اليه
 بين المتداعين وغيرهم وفي كل امر كان حكما بالقطر والعدل الا ان الحكم لا يكون حكما فافذا
 لا ينتقض بالاجتهاد الظني من احكامه نفسه او من غيره بل ولا بالظن من غيره وان لم يجز لغير
 نقية فلا يجوز رده ولا تنقيته ولا يكون الحكم حكما فافذا وامر اهل المال في وضع عليه
 مقام المصنوعة وغيره في مقام محرم او خصوص مع البينة او مع الافراد او مع التكرار او مع
 البيوت المردودة او مع العلم به او ظن بغيره من شهادة او عداوة او خلافه لا ينفك الدليل على
 فقه حكمة والالزام به وعدم مراعاة الدعوى به والمطوع به من الدولة نقلا كتابا وسنة
 واجماعا وعقلا وهو حكم الامام او من يرضى على نيابة عموما او خصوصا ان ثبت الحكم في
 نفسه من الولاية والابانة العامة فنصبها برجع الال النص الحق في نصيبه في زمانهم خصوصا
 بقا ائمة الجاهلية من شرائط الاجتهاد فيه وعدمه بعد القطع باه حكم الحكم الامارة فلهذا
 او ظنا شرعيا يجوز له العمل به ومن شرط العدالة وضبطه لوداع الامام حكمه انما الكلام في
 غير المصنوع الخاص بعد القطع الاصل في الحكم عدم تنوفد وعده يثبت احكام النص عليه فلا
 بد من اثبات احكامه من اما اثباته في الحكم كل من يحكم بالحق على او ظنا او اجتهادا وعن

في ذلك بعض فلا بد من بيان عيب الحكم والنصب والولاية وعلم طاحلا

او عن تقليد او عن رواية قطعية او اجماع مقطوع به او كتابا يثبت بكون حكمه نافذا او اثبات
 حاكم موصوف بصفاة معلومة بتفصيله ويرجع اليه في حاله المحذور والغيبه اما الثاني وهو اثبات
 حاكم منصوب مصنف بصفاة خاصة فهو مقطوع به في حاله المحذور وعدم التمكن وفي حاله الغيبه
 في حاله المحذور والتمكن في زمن الصا وفانهم وهو نصب المجتهد المطلق الجامع للشماع فانه منصوب
 عن صاحب التمساع بدليل الاجماع والروايات المتكثرة فمن صاحب الامر الذي هو امام العصر
 بينهما واما الخوارث الواضحة فارجموا فيها الا دولة اخا وبناتها من حجتكم عليكم واما حجتكم وروايتكم
 وعن غيره من غيركم وروايتكم في حجتكم عن غيركم فانه حجة فانه حجة فانه حجة فانه حجة فانه حجة
 يعلم شيئا من نصنا فانما جعلوه بينكم فاصحابنا في حجة فاصحابنا في حجة فاصحابنا في حجة فاصحابنا في حجة
 عن غيركم عن غيركم عن رجلين من اصحابنا يكون بينهما امتناع في دين او ميراث فحق المولى الى السلطان
 او الى النصفه اجمالا ذلك قال من ثمالة الى الطاعون في حجة فانه حجة فانه حجة فانه حجة فانه حجة فانه حجة
 لانه اخذ حكم الطاعون وقوله ان يكفر واية قلت كيف يصنعان قال انفروا الى من كان
 منكم قد روي حديثنا ونظر في خلافتنا وروايتنا عن اصحابنا فانما حاكمنا في حجة فانه حجة فانه حجة
 حاكمنا فانما حاكمنا في حجة فانه حجة فانه حجة فانه حجة فانه حجة فانه حجة فانه حجة فانه حجة فانه حجة
 حد الشك بالله تعالى فان كان كل واحدنا رجلا من اصحابنا ورضينا ان يكون لناظر
 في خفيهما واختلافهما كما وكلاهما اختلفا في مدحك فقال الحكم ما حكم به اعدائهما وافترسهما و
 احسدتهما في الحديث واورعهما ولا يلتفت الى ما حكم به الاخر قال قلت انهما عدلان في حجة
 عند اصحابنا لا يفتل واحد منهما على صاحبه فقال ينظر الى ما كان من روايتهم عننا في ذلك
 حكما بالجمع عليه عند اصحابك في حجة فانه حجة فانه حجة فانه حجة فانه حجة فانه حجة فانه حجة فانه حجة
 فانما حجة فانه حجة فانه حجة فانه حجة فانه حجة فانه حجة فانه حجة فانه حجة فانه حجة فانه حجة
 ينظر الى ما وافق حكم الكتاب والسنة وخالف الغاصب اخذ به قال قلت جعلت فداك
 فان وجدنا المخرجين مراضا للعامة والاخر مخالفا لهما بما يتكلم به المخرجين فاخذ قال بما يتكلم به
 العامة فان خالفوا في حجة فانه حجة فانه حجة فانه حجة فانه حجة فانه حجة فانه حجة فانه حجة فانه حجة

البر

البر دليل ونصاتهم فيترك ويؤخذ بالاخر طفت فان وافق حكمهم ونصاتهم المخرجان جميعا قال اذا كان
 كذلك فادع به حتى تلغي امامك فانما لوقوف عند الشهادتين خبر من الاقدام في الهلكات وروايتكم
 اليه بصيرت اليه عبد الله بن بابويه لكانت على رجل حق فدعوه الى حكام اهل العدل فاني
 عليك الا ان يراعى الى حكام اهل الجور ليقتضوا اللعان من حكم الى الطاعون وروايتكم
 حجة فانه حجة فانه حجة فانه حجة فانه حجة فانه حجة فانه حجة فانه حجة فانه حجة فانه حجة
 الا ان يراعى الى حكام اهل الجور لكانت على رجل حق فدعوه الى حكام اهل العدل فاني
 الدالة على نصهم العام للغاير لخالهم وحرهم وشيئا من حكمهم ومن القطع به ان
 هذا المنصب لا ينفرد صاحبه بعد موت الامامة الناصب لانه بمنزلة بيان حكم فيه
 ان الله عز وجل جعله منصوبا بسبب الاصل والبر حجة فانه حجة فانه حجة فانه حجة فانه حجة فانه حجة
 غير منصبه فانه حجة فانه حجة فانه حجة فانه حجة فانه حجة فانه حجة فانه حجة فانه حجة فانه حجة
 النصيب منهم ثم لا يبين حكمه ولكنه ظاهر في النصيب اليهم كما فهم الفقهاء وللامام من نصيب
 منصوب باعلو الامام بحيث يفتي حكمه من بعده في كل زمن مع كل امام ثم لعلم الامام الاول
 بالمصالح والمساكن لا يبرح حج الله تعالى في ارضه امرنا واجبا لا يبرح ان الامام لا يبرح
 يجمع معه المنسوب من الاول بصيرة حكام من الامام الاول فلا يكون يحكم عليه
 والامام الثاني حاكم مطلقا لا يبرح بصيرة المنسوب حكام من الاول ويحكموا عليه
 للثاني ويكون الامام الثاني مقرر للنصيب الاول ومنفذ له على اولهم واخرهم سواء نصيب
 الاول والثاني منصوب واحد ويؤيد ذلك ان لا يبرح من بعد الصا وفيما اقر واعلى
 ذلك وجرت البرية بطريق في زمانهم الى زمن الصاحب ثم جعلت فداك على ان في حجة
 وضرورة النظام القاضية بدلالة المنصب كفاية وبلغ بالجملة المطلق المجتهد المخرج فان حكمه
 نافذا فيما اجتهد في شمول الاول للمخرجين ما وخصوا كروية ابن ابي حنيفة كما ان فتواه
 لنفسه ولغيره طائفة لعمر الله لا يبرح ليس ثلثا لربنا لله العاصم في الحد وروايتكم
 والامام الثاني حاكم مطلقا لا يبرح بصيرة المنسوب حكام من الاول ويحكموا عليه

خبر الروايات

كل عالم بكل لا ينقطع ولا ينقطع عنهما بتقليد مجتهد حتى جامع للشرايط فهو زعمه ذاته بمعنى كونه حكما
 من امره سبحانه وتعالى لا يتولى احد بل الاجماع محصلا فتد اعز ان يكون مستقلا عليه وان ظهر
 من التمساجوا الحكم لكل احد بالنسبة والعدل والخير والزم الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لكل من عرف
 الحق بل يلزم على من اصاب اليقين والادراك الحكم على من قام عليه اليقين في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 ويجوز بوجوب اقراره ولكن اثنان في ضرورة هذا الحكم من غير الجهد المنصوب وزيت اثاره عليه
 وان لنا بغيره والاجماع محصلا فتد اعز ان يكون مستقلا على عدمه وبغيره خصوص عموما لزوم
 الحكم بالحق على كل احد والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والادراك الخ لا يغير في الجهد العام له ولغيره
 وحكم هذه العروة الحكم عموما اليقين واليقين والافراد والحكم بالانكسار والحكم بالاشهاد واليقين
 حيث كانت مخصصة ومقصودها على اقسامها وحصولها من الجهد المطلوب فيكون نافعا في
 ولا يجوز تركها واعادتها ولا يغير الحكم بها في غير تلك حكم القادر بالحلال والحرام على
 وجه القطع او على وجه التقليد من الفرق الا ثلث عشرة بغيره منصوص عن الامام في نصها من اطلاقها
 كما هو ظاهر اجتهاد نصيب الحكم ارفع الا حطار عند فتد الجهد المطلق وينافس في ثبوت الاجماع
 على عدم نصيب الامام في غير الجهد المطلق وان ثبتت الاجماع على عدم جواز الحكم العامي ابتداء بالجماع
 الدال على جواز حكم العدل والحق والفسط فلا يثبت الاجماع على عدم نصيب الاقامة للعامة
 العارف كيف وفي زمن الامة كثير من يؤمهم في الفتوى والفتاوى يكونون مجتهدين ثم يعرفون ان
 الحكم بغيره من الامام فيبقى به ويجوز له المجتهد نفسه حيث انه منصوص عام ان نصيب تاجرا في
 يتناواه العلوي من عند من له حكم باليقين المعلوم من قبله عند مجتهده ويختلف بينا عنده وحكم
 بالحق بل ويجوز للمجتهدين ان يثبت عند من يثبت احكامه فتد الحكم عند عدم سماع الجهد اليقين
 بعد حلف المدعي وحج فلا يثبت بين ان يقول الله حلف بنفسه فينبغي من غير مجتهدي او حلف عند استبانه
 ولا فرق في قيام اليقين عند المجتهدين والعدل بعد على اليقين فتد اليقين وكذا اليقين بين المنكرات
 الرد في كل الحكم العامي لم يعرف وجه حكمه على الصحة وكان نافعا لا اهل ذلك كله قد يظهر من
 ظاهر الاجتهاد وبغيره من مطاوعى لما يثبت الامة وظهره ولكن خلاف الاجماع اصحابنا واثبتهم

الحكم بالعدل

خلفا

خلفا من سلف ولا يخالفون في ان الامر من الاجتهاد هو المجتهد المطلق وهو العارف بالحلال
 والحرام بل هو العارف بشي من الغضا بالامان العالي لا يرد له ولا ينسب اليه المعرفة المطلقة بل
 نصوا في فاضلي الحكم انه لا بد منه من وصف الاجتهاد ولا يكفى في انما انحصار على مجرد العاد
 حكم تلك الامة فتد اليقين والادراك على ان لا ينفذ حكم العامي عند من يوجب من الرجوع بغيره فان
 فتد الحكم وفصل النزاع وقطع الخصومة بحيث او قبل العود ولا قبل الرد ولا قبل الرجوع
 الاخر في تلك الدعوى ويكون في ذلك الحكم كالرد على منصب من صاحب اليقين والامة فتد
 مجلس الاجلisse الابن او وصي بني اوشفي فتد اليقين فتد الحكم كونه فانما حكمه انما هي الامام العالم
 بالفضا فان العاد في المسلمين كني او وصي فتد اليقين فتد الحكم كونه لا يوزن حتى يحكمون
 فيها بغيره بل ان على اصل الخطاب عندهم والاجماع خرج منه نصيبهم للمجتهدين طلقا في
 تظلموا ونظروا وفرضه ولو فرض من الامة في زمانهم وبقي الحكم من العامي وان كان بالحق
 من جهة الحق وجوب الحكم لا تحت لزوم تبينه ودعوى خروج الخبر من المطلق والورد له
 صعيقة لشمول ولاية ابنه في حكمه بل وولاية ابنه في حكمه لان المنصوص من الجمع المضاف فيها
 مطلق الامة بغيره في قوله عروى حديثنا ولا اكثر من الامة لم يثبت لهم الاجتهاد المطلق بل
 لولا الاجماع لما كان ظاهر الاجتهاد جواز الحكم لكل من روى حديثنا وغرف حكما في تلك الواقعة المتنازع
 فيها سائر كان غرضنا او تقليد او سماع علم او غير شرعي ويكون حاكما وحكمه نافذ و
 بجملة من ولاية بن خطله وان اشترط نصيب المجتهد المطلق فليس فيها منافاة لنصيب المجتهد الاعلى
 الاجتهاد المعلوم الضعيف فلا اشكال في ضرورة حكم المجتهد بل قد يوافق مع تراخي الخصمين بغير المجتهد
 في الحكم المطلق به عنده الذي لا يحتاج الاجتهاد في طريقه ولا في اثنائه ولا يثبت على النظر
 في عدم الرجوع او غيرهما فانه الحكم عليها معنى حكم **تأنيها** بغير الرجوع والحكم بالفتوى و
 المحشور والولايات الى المضطرب مع وجوب الفاضل لدخول كل منها تحت عموم اوله النصيب
 الولاية في الاجتهاد سيما في الفتوى والفتوى وفيها الى رجل منك لا الى اثنين فتد كونه لا ينفذ بعد
 ذلك عند الاختلاف والسير في المضطرب من زمن الامة ولغيرهم اصحابهم على ذلك لزوم

العوض والعرض لولا ذلك لكانت القاض من المفضل على العوام نعم لو علم اختلاف القاض
في حكم وعلم المتلذذ لك لا اختلاف فلا يعد القول بحصة الرجوع اليه في التوى والحكم لما يظهر من
المبتدئ في مقام اختلاف الرأيتين وانما يجوز ذلك فيما يرجع التراضات اليها معا واختلافا
فذلك لا بد من الترجيح واما مع الرجوع لاحد وهو المفضل فانه لا يتم بقوله وان علم ان
القاض قد خالفه على كل حال فلا خلاف افاضلا او احدا حكمه من غير افتاد مفضل لا فضل
آخر لا يجوز القدر ولعل الله ولو قلنا المفضل مع عدم علمه بالاختلاف او حكمه فينبغي ان لا يجرى
العدول ولم ينقض الحكم وكذا لو لم يعلم بالقاض والمفضل فقلنا المفضل او احدا حكمه ان
فلا خلاف ايضا وبالحكمة فلا بد من تقديم القاض مع الاختلاف فشرط على وجوده في
شرط في الابداء لا في الاستدلال من كل ذلك لعدم الاول ثم يثبت اجماع على لزوم تقديم القاض
مطلقا والركون الى القاض المعلى في تقديم المفضل ضعف اذ لعل المفضل اصحاب ما لا يجب
القاض ولا في نظر اهل الجواز الرجوع الى المفضل اقوى من النظر الى المفضل انتهى القاض على ان
الفتح في ذلك محض من باب الاضافة التيسيرية على الرئاسة العامة وعلى العلم بالامكام وعلى سبيل
النظام وعلى التناهي بهم انما لا وادنى الا في الامكام فالفرق على والوجه حتى **ثالثا** للقاض
ان يتقدم حكم المفضل وان كانت نتواه ان حكم المفضل لا يتقدم مع وجود المفضل اذ اعلم ان
ان حكمه وقع على مرجع نتواه ومن حيث ما ينبغي به من الجرح والتعدي لا بل ولو لم يعلم الاصل فخذ
حكمه فيما عدا ما ينبغي به فغلب المفضل بل المحمدين يتقدم حكم العامي اذ اعلم انه حكم على طرفة
ما ينبغي به ويكون من قبيل الخافعة الحكم ولا ناس جاز او حكم المفضلية في الحكم كن باع مال غيره
لنفسه فاجاز المالك له **رابعا** لا بد في القضاء من تعيين ما يخصه وما لا يخصه من اجزاء
او من التبرع او من الاعمى ولا يكفي نصب الرعية لو اجمعت على واحد نعم لو راجع القضاء على واحد
بالحكم البه فخذ حكمه عليها وان لم يكن منصوصا من قبل اهل النصب لعموم التوى من حكم بين
اشبهين واخصا به فلم يعد له عليه لغيره لعموم الحكم انما انزل الله وبالنسطة والعدل وظا
هر الاضحاب فله شئ هذا في زمن الغيبة بل في زمن الائمة كما لا يخفى من حصول النصب منهم لم يعرف ذلك
وحررهم

وحررهم وزمن حضورهم وغيبهم متى لو كانا متساويين من الرجوع اليهم جاز الرجوع الى مفضلهم
لترفع في زمن النبي صلى الله عليه وآله في زمن علي رضي الله عنه في زمن الغيبة عدم رجوع الخصمين
نواصيا عليه الى غيره او شئ من حصول كون فاصبا علمهم بالاعتبارين وظاهرا لا حجاب لزوم
اشتراط اشتراط القاض الاجلي منه من الاجتماع وغيره وقد بنا فاش في لزوم الاعتناء فيه او فلا
الاول نعم لا بد من كونه عارفا بالبين او بالنظر الشرعي الاجتهادي او التقليدي في الحكم في الواقعة القاض
وبطريق كيفة الشهادة واليمين والتكول ونحوها بما هو في حكم كون هذه شئ فاض الحكم في
الغيبة وهر ان لا يستلزم فيه الاجتهاد في الحضور والغيبة فذلك القاض المنسوب ولكن فاعلم
فاعلم الاضحاب لا يفتح عليها فغيبه وعلى طرفة الاضحاب ففاضل الحكم لا يتصور نصبه جالا لغيره
بل اخل المفضل وعدم استناد اليه بل ومع استناد اليه في زمن الصادق عليه السلام في نصبه
كفاية عنه وكل من ترضيه المحمدين من المحمدين هو منصوب من قبلهم نعم في حال الحضور قبل
زضاف الصادق عليه السلام قد تكون مرتبة ينافي حكمه فاذا حكمه شرعا او اذن في حق الحكم منه با
مخصوص وان كان القاض المنسوب موجودا او لا فاما موجودا بل قد ينفى عنه نصب مخصوص على
جهة مخصوصة والفرق بينهما وبين المنسوب الخاص انه لا يتقدم في الزمان في الواقعة الخاصة و
لا ولا بد له على حد او غيره او فاصرا وغايب نعم لان يام بالمعروف وينهى عن المنكر وفلا عيب
والشئ جاز في الحد ومنه لقوله في رواية حفص افاضة الحد والى من اليه الحكم وهو ضعيف
لظهور من الباطن في ان اتمام او منصوبه الخاص العام وفلا استند بحق في الاستدلال على قاض
الحكم بمراتبه في حد غيره والمفتول في ضعف لظهوره في كاهن الاضحاب في المنصب
العام وهو المحمدين المطلق فاعلم في الاستدلال على ثبوت قاض الحكم الاجماع واذا قاض
الحكم بالحكم على المنع ولا على الغايب فخلو المفضل فانه يحكم على الجميع واخصا يجوز الرد على
قاض الحكم قبل الحكم ويجوز له قبل حكمه من المدعي والتكليف المفضل فانه يجوز للمتكلم
عزله ولا اذ عليه بوجبه **خامسا** المحمدين المطلق منصوب ايضا عارفا بمنزلة من له الولي
الشرف ومعناه اعطاه هذا المنصب لانه لو كان له ولا من له بالان فلا ينفذ لثبوت

كيفية من يجب عليه الامر
بالعرف والشرع والتكريم

التأصب لظواهرها انما تصب من الله على لسان الامام ثم لو كانت وكالاته لا تترك
 الرجل ويمكن ان يوزن المجتهد وكيل عن صاحب الامر ووجه خلافه ومنصور به من قبل الامام الذين
 قبله ولا منافاة بينهما والفرق بينهما وبين الخلق ان تصب بغيره من بلد او صقع او
 خاص من حكم او غيره او ما يتبعها من احوال اخرى بخلاف التصوب العام فان ولايته غير مقصورة على
 ولا يحصر في واحدة من هذه بل هو منزه عن كل قيد والتأصب في كل واحد من هذه فحق او جنون
 ولا يجوز الا بتصوب حديد بخلاف التصوب العام فانه يدور على كل وصف التصوب لا على
 تحقق الوصف تحقق التصوب **سارمنا** لا يشترط في الانشاء سوى الاجتهاد واستقراء الرعي
 من المجتهد لتبصيل النظر بالحكم الشرعي ولا يشترط في الاستقراء من المفسر سوى ذلك واهل
 عدالة الموثق بنواؤه لو كان الغالب على السهر والنسيان وعدم الضيق بحيث يرمى
 لا يركن الى قولهم لا يشترط الاستقراء وانما الحكم في حال الغيبة فلما كانت منصبها من المناصب يتصرف
 على ما ينطق به شئونه وتصرفه ايضا فلا يصلح عدم نفوذ الحكم الاموال الدليل على نفوذه فالتشكك
 في شرطه لنفوذ الحكم يجعل شرطه والشكوك في مناطه تجعله نافعا الا ان يقوم اطراف
 معتبر على منى الشرط والماتية وما انفك الاجماع على التشكيك ونقض ظواهر الروايات به
 هو اشتراط البلوغ والعقل والذكورة والنفقة والامانة والعدالة وطهارة المولد والعلم واكمل
 ذلك لا كلام فيه سوى العلم فالمحقق منه هو العلم الاجتهادي للاجماع المنقول وظواهر الروايات
 العتقاء وانما منصبه للعلم والامانة من عرف ولمصلحة من يشكك في العتقاء بغيره فظاهر
 الى خديجة والمتولى ليدل على ذلك نعم هو يلقى الاجتهاد الجزئي في القضاء فقط دون باقي الروايات
 او يكتفي فيه وفي الروايات الشرعية على ذلك القضاء او لا يكتفي مطلقا ووجه في الروايات ويتولى القول بكتفائه
 القضاء للمجتهد الجزئي فيما يفتقر فيه لغيره من اطراف العلم والعارف ونحو ما دل على الحكم
 بالقسط والعدل بل قد تشمل الروايات المنع من استناده الى خديجة فانما الحكم محبة فيه
 لكن ظاهرا لاجتماع التفسير والاحتياط والاصول العقلية وانصرف نظر في حالنا وحسنا
 وعرفنا حكمنا الى المجتهد المطلق ما يبعد نفوذ حكم الجزئي في تقريب اشتراط الاجتهاد المطلق وحكمه

اي صديقه على معرفة استخراج الفروع من الاصل وهو بالتحقق في شئ او بعض شئ من مضامين
 واشترط جمع الحقبة والوثوق به فري في التصوب الخاص العام لا يفرق الا في الاحرار
 واصالة عدم النفوذ ولا بد عبد ملوك لا يقدر على شئ واشترط بعضهم البصر فلا يتقدم
 الا على لا فناء القاضي الى التمييز بين الخصمين والكتابة والاصل والا فرب نفوذه للعدول
 والتميز بكونه في غير البصر من الخس والعرفان فلو عرفناه لم يميز بكونه لم يتقدم حكمه واشترط
 بعضهم الكتابة لاصالة عدم النفوذ او معناه هو ضعف واشترط بعضهم الضبط وهو حق
 اذا كان في نيانه عالما وسهوا اكثر باسما لو كان له شئ من راحة تمنعه عن التسرع في الفتوى
 بل لا يضي حكم بعض المتسرعين في الفتوى المتجهين على علمها قبل النظر التام وكذا من كانت له
 الحاجة والاشغالات والافهام على انظر في كل محظوم بالبال وكذا من يرى نفسه انما يصل اليه
 لا يصل اليه احد فيشاوره ويقتي بالمال وكذا من يقردهم الى الفتوى حب الشئ يعي بهم و
 كل هذا لا ينافي في العدول لوفور من الشئ غالبا في غير اختياره واما من كان منه شذوذا
 اختياره واشترط بعضهم السلامة من الخس والاصل والثبات في نفوذ الحكم وظهوره في
 حديثنا وبعضهم السلامة من القم كذا في الاثبات والافزاد الاول للاخس والاصل اذا
 ادى خسر وصمد الى عدم الوثوق بالاشارة وعدم الوثوق بغيره حيث يستلزم النفس
 باحسانه كخطاه غالبا وعدم معرفته كثير النورث المطالب السمعية والمظنية عليه غالبا
 وعلى كل حال فلو قلنا باشتراط الكتابة والبصر والسمع في التصوب الخاص فلا نفوذ لغيره في
 العام ولا في قاضي الحكم لعموم الاول من غير معارض ومجواتك مع الاطلاق لا يكتفي بكون
 شكنا معتبرا **سارمنا** اذا اختلف المتدعيان في الرجوع الى ابي المجتهد بن لومنا ع
 التكرار على ابتاع من او لا سهل طريقا والا فرب وصوله مع احتمال لزوم ابتاع من طلب
 الرجوع لا انما حصل مطلقا وهو بعيد وكذا احتمال التزمه في علم الاختلاف القاضي والمفتول
 في ذلك الحكم رجعا الى القاضي على الظاهر واختار كل هذا الرجوع الى المجتهد وكان احدهما
 فاضلا والاخر مفضلا لظاهر رجعا اليهما اختلفا في الحكم فلا شك في لزوم تقديمه او فضل

المختصوم صح

المختصوم صح

نعم

الاذا علم المقلد والمذيع ان حكمه افضل مما خالف للشهود او مخالف للكتاب او موافق للعادة
 وبالمجمل في ضعف دليل القاضل بنفسه او بتكليف العاقلين لرفا لا قرب عدم وجوب
 الرجوع اليه **ثامنها** لو رجع المذيعان الى غير المحمدين او الى حكم الجور من غير ضرورة
 كانا غاصبين فقط ولو اوتت الضرورة الى تخلص ماله احدهما الى الرجوع الا هذين فلا بأس لان
 الضرورات تلغ المحظورات ولا ضرر مما دل على المنع من الرجوع الى هذا الحق وان رجوع الى الحق
 والطعن في ذلك وان يكفر بانه منصرف الى غير الضرورة ومن الضرورة وجوب ابرامه نفسه وفي ان
 الاخذ بنفي صحة ان المال لا يحمل حكمهم وهو في دعوى القيد مع التهم محمول فانما يثبت عليها
 ولو عاد له عند حكم الحق فاعدها حكمه نعم لان ما خذها مجرد الفتن من دون ملاحظة حكم الحاكم
 بالباطل في وجهه فرى اما لو كان قاطعا بان العيون عينه وماله فلا يكون اخذها حراما نعم وقد
 بين ان اخذها بهذا العنوان حرام وان كانا الضرف بها حلالا لانهما ملكه اما لو كانت الدعوى
 على دين فاحذ حكم الجاير فظاهره شمول الاختيار وانما سمحت ولا يكون وفاء له بذلك
 الاخذ انما اذا امتنع الغير لم يعد ذلك من الوفاء فيكون مقاصدا او من رضى الاذع يكون
 له بعد الحكم ولو كانت دعوى الدين ثمة فاحذ حكم الحاكم الجاير فلا شك ايضا انه سمحت صرف
 نعم لو اخذ من جهة الفتن كان له **ثاسعها** منصوب المحمدين للولاية على الامام والا وفي
 والقباب ينقل بغير اية وجوب فان كان النصب على جهة الوكاله عنه وان كانت على جهة الوكاله
 عن صاحب او على جهة المنصب عن صاحب لم ينقل بناء على عموم ولاية الحاكم فوق البصر
 عنه وقد في ان النصب المحمدي من الائمة السابقين ان كان على جهة المنصب عن غيرهم او
 وكيل لم ينقل وان كان على المنصب عن الائمة السابقين او من قبلهم بعد ان كان بعد لم ينقل
 الذي في غير القضا ومن نصب المحمدين المطلق في ائمة الائمة السابقين **عاشرها** من نصب
 الحاكم عامة لكل الائمة وولاية فيه لقولهم جميع عليكم وقولهم فاجعلوا حاكما حيث فهم الفقهاء
 صانه معنى الولي للعرف لا مجرد انه في القضاء ولا في الضرورة فاحذ هذا النصب
 ولا في الثاني في القضاء الذي هو اعظم كلف لو ينوب فيما هو نقل وبتولى المنصب الخاص في ذلك

المحذورات

فالعام

نعم

فالعام مثله ولما ورد في حمله من الاحكام ان الازن في ولاية الامام كحمله من اصحابهم وكذا
 الشرعي وكيل عن اصحاب فيما يعود اليه من المواله وافعاله ونفسه وقبضه لكانا الضرورة و
 الاجماع وطواها اختارا للثبوت والولاية ولعموم ما على المحمدين من سبيل بل في فقهنا الحكم الشرعي
 فاصت عدد والمؤمنين مقامه في الولاية ولما رجع الى الحاكم فيما يخص الامام نعم لكان
 الضرورة ولعموم ذلك للاختصاص وعموم المؤمنين بعضهم او لبقاء بعض بل في ذلك مع الاضطرار
 بنوب العدل العارف بالحكم الشرعي في الحكم والمصل بين المتنازعين لكانا الضرورة والقباض
 بل في دفع قطع الخصومات ودفع التنازعات وبالمجمل في رواية الى خديجة فاجعلها فاحذ
 قد جعلت فاحذ انهم منها الشبهة الى كل ما يدخل تحت نصب القاضية والامر والعلوم والمعلوم
 ذلك السمع ان من نصب فاحذ اجتمع اليه جميع الامور العامة فيما نصب فيه من البلدان
 بل ربما يدعي ان مجرد غيبة الامام نعم وارتفاع سلطة القاضي تنبضي للفظ من معنى جمع ما هو
 الى العالم باحكامه ولا لزوم الرجوع والرجع وتطيل المحفوظ وصيغ الاموال وتثبت الامور
 العامة وكما قضت الضرورة بالاخذ بالظن بعد ان لا ياب العلم وقضت بجواز الاجتهاد
 والتقليد وقضت بتفويض الامور الى العالم باحكام الشريعة الشرعية في ما دام موجودا ليرجع
 اليه عند امضاء في الضرورة على قدرها **خامسها** اذا كان الحاكم غير عدل فهل انزل
 القضاء والامور العامة والغنى للغير وفي حق الامام نعم وان لم يجز للغير ان يكون البدي
 شي من ذلك وليس له ان لا ينفق من نصب الامام نعم المحمدين هو ما اذا كان واحدا عدا لا يجيز
 بغير من نفسه العدالة والام يمكن منصوبا وكذا المنصب الخاص لو نصب الامام كان يعرف
 من نفسه النسق وجهات والاطراف في الشورى والعضاء جوازها كما واما في غير الشورى والعضاء
 فان عرف من نفسه الامانة جاز في الاموال والادب لا يجوز له ويكون بقرينة فضولي **ثاني**
عشرها حكم المحمدين بغير علمه في كل ذلك الحكم واما على المحمدين في كل ذلك الحكم واما على المحمدين في كل ذلك الحكم
 اخرها بغيره بعد فقهنا في ظاهره بل من المحمدين تنفيذ والادعاء به ولا يجوز له
 الرجوع عليه في التعميم والولاية واما في الباطن فهل يلزم من امضائه وان كان ظنه خلافا

عن الامام

ما لم يكن فاطما بالاختلاف فلا يخصصه مع القطع اجماعا او بغيره باطنا العمل على اجتهاده وحكما
 من عدم لزوم الحكم وعدم جواز الرد وضمف المعارض لهم ما يصلح للمعارضه سوى الدليل الظني
 الراجع عليه العلم به وجوب العلم به حتى في معارضة الحكم المذكور بغيره والاصل عدم جواز الرد
 بالنظر ومن انما يجتهد بالحكم في جهة سوى ما ارى اليه جهاده وعموم وجوب العلم بظن ^{مستطاع}
 فيه والكتاب والسنة والمعارض سوى ما دل على عدم جواز الرد فيجمع بينهما بالاختلاف فليس له
 وعدم رده ظاهر على هذا فلو حكم على مجتهد بطلان رد وحده او بوجه من ماله او بوجه امة
 وكان المجتهد لا يرى ذلك فقد حكم ظاهره وجاز له باطنا الاستغناء بالرد وجبه واخذ المال ونحو
 ذلك والاحوط تنقيح ظاهره او باطنا او بالخالف المجتهد مجتهد آخر في التنوي وكان لا يفتقر
 اليه في المقتطع بغير جواز رد هاتين ثم تنقيحها بمعنى مضافه حكمه والادام بالعلم به ^{بمعنى}
 ان يحكم به **الثالث عشرها** المجتهدان يعلم حكم مجتهد آخر اذا علم ان الاول قد حكم على طريقه فذهب
 واخذ على غير ما اخذ به من الشبهة واليهين بل يجوز للداعي عند شخص واقامة البينة عند
 خصمه والحكم من الغرض ويجوز اختلاف من المنكر عند حاكم اليهين الرد وده والحكم عند
^{الاحكام} حيد ورايهين من عند احكام الاول وكل امر يتعلق بحجة او بطلان في عبادة او معاملته
 من غير وقوع نزاع او اختلاف او نظر الاشياء فاحتمل عليك متى نزي او يلزم المجتهد الاخر
 ولا مشقة بغيره فاعلم انه لو كان من فعله كان كافرا او من تركه كان كافرا فلهذا من اعتقد
 كذا كان كافرا او من تابعه كان كافرا كان الجميع فتوى يجوز للمجتهد الاخر نقضها والاخذ بما
 ارى اليه نظر في هذا لو كان ذلك مقام حضرة او حصل نظر الاشياء فاحتمل عليك على هذه اليهين
 بلكا كذا الاختلاف في صحة البيع او النكاح او الطلاق او فسادها او في غايه شتى وطاعة
 بعد بيعه او في جواز قتله وعدمه فحكم مجتهد او في جواز استرقاقه وعدمه كان ذلك
 حكما لا يجوز نقضه ويبدل **سابع** المسئلة الاول انما هي اماما كان او غيره بنقض علمه
 في المجلة اجراما محصلا وصقولا وانما الكلام في تنصيب هذه المجلة فها مقامان الاول في الراس
 وكذا من هو اعلم منه ورجح كاليوم وخلاصة القول في ذلك ان الامام علمنا فاشد من الاستبنا

العادية على حد علم غيره من البشر ولعلم غيبه فاشد من اسباب الجبهة وهو علم بكاشي فعلا وفي
 الاجتهاد ما يدل على ذلك وفي بعضها وهو الاكثر والموجود في كتب السيرة لا يعلم كاشي فعلا
 وعلى الاجتهاد يعلم الاحكام كذلك فعلا فخطا وان الاحكام لا يغيرها كذلك ايضا في بعض
 ما يدل على الاول وهو المناسب وفي بعضها ما يدل على الاخير الا ان الاولى في الاحكام
 الاول وهو المناسب لا ارتفاع مرتبة علمهم وعلو شأنهم فوق الخلق ودون مرتبة الخلق
 وانكم قولوا فيهم ما شئتم الا ان لو بينه ومانور ومن انتظار الوجه منهم في الاحكام محمول على ما جاز
 اليان بعد العلم بالمصلحة او ان لا انتظار مخوف الباطن الذي نقول للشبهة ولو قلنا انهم ^{عالمين}
 فعلا تجمع الاستنباء او يجمع الاحكام فلا بد ان نقول انهم لو اشتهوا ان يعلموا على حكم شرعي او
 وطريق علمه بذلك وقصده او الاحكام بالهام او يجفروا ويخاصموا او يغير ذلك مما يعلمون به ^{عالمين}
 لهم ان شاءوا واعلم جميع الاستنباء وقصده او الاحكام وليس لهم ذلك الا باشارة من الخريجات كلام
 يحتاج الى البحث ولا يستبعد من فادى ما دل على مرتبة علمهم وعلو شأنهم ذلك وان كان اظاه
 حاشا اذا ذلك في علمه قد يرتفع علم الغيب على المشقة فما علم من الغيب بالمشقة ولم يكن على
 جهة العلم العادية فيلزم العلم به لو يجب عليهم او لا يجوز لهم بمعنى سقوط اثره بالنسبة ^{العلم}
 وكذا غيرهم في العلم الغيب من اخبار امام او من مكاشفة او نحوه ذلك جري في الكلام وهل
 تنفذ حكمهم بالعلم الغيب على غيرهم ولا ينفذ او لا يجوز الحكم بغيره ام لم ينفذ وجوه وبالجملة نعرف
 الامام بالعلم الغيب من شيئا مفصويا او مشقة او غسلا فلهذا الكلام او يجمع عليه وهو ان يحكم
 عليه باعلمه وليس له ان يحكم بغيره على ما هو الظاهر من الحل والطهارة والتذكيرة وهو انه
 ان يتزوج الزوجة المعقورة عليها بالعلم الغيب وكذا الام والاخت وهو ان يحكم بذلك او يحكم
 بعده او يفتقر عن الحكم وهل تنفذ حكمه لظاهر سيرة النبي والائمة بعده عدم اعتبار العلم
 الغيب لما يشهد لنا فقهين ومناورين ومناجته واجراء احكام الاسلام عليهم ومن المعلوم
 علمه فعلا او بالمشقة بغيره وفافهم وفي الجزئية لو كنت راجعا من غير بينة لم يجز ما يدل
 على عدم اعتبار العلم الغيب وعدم جواز العمل والحكم به وكذا قوله في حقه بغيره فها نظر هو الاسلام

بعض

بلى العدل حكم و زيادة **المع الثاني** لا يجب على الحاكم الثاني من منع احكام الحاكم الاول بل هو لا
 نفسه لاصالة العصبية والنهي عن الجسس وربما ينفذ في بعض المقالات ثم لو اختلف في المقام الثاني
 جاز كما اذا ادعى على الحاكم او المنع من مخالفة فترجع حاد و هو وكذا المنع لا يجب عليه منع
 فتاوى غيره ولا خاوى نفسه ولا يلزم منه تجديد النظر وان كان في بعض المقالات احوط ولو
 رفع الشك في المقامين فوجد الحاكم او المنع في طعنا عنه لا يفتأ خلفنا مخالفان للفظي و
 بالجملة طعن البطلان نفيه مما ساء كاشا المنع عليه الدوام كالعمود والطلاء و
 العقول والخلة كالعبادات واعاد مقلدوه وامر مقلد يغيره بذلك ونفق اثر المنع
 المبينة على الدوام وكذا الحكم لظهور انه حكم بغير ما اتى الله والضريب ليس من مذهبه
 ونقل عن الشيخ في هذا ان حكم المخالف للمطالع ان كان في معوق او في نفسه وان كان في
 حق الناس لم ينقض لاحتمال اسقاط صاحب الحق حقه وفي التواعد بل الجبهه وهنضعف
 ويلزم من المنع كذا ذلك ونقل عن الشيخ في حقه نفق الحكم عند بين المخالفه للفظي والظن
 بالقطع او بالنفي المجتهد شرعا اما على الاظهر وتوده البين المصلحة في الظن في المحلة او او
 ومنهم كالشيخ في فصل بالظن فان كان قطعي السند كفي الكتاب والسنة المتواترة او حجة صحيحة
 او منهم من اخذ في الكتاب السنة المتواترة او منصوصا على جميع مقتضىهم وظهر مخالفة الحكم
 له والظاهر ان المنع في حله جاز ففضه وان كان خيلنا قد تغير فيما جهلوا المجهول لا ولا خشا
 الشاخص جاز ففضه كالضيق الزاجح فالخار ومسا بل الله وان وتعد من الصنيع او المشهور
 نفسه الجيد والجميع او غير ذلك جاز ففضه ثم اذا انفق مجتهد حكم اخر لم يملكه به النقض
 وهل يلزم على المجتهد الاخر ومقلد به لا واذا مع الاخر ففضه فكم ينقض الشك في بيع
 او يطل بخول منها فلفظ الاخر ثم ان نفق الحكم قد يكره في محله في الحكم من الحكم او المنع
 خيان المنع بصوت اوضح او غيرهما هي شرط في البضا او المنع او محلة في استنباطه و
 ان كان حكمه من اخطا الاول لا انه لم يخطئه بل او محله لا يملكه كما اذا ركن الا الشاذ
 ترك الصحيح المشهور على عزم ما تقدم وفي جميع هذه الصور لو كان الحكم امرا فقلنا ان المجتهد
 الثاني

الثان هل امضاؤه واجب اذنه والظاهر ان الحكم ما لا يجرى فيه الاجازة لنفسه او لغيره ولو رتب على
 الحكم والمنع عمل من فني كبيع مال الطفل او اعطاء الخمس او ان كره لا هله وطلاء جيب بالجملة
 او بيع كراهه له في ذلها واذا كان من حق الميت الفقراء والمساكين فله الاجازة ذلك الظاهر ان
 ذلك وبالجملة فالعدالة هل هي شرط في نقاد الحكم على الغير واحدا المنع منه وتسلم المعقوف
 نحو ذلك او شرط في نفسه وفي غيره من حيث هو فلا يجوز ان يحكم ولا يفتق حقا ولا يبيع
 غايب او يبيع ولا يخطئ كره في فضايله ولا يجوز احد وضرفه كالهناضو ليد والثنائي تراب
 فيما عدل المنع فان لم يعل نفسه فضايله ولو تغير في الجند من قبل الاخر في العبادات عدل هو
 مقلد له للاجماع ولولا ذلك لم يكن الناشئ في وجوب العدل ولا يجب عليهم التضام في الخلفه
 سواء كان تغيرا او جهلا في كذا رابط الواقعة من علمية الاجماع ولولا ذلك لم يكن الناشئ في
 القوت ولو تغير اجتهاد المجتهد في العقود او الايقاعات او الاحكام وقد عدل به في الاول السبب
 لكن يفي سببه او على حكمه لكن يفي اشره كما اذا تابع واشترى معاوضة او اخذ المارة فباعها
 او صالح على محمول او زاع بشرط شي معين او استعبد بشرط الرقة او نكح امه من دون
 خوف الخش او تزوج المطلقة فلا تامة رسله او طلق زوجته فلا تامة رسله او اخذ الجريح
 او صاد السلب بالخرج او ابا الاخراج او في غيره جدي وغير ذلك فعدل عما يجمع وعين الثمن
 والتمتع به وكذا في وجبة العبد فعدل عما يجمع ويحب عليه الزه مطلقا او لا يجب مطلقا
 او يفرق بين العدل في الاستبصار من العقود والايقاعات ففضي عليه وعلى الاحكام كاللحوق
 مع بقاء ما في التليل والخرم المضافات للايقاعات مع بقاء ما في البض او بين ما يفتق فيه فعدل
 كالعبد باع والسلمة تتلقا او الميراث اقله وبين ما لا يفتق فيه ففضي اشره فلا بد من الاستنباط
 واما اختلاف مني المجتهد بين اثنان في العبادات فكل صنفها يفتق على صنفه ولا يستعمل جواز انعام
 احدهما بالآخر سوى ترك الفرائض وجواز استجاره وبنايته والاحوط والالهام مع فقد
 الواقعية واما في غيرهما كالمنع او العامة فما كان لا خلاف فيه في السبب جاز للاختلاف
 اختلافه في غير ذلك لا يري بيع المعاوضة ان يخذل من من يري جوازها وقد تابع معاوضة وقض

واللهم

التمس ولا يجوز وما حاله من لم يرى جوازها الا في القدر لا يصح من جناب دون اخر وقد جعل الحق
 مجمع العقد صحيحا لمن يرى جوازها ومجوعا فاسد لمن يرى فساده وهو قوس ففاضل واما
 اختلافها بالاحكام في الظاهر انه لا يجوز لكل صيد من يرى ان صيد السمكة بالخروج لمن يرى انه
 بالاجاز ولا يجوز لكل العيص من يرى ان يروى حرمه ولو اكل من فقه شيئا من القديكة عنده
 وكاه من يرى جوازها ولا يجوز في بيع الطلقة ثلاثا ورسلة لطلقة الجيرة لانه لا يبرى ذلك
 الا استخلاف من شرطه وقبضه لمن لا يرى ذلك وكذا لو اختلفوا في الحكم بكون هذه مطلقة او من حيث
 اذن هذا الجنس او ظاهر وان هذا صايد جدا وعروا ان هذا مذكور وصية وبالحيلة فاختلا
 في القوسى المتعلق بالعمود والاماعات او اثارها او في نفس الاحكام او اختلافهم في الحكم
 الصاير عنهم مما يوجب العمل لكل منها بما ادى اليه نظرهم ولا يجوز ان يثبتوا الاخر ولا استقال
 على مستطاعه سري اثار العمود والاماعات فيما عدا التزوج فلا يبعد جواز استقاله للاخر
 و للبر عدم العسر ويجب على كل منها الاذعان للاخر وعدم الرد عليه فلو حكم الحاكم بالاحكام
 لزمر حكمه على جميع الحكم الا ان يبين نظرهم واجتهادهم انه خطأ اما لو كان بنظرهم انه خطأ كان حكم
 بانه واحد وكان عندهم ان الشاهد لا يحكم به الحاكم لمنهم الاذعان به فظاهر ان يسلط
 لا يجوز لهم الا انظار حكمه لظنهم خطاه في طريق الحكم وحيال انه يجب عليهم الا انظار بمقتضى
المسألة الثانية العدا للتملك او فعل ناشئ عن ملكة او فعل يصدر عن ملكة او فعل ناشئ عن شخص من فعل الال
 واجتناب الحر من دون نظر الامر او امر عدى وهو عدم النفس عما من شأنه النفس والتمس
 بغيره من المتأخرين الاول اتباعهم حسن لانه العدا من الوصف عات الشرعية فلا يمتنع دون
 بينهما اهل العدا في بيان معاني الانفاذ الذي يظهر من الاخبار هو الثالث ولا فخر الاجتناب
 عن الشهادة الى الملكة لان فيها تباين في يعرف ولان الغالب صدق وهذا الفعل المنكر وعن الملكة
 ووعى ان العدا هي نفس الظاهر والظاهر الاسلام صغيفه لانه عدا عليها ظاهرا لا
 فم الظهور الى الملكة قد يكون الحصة المنكورة والخطأ الثالثة الوصلة الى هذا العلم او الظن
 بالملكه لمكان نفس العلم غالبا فهو هذا الاقرب فالاقرب وهذا يكون الطريق حسن الظاهر ومبرر

لهم العسر والخرج لانه ونفط الاحكام ولكن قد ليس كل ظاهر حسن بل انما هو حسن الظن
 من الاقدام على الطاعات واجتناب المحرمات ومخوذاً من هذه يكفى الظاهر من الاسلام ولو كانت محكوماً
 به للشيعة او الدارز هب الشئ في ذلك وجعل الاصل في الاسلام العدا حتى يقوم دليل على خلافها
 واستدل بالاجماع وظاهر جملة من الاخبار والاصل مغلوب والاجماع منيع لضعفه وموافق
 الاجماع او المشهور حتى كما ان يكون اجماعاً على خلافه والاخبار ضعيفة نحو ان على الفقه والصحيح
 يمكن حمله على الاجتناب المبرر بشرط الاطلاع على الامر ومعرفة بالشر والاعتقاد والتجرب عن
 الغايب والملازمة على الجماعة كصحة زناي بغيره وواضعف من قول الشيخ قول من منع اشتراط العدا
 في اثارها وجعل الشئ مانع ومع الثالث في النسق جعل الاصل عدم صحة العدا والاجماع واحالة
 عدم العمل بالنظر واحالة عدم ضرر الحكم بخلافه ظاهر الكتاب والسنة على ان الامر يقتضي وجوب
 التششع عند خبر الناس ولا يتم الا بالعلم به على ان خبر الناس منى عنه ويجب تششع الحكم
 الاجتناب كتمسك من الاجب على الظاهر **المسألة الثالثة** لغير ملكة العدا فلو كانت متعلقة
 ببعض الكليات دون بعض وعدم الامر على بعض دون بعض وعلى اجتناب بعض مناجات
 الرتبة دون بعض ولكن التواضع لتمام الذي هو شرط في قبول هو المتعلق باجتناب جميع
 وبعد الامر على جميع الصغار وباجتناب جميع مناجات الرتبة وعدم الامر عليها في
 آخر وقد نشأ في متعلق باجتناب جميع الصغار وهي مرتبة المتعاقبين بل قد نشأ في متعلق باجتناب
 جميع الشهاد وهي مرتبة الرورين وقد تتعلق باجتناب الذكر وهات فعل جميع التدقيقات
 وهي مرتبة التدقيقين بل قد نشأ في متعلق باجتناب جميع المناجات وفعل جميع الطاعات
 وهي مرتبة البراء بل قد نشأ في متعلق صانها فكل زيادة وحركة وسكونه في العبادة مع الحسنة
 والمخضع وهي مرتبة الاكبار والمقربين الى عزه لكان الشرط في قبول الشهادة المعنى المرفق
 بل هو كاف في كل ما يشترط فيه العدا ثم تدب في منصب القضاء والافناء والولاء ان لا بد من
 التواضع على العدا من دون وخشوع ومراعاة على كثير من التقديرات والقيام بالاعطاء
 والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والزهدي في الجملة وبجتناب ثبوتات الاعتقالات كما تقدم

من طريقه نصبه للمؤمنين ونصبه لايديهم لبيان في ثقله وقوله هذا مقام شفي او ولي
 جملته من الاختيار في ذلك ولو لا ان الغطاء على خلافه لكان القول بمجداوه لعل بعد الله
 ترك جميع المنه ويات علما وجدي بل وبما يوزن من فائدة القوة وعدم صيا لانه باطاعته
 والاعتناء في الدين بها ترك الجماعة لان منصوص وقاوه كهابير اب فسر بارها احتساب
 الكتاب احتسابا بعد الشفط لها والقدرة عليها لا يجوز الاتفاق في ذلك لئلا يكتسب احتساب الكتاب
 لا يكون الا للعارف بها ومعرفتها ما يشكل على العاقل فلا بد من التزام ان يعرف باحتساب
 كل من يتدخل في احتساب الكتاب او لا يقبل شهادته غير العارف بالكتاب وقد يقال بكفاية
 معرفته ان عند ملكه ليعرف الكيفية لا جنتها والكل يحتاج الى التام والاكبر قد تحذف في
 فيها هي مائة على الله عليها النار كما في صححه ان لا يعرف رتبته قال ويعرف احتساب الكتاب والحق
 ا وعنده الله عليها النار وانه على ان الصفه من صفته ودرجته بالعد عليها بالخصوص كما
 هو الظاهر والا فند من عدله العصاة وقيل مائة على الله عليها العقاب في الكتاب اولي
 لثلاث بنيت وقيل مائة على امره فاطح وقيل كل حصصه فوات بثلثة المبالاة في الدين
 وقيل خالصه عند اهل الشريعة وقيل كل من كبره فاداهما يختلف بحسب الاضافه وهما
 عندهم كل من يحمل بالعدالة ان يتوب عنها او عندهم لا قبل بالعدالة الا الكتاب المسمى عليها
 ا وانه عندهم كل من يحمل كذب عند ظهوره ومع عدم ظهوره بل ظهوره والصالح من قبل شهادته
 واهل هذا القول جعلوا الكبار والصغار اضافة فالقبلة صغيرة الامانة فها ومن
 انما وكيفية بالنسبة الى النظر الى ان ينشئ الى صغر ما لا اصغر منه والظاهر انه لم يفتقر
 هذا عندهم كان صغره ويحتمل ان يحمل بالعدالة عندهم هو مروج الشخص فاعني من التوفى
 والورع بحيث يوق عند اهل الشريعة ليس من اهل الديانة والغرض وهذا القول كما في كتاب
 الفيد وبما لا راجح والى الصالح والبر محمد ويزيد ويس ونقل عليه الامعاء واستدل لهم
 بما جاء من الاخبار ان كل مصنف عظيم وكل من يوجب التاوم ما جاء من التقدير على استحضار
 القريب واستحضاره كقولهم لا لشخص واما من الشرائع صغره ولا يستحقون صغره

فما

فما كن فيها غضبا على وهو ضعف لنوع الاجتماع وللمؤمن القول به والاشياء والعدالة الثبات
 والنور على ان يحتمل كبر ما شهود عنه وقوله تعالى من يحسن من كبره الامم والناس
 في الخيرات الاعمال الصالحة كذا الصغار وايضا من اجنب الكبار كبره عنه جميع من يدور
 في بعض الاعمال انما تقرر الذنوب الكبار وايضا في نصي قوله تعالى ويعرف ما دون ذلك
 من الكبار وما دون ذلك من الكبار وما دون ذلك من الكبار وما دون ذلك من الكبار
 ان الصغار في حق مكفر وهو الكفر وقيل انما سبع الترتيب وقيل النفس وقد في المحصلة
 اكل مال اليتيم واقواها والقران في حق والعقوب وقيل انما عشر من اياته السور العظم في بيت
 وقيل عشر من اياته البر وقيل انما عشر من اياته شرب الخمر وقيل عشر من السبع الاول
 الاول والآخر والاول والآخر والآخر والآخر والآخر والآخر والآخر والآخر والآخر
 الكعبة والسرقة ونكث الصفقة والسرقة بعد الحج والانس من روح الله والامن من مكره
 وقيل مع ذلك اياته اربعة عشر اكل البنية والدم وتم احسن وما اهل به لغير الله والحد في القاتل
 والمجذوم في الكمال والوزن وهو من الطالين وحليل المحن من جنس عسر والاسير في التذير
 الخيانة والاسف حال الملاهي والامر على الذنوب وقيل بعد ذلك العبادات والعبادة والعبادة
 والنية وقطعة الارح وتاجر الصانع وقوله الخمر والخمر والكذب على الله ورسوله والصلوة
 والظهاد والخلافة وقطع الطريق وغل زعماس القاتل سبع ما به اقرب منها الى السبع وفي الخبر
 كلما عكس في قال لا الله تعالى يقول وذكر ما جاء فيها من العبد في الكتاب وهو ظاهر في المعنى
 المتقدم وكذا الخبر المتقدم وهو ظاهر ان في القامات من عدله عليها في الكتاب والظاهر ان هذه
 اكبر الكبار والافا كبره من غيرها مكره لظن اهل الشرع والمجاهد في الاجتناب عن عظم الذنوب
 ومن المعلوم ببلية ان هذا كبره كالحكم جوا في حكم به والشورى كذا الملتان بربان ال
 الفروج الحرة والاموال الموصونة والغشنة والمكر وقشيع الفاحشة وهذه الكفا على
 السبل ان يخرجه ذلك وقد تقرر الصغرة كبره مع عدم المبالاة بالمحبة وعدم الاكتران بها
 اطاعة الله تعالى قد يكون كذا واصل في الشهادة على من كان فاسقا واجبه وهل يجوز للناس

وقيل سبع من اياته
 في بيت الله وهذا عشر من اياته
 الربا دوح

كلما ذكرنا في الشهادة والسعاية
 ان الظاهر من الزكوة وقوله
 الحج

منه

الافتقار لثبوت العدل والقسط مطلقين ولا يحتاج الى التفصيل من المعدل ثم لا يجوز ان يطلق
 ويريد المعدل من جهة واحدة ومن جهة اخرى بالجهل لان الظن من الاطلاق اعادة
 المطلق على جميع المذاهب ومثله الشهادة في رضاء او طهارة او نفاة ولا يجب على الحاكم ان
 يستغنى عن السبب لان الظن في علمه لا يجرى لاثباتها ابل لا بعد لزوم الاستغناء
 عند التعارض لضعف الحكم كما اذا تعارضت بينة الخراج والمعتل ومنه قريب لزوم الاستغناء
 عن الظن في الجرح كحصول الخلاف والاختلاف فيه مع عدم علم البان من خلاف العدل فانه
 ما يعرض بطلانها لا يستغنى عنها بما يورى الى بطلان الاحكام وبذلك حكم المشهور مع لزوم
 الدقة في جميعها وصعوبة العلم بها لا تغارها الا لما شذوا والخالفه دون الجرح فانه وان حصل
 فيه الاختلاف والخلاف كالعدالة لانها متضمنة لان الامور لا يحتاج الى زيادة خلط وتكرار
 تحبب بل يكفي فيه العاطفة والاعتراف بالاستغناء من جهة ما ضعف الظهور والاحتياط في الشهادة
 وطريقه اهل الزمان كسب الجرح غالبا دون العدالة لعدم علمهم ولكن مع ذكره سبب الجرح
 غالبا لم يفتون بالاطلاق مع اختلاف المذاهب فيما يجرى من به ولو علم المتلاف انفاق مذاهبه
 من جهة الحاكم طارنا لاطلاق مع ازالة مذهبه وكذا لو علم انما ذلك بطلان الاستغناء في
 حقه وهذا كله فيما كان العدل عارفا بالمذاهب اصال كان جاهلا لا يعرف معنى العدالة
 والجرح ولا يكاد العلم والسمع من الناس ومع ذلك كان فانما البصيرة وعرفا لما مر ذلك
 لزوم الاستغناء من جهة العدل والجرح طعنا وهل يجب على الحاكم بعد ثبوت الشهادة طلب ثبوتهم
 في انهم مقبولون الشهادة وليس بينهم ما يمنع القبول من سبب او شر كذا وعندها والط
 عدم الجرح اذا جرحهم المدعي عليه ونفق عن الحكم حتى ياتي بالخارج فلو لم يثبت الجرح
 مع احتمال لزوم طلب الحاكم الشهادة كبر في ذلك كله سيما لو طلبها المدعي عليه وان المعدلين
 كذلك **المسألة الثانية** لو تعارضت شهادة الشريكة والجرح في ثبوت او نفي سبق الوفي
 كونه مقبول او نفاة ام لا نسب او غيره او عرفت ان كانا مطلقين كما نقول احدهما
 هو عدل والاخر بغيره فاسبق في ثبوت احدهما انه مقبول الشهادة ونقول الاخرى مردود هنا

الاظهر

الافتقار لثبوت العدل والقسط مطلقين ولا يحتاج الى التفصيل من المعدل ثم لا يجوز ان يطلق
 ويريد المعدل من جهة واحدة ومن جهة اخرى بالجهل لان الظن من الاطلاق اعادة
 المطلق على جميع المذاهب ومثله الشهادة في رضاء او طهارة او نفاة ولا يجب على الحاكم ان
 يستغنى عن السبب لان الظن في علمه لا يجرى لاثباتها ابل لا بعد لزوم الاستغناء
 عند التعارض لضعف الحكم كما اذا تعارضت بينة الخراج والمعتل ومنه قريب لزوم الاستغناء
 عن الظن في الجرح كحصول الخلاف والاختلاف فيه مع عدم علم البان من خلاف العدل فانه
 ما يعرض بطلانها لا يستغنى عنها بما يورى الى بطلان الاحكام وبذلك حكم المشهور مع لزوم
 الدقة في جميعها وصعوبة العلم بها لا تغارها الا لما شذوا والخالفه دون الجرح فانه وان حصل
 فيه الاختلاف والخلاف كالعدالة لانها متضمنة لان الامور لا يحتاج الى زيادة خلط وتكرار
 تحبب بل يكفي فيه العاطفة والاعتراف بالاستغناء من جهة ما ضعف الظهور والاحتياط في الشهادة
 وطريقه اهل الزمان كسب الجرح غالبا دون العدالة لعدم علمهم ولكن مع ذكره سبب الجرح
 غالبا لم يفتون بالاطلاق مع اختلاف المذاهب فيما يجرى من به ولو علم المتلاف انفاق مذاهبه
 من جهة الحاكم طارنا لاطلاق مع ازالة مذهبه وكذا لو علم انما ذلك بطلان الاستغناء في
 حقه وهذا كله فيما كان العدل عارفا بالمذاهب اصال كان جاهلا لا يعرف معنى العدالة
 والجرح ولا يكاد العلم والسمع من الناس ومع ذلك كان فانما البصيرة وعرفا لما مر ذلك
 لزوم الاستغناء من جهة العدل والجرح طعنا وهل يجب على الحاكم بعد ثبوت الشهادة طلب ثبوتهم
 في انهم مقبولون الشهادة وليس بينهم ما يمنع القبول من سبب او شر كذا وعندها والط
 عدم الجرح اذا جرحهم المدعي عليه ونفق عن الحكم حتى ياتي بالخارج فلو لم يثبت الجرح
 مع احتمال لزوم طلب الحاكم الشهادة كبر في ذلك كله سيما لو طلبها المدعي عليه وان المعدلين
 كذلك **المسألة الثانية** لو تعارضت شهادة الشريكة والجرح في ثبوت او نفي سبق الوفي
 كونه مقبول او نفاة ام لا نسب او غيره او عرفت ان كانا مطلقين كما نقول احدهما
 هو عدل والاخر بغيره فاسبق في ثبوت احدهما انه مقبول الشهادة ونقول الاخرى مردود هنا

الافتقار لثبوت العدل والقسط مطلقين ولا يحتاج الى التفصيل من المعدل ثم لا يجوز ان يطلق
 ويريد المعدل من جهة واحدة ومن جهة اخرى بالجهل لان الظن من الاطلاق اعادة
 المطلق على جميع المذاهب ومثله الشهادة في رضاء او طهارة او نفاة ولا يجب على الحاكم ان
 يستغنى عن السبب لان الظن في علمه لا يجرى لاثباتها ابل لا بعد لزوم الاستغناء
 عند التعارض لضعف الحكم كما اذا تعارضت بينة الخراج والمعتل ومنه قريب لزوم الاستغناء
 عن الظن في الجرح كحصول الخلاف والاختلاف فيه مع عدم علم البان من خلاف العدل فانه
 ما يعرض بطلانها لا يستغنى عنها بما يورى الى بطلان الاحكام وبذلك حكم المشهور مع لزوم
 الدقة في جميعها وصعوبة العلم بها لا تغارها الا لما شذوا والخالفه دون الجرح فانه وان حصل
 فيه الاختلاف والخلاف كالعدالة لانها متضمنة لان الامور لا يحتاج الى زيادة خلط وتكرار
 تحبب بل يكفي فيه العاطفة والاعتراف بالاستغناء من جهة ما ضعف الظهور والاحتياط في الشهادة
 وطريقه اهل الزمان كسب الجرح غالبا دون العدالة لعدم علمهم ولكن مع ذكره سبب الجرح
 غالبا لم يفتون بالاطلاق مع اختلاف المذاهب فيما يجرى من به ولو علم المتلاف انفاق مذاهبه
 من جهة الحاكم طارنا لاطلاق مع ازالة مذهبه وكذا لو علم انما ذلك بطلان الاستغناء في
 حقه وهذا كله فيما كان العدل عارفا بالمذاهب اصال كان جاهلا لا يعرف معنى العدالة
 والجرح ولا يكاد العلم والسمع من الناس ومع ذلك كان فانما البصيرة وعرفا لما مر ذلك
 لزوم الاستغناء من جهة العدل والجرح طعنا وهل يجب على الحاكم بعد ثبوت الشهادة طلب ثبوتهم
 في انهم مقبولون الشهادة وليس بينهم ما يمنع القبول من سبب او شر كذا وعندها والط
 عدم الجرح اذا جرحهم المدعي عليه ونفق عن الحكم حتى ياتي بالخارج فلو لم يثبت الجرح
 مع احتمال لزوم طلب الحاكم الشهادة كبر في ذلك كله سيما لو طلبها المدعي عليه وان المعدلين
 كذلك **المسألة الثانية** لو تعارضت شهادة الشريكة والجرح في ثبوت او نفي سبق الوفي
 كونه مقبول او نفاة ام لا نسب او غيره او عرفت ان كانا مطلقين كما نقول احدهما
 هو عدل والاخر بغيره فاسبق في ثبوت احدهما انه مقبول الشهادة ونقول الاخرى مردود هنا

وتسمى ذلك بالنسب كالو
 قام لصاحب الشاهد
 او للمدعي عليه

وميد ما يقع قبه فاسئل المحاكم عن تاديبها فان ارتضا منقذ ما وصفا على العمل على المناظر او امكن ان
 يكون ما سأل الاول على النسق بعد العدل والعدل لا يبعد فصل الكبير في بحر والشيعة او بعد
 اصلاح العمل وان ذكر الوفر في وسبق القول في العمل السابق من الملاحق دون شهادته ترجيحاً
 النسق او سأل الامر بن قبلي مجهول الحال فان دخل صعد الكس في الاقران رجع جانب النسق
 ولقد جعل مثل معلوم التاريخ منها اذا علم تاريخ احد هما وشئت في الاخر فيكون المجهول سائر
 وان ارضاها في وقت واحد او طفا في وقتين السؤل فله الجراح لانه غير الثبوت دون العمل
 ولا يثبت كسب الجراح ولا يثبت كسب الواسعة دون الوكاه مع احتمال تقديم المعدل بناء على
 تعدد المواقف للاصل وتقديم المزدون الواسعة قد يلحق بهم التاريخ والاعتد بالناظر
 حاله اظهرنا في وقت لا يترك الجمع به بين القاضيين كما اذا جرح اهل بلد في اخر بعد نوع
 اصحابه في سفره او العكس في الجمع مما اسكن او في الطريق ولا ان كانا معقدين بين مع الاطلا
 او ان كانا في ارتضا منقذ ما وصفا على العمل على الناظر ومثل حاله كان احد هما معلوم لانه
 وشله ما كانا كالمريغيين كما اذا ذكر اهل بلد سبوا واهل سفر سبوا وان ارضاها في وقت
 واحد وجهلنا فيهما حكمنا بغيرهما معاً او لم يعلم الناظر من الاخر في في السؤل يستأصلها بغير
 مجهول الحال فلا يثبت شهادته ولا حكم بغيره مع احتمال انه لو كان عدلا عند الحكم في جرح الجراح
 فقال وان يبرر بوجهه فله يلعب بالعود في تقديم فقال الاخر هذا اليوم معقداً حتى يبيح الكس
 تناظر التبينان فعاد عدلاً ويحتمل ترجيح الجراح مطلقاً لا يثبت وخارج او يثبت بهما
 ويحتمل عند المعدل للمرافعة الاصل وحسن الظن ويحتمل تقديم قول المعدل لاحتمال وقوع
 الجرح خطأ او سبباً في الاحتمال فيجمع احدى البين بالاعتدلية والاكثورية والاعلية واحتمال
 الفرع فيجب هذا الحكم لم يكن في الجراح فيها كما يقال كما في اصل اليوم الغلان فيقول لا يثبت
 صلى مع وان اطلق احداهما وقدرت الاخر فيك تقدم مع تقدم احدهما وناظر الاخرى او ما كان
 حكم لا من معلوم التاريخ ومجهول وان كانا في وقت واحد فاذ كان سبب الجرح صفة فيقدم
 على المعدل وان كان سبب الجرح صفة فيهما فان لم يبق في الجرح قدم الجرح عليه ولو كانا في وقتين

مذكر السبب ولكن شهادته المخرج الى ان في قدم المعدل كما يقول المعدل لصلية الفراض مع جماعة
 الجراح لا يصلح بغيره او يقول المعدل بتركه فيقول الجراح تركه فيكون **المسئلة السابعة** ان
 يبرر لانه اهل حال بالناظر اجماعاً باطل العمل لعدم وسئل عن هذه الرأية والاشي ووردنا
 رض وانه من هذه المشقة وهو في اللغة الجعل وشها بالفتوة في المال الى الحاكم ليعلم بالباطل كما عن
 التمايز او الحكم مطلقاً صواباً لا كما يظهر عن الماسس والجمع اما لو دفع الحكم لرجل كما اذا
 كان من علماء الباطل فتشع منه دفع الحكم بالحق فالظاهر انما وشه ايضا في يجوز دفعها
 للراش في صلا الى الخلق حصه كما يجوز الزايع في الجعل عن من يامل ودين في وجه الغلبة فيهم
 اخذها على الراش والفرق بينهما وبين الهدية ولا جارة على الحكم في المعالجة والصلح على الحكم
 والهدية المعوضة بخارج الصفات اما الهدية فيفضل الفرق بينهما ان الرشوة ما يشترط بارتضا
 الحكم بالباطل كما يظهر من بعض وهو بعيد كانه من او ما جعل الحكم فيها مطلقاً شرط بخلاف الهدية
 فالها استخلاص وبطلانها كما لو كان الهدية فانه ذلك للجب والثروة والعلم ومخالفات
 بخلاف الرشوة فانه ما يثبت الحكم والفرق بينهما وبين الجعل والاجارة ان الرشوة ما صدرت
 من يريد الحكم لفرق من معين ومثل ما لو صدرت من لا يريد الحكم ويريد دفعه فوات يفتح عليه
 وهذا منها اسماً وصحاً بخلاف المعالجة او الاجارة فانما ما يشترطها الحكم على من يبيع الحكم لم
 او عليه او عليها فهي شرط على غير المعين بعد صمد والحكم منه في تحقيق المسئلة بنو قد علمنا
 امر وهو ان الحكم والافتاء من الواجب الكفاية وكذا صمد ما فيها من سماع كلام المشتكى و
 كلام المدعى والشهود والشك في كذا استغفار في الرصع لها دفع المال الى الحاكم والمفتي ان
 كان على وجه المعاضضة فان كان على باطل ظل العرض والمعرض وضار سحناً واخيراً ما لا يابا
 وان كان على حق فله المال على الواجب الكفاية اجارة او معالاة وحين معوضة باطل ان
 لا اجماع الحكم والنسق في المشهور ولا يفاوت بين كون الاجارة من الضاحين او من احداهما
 او من متبع او من بيت المال نعم لو تأسس بالبرئان من بيت المال لانه معدود لصالح المسلمين
 كما يجهاه ويحقق ولا يفاوت بين كونه محتاجاً لئلا لا وعده لان بيت المال من المصالح وهو يستحق

فان كان الاثلاثه الفاضل من كل مال الدين كمالا ومن على امانة فذهب بها وهو لا
 متاخذ منا لعدم الظاهر لهذا الفصل فكل على عدم الحابس في السجين لا مطا كما هو منظر فها او عدم
 الحابس عنقته او دواها وان لم يكن الاصل ما لا كفى منه ما بين على عدمه فمصدق في قوله
 جرح بين بعيد وعلى سبيل الفصل الاول من السقنات وهي الاثلاثه الدين والحداديه
 والبعد المحتاج اليها او ثبابة الاثباته في الروايات والكتاب عبد الله الذي في الحداديه
 وليست وكذا في الروايات التي في النسخه عليه وقوت بوجه
 الاثبات من حدوث ما يشق ويخفى بقوت بوجه وليست محتاج القوت اليه من اثباته او
 قد روي وطب وماء للاخبار والدلائل على ثبوت سبيله مطلقا من دون بيان لأمور في الروايات
 وان كان روي في وجوبه وجب في النظره الى الصريح على ان المعصر من الاموال وان كان قادرا بالثبوت على المال اما كانت ايجابه
 او بصحة حتى لو كان غنيا بها بحيث يدفع زكوة النظره والخمس ولا يأخذ الزكوة فلا ممانه
 بين المعصر والفقير من المعصر لا يملك بالفضل وهذا في حق الدين والعسر في الاقرضه
 جوده او يستعان في الروايات السكوني وهو ضعيفه في الفقه للفرع والروايات وقاء الدين
 واجبة على من يبيع من ثياب الغد من وفاء ولو ما يكسب ولو يبدل منافع لان منافع الحرام
 فلا يجب مردود من ان وفاء الدين واجبه على من يبيع من ثياب الغد من وفاء ولو ما يكسب ولو يبدل منافع الحرام
 ولو يبدل البصق من الزوجه لوفاء الدين ولا يجوز الاحتبة ولا الاصلها ولا الاحتشاش
 الدليل عليه الآتيه والروايات الدلائل على ثبوت السبل ويمنع ان منافع الموال عرفا فلا تدخل
 في اسم مال المال على انه لو وجب لوفاء لكان واجبا على عليه التكليف والروايات وجبه الحاكم
 على ذلك لان من يدفع الى الغرماء لم يستعمله او يجره وذهب في حقه ان صاحب الصنفه
 والموقف يدفع الى الغرماء لانه غنى بصنعه وحرفته فيستعمله او يجره وهو ضعيف
 لعدم الدليل عليه ثم غايته بان صاحب الصنفه غنى فيجب عليه وفاء الدين دون مطلق الغنى
 نظره وفاء الدين واجبه مطلقا وهذا غير ما ذهب اليه على ما قلنا ان الغنى لا ينافي الاصابه
 فيه بل الغنى في الروايات غير هذا وهو من كان غنى مال وقوة فيجب عليه الوفاء لانه قادر
 على دفعه

غنى ولكن لا يجوز مطالبه ولا يباح استغاله ومجرته ولو مضافه بين عدم جواز مطالبه
 وجوب الوفاء عليه ولكن كان ظاهرا الاحتجاب الملازمه فاصل **سادسا** المدعي عليه
 انكر كان للمالك ان يقول للمدعي ان اودت اثبات حقت فاثبتت في بعض الاثبات
 بان عليه البينه وليس له الزامه بان يثبت البينه لان الحق به واليه والحكم ان يثبت اذا ادعى سكونه
 الا انه لا بد بالمتكامل لضروره وجوبه فيقول له ان اذنت له بالقيام او تاني بالبينه ولو
 امر المدعي على السكون مع الاضرار سقط حقه في هذا الحابس بل لو عاد الى ذلك لم يربط به
 الاضرار على المدعي عليه حيث يجوز له ان يجره من سخط حقه من الدعوى نظره قصد
 الاضرار منه والاستدلاله فلا بد له من ان يثبت في الاثبات لم يثبت عند المدعي بينه او وجبت
 واعرض عنها او ثبتها او جعلها ولو لم يكن من شاهد وبين في مقام يبيع للثبوت ان للمدين
 الدين عليه فان طلب الدين ايجابا له الحاكم وامر به المتكامل بما لا يثبت الدين على من انكره وليس له ان
 ان يثبت به بمعنى انه لا يثبت في قطع الخصم منه حتى يثبت المدعي وبازن ان لو لم يثبت
 او ادعاه بغيره لصحة نفوذ البينه كما ان ليس للمدعي عليه من دون اذن الحاكم من دون
 حضوره مع الامكان الاضرار والطفه والرضيه فتوى الاحتجاب الامع بالبين
 الماذون بما من الحاكم لولا انها مع حضوره مما يمكن حضور المدعي عليه عند عدم رض
 او علم لقيه او اجزاء وبالحكم فلا فرق في دفع الخصم منه لصدور البين بغيره من المدعي
 عليه او صدرت باذن المدعي فظا او صدرت باذن المدعي والحاكم من دون حضوره مع
 على كلامه في الاجتهاد واحتلف المتكامل على البت او على نفى العلم في مقامه بغيره ظاهره سخط عند المدعي
 عند الحاكم المعلق عنده وعند غيره ولا يجوز للمدعي عليه ان يبيعها وسقط مفاصله مطلقا
 سواء كانت الدعوى على عين او صنفه او دين ثم لو تكن من اخذ العين فتم ما لا يظهر
 اخذها من غير دعوى منه فلو لا اثبات للمدعي من الدعوى بعد البين مطلقا فلا خيار
 ما يشتر بعدم جواز اخذ العين المدعي بها منها ولكن مخالف للصواب والفرع ولا يقطع
 في ذمته وانما الاستدلال بظاهر كلام الاحتجاب بغيره ولا يجوز احتسابه عليه فيكون

25

او حشا و يجوز ضمانه عنه و يجوز سبه عليه و على غيره فطالب بمسئله او الصالح عليه او القبيح
 عوضا لاحد العود من اجازته او مع وجهه فرب و لزم للمتكبر بعد اليقين بالحق للمدعي و حاشا
 بالمال الجائر الا اخذ منه للروايه المبيته و كذلك لافرا و لزم ثابت بالمال كماله او بعضا فلا يظهر
 مقاصده ايضا لعدم الثبوت بالنقل و انما اتفاقهم على ابطال الادعاء حتى اليقين مطلقا انما بالمال
 ام لا انما لو اقر عند المدعي فلم باقراره المدعي و اقامه عنه ببينه قالوا طهر انه كذلك و لكن
 على اشتكال و لو ادعاه المدعي بعد التحايل من اقراره بالحق مع التأكيد عنه على الاظهر لا يثبت
 دعوى على اصل المال و يثبت عند مستأعها الاختلاف صحيحا ان المدعي يقر و اضله مع دعواه و لو
 انما يثبت في اقامه حرج من ذلك ما اذا مع المدعي اقراره بالنسبة الى المقاصه فقط و ما اذا
 سبغ التأكيد اقراره ثم ادعى ابعده لك عندك في صحة الادعاء و ضارده او تخوف لك و لا فرق
 في عدم سماع دعواه و عدم قبول ببينه بعد تعليلها لتكريمين ما كانت عنده ببينه فاعرض
 عنها و طلب بين المتكرويين ما كانت عنده ببينه فقبلها او نسبها فاحلف و بين ما استمر
 المتكروين شرط الحق و شرط البينه و بين عدم ذلك كله شك باطلاق الفتوى و المصروص
 الدالة على انه ذهب اليقين اليقين بما فيها مطلقا في بعض و مقيدا باندر و ان ببينه في اخر
 خلافا للبعث فتعسف البينه مطلقا في بعض و مقيدا باندر و ان ببينه في اخر
 لغزو و قوله جمله من الاحتجاب و خلافا لما عرفت من الفتوى و الفتاوى حيث ذهب الى سماعها
 ما لم يشترط التحالف سقراط حتى المدعي ببينه و على كل حال قد ذهب اليقين بما فيها حكم تحالف
 للقواعد يقتصر فيه على بين الحاكم و بين المصالح بما على استقراء دعوى المدعي فان المدعي
 لو علم بكذا و هو عند عثوره على مقبضه و مطالبه و عجزه لم يملك مقاصده و ردت
 اليقين الصارفة على فني العلم و ردت اليقين المدعي و قد اضمحلت المدعي كذا فانما حذلال خلافا
 فانه لا بعد حرجا من مقاصده لو علم بطلان ببينه ردت اليقين المنضم مع الشاهد و يجوز
 للمدعي بعد بين المتكررات بين ببينه على تحريمه شغل منته لمر من الامر و ان لم يرض على غير
 بشرط عليها اثر البينه من اخذ المال فبما جاز المقاصه و جبر على الاداء و هو ذلك لو

2

Ed⁹

عق
الحكم
وجه الحكم البين على من فكر فلو في المدعى انه حلفني على انه ما حلفه من جهة البين على المنكر
الحاكم فليس هذه الدعوى طرهما او بطهما او لب جمعها او حلفا المنكر على ان العلم في نفسه
بأنها اللسان في غيول الادلة الدالة على ذلك فلا يجوز الخاصة البينة بعد ذلك والمفاد في المنكر
ان يرد البين على المدعى ولو عرف غيره الحاكم ولو ما في وجه قوى ولو عرف المدعى ان دون المنكر
لم يلزم المدعى شرفه واذا رده عليه فخاف ثبت حقه ويلزم ان يكون حلفه عند الحاكم وان يكون
بأذنه واذا من المنكر وبلغ في ان المنكر نفس الرد وان لم يحلف سقط في لا المجلس حقه من الدعوى
والطالبة عند الحاكم ولا تمنع بشيء ولو كانت خاضعة فاعرض عنها وليس لردان يلزم المنكر بعد
بين لرجوع الدعوى وله ان يحلف بما كان له للاقتضاء المعينة الدالة على ان المدعى ادعى حلف
لا حتى لم يزل لا تسقط صفاته للمنكر اخذ بحقه منه افضاء على الدور البين من الرواية والتمسك
والرواية وان كانت علمته ولكن لا ينكر ظهورها في قوس الدعوى وما بعدها ويعمل عمل على هذا
الظاهر الفقه اعوز ذلك على الظاهر وكذلك لا تسقط حواصط الله بالحق عند غير الحاكم او عليه بنية
في وجه قوى وهل سقط حقه في كل مجلس بل بما لا ان يموت الظاهر ذلك لا طالفا لا حيا وظ
من الشهادة لا اجناد هل يبرى حكمه لارثه وجبه لanas به ولا يمنع لعدر مانع على البين
حده ولا يمنع لعدر وهو مصلحته اليه كما اذا ادعى كذا البينة او الظفر في الحجاب وسؤال
العقلاء ونحو ذلك في سقوط حقه وعدم رجوعه ولا بعد عدم السقوط لا تصرف الادلة
لغير هذا الغرض والقرار ولذا لا نظر من الامتناع هو ما كان لغيره من ذلك وهل يتقدم امهال الرد
ام لا وجهان من لزوم حرر نظر الدعوى على المنكر ومن عموم الاجازة خرج المظن به من سما
عنده ونفى الباقي ومن احالة عدم لزوم التقدير عليه وان الحق في اتفاق بين المنكر فان الحق
عليه ولا وجهان يتقدم قبله زمان يسع فادبرها اخذ ربيعها ولا يفتقر سقوط حقه المدعى
بعد نكول عن البين الرد وانه الاحكام الحاكم **ثامنها** بسقوط البين على الوجهي والاول
الاجتباري والحاكم الشرعي والمدعى حجة للثالث في مثول الدلة الرد لهم وعدم انقضائها الا
للاول الحق ويعين على تمام العقلاء وعلمهم بل اراد على الوجهي على شخص يتبادر على الازدات الميت

البيوع على المنكر فادعوا
المدعى خلفه سقت معناه
وقد حجتا البيوع على المدعى
قال يمينه

و المزمع الصريح

جمع

او صوابا الى ان لا يثبت له خمس او زكاة او صدقة للفقراء او ادعى اول من المولى عليه ما لا
 ادا على الحكم الشرعي من التام لا وارث له او ادعى حصة او زكاة او صدقة لغيره او ادعى
 عدول المصنفين زكاة او حياضهم او غيره للتام يثبت للتكرار اليقين بل لا بد من الزام المدعي عليه اليقين
 او دفع الحق بل الحكم ان يحبس على الاظهر والحبس وان كان حقيقيا ولكنه جاز لكان الماحلة من
 وقد يكون مستوطنا اليقين على الرسمى حصة لا عن بنة بمعنى انه لا يلزم به ولا يستلزم له عدولا
 فالمرضى باليهن جاز للتكرار ووجه حكم اليقين المردود في دعوى ولا يثبت فيه بين الحق
 عليه وعمره ما دل على رد اليقين على المدعي من غير تفصيل واستثناء وكذا لو كان المدعي وكبلا
 ولو طلب التكرار من المولى له عليه الزم بالتفصيل والرد مع احتمال سقوط الزم مع شبهة المولى له
 التكرار الجلف والناوذة واما التكرار فلا بد من حصره في موضع عليه اليقين الا ان يكون كل على الزم
 في حصة اليقين عليه من المدعي فيسقط الزم حصره في مكان المدعي وكبلا والتكرار ذلك فطلب
 وكبلا المدعي اليقين على من مولى التكرار الزم احضاره او رد وكبلا التكرار على المدعي يثبت
 احضاره او سقوط هذه الدعوى بين المولى له اذ المدعي في الزم احضاره ووجه
 وبسقوط الزم مع دعوى التكرار وكذا المدعي منها والتكرار لا يعلم اسقطت الدعوى الا اذا قلنا ان
 الحلف على قولنا اننا اخذ الحق ما لم يحلف التكرار على الحزم وهل يجوز للمدعي والى وانما حكم
 الشرعي ان يرد اليقين على المدعي بالحق الميث او على المولى عليه جند معه اليقين لا للتكرار في مشر
 او لئلا يثبت ذلك ولا احتياطي ما لا يقر في المولى له ذلك لعدم الرواية في وجهه في
 نعم يلزم الوصي الحلف على نقل العلم اذ المولى له المدعي يثبت او يورث المدعي وعمله الا يبلغ الطفل او افا
 الحضور وكذا المدعي على الوصي اذ الحلف الوصي فان لم يقر المدعي الا يبلغ اليقين فوجه عليه
 اليقين ولا يورث المال هذه المسائل الا يبلغ الطفل للزوم الضرر والضرر وهو اليقين المردود
 بمنزلة الاقرار براءة التكرار ووجهه في سببها باجتهاده ولا يحتاج الى استماعه من الحلف ان الحق
 يثبت عليه او يثبت له اليقين المدعي من المدعي في حصة المدعي اليقين وليس كذلك على
 فان ذكر على الاقرار انما حجة مستقلة يثبت بها حق المدعي ووجه او حجة الا خبر لعدم دليل على

عموم

جمع

عدم المنفعة لاحد من القسامين فعلى ما ذكرنا لا يثبت بثبوت الحق بعد اليقين الى حكم الحاكم لا يثبت
 بمنزلة الاقرار بل هو المردود على المدعي على البشور من غير بيان على امر اخر ويجوز انما التوقف
 لا حصة لعدم بثبوت الحق بحيث تقطع الدعوى والتفصيل في الحكم الحاكم ويكون الخلاف في
 كماله في اخبار اليقين ومن هذا في حقنا على حكم الحاكم ويجوز ان حكم اليقين المردود بعد حكم بين
 المثل لتكرار يثبت معهما الى حكم الحاكم وكذا الحال فيما اذا حلف المدعي على بثبوت الحق ثم بعد يثبت
 اقام التكرار يثبت على الابراء ولا يصال في ذلك سماع يثبت لعدم دليلها ولا جعلنا بمنزلة الاقرار
 لا يسمع للتكذيب يثبت بما قرره وعلى جعلنا بمنزلة اليقين يكون من بقاء بين اليقين نعم لم
 قلنا ان اليقين المردود بمنزلة بين التكرار تذهب بافهامه مع يثبت التكرار لا دعواه بعد
 ذلك ولا حصة المدعي او كان كانه باثباته بدعواه ولكن الحلف بذلك لا دليل عليه
 سوى بعض القوم انه ممن حلف له كصدوق ومن لم يثبت عليه وهو ضعيف السند والدلالة
 وغيرهما من الاخبار ظاهرة في خصوص بين التكرار اما لو كانت الدعوى باصل القرض فتراه
 التكرار يثبت منه اليقين في اليقين عليه فثبت قاضا بعد ذلك بالايجال سمعت دعواه ويثبت
 فقط لانها دعوى جديدة ولو ادعى احد على عبد دعوى حال او حاضرة او بعد اليقين على المدعي لم
 يثبت على الجدة شي لان دعوى المدعي لم يثبت ان اليقين المردود يثبت حاضرا قلنا بغير الرقصة
 والمفروض ان الزاد لغيره حقيقه ودعوى انما اليقين غير ثابتة واول لو كانت بمنزلة الاقرار نعم
 قد يثبت المال في حقه بعد العتق لا حين كونه مملوكا وكذا لو ادعى احد على السيد فضاصل على
 العبد فدفع السيد اليقين على المدعي فان العبد لا يثبت منه لثبات في بثبوت التخاصر عليه
 يورث بين السيد على عدمه وامر الدماء عظيم نعم يثبت المال في رغبة السيد لا العبد مال فان ارد
 اليقين على المدعي في حصة باسرها العبد لا اليقين حصة على حال الزاد والعبد من مال الزاد فان
 الدعوى على مال شاق بدمه العبد بعد العتق بعد حلف المدعي اليقين المردود من السيد
 وهل التكرار بعد الزاد يعود وانما ذلك لا يثبت في اسقاط وهو احد دعوى الواجب
 المحجزة في حق غير العبد ولا يورث احد الا لاضرته فله وهو تكرر المدعي عن اليقين مع الشا من يثبت

وهل اليقين المردود تذهب
 باثباته بين التكرار وجوه
 خلاصه

تكرار عن اليقين المدروسة وجبه خلافه للاصل وعموم الاول والثاني والاولى على سطر
 بالتكول هو ما اذا كان التكول على اليقين المدروسة دون كل يمين على المدعي خلا فاما انزل من
 الشبهة في حق من التول بان اليقين المدروسة بمنزلة اليقين برادتها اليقين في حق المدعي مطلقا
 فلو رد الشريك على مدعيه اليقين فخلت على الشريك لم يثبت على جميع الشكاوى وكذا لو ادعى
 اخيه شخص يثبت مدعيه عليه اليقين لم يثبت احقره مطلقا فجميع احقره وهكذا لو رجع المتكول
 عن رده قبل حلف المدعي فالا فبراهنه انه اذا ادعى اليقين فجميع اليقين من الرجوع **فاما**
 لو امتنع المتكول عن اليقين فمعه ردها اعتباطا لا من عند رده بل ولو امتنع عن رده لم يعلم
 الا ما في كتابه ونحوه وادعى المدعي الحلف على اليقين اصل على الاظهر خلا فالا فجميع من
 الاطلاقات ما لا يلزم الضرر على المدعي واجلها هو انه لا يثبت امتناعه وطحا وهذا الجمل بحكم
 التكرار عند فلو ادعى الجمل مع وجبه له فاسميه ولكن هل حكم عليه باليمين بحرقه ان تكول ولا
 يحتاج الى امر اخر بمعنى يقول له حلفت او رددت والا جعلت فاكلا وحلفت عليه باليمين
 او ثلثا او اثنى اثنى او واحد ولا يجب التكرار في يدب للاستظهار وهل يجب في هذا
 من ام يكتفى بانه لو امتنع حكم عليه بالتكول فاما بعض العبادات المبرور بها لو كان جاهلا
 بان المنة يحكم عليه بالتكول بل ربما يدعى الجمل من ادعى حكم عليه باليمين بعد رده اليقين من
 الحكم على المدعي بحلف المدعي يثبت له الحق بيمينه فلو حلف سخطا حله لاننا بمنزلة اليقين
 المدروسة ولا بسخطا حله لا يستلزم انصارا في حال السخط على المورد اليقين وهو اليقين
 المدروسة من المدعي لا يثبت على التول وهذا بعد رد الحاكم اليقين ان يرجع التكرار اليقين
 وجهان عدم الحكم الحاكم عليه بالتكول وجعل الحق وحرق بل من اليقين منه الى المدعي فلا يبرأ
 ومن التثبت في كونه حكا لا جعله فاكلا من الحكم عليه برفع الحق عنه من اليقين ولا بعد ادعيه
 الا اذا اعتقد بعد الاقامة تاشك بسخطا حله من الرجوع بيمينه ولو لم يكن رد اليقين على
 المدعي على هذا القول كدعواه التهمة او كونه وجهان فاكلا فله يلزم باليمين بحرقه ان تكول لان
 المورد كان احتباطا تحت لو لم يكن سخطا حله من المدعي وبما على التكرار اليقين يثبت الحق هنا لان

لو كان وكذا لا يان
 بر على وجه

على من انكر برفع الحق عنه وحلف لم يثبت الحق عنه فهو رده وهل التكرار الرجوع بعد
 الى يمين التكرار انما كانت لذلك ما لا يحلف المدعي سواء حكم الحاكم بيمينه الحق لرجوع بيمينه لا
 وهل ينفرد بيمينه الحق بعد بيمينه الى حكم الحاكم وجوبه على حلفه والواجب هنا ان يمين التكرار
 اقرب الى اليقين من الفرار والا فبراهنه بالوقوف وكذا ليس له الرجوع الى بيمينه اذا حكم الحاكم عليه
 باليمين بعد فلو ردها بعد امتناعه فقط او بعد حكم الحاكم بنفس التكرار او بعد رد اليقين قبل
 حلف المدعي فلو انما يثبت حق الحكم عليه فاكلا او جواز رجوعه وان كان الحكم غير ان الرجوع
 بعد حكم الحاكم بنفس التكرار او بعد رد اليقين لا يخلو من اشكال ويظهر من كثير من المعاني ان
 حق رجوعه بحكم الحاكم عليه بالتكول من بلاد من بلاد الحكم باليمين سيما لو كان التكرار حلفا فكانه
 اشترعه الاجرة بل ربما يظهر من قوله جعلت فاكلا يعني حلفا بسخطا حله من اليقين و
 اشترعه منك لو امتناعك عنه فاصل استدلال القائلين بجواز الحكم عليه باليمين بحرقه والتكول
 باصالة عدم لزوم رد الحاكم واصالة الشبهة فمعه الحاكم من الرد واصالة الشبهة فمعه المدعي من
 لزوم اليقين واصالة عدم كونه حجة للمدعي واصالة عدم كون التكرار عنهما بسط الحق
 واصالة عدم وجوب اليقين على التكرار واصالة عدم صحة رد الحاكم الرد بعد كونه من صفات
 التكرار بقوله نعم اليقين على المدعي واليمين على من انكر حلف حصر اليقين والمدعي فلا يلزم على
 التكرار وحصر اليقين في التكرار فلا يلزم به المدعي وحقيقته القاكس نودي الحصر المدعي على اليقين
 وحصر التكرار على اليقين وحلف ليمينه على المدعي وكان على التكرار فمعه تكول يلزم باليمين لان
 اليقين عليه ذوق الحق فالحلف يثبت الحق عليه لان دفعه موقوف على اليقين كما ان اثبات الحق
 موقوف على اليقين بالنسبة الى المدعي والزام المدعي باليمين على سبيل الوجوب الشرطي في ثبوت
 حله والزام التكرار اليقين على جهة الوجوب الشرطي ذوق الحق عنه وهل يجب على التكرار اليقين
 وجوبه على من يدينه وبين الرد فاكلا بسخطا حله من وجبه لا بعد من قبل الرواية
 ولكن ظاهر الاحكام عدم الوجوب الشرطي عدم جواز عقوبته وجبه نعم لو كان الجواب
 محرفا وحسب ولاصلا فمعه يان جواز العقوبة على ترك الجواب وعدم جوازها على ترك

امع

المخالف وعدم حوازه على ثل البين والتكول ثم يجب عليه حين لا يكون وبالبين على المدعي لا
 ولاض المحاكم يجب عليه بخلافه دفع الحق وبيان البين عليه ويجوز حبيسه على ذلك وقد قيل
 هنا ايضا جواز القضاء بالتكول من دون حبيسه والظاهر بالبين لا بالحبس عشرية بقيت
 من جبهتها احتمال سقوط الدعوى هنا احتمال البعد ورواية الاخرى عن علي بن ابي حمزة حيث كتب
 اليه من اصر بشرا فاشنع فالزمه البين الظاهر في ثبوت الزامه البين على الاشياء وتعيينه
 له لمكان التنازع وهو ينافي تخلف البين على انه لو كان هناك بعض لفظ ولا يجوز عدم بيان
 للزوم تاجر البينات عن وقت الحاجة والرد عليه ان التعديل لازم في الجزل من مجرد الاستماع
 عن البين لا يثبت الحق الا بالاستماع عن الزاد المدعي ايضا في لا بد من التعديل والتقدير هذا
 ليس باول من تقدير الرد على المدعي بمعنى فاشنع وبالبين فان من المحقق وان البينات مشايخ
 عن وقت الخطاب لا وقت الحاجة لان الحاجة الى كيفية بيان حلف الاخرى لبيان حكم اعتبار
 وان الرواية كتابه حال لا علم فيها وان حاله انما عليه الرواية من طريق حلف الاخرى
 لا يثبت به الا حجاب فضعف الاستناد اليها وان يصح فالحال لا اطلق عليه الجمهور
 من نسبة رد البين الى علي بن ابي حمزة لضعف الشهور لظهور الاشياء في الاستماع عن البين ورواه
 وعندها امر بشرا فاشنع وكان يكتفي برون ذلك من البينات والتعليق في لزوم الناس لان
 ورواه حماد بن البينات الكيفية في البين ظاهر فاداه كيفية البين المترتب عليه ادعاء الحق
 بترتيبه من حيث عليه على ان تاجر البينات عن وقت الحاجة والخطاب كلاهما ممنوع ولضعف حوازه
 الكيفية التي عند التعهد من تخلف الاخرى بل هو في حد ذاته عند اداه الخلف لمصلحة او غير
 على رواية الجمهور بخلافه عن علي بن ابي حمزة ورواه الرواية الصحيحة وبالرواية الاخرى العتيق
 في الرجل يدعي الرجل لا يثبت له بالبين المدعي عليه فان حلف فلا حق له وان لم يحلف فليس عليه
 وليس ثم طرعا سوى ما بين وهو من اهل الاصول والرد عليه في وجوده في اخرى في
 التفصيل بدل على التاخذ ورواه رد البين على المدعي في حلف فلا حق له في حلفه لان
 النسبة كقصد الرواية حجة في المناهضة وبيان ضمن عليه بحال احتمال عوده الى المدعي وضع

وذكرنا في كتابنا
 في حلف المدعي
 في حلف المدعي
 في حلف المدعي

ولا كان الاستماع عن
 غيره فاشنع والى
 تملك من امانة البين

البين

امع

البين واحتمال عوده الى المنكر ومصلحة غير الحق بل معاد الدعوى وشبهها ومنه بقاء
 الرواية لاثبات حق المدعي وهو بعيد لان الاحتمال لا ينافي الظن وبيان في حلف الرواية
 يوزن بلزوم رد الحاكم البين لقوله ولركان المدعي عليه جازا الزم بالبين او الحق او يرد
 البين عليه بصيغة الجمهور والعدول عن المعلوم اليها اضافة على ان الزاد ليس بالتكول
 عن الحاكم وشبهه المنع من ثبوت حبيسه الجمهور ولكن سلم فالتمس من احضار القابلية
 ذكره بان مضمونها موافق لقوى العامة فضعف بها الاستدلال وفيه من موافق للحق
 موافق للشافعي ويجوز واستند للرجوع رد البين في الحاكم باصالة التمدد فتوق الحكم بغيره
 وبالاختصاص بان الحاكم في المنع وفيه منع المتكول الحق الذي عليه فتوق الحكم وبالاختصاص
 المقول وينبغي مشيوعا للاحقين وبيان هذا القول موافق لقوى الشافعي وهو موافق
 للذهب الا لمصلحة غاياتها وان العامة منبوا هذا القول لعلامة ومن البعد كذبه ومخطئهم
 وبقوله من المطلوب اول من طالب الحق بان رسول الله رد البين على طالب الحق وفي الجميع
 نظرا لفظ الاصل بالعدل ومعارضة الاحتياط بالاحتياط فيما لو نكل المدعي عن البين فانه
 يذهب حقه وبيان ولادة الحاكم يكتفي فيها الحكم بالتكول عند الاستماع عن البين ورواه لان
 مشروعية البين لرفع الحق عند لضعف الاجماع التفرع بمصر الكثرة من القول في خلافه
 لقوى الجمهور عن حمزة في معارضة الروايات الشديدة وفول العامة لا اعتماد عليه وكذا
 المرافعة لقوى الشافعي والروايات ضعيفة ومنها حكمية حال لا فيد العموم في لغة وبين
 المطلوب لاثبات لولان اريد من اللزوم او البينات ان اريد من التذنب بالنسبة الى الرد
 ان الادلة في المجانبين لا تخلص ومن سبها لادلة القول الاجرة وما يخرج عن موضع النزاع
 صاذا لا يكتفى للتكول الرد ولا الحاكم لعدم كون المدعي صاذا اذا كانت دعوى شتمه او كان وصيا
 وشبهه في ان الظاهر هذا الحكم مجرد التكول وحسب التكراما ان يحلف او يردى وكوب
 الحبس عقوبة لا باس به عند استحقاقها واحتمال سقوط الدعوى بضعف واطلاق رواية
 الاخرى وعجزها عن ان تكون على التكول مجرد الاستماع عن البين وليس فيها ان يقول الحاكم حلف

البين

ع

والاحتمال ناكلا وضرب الواحدة لا دليل عليه بل قد يقال ان تخلف الوصي والولي لا يكره
 هم المنكر بالتحلف اصله في فعل الطفل ببلغ ويصلح يصل الى حقه بين مروه او بينه او
 تكمل نعم الا اذا قلنا ان البين هنا لا يذهب بافهامه الا ان المشتق من ذلك ما اذا وصل الى
 بينه لا يخرج من ولى او وصي جاز لها وقد يخرج عن محل المسئلة ما اذا كان المدعى عليه ولها
 او وصيا وبغيرهما فان لم يكن عليه التحلف على نفي العلم ولا يجوز له رد البين على المدعى والحاكم
 مع تكوله لعدم الغبطة بالان الطفل هو فلو خضنا انما نكره ان نكره انما نكره انما نكره المدعى
 احتياجا وشكها ما ادعى به وبقي الطفل على حجة بعد بلوغه فان اذكر حلف على التزم حاشا
 ما اذن الوصي للفرط او من الذي لم يشر به ومجمل كما يقضى فلو اكره القايين في رد البين
 او في ثبوت الحق بالبينة مع بين الاستظهار او بدونه ومجمل حتى يصل الى الولي على الولي
 عليه وليس له بعد المدعى ومجمل العرف بين الولي الاجنادي فيخص عليه فله وبين غيره
 فيخص للفرط رد البين على المدعى وتكوله في الحلف على نفي العلم وقد استدلك على عدم
 لما جاءه ونفاها ايضا ان التكرار من حلف لا يرضى ومن حلف فصدقه فحقه من تصدق ولا
 رضى عنه ومعه من رضى البين فافهم انما هو حلت بمو المدعى انه لا يمكن بين فلا يذهب بل يبقى
 الحق ومعه من المدعى والبين الذي رده اذا فعل سقط حقه فحاشا ان الحق عليه ولا من حله عوى
 السلم لا ينقصهما كما هو المعنى من الاختلاف البين وله بقي فيها جود التكرار والمقول بخبر
 التكرار في **عاش** **هـ** قوله البينة على المدعى والبين على من انكر من نفسه بحسب مطلق
 الاول ان البينة تقضى بالمدعى بحسب مفهوم الثانية حيث حصر البين وزعم الحق عن المنكر
 بالبين ان المدعى متصور على البينة ليس له البين بحسب وكذا حصر البين بالمنكر من مطلق
 الثانية ومفهوم الاول ان كانت تقتضي الرواية ان الفرقان بينهما عموم من وجبه لا قضاء
 الاول ان البينة بينهما للحق سواء جامعها بين المنكر له والقضاء الثانية ان البين رافعة
 الحق للمدعى المدعى سواء جامعها بين المدعى ام لا لان الاختلاف والامعاء حصص الثانية
 وهي رافعة بين المنكر للمدعى المدعى بالاول وتبقى فيما لو لم تكن بينة وابقى الاول التسع

البين

مشاء

البينة

ع

البينة حالها ومن ذلك انهم ان المدعى وثقت حقه فيما ارادته المنكر عن البين للوقوف
 عن المنكر على البين فها لم يحلف بلزومه الحق ولا ينافيه ما ذكرناه من حصر المدعى على البينة
 في ذلك حصر بالبينة الى البين لا بالنسبة الى كل مثبت باخذ المدعى به حقه وما ظهر من بعض
 الاختلاف من الامر باضمار البين الى البينة محمول على الذب عند استرابة الحاكم من احد الشاهدين
 او على التيقن وشبهها **حادي عشر هـ** اذا قامت البينة القاداة عند الحاكم ثم نفذ عن
 الحكم الا ان يسئل المدعى بالادلة او من مع احتمال انه لو يوقف احوال الشاهد حال المدعى
 بالادلة او لان الحاكم الحاكم من وظايف الحاكم ما لم يعرض المدعى عن دعوته او يقول الحاكم انك
 الحاكم وهل يجوز للحاكم الحاكم فلو لم تكن احدك وجرح الظاهر ذلك سرع علم المنكر ان
 لرجوع له لم يعلم ولا يوجب عليه بقلبه وان كان الا حظه ذلك وانما المنكر عندي جرح كما
 اصله ان ثلاث ايام ولا دليل عليه سوى كلام القضاة ومجمل امهاله الا قدر التمكن من الا
 بيان به والا يكون باطلا وان قال الحاكم غايب في صنف بعيدة اصل الزوم امهاله
 ويقف عن الحكم الى اذ ينقض احضاره بها ومجمل ان الحاكم بلزومه من الحاكم فاذا جاء الحاكم
 بعد ذلك انقضت الحكم ومع بينة الموج ومجمل ان الحاكم وعدم سماعها بعد ذلك وان قال
 المنكر امهالي انظر لعل ارجاها فالا طهر ان امهاله لكن لا يزيد على ذلك ثلاث ايام كما هو
 فتوى القضاة ومجمل عدم امهاله في هذه الصورة مطلقا بل هي عليه وهو ينقض الحكم
 لان الحاكم بعد ذلك وجبه وجهه **ثاني عشر هـ** لو ادعى مدعى على من بينا وكان اصيلا
 في دعوته لزومه مع البينة بمشئين للاستظهار على بناء الحق في هذا الميت الى الموت او الى
 حين المطالبة في وجهه فمضى وان حقه لجلسه بالبراه ولا فاه ولا قاضه ومطاهها مطلق
 المعان للاختلاف العترة والامعاء النقول والتمهات البينة حد الامعاء ولكن المشتق من الادلة
 هو ما اذا كان المدعى اصيلا غير نفسه فلو كان ولها او وصيا بحيث لا يوجب عليه البين
 او لا يمكنه كدعوى التمهات اصلها هنا تخلفه على نفي العلم بالبراه او الوفاء واحتمل تخلف الوصي
 والولي التحلف على التزم ومنع عدم رضى مثل هذا البين بين الاستظهار عليهم بل ولا دعوى

ارتفاع

المنفعة بما عدا الحق البينة القليلة الاصل ولا مستحقا خذوي ما يحرم الشرع وكذا الادلة
 اذا لم يخرجها ويحمل سقوط الدعوى لان البين جزئها او شرط فيها فانها تنفي المدعى
 ويحمل وهو الاخرى سماع بينه من دون بين عموم حجية البينة واشتراط البين منصرف الى
 المدعى من نفسه او المدعى عليه فلا بين عليه فيبقى دليل سماع البينة خال عن المعارض وكذا
 المستثنى من الادلة ايضا لزوم البين على بناء الحق لا على اصل الدين الذي قامت البينة به و
 هل يتبادر الى الموت او الى حين المطالبة ظاهر الروايات الاول وظاهر القليل منها لعدم ان
 له يدعي فيه وفيها ما يخلو منها الا حين المطالبة لزم فيها ما يخلو من مقتضى مقتضى ظاهره الى حين
 المطالبة وهو الاكبر والاحوط يظهر من ذلك لزوم بقاء الدين الى حين الموت فحمل بالزم
 المدعى بالبين على عدم الاستيفاء والبر بعبءه ام والظاهر ومن ذلك مع احتمال عدم تكليف المدعى
 هنا بالبين ومكان الاستصحاب واليقين من البين انما هو البينة لا الى الامر للعلم عند
 الوراثة او الوصي بل قد يدعي انه مع علم الوراثة والوصية بالدين ابتداء بلزومها الرضاء للاستصحاب
 ولا حاجة الى ضم البين لورودها بين تمام بينه واه وجب لزم علم الرضاء بالدين تشهد للمدعى
 وضم المدعى معه بينين والاقر بان لا يجوز له الدفع من دون ذلك لان العلم ببقاء الحق الى حين
 المطالبة وقد بان ان البينة لو قامت بالدين وببقائه الى حين المطالبة سقط البين لا فهاقوى
 عند في الوثائق بل قد بان على الوجه المتقدم انه لو قامت البينة على بقاء الدين الى الموت سقط
 البين وهل يلزم من بين الاستظهار واخر عن البينة ولا يشترط تقدم البينة عليه وجهات
 اوجهم الاول وهل يبرى بين الاستظهار والدعوى القين او يخص بالدين او يبرى ان كانت
 العين مضمونة عليه فقط ووجه اوجهها الاخر وهل يبرى بين الاستظهار والدعوى على الطفل
 او المجنون او الغائب ولا يبرى اذا حضر الوكيل لتمام مقام الوكيل عليه والمؤكد وجه او
 وجهها لزوم البين كمسألة القليل في الرواية ولا احتمال ان يكون لها ان لا يكون لها ابراء او اولا
 يستيفاء او الفاضلة وكانت دعوى مسوقة بترجيده عليه البين فيها ولو دعوى شتمه بل قد بان
 ان اصل فائدة بين الاستظهار هو لقطع وجه دعوى الرضاء لا لبراء من المدعى عليه لو كان حيا

مطلقا او يبرى في الم
 محض الوكيل او يحمل
 انفاضة

مرددة ان المدعى للدين لانه جازل من ثبت عليه دعوى الرضاء والبراءة بين جبر البين على
 وبغالب المدعى متكررا او المتكررا عينا او كانت الدعوى حيا كما كان خيرا ومنه فانه مشمول الرضاء
 لرد وكان عينا فان شددت بالملك المطلق لزم مع ما لا يشهد الى ان لغا رضاءها بالبراءة
 ولان اشهادها بالبراءة ليست كاشها بالملك المطلق فان شهدت باصل البينة فلا كفاة
 بل اشهادها الى حين انشائها انظر الاصل البين بان العلة باعتبار احتمال الرد اليه او تلك
 ليست لها وان قلنا لا بد من اشهادها على بناء على اصل المدعى الى حين انشائها على اقوى الشرح
 بسقوط البين في لا رضاء الاحتمال البينة مع احتمال الاحتجاج اليه دون البين بمنزلة المدعى
 بمنزلة المتكرر وبينة المتكرر مسوقة اما لو شهدت بالبقاء استناد الاستصحاب فالأقوى
 لزوم البين نعم لو تلفت البين قبل الموت عادت وبنا وكذا بعد الموت ووجه قريب وروايات
 الدعوى على طفل والمجنون لو غاب لم يصح وكيلة انظر الى البين ووجه قوي من جهة العلة حيث
 ان كان لم ينطق بالدعوى فلا بد من الحيا والبراءة وفي الغائب على حث مع البين
 في وجه قوي مع احتمال ان المدعى لو حلف بينا سقطت حجة الغائب وكذا الطفل والمجنون على
 جهتها على الاظهر حتى مع البين اصابه ومنه فجهتها ما قبله هذا الزا لم يحضر وبنها مع حضوره
 يحتمل سقوط جهتها لقيام الولي مقامهما واحتمال عدمه والاوجه والقول بسقوط البين مع الدعوى
 على الطفل والمجنون او الغائب ووجهه لا خلافا العلة التي في اصل الذي هو البينة لعدم حيا
 مورد لئلا مع العلة التي في الفرع لرجاء بلوغ الطفل واقامة المجنون وقد دم الغائب وتلازم
 في الغائب خذوا على مقام البين ثبوت الحق عليه من دون بين فافترق بين الغائب
 وبين المجنون والطفل ايضا وجه جليا وروايات المدعى شاهد واحد لم يمتنع بين لا اصل
 اثبات الحق وبين على بقاءه ولا يكفي واحدة خلافا لما يظهر من العلامة ولا لاصل عدم الدخا
 ولبيان الخلاف على مع اثباته والخلاف على قيامه نعم لو شهد شاهد ببقاء الحق فحلف على
 طبقه احتمال الاحتجاج ولا يظهر عده وهل يجوز ان يقيم بينه عند حاكم وبين استظهاره عند
 اخر الاظهار ذلك اذا علم الحاكم الاخر بقيام البينة عند الاول او قامت عنده بينه ولكل منهما ان يكم

وان اشهادها بالسبب
 ليست كاشها بالملك
 المطلق في التسمية

ان اعلم بوجه الامر من اوسعها وكذا الحكم الثالث ان يحكم بعد على بوقوع الامر من لوازم
 الشك. بحيث جاز لغير من اقامها اليقين للاستظهار على الاظهر وبقي بين واحد من الشك
 مع اليقين تمام اليقين بالبين فيثبت الحق مع احتمال لزوم اليقين على جميع الدعيين ويجوز قبول
 الحكم عنده في بين الاستظهار بما لو كانت امارة او مضافا عليه الاثبات الى مجلس الحكم
 وتكون المدعى بين الاستظهار لا يستطاع حقه وثبتت مطابقة اليقين للشهادة فلا
 ان يشهد على الحق ويثبت على حصة مائة ولو صنف المدعى بين امر ووجه من الزاوية على الدين
 انظر معها الى بين الاستظهار مع احتمال عدمه ورودها مع اليقين والاولى بمنع عنه
 وفي رواية عبد الرحمن انه لا يجمع الدعوى على الميت من دون بيته وان كان حيا لم يبين
 منهم منها ان ارد في الدعوى على الميت وكذا المحل في غير الزاوية او من المحل لو من
 الزاوية او من مائة الفرامه للزول عليه ويدفع الحكم بعد ثبوت الحق على الغائب من حاله
 للمدعى لانه عليه والرواية سواء قلنا بوجوب بين الاستظهار له لم نقل ان لم يكن للغائب
 وكيل على حاله ولم يزم المدعى المالك بقبول اي ضمان للمال لو خرج غير مستحق وليس من
 صالحه بطلبها وجب ان الغائب اذا قدم او اعاد الرقعة او البراء او جرح الشهود بين ان
 المال صلا ويؤتم الحكم مقام الغائب في قبول الضمان كما شرعنا ان جازيا ضمنوا لان
 رضا المضمون لشرطه في بعض النسخ ان لا يزم بالقبول لو لم يكن ملبسا فلا يلزم ولا
 بأس به وقد براد بالقبول كقبول النفس بمعنى احضار المدعى عند جوار الغائب ليرفع الغائب
 معه ويظهر من ذلك ههنا الدعوى لو حلف بين الاستظهار كقوله عن الزاوية بالقبول وهو مستطاع
 لان الغائب على حجة مع بين الاستظهار على الاثبات فلا معنى لذلك الكفيل ويجوز الحكم
 في الحثوث والاطفال كذا في الاولوية الفاضلة بزم الكفيل ايضا ولكن هذا على حجة مع
 اليقين وعدمه بل قد يقال ان الدعوى لو كانت على الزاوية بين على الميت وحلف المدعى
 بين الاستظهار وصالح الحكم ومن بعد ذلك وجد الزاوية بيته على البراءة والرافع خازن
 الدعوى واثبات البراءة والرفاء ولا تذهب بين الاستظهار بما فيها الا خصوصية للغائب

ولو كان عليا

والطفل وكذا الحكم لو وجد الخاضع جارا خاضعا لحكم لثا هذين بين الشهادة فلا بأس باعادة
 وجزمها وهذا كله ليس من اورد الحكم ولا من تجد بد الدعوى لانه لا يجد بد الحق عند صام كبن
 بيته ولم يكن كرجح ونوع وبالمجمل فالظاهر ان الغائب يمنع له تجد بد الدعوى الاولى والى ايراد
 جوازها كانت عليه بيته على الاتصال بل دعوى الاتصال والبراءة دعوى حلية وان كانت
 في ضمن الدعوى الاولى وان تجد بد هاهنا ليس له دعوى اصل الدين لا دعوى البراءة ومنع
 ولذا احتجنا الى بين الاستظهار مع اليقين فشمع من الغائب وهو سر لو كان الكفيل والاولى
 خاضع بزم لا اما لو اراد الغائب ومن تجد بد الدعوى لم يرد فخلعت المدعى لظن ان لا يسمع
 الحكم فامر مقام الغائب ومنع في هذه الدعوى وقد بين الاستظهار على المدعى فابا عن الميت
 لا احتمال على فلا حاجة الى تجد بد هاهنا وبين الرد ووجه من الزاوية لا تكفي عن اليقين الاستظهار
 بل لا بد من اليقين كما لا نفى اليقين المضمون مع التا هذين بين الاستظهار **ثالث**
عشرها في الجزا الغائب بقضى الحكم عليه ويؤخر من ماله ولم يزم المدعى الكفيل مع عدم
 ظهور الملائمة ومع ظهور الملائمة فلا يلزم الكفيل جميعا بين ضار على زوم الكفيل مطلقا
 بين ضلوك عليه مع الملائمة ولولا الرواية لا مكن المناقشة في تولد الحكم على الغائب بحيث يقتضي
 عنه ومنع رجاء قدومه وفي الزاوية المدعى الكفيل بعد بثوث حقه لاحضار الزاوية وفي حقه
 ضمان الاعيان خفا من خروجها مستحقة وفي ضمان ماله شيئا من المضمون لرضي قبل الحكم
 مقام المضمون له في المبنول والمحل على المضاربة بعيد **رابع عشرها** لو سكت المتكفل فطلب
 كان لغداهم لئلا يجزى في الدفان كان له مثل انظر زوا وان كان لمجل او غلابة فتم علم
 وان كان على شرم ربح الزاوية عتبه بالاثارة او الغائب ومنعها بزم جبين عدلين فان
 استشهد فيها اكثر او كان لرجي زوا الرضا الحكم عليه كالحكم على الغائب والميت وبضم بيته
 المدعى بين الاستظهار فان جازي بعد ذلك فهو على حجة وان سكت عناد او قبل بغير حتى يجب
 او يثبت وفي غير بزم تخليد في السخى لغير ضمنت حق المدعى وفل يضرب ويجزى على الجواب
 ان ان يجب له ويؤدى الحق ولو باخذ الحكم من ماله شيئا وقبل الحكم عليه بالثبوت في حق المدعى

بالبين المدعى من الحكم والقول لا يسطر له يعلم فاما بطلان ما يملزم الاضرار بالمدعى فيكون مرفوع
 فيه هب حقه بالتمكين لشدته المقررة من غير دليل والاول سبب الادعاء برسالة ونسب
 الى عموم بل الواحد على عشرين وعرضا وحسبه ونسب الاغنى عن التمسك بالمشاخرين والجميع
 ضعيف والاقوى القول الثالث ان لم يحلف بما تخرج عن الجواب ونسب الشيخ المال مذهبنا وكذا في
 المذهب فيتميز المشهور وعند من لم يكن يوجب عليه ولا ينعكس مع الاكثار وعدم الحلف
 بالاول ونسب ما حقه مع السكون وعدمه ولا في السكون ترك الحلف والجواب معا في الاكثار وعدم
 ترك الحلف فخطا فخذنا من غير اول ولا في الثالث في اللفظ اصابنا كونه مرفوعا لا يعلم وفي الاول
 برخص المدعى مع عدم الحلف وكذا الثاني والثالث لا ينافيان في الحلف بالمحلف على الجواب
 البين او الحلف على غير العلم فان لم يفعل اذ من له كونه او يتردد منه الحق مطاوعا على حال اذا
 لم يفعل شي من ذلك ساقط فيه حله في الحق والحكم بالانكول نعم لو سكت عن الجواب والجواب
 على غير طر السوال ولكنه ان في اخذ المال فخذ وما تدعون به ولكن لا اثر ولا انكسر
 في كل كلف من ذلك اوله من حله ولا بد من حكم الحاكم عليه بالانكول لو طلب المدعى وجها
 او وجهين الاخير **خاصة عشر** الغائب يقضى عليه مطاوعا وكما لو امكن حضوره ام لا
 كان القاضيا قد راسخا قد لا لا اختيار والجماع بقسمه على التماس ما يملزم عن صاحب الجاه
 من اعتباره في الغيبة المتأخرة وهو ان قرب الظهور لفظها ولكنه بعيد عن ظاهر مجموع الا
 وغيره في الغيبة واجماعهم للمكتبه وشهدتهم المحصلة نعم الغائب على جهته اذا قدر او ارسل
 وكما على جرح او تعدل او كان عندك بينة على ابي او وفاء او اراد تحليف المدعى على ذلك
 فدعى عليه غلظة وكان له كمال الجرح فلو قبل فلا يبعد جواز اخذ يد الجرحا ولو حضر
 الغائب فادرجح الشهود فقال لا تخاكره اعزهم فقل يقضى بحكم عليه لو منقصة لعدم تمامية
 البينة وجها والآخر الاول واذا غاب غائب عن مجلس الحكم وهو خارج البلد ونحوه فامتنع
 من حضور حكم عليه لا متناعه وليس له تقديم الدعوى الاول وان كان له بدعي دعوى
 جديدة وان لم يكن متناعا فان تقدم عليه بحضور حكم عليه ايضا عند التقدير وهو على حجة لظاهرا
 بوجه او منقوع

اشهر الروايات الدالة
 على الحكم على المنكر عند عدم
 حلفه ما يتكول له

في القضاء على الغائب

او كانت له بينة في
 حاضره بینه

ظواهر الاختيار وكلام الاحتياط وان لم يقد عليه الحضور فله عجز الحكم عليه كما في
 الشهور فظاهرا بل تحصيله على الظاهر لانه ان كان منكرا فله حقه على البينة وان كان مطرا
 فله ذلك على غير البينة بغيره وجوابي ببيان حدي ما يكتفي به وذلك بالعرف وقول
 ابو موسى الاخرى اذا كان في حق اذا حضر حقه ضمان فله المدعى في واحد مما لو دفع الاخر
 حتى على الذي وفي على الذي لم يحلف واللعنات اللائقة على الحكم في مقام الدعوى لا يترتب على
 الدعوات ثابته على الحكم بالبينة والحكم بالشاهد واليمين والحكم بالبين المدعى لوردها
 غائب او نكلا غائب وقد يترتب ايضا ان المنع من حضور مجلس الحكم وكان حاضرا غير معدود
 ولو تكرر عند المدعي بینه جاز الحكم ان يرسل لثاني ولا يجعلك فاكلا او ردت البينة على
 المدعي في حقها ثبتت على المنع الحق بالبين المدعى لوردها كذا كان ادعى الاحتياط على خلافه وهو
 الحكم ان يرسل وكما لو ادعى المدعى على الطفل والجنون والغائب وعلى المدعى بقدر موطا
 الجرح والتعديل ونحوها وهل الغائب بتقديم الدعوى وجهان فله ان يرجع ويبدل اوله
 الا في الاول والان بدعي الوقت والبر او قطع الاثم ادعى جديده ضح من الحاضر فضلا
 عن الغائب وهل يقدم الدعوى للغائب يعني بقدر الحكم الاول فيجرح الشاهد من حقه لا عما
 و لو كان عدلا في الحكم الاول وانما الا بینه فحق مثل ان يثبت جرحه عند الشهاد
 في الحكم الاول وجهان والثاني ان يثبت في الحكم الاول الا ان يرجع الشاهد او ياتي بینه ثابته
 الاول ولا يثبت في اثبات الدعوى على الغائب جوده او اطماره عندنا كما ذكره المدعي ان
 بدعي الغائب بالوان لم يثبت جوده ولم يقدم بل لو كان مرفوعا لم يكن جازا لثابته عند الحاكم غا
 الاكثار ولا يثبت ايضا في الدعوى على الغائب ان يكون غرض المدعي المال لو اراد ان يحضر
 الاقدم الغائب وانما كان غرضه اثبات ماله جاز مع الجوده وعدمه وجب الشيخ الى عدم
 جواز الحكم على الغائب بسنن الاصل لعدم تنوع الحكم الا بالمطعني به وفيه ان الدعوات
 والاطلاقات فطعن الاصل واستناد الزوم الضرر دفع المال للمدعي فيكون ذهابه
 او اعنائه الذي لو كان مبالا كقبل ايضا تخلف من عنان ومرة فلو رجع الغائب كانت

اع

له حجة على استرجاعه لم يتكبر منه وكذا لو لم يدفع المالك فان في نفس الحكم خذولان بقضاء الحكم عليه
 فنفسه ربما ادى الى اخذ المال منه ظاهرا كخوف عدم تملكه بعد حجبته من حجبته او مروتة وعدم
 تمكن وارثه وغيره ان هذا الضرر بقا بل حيز المدي فاجبر الحكم من مع وجود حجة الشرعية بل
 قد لا يفيحز المدي عند هباب الشهود او هباب مالده ويخبر بالغايب بالقبول للمالك
 المالك او بالحكم مع فاجبر الدفع ولرخص المدينين في المجلس فكل ما لم يحكم سوا المتكرو
 طلب الجواب منه قبل الحكم او يصح الحكم من دون سؤال المتكرو طلب الجواب منه قبل الحكم او يصح
 الحكم من دون سؤال الا انه ما صغر فينبية المدي مؤكدة او اعاد متكروا ليليه شافقة عليه من الحكم
 ان يعرف المتكرو قبل الجرح بل قد لا يلزم ذلك فليكن ان كان يحكم ولكن ان جرح بعد ذلك ان جعل
 الجرح حيث قضى الحكم اصابه كان عالما بالجرح فلم يجرح فليس له بعد الحكم الجرح الا ان اراد المدي
 مع الحكم بان حكم عليه بشهود وخفة بحيث تكون دعوى اخرى فلا تأس وشرط الحكم على
 الغايب هو ان يغلق دعوى المدي بمح خلق مال او غيره عندا وعنده حكم او غيره لم قد
 يشكل العلق من حيث ادعى بدو لنا مو وكذا الوفاء العام والظاهر جواز الحكم فيها فلا راد
 فالحق الخلق في مقابلة الحد والتخویر لتولية او راد الحد وبالشهادت كما اذا ادعى عليه
 زنا او لواط او سحر او قذف او لواط على امرين كالسرفه خاز اثبات اصلها وان
 تجزى ثروها بالمال وروا الحد لقوله او راد الحد وبالشهادة مع احتمال سماعها مطلقا بطر
 البعض وقد يتوجه من الاحتمال عدم سماعها مطلقا والا وجه الاول وعليه اكثر الاحتمال
 ولا يفتق عن ثبوت اثبات التائب ودعوى الفراضة والقطع كل منها معلوم للسرفه وثبت
 احد العلل بين من دون الاخر محال ممنوع على ان يمنع كون مطلق السرفه اثباتا هذه القطع
 بل علة السرفه اثباتا بالقرار او البينة فالحاضر كما يمنع كون علة الفراضة هو مطلق السرفه
 اثباتا ولو بالافراد حال الجحومات المرفقة حال كونها محرم عليها ثبت عليه القطع دون
 المال على ان علة الشرع مقومات بغيرها الشبهة هي الشبهة في الحكم لا في الموضع وهو يشبه
 كون هذا الحكم مثبتا للمداوكون هذه البينة مسبوقة على الغايب مثبتة لاشرا الذي ثبت

شعر
فالحكم

ب

اع

به ما جاز وشبهه عدم استفران لان الغايب على حجة ينفع الحكم باطلا لا بد من حق لرخص الغا
 ولم يجد والدعوى ولم يجرح بل الرضى بالكم الاول لم يثبت حدا وانما لو ثبت حد وهو غايب
 لا يمكن تدارك فاجبه بخلاف المال اعان المال من اللوازم او اللواظ فكل ثبت فحيز الرق
 فحاق في العدة الرجعية وحال الزوجية وهو مثبت فحيز الرق للمطالبة وامر وكذا لو ثبتت
 ملكه شخص لاثبات فكل بسبب بني وشبهه بناء على انه حد فكل حكم بخفاسته ويعتبر في حجة
 وقسمه ميراثه **مسألة** من عشاها بين المتكرو بين المدي المروقة وبين الاستظهار وبين
 المثبتة للمدي فحده في مقام يثبت بها ذلك وعنده ذلك كلفا صاعدا بين الصلح في وجهه في
 لا تكون الا باصدا نقالي عز وجل للاختار وصفتي القالا شفعند بينا ببط ما او يثبت بها
 الا بغير للاختار المروقة وكلام الاحزاب سواء كان كافرا الخالف او مسلما وسواء كان
 للمخلف كافرا او مسلما وفي الوثوق هل يصلح ان يخطف احدا من اليهود والنصارى والمجوس با
 كنههم فقال لا يصلح لاحد ان يخطف الا باصدا نقالي وفي الصحيح ان سدر وجلان بعم وقطعة
 ما شاء وليس للاختار بغير مو لا بد وظاهر الاختار ان القسم باليمين لا ينفسل الا مع ظهور راد
 المسمى من هذا اللفظ في مقام الذكيب فيكون في لفظ الجلالة والاسماء اصلها خاصة بغير
 اليه عند الاطلاق من الصفات او الرجات التي لا تصلح لغيره كمن خلق الجنة وبالشهادة او
 الذي ينسب اليه او من لم يرم البعاد هذا اذا كان الخالف من يورثان عليها الاموال والبر وان
 المعاد له وانما الخلق والازف وانما هو الذي خلق الجنة وبالشهادة وان كان من يورث ذلك
 احتاج الى بصل فربما يدل على ارادة الزوج كما ان على ومصوره مع احتمال ان البينة
 بينة الخالف وقد يقر ان القسم يخص بنفس الاسم والقسم بنفس الاسم لا يسميه ان
 الاسم مع سميته وذلك لان اللفظ الاسم بين نفسه وبين سميته كما في قوله زيد ثلاثي
 وزيد فام قلنا هذا لان ظاهر الخطاف والظاهر في هذا المشترك او اضافة لاسمي الا
 مع نصب قرينة والذم عليه على ارادة الاسم كزيد ثلاثي ومع ذلك فلو كان الخلف بنفس
 الاسم فالظاهر الاجراء وان لم يقصد المسمى لم يشترط وقد كرون هذا الاسم لهذا المسمى

كما لو شهدت البينة بالحد
صح

من تخلفه

لا يخرج كالتصديق باسم الله ذاكما اخرى او يتصدق بلفظ الله بمعنى اللامى وعجز ذلك مع احتمال
 البتة يتصدق بالخلف **سابع عشر** ما لو علم الحاكم ارادة معنى اخر من لفظ الجلالة بنية الخالف لم
 يتعد بنا وان لم يعلم عند قضاها وفقد اليقين وكانت البنية بنية الخالف حتى لو علم المدعي او الحاكم
 بعد ذلك خلاف بنية ما شهد الحكم ولا يبادر وضعت اليقين بآثارها ومثله ما لو علم الحاكم ارادة
 الخالف حتى لو لم يعلم التصديق الا انشاء كما اذا قصد الاحياء او من رتبة بمعنى القسم او من رتبة
 بنفس الحق كما اذا قال والله ملاهذين عندي ثوبا صيدا النقي بل كان فاصدا لاثبات او
 ذلك من الترويات بل لا بعد فتوى اليقين ولو علم الحاكم التروية عند عدم قدره الحاكم على
 علمها اذا علم انه كما علمت يورى والصدق وحسنه اليقين حتى تم على الحاكم ان يصحح له ما يورى
 به بحيث لا يشك فيه ويكون مضائق ظاهر الخطاب بالارادة المدعى اليقين به او عليه وذلك
 كاف وعلى ذلك كما في الذي يعتقد ان لفظ الجلالة اسم غير القدرات المقدسة لا حاجة مع جعل
 الحاكم الى ضم ما يزيل احتمال ارادة غير القدرات المقدسة بل يكفي قياضه بلفظ الجلالة والاحكام ضمن
 ما يزيل احتمال خلافه من يتقدم ان لفظ الجلالة يطلق عليه اللفظ العرفي بان يقر له ما هو خالق
 التورم لو علم ارادة منه فلا بعد الاسم بما بهر من قصد ظاهره والواجب ان لا يوجب حاشا
 وقال ظاهره ان لا يتقدم الواجب ويقر به لكن يكفي في ثبوت اثار اليقين والعقوبة عليه نفس
 قصد ما هذا الجور وان كان باطلا عندنا وبالحكمة فالله هدية والرقيقة والعطلة واهل
 التورم يحرقونهم باسم هذا الاسم فان قصدوا الاسم كفى وان كان الاسم عندهم مشتقا لعنا
 الى التسمية بحيث يظهر عندهم ان اسمهم بالذات وان لم يكن مشتقا كالكفى باسمهم باسمه تعالى وان
 اختلف منهم ارادة غيره ولا حاجة الى ضم ما يزيل احتمال كاذبه ليدل على انهم لو علم من الكافر ارادة
 غير الواجب الكفى من غير انفس القدرات المقدسة من اللفظ او الله عليه ان تعين بنية غير ممكن و
 فليدنا منه عسر ونهم الفاضل الحدوي ان الشيخ يذهب ضم ما يزيل احتمال الكافر هو ضم ما يزيل
 احتمال ارادة الظاهر ان لم يقدح بمعنى انه محله على ارادة معبوده الناظر لا ارادة له لا اعتقاده
 انه الحق فلا يخلف بكذا وهذا خلاف ما فهمه الفقهاء وتعلق عندنا بغيره فيكشف الحد والشر

بما يشك فيه انه لا يصدق خلاف ظاهر الوجدان وكلمات الاصحاب **ثامن عشر** ما حوزا الشك في
 الذي لم يطق الكافر غير اصر من الحركات عنه كالشهادة والابحار اذا كان الخلف بما اراد
 في رتبة من الخلف بالعلم واية السكون ان عليها اسخاف بهو وبما انشورته التي تترك على مرمى
 واخر نضى على من اسخاف اهل الكتاب ببعض خبران بخلاف بكتابه ومثله وثالثه مشقة
 بذلك وفي الجميع نظر لا يصفق سندا ولا لالة وعلا وتوى فلا يعارض الاقوى من كل جهة
 فبحار على الضم للتعليل او على اختصاصه بالانام به او بطرح لغا رضته باهو اقوى منه اذا كان الخلف
 عنه من الخلفات بعينه احوال كان المحرم عنه غير محرم بل ما هو اقله ان لا يشك في قبوله
 لا يجوز التعليق عليه ولو كان على حد الاشياء مجرد لغا الاهانة وغيره فانه حوله في كلام الشيخ
تاسع عشر ما الخلف بغير اسم يتقاضي بنفس الاسم مجردا عن المعنى فيصدا لا لزوم به او
 يتصدق انطاع الدعوى تشريع وحرام لا يثبت عليه التزمل في بعض الاجل ان الخلف بغير اسم
 شرك او كفر واظهر افراوه من اذ كراهه وبالحكمة فهو صهي عنه حتى لو اعتقد ان الخلف بغير اسم
 كالحلف باسمه في التعظيم والالتزام كان كراهه او شبهه واما الخلف بغير اسم في غير مقام الدعوى
 والا لزم له بل يتصدق بالتاكيد للقول المستعمل او لوقوع الفعل الماخيه فان كان من الحركات كما
 لكعبة والقران واسم الله تعالى والجناء والعلما ولفظ جواز له للبيع العطلة وتزيم المصوم
 مع صدوره في صافي من غير انكار بل صدوره من حواشيهم وانما علم بل صهيهم في صفة
 ولكن على كراهية للاجل الناهية عن اليقين بغير الله مطلقا المحولة على الكراهية جمعا لعدم انزال
 بالخير فيها وترفع عند حصول الصلة منها وعلى ذلك يحمل ما وقع من العلماء بل من اهل الفقه
 هذا اذا كان صدقا وان كان الخلف كاذبا اضمحل المحرم في حقه ان الاجتزاء على القسم
 باليوم كذا هتكت لحرمة المصوم به ويحتمل وقوعه لغا لا يثبت عليه حكام الاحكام ويحتمل
 احاقه بالمصوم به في اجراء حرمة الكذب عليه وان كان المصوم بمهما اذا كلفتم بالانطاع
 وقرعون فان كان على كذب تعلقوا وان كان على صدق فالتعلق على كذب الاستدانة احكام
 الممان ولو كان القسم بناقذا الاحكام والاهانة فالظاهر انه مكروه ويحتمل انه محرم لرد

وانما

بصورته الخراج اذ لا يخلو عمل الظن كما يحرم حلف عليه ولا يفتى في الحزم العلم الشرعي كالشهر وغيره
 عدلين او الذي يفتى به المبدأ وما اكتفى به بالنظر مع احتمال الاكتفاء منه مقام الحزم في
 وجه قوي و لو ثبت حلف على ما ذكره لم يكن بين عرض وان اثم نعم لان حلف على نفس
 الامور من الظن والرم يقتول وامر الظن وامرهم وهو حلف على البت والحزم وبمقتضى
 على ان هذا الحزم مطلقا يقتول والله كذا بطل او يفي ولا يكتفى العلم في مقام الدعوى في
 الحلف على تقوايات من منكر او مدعي الاجماع يحرم بالحلف عليه حيث لو كان المدعي بمباشرة
 ظنه او فتنه حلف على الحزم في اثباته ومن المنكر عليه كذا ادعى المدعي ما لا يحل ارجح من طرف
 المرجح او على الورد من طرف الورد و ادعى عليه العلم بحلف المنكر على الحق العلم على الحزم
 فلو رد عليه البين فحل الحزم بالحلف عليه على اثبات علمه على ما ثبت المال وجبات ولا يجد
 الا خبر وقد يقال ان الدعوى على المال ولكن يجزى فيها بالحلف على تقوايات المكان العسر
 الحرج ولعدم الطريق الى الحزم بنفي خبر هذا الذي يظهر من كلام من القدماء فيقضي
 الحلف عند عدم على تقوايات العلم مقام الحلف على الحزم بنفي الدعوى وبه على هذا في الوجه البين في المرد
 عليه الحلف على اثبات الحق على العلم لا بد من الحلف على اثبات العلم لا يفتى فادع
 وبما ذكرنا يظهر معنى قوله ان الحلف يكون على الحزم في اثبات فعله او فعل غيره او تفعله ولا
 يكون على الحزم في نفي فعله غير ان لسانهم على نشر الحزم بنفي فعل الغير لعدم القطع به غالبا نعم لو كان
 الفعل مستتابين المدعي والمنكر كالسكاح والبيع صح فيكون قول من قدما مشق كما يبع ان
 يقول والله ما شترت منك وجعل الجعفة لا الحلف على نفي فعل نفسه كما في التلزام الشرعي
 والعرفي ولا ستاد الحكم بغيره الى الاصل عدمه والبرائة الاصلية وهو لا يفتى ان الحزم
 ولو فرضنا حصر الحزم في كمالها بالنفي مطلقا بغيره لا يختص به في زمان او مكان فجاز الحلف
 على النفي بنفسه ولزم من قوله لا يفتى في الحزم العلم الشرعي ان الحلف على النفي على ما
 بالحلف على البت والقطع لانه لا يصلح الا بالبرائة الاصلية حكما لا الحلف على نفي العلم كالحلف
 ظاهرا لاجتماع فلا يكلف ان يرد من ذلك لا بربا فاما فعل هذا فيكون بخلاف العلم عليها

وضعه وكذا لو كان المدعي
 برائيات العلم وعدمه
 الحلف على المدعي في اثباته
 ارجح او الورد
 بلزم منها دعوى العلم
 بل يفي بها الدعوى
 عاج

حكمة لا علم به ورواها الحكم وجراد ورواها وظهر ما ذكرناه ان المدعي عليه لو تعلق الد
 بنفسه لا يفتى منه بالحلف على تقوايات العلم لا يحلف بالحلف على الحزم او برأيه بين على المدعي مع
 اصلا لا اكتفاء منه بالحلف على تقوايات العلم للزوم العسر والحرج او الاكتفاء منه بالشرع
 مقام عدم إمكان الرد لعدم القطع من المدعي كما اذا كان المدعي منها او وصيا او غيرها
 هذا وتدل على استنباطه لاحتجابنا في مواضع كثيرة ان الحلف فيها على البت او على تقوايات العلم
 للاشتباه فيها ان الحلف على نفي فعل المدعي عليه او فعل غيره كان خلاف البينة ما لا من
 مودها الى التلزام لانه حاله وان من عدم ما يشترط التلزم وعدم وقوعه وعدم العلم
 والا وجه هذا الحلف على نفي الفعل على البت لانه لا يصلح في البين ولا اطلاع على فعل البينة
 غير غيره ولا تلافيا لغيره واليه وكذا تعرض على الولي في جنابة العبد نفسا او طوقا لو كانت
 الدعوى على مولاه وروى هذا الحلف على نفسه من المولى على البت لانه لا يصلح في البين
 والاطلاع على نفي فعل الغير غير شمس بما من يعود فعلا له لئلا يملك اياه والافرن
 الاكتفاء بالبين على عدم العلم بخروج افعال العبد عن افعال المالك شرعا وعرفا ولا فرق
 بين فعل العبد والا يجزى فلا يحلف المولى بالبين الباقية على نفي فعله وقد ثبت المسئلة على
 ان فعل العبد المستقيم ضمانا يعود الى رقبته فقط اولا وفيه او من العبد بعدا الحق
 فان ظنا بالاول حلف المولى على البت وعلى الثاني حلف على تقوايات العلم وكذا الدعوى على
 شخص ما ذكره من زوج ابوه امة في بلاد غريبة فانكر المدعي عليه فانه يحتمل الحلف على
 تقوايات العلم لعدم كون الزوج اقرب حجة من فعله وهو الاخرى ويجزى الحلف على البت لان
 الاصل الدعوى لغيره بين المتداعيين وهو وجه لبروز الدعوى ان اخوك فانكر
 وكذا الرضخ البائع وكذا البضائع والشئ وبطل البيع فادعى المشتري على المالك ان الركب
 مبيع الشئ وبطل حق جيب المبيع فانكر المالك الحلف على تقوايات العلم لان فعل الركب
 غير فعل المالك او حلف على البت لان لكل يثبت استحقاق الحبس على مال المشتري بدعيه
 بارتقاء حق الحبس عن ما يشترط في حقه على البت لرجوع التقاير والمخزان الموكلا حليف

والشهر

ان يقول ما دفع حتى يصح ويجعل عليه ولا بد من الخلف على اصل البيع واصل العقد
من حصول الرضا مبيته لان جزا صحيح لا يقبله ولو ان المقصود من دعوى العقد العقد الصحيح
لزم مطابقة الجواب للدعوى ومطابقة القسم للجواب وتحصول القابل بالادعاء بالبيع الفاسد
فيقلب مدعيه والادعاء والادعاء والمدعى اثبات اصل العقد ولو كان فاسدا لرب
عليه فراضا القاسم من ضمان وشبهه ولو اقام المدعى بنية على ربه فادعى المنكر للبراء او اقام
سبحة وعمره لعدم ضا فاضا للنية الثانية لا فاضا وعمره جديد فان اقام بنية على ربه
فلا كلام ولا اذكار له اليقين على المنكر والمنكرات خلف على نحو خصوص ما راعاه وان
يخلف على مثبت بمنزلة النفي كان يقول واهران حتى لا يثبت عليك وخالف على الاثبات
لان بمنزلة النفي والاثبات على النفي بالخصوص لا مكان انه وقع له لو فاسد فبني من الا
قراير ان يثاب مدعيه **الثالث** **والدعوى** **وتثبت** اليقين الراديه او بالانكول
كما ثبت شاهد بين او شاهد بين او في دعوى الخلف فانه لا يكتفي فيه بين المدعى لعدم
ترجحه للدعوى من المدعى عليه ولا يترجم المدعى عليه بين النفي ايضا لعدم ترجحه للدعوى
عليه لثبته على التحقيق والامر بالاعتراف عن التحقير عنه وقد يقع القضاء بالانكول او به مع
اليقين المدروسة من الحكم والقضاء بالبين بالانكول او به مع المدعى فانه لا يثبت شاهد
وبين من النقص والطلاقة والمثول لافاء الشارع بين المدعى فيه مع الشاهد فكيف
يثبت بجره فلو من المنكر بالبين وبما طرقت ذلك من بعض عبارات الاححاب والمخبر ثبوت
الجميع بالبين المدروسة بل بجره النكول لعموم الادب ثبوت النفي من دون تفصيل بينهما
وبدل على ذلك المنصوص رواية النبي في الرواية في الطلاق حيث انما ذلك على ان يثاب عليه
والاستخلاف في الطلاق التاسع والعشرون لا يخرج زلف بين واحد من دعوى متعده
حتى مدعي واحد ومن مدعين متعدين او اصل الدعوى تدخل الاسباب واصل الدعوى تدخل
الحكم الا بالمشقة والمثقة والمنكر في البراءة اليقين هو افتراض كل دعوى بمبيته ولا فاضا
على الراشدين يطلب من اليقين وعلى الوصي ايضا الا اذا ادعى عليه العلم وصوت المولى

بروكة
تلف على نفي الموعود كان
يقول واصحابه حتى يزيل
شكوكه

فيه على المدعى

وان لم يجره

وان لم يجره بصورته العلم وان في بده حال من موثقه ويخلف في الاولين على نفي العلم والادعاء
على البت مع احتمال جواز خلفه على نفي العلم اذا كانت الختام مقام استثنائه لعدم راد المورث
الراشدين ولعدم معرفته اموره وهل يكتفي بالخلف بين واحد على الجمع مع او لا يكتفي مطلقا
او يكتفي عز الاولين دون الاخر او يكتفي اذا رضى المدعى بين واحد والا فلا يكتفي ووجه ادعاء
الاكتفاء بين واحد في ذلك لان هذه الدعوى بالتحقيق دعوى واحد لا دعوى متعده
لان جميعها يؤول الى دعوى المال على البت فبينا واثباتا وهذا الصداقة المدعى على عدم العلم
بالحق او على عدم العلم بالموت ولم تكن له بنية على ذلك منطوقه وهواه وكذا لو ادعى عدم وجود
المال او عدم ملكه من غير ان يثبت عليه الادلة الزم بالخلف على البت على نفي العلم كالمال على الا
ظهر فيه ما تقدم من الاحتمال **الثالث** اذا ادعى مدعي مالا افتقر الى اثبات وصيات
او يخلف على نفي العلم بان وصي او على البت بان غير وصي واقتصر الى اثبات صوت الموصي او
خلفه كان والى اثبات المال على الوصي وخلفه كذلك والى اثبات المال فبني هذا الوصي او
يخلفه على البت بعد مراسبته ولا يفتقر الى اثبات بقاء نعم يكتفي فيه بين الاستظهار واستد
افراد الرجوع بنبذ اصل الدين مع احتياجه الى بين الاستظهار عند علم
الوصي باصل الدين وكذا الكلام في الراشدين فان الراشدين لم يجمع ما ادعاه من سوى
بناء وبنيه الرجوع المطالبة فكل يجب عليه الدفع من دون بين او لا بد من بين الاستظهار
لا ثبات بقاء ولكن ظاهر كلام الاححاب كفاية الادعاء بالاثبات وهو ميث المورث
وشغل عنه وجود المال عنده في لزوم الرضا واثبات طلبه وعلى كل حال فيكون الوصي والادعاء
الجواب عنهما معا والخلف بينهما بنفي العلم باحد الطرفين والخلف عليه ولا يكتفي الجواب عنهما معا
والخلف عنهما وبكيفية الجواب عن الثالث فخطا والخلف عليه على البت ويكتفي بالخلف على الجمع
بين واحد على الاخر كما تقدم ولزاد على الوصي تمته فاجاب بنفي العلم الزم بالخلف على نفسه
وليس له ادعاء المدعى بان يخطا في الخطا فيكون هذا الحق لا يوجد باطل نعم للراشدين
القدان بفعل ذلك اخر ما لليقين في ذلك على كل وجه وكذا الحال لادعاء على كل

مع البينة اوسع

فلا بد من اثبات كماله واثبات الدين على كماله واثبات اذنه في الوفاء واثبات ان
مالا للمولى على تركه عند مبيته لا يخرج الدعوى عليه واثبات ان يدعيه جميع نكاح
والادعى دعوى على الغير فلا يصح اليها الخلف على البت في نفي الوكالة في نفي ان عنده مالا
وعلى نفي العلم في ثبوت طلبه له وهكذا والخلف على نفي العلم لا يثبت ثبوت الحق من المدعي بعد
بالبينة ولا يذهب بها فيما لم يثبت بالخلاف عليه ذلك في سقوط حكم البينة وجوه وتكثرت
الدعوى على شخص كل بر يدعيه الخلف على نفي العلم في الاشياء مبين واحدة عند رضاهم به
وجه قومي اما مع عدم رضاهم فالواجب عدمه **والثلاثون** ادعى على العبد بطلان
فانقر صراحة في الملاءة لم يثبت وجب ان العبد لم يقر له العبد فثبنا انما لزم له العبد
والا فالمولى والفقهاء كلام واضطراب وفيه المسئلة ان يقران الدعوى اصابه مال
معيان او على ما في الذمة او على جنايته خطأ او على قصاص او على حق نكاح او طلاق او
شبهها او على ما لا يثبت له فيها لزم العبد اثبات بكون مكانا او لا مبيضا ام لا
فلنا بطلان لا يقران المدعي حوا وجب وشبهه بخلافه لا يصح وكثيرا اما لو كان المدعي
حوا فان ادعى العبد مراه معا وجب حضناهما معا ولو لم يكن حضوره لاه خطا لم يقران
الحق به ولو لم يقران المدعي ولو لم يكن حضوره او لم يقران ماله لزمه محضر عليه من اذنه
الابا ذن المولى فلا بد من اتفاقهما وكذا لو كانت الدعوى قصاصا فانه لا بد من اجتماعهما فان
حضر وقران بينهما الحق وان نكر اوردا اليهين معان هما ايضا كذا وكذا لو كانا على ما
تقدم وان حضر احدهما فان حضر المولى فقط وكانت الدعوى قصاصا فان كانت للمدعي بينة
سمعت وان لم يحضر العبد الا ان يقوم احتمال جرح البينة ضد فلا بد من احضاره بل لا
يبعد لزوم احضاره عند حكم الحاكم بالقصاص بمرجعية البينة للثبات في نفي الحكم مع عدم
حضوره وان لم يكن عنده بينة فان اقر المولى لم ينفذ اقراره على عبده في القصاص لانه
ظلم وامر النفس عظيم ونفوذ الاقرار مشكوك فيه لانه اقرار بغيره اليهين وان عاد اليه
في الجلالة فان اقر للعبد مع المولى ثبت القصاص عليه نعم يثبت ملك العبد عاقدا وجنايته

لغير

لغيره بالقصاص لانه ماله وقد اقر بانفاله ولا حاجة الى اقرار العبد معه في ثبوت كونه
لغيره وكذا الحكم في اقرار المدعي على اليهين او نكاحها وان كانت الدعوى جنايته من
الاستئناف سمعت الدعوى على المولى فقط ادعى عليه باستئناف العبد باقراره وورده اليهين
يتكبر له وكذا لو كانت الدعوى على مال معين في يده وقلنا ان العبد لا يملك ثلثا وان قلنا انه
يملك الثلثين يحرم عليه فلا يصح اقرار المولى وشبهه لخلق حقه بالمال بل لا بد من اقراره اعضاء
الذمعي معه ولو كانت الدعوى على مال في الذمة فلا تسمع الدعوى مع المولى لعدم العائد
منه اقرارا ببيته من وني حضور العبد لان المولى لا يضمن جنايته العبد في الملاءة فيفسد العبد
ولا في مال الا اذا قلنا ان العبد يملك الثلثين يحرم عليه فانه لا بد من حضور المولى مكانا يحرم
وحضور العبد مكانا للثبات وسمعت الدعوى على العبد ويحكم بالبينة او بقرانه على
العبد ولكن يمنع بالملاءة عند مودعه البينة كما اذا اعنى او انفق في يد المدعي كمال الذمة
العبد للغير لان فلا خلافه بين ملكية بنفسه للمولى وملكية بغيره لغيره واصحاب البينة
اشتغال ذمة بعد الشق بعيد جدا عن الظاهر ان ما بعد الشق خلافه للمطالبة
لا شغل ذمة ولو كانت الدعوى نكاحا او طلاقا كانت الدعوى على مع العبد بغيره اقراره
وتعفى عليه البينة اليهين الرد وانه كقول اصحابه ومن ثبوتها ثبوت غرضه على المولى
كالانفاق على زوجته وشبهه من ماله او مال المولى فانه لا بد من اثبات ذلك على المولى
ايضا ولو ادعى على العبد قصاصا فخر وانكر المولى لم يضمن اقراره وكذا بالبينة على المولى لعلق
حق المولى بغيره حيث انما ملك له ثم لا يضمن معنى عليه اقراره بالقصاص وحق ملكية
ليس من الاقرار في حق الغير محو احوال الملكية بل هو اقرار على نفسه وقد منع من نفوذه مانع
حال العبد وميزه ويدها يبيع الافراد سلما عن المفاوض وكذا لو ادعى على العبد ضمان
مال او ادعى عليه ما يعود للمال من نكاح او خلع عا ذون بهما **الثاني والثلاثون** اشتد في
واعتره رواية انه لا يمين في حقه من نكاح في سبائك العدم يمين بين النكاح اليهين الرد و
المقتضيه مع التامه ودين الاستظهار ويجزها ودين ملك العبد الا في الجود والخلق به حق

الحاكم

ادعى كذا القذف والى فالادعى به المقتضى وفى القولين به وظاهر القذف مستقرا باعتباره اصلا
 الدعوى به من اصلا فلا يثبت القذف عليها الا انها مبنية على التخصيف والمطالب بالحد اسقط
 اعتباره من دون مبنية فلا معنى لسماح صام بعترج ولا لحد مبنية على وادع بالحد
 احكام البين بينة شمة فى حكم والوضع ولو صرق البين على من انكر ان يكره الحق الماينة
 ونحوها ما يعود للدعى من مباح وظاهر بعض الاحكام مثل الاجماع على ان امر الحد
 عظيم وتدارم التبرير وعدم الجنس والنوع والقيمة والمحل والحد والقدر على ما ينصحه عموم
 الاول ونقل عن الشيخ انه ذهب الى ان الحق لا يثبت القذف بحد كذا القذف القذف الاول
 بهما القولين به والقذف وفى مع لعمري الاول لا يثبت له ضرر ولا ضرر ولا يثبت له جناب
 الحق المخلوق وفى مع لعمري الاول لا يثبت له ضرر ولا ضرر ولا يثبت له جناب
 حلف على عدم الزن حد القاذف وان مكلف البين على القاذف يتخلف ويحفظ عنه الحد
 ولكن لا يثبت عليه حد على الزاني وكان ثمرة ذلك تكون الدفاع عن نفسه حيث انه قد فرغ
 من حبه عليه الحد فانما ان يلقى الزاني بوبال البين الكاذبة او بالافرار فيثبت عليه الحد او
 بالرد فيسقط الحد في القاذف وبه الاول والثاني الحور مضروب لغير الحد ولا يتبنا على
 التخصيف والمساخة ويحدث لاحد ولا اخر صفا وحسن بشد لو ثبت الحد بالبين الردية
 او بالانكول ولا يصح حق المخلوق بعد تربية العقرية عليه كالبينة والاستبراء والمجس
 لا يبارز الروايات الرسالة كوسيلة في غير ذلك من غير المتكلمة من الصحاح والوثيق بالسمع
 المتأدب للاجماع ويظهر الكتاب الامر بالحد للقاذف على وجهه لا يطاق نعم يوجب حبه
 فترد اشتمع هذا الضرر والافرار فيثبت في المرح حيث ان القاذف لما قد فاد حاد قبا
 من حبه عليه الحد جاز وفيه مباح اثبات ذناه لرفع الحول لا يثبت حد ولا ناس بالقول
 رضى البين الحد ان ثبت تحقفا على القاذف بخلاف الحد البين ان ثبت فانه مرفوع بتحقيق الله
 سبحانه وتعالى فلا حاجة الى حلف المدعى عليه وقد تفرجوا سماع البين لو كان الغرض
 منه غير الحد كما اذا ادعت امرأة عدا زوجها انه لطمها جنتها فوفى بها قبل تزويجها او ذنى

لها وهى ذات بطلان بوجه عليه البين لرفع القرم لا اسقاط الحد فان له حلف حلف من جا
 منه ولا يجمع حق المخلوق الصرق مع حق المخلوق جاز البين براءة الحق المخلوق او لا يبين في حد
 او فيما يثبت عليه حد والبين هنا على ان يثبت على من حد وبالحكمة هنا امر واحد يثبت
 عليه امران مخلوق وخافى فيثبت به بالنسبة الى امر لا يثبت به بالنسبة الى امر وكذا ما علق
 على واحدة تمنع لعدم تسليم ان القاذف في حق البين في كل الزنا بل هو المثلث عليه الحد دون
 ما له يثبت وان هذه معرفة غير مغل على عقليته او انه كنع بعض الصفقة بقرعة القاذف
 غيره ومثل القرعة ما لا بد عنه فانه كرها لا سقطا فانه المثل والعرف بين السرق والقذف
 وان كان كل منهما مثل في حق ان السرق يثبت على موين احدهما المال وهو راجع للمخلوق
 في الزنا البين عليه والاخر في نفس الفعل والافدام مصيبة الجاني لا القذف فانه ضمان
 فيه بل هو امر واحد وهو الحد فادع عليه حبه جرة تكل من المخلوق وتجر من عليه يده
 فهو يدين عليه ثمان وذلك ان كل يدعي شيئا لمحمد يدعيه السلطان والمال يدعيه حاسب
الثالث والثلاثون لو كانت حنكة بينة فاعرض عنها اطلب بين المتكلمين جاز فان حلف
 المتكلم هبت البين بانفها والواجاز جرحه الى البينة حتى لو قال اسقط حتى من البينة او حتى
 منها لا يثبت في سقوط حد بعد استخا به بمثل ذلك غاية الامر ان الحق المخلوق الماينة سقط
 بالاسقاط لانه اسقاطا بالبركة وفى غيرها وبالحكمة فالاعراض لم يثبت به سقوط الحق
 يثبت التملك به في الاشياء المحبقة الواحدة في الطرف من الحطب والبين والحطب القليل او جمالا
 يمكن الوصول اليه كالوضع في البحر الذي لا يجرى لصاحبه خراج وكذا الاسقاط لم يثبت في غير
 الحق الماينة السقوط بل للزنا بل من لئلا البراءة تكونه حقا واجعا لمسقط فاذا اسقطه ارتفع
 المانع عن عقل منقضى البين علمه بخلاف البينة فانه ثابتة بنفسها حتى لو اسقطا اثباتا لم يمكن
 واما اذا منها فمردان كان حقا لكن يثبت نفس الدعوى فهو كمن ادعى والزوجه لا
 تسقط بالاسقاط **الاربع والثلاثين** لا اصل في ثبوت حق المدعى بالبينة لصلاته عدم ثبوت
 ومراه سماع في ذلك المحض وغيرها وان كان لا ظهر من سماع الروايات مقام المحض مخرج

او حتى بينة مع

وعجزها وان كان الاظهر في سبيلها والروايات في مقام الخصومة خرج عذلا وروايتها
 بتسليمها بين مقام البينة فيها كدعي رد الوديعة فانه يقبل قوله في الموضع مخالفة الاجل
 لانه لو ترك دعوى الرد لترك واخذت منه الوديعة باقراره كانه لو ترك دون محقق وماعلى
 الحسين من سبيل وللزوج على التامس في عدم القبول الا بالبينه لانه يترتب الى لا مستماع
 من قبول الوديعة غالبا وبما قبل الدعي مستكر في دعوى الرد لو انفسه للظاهر من الاستدلال في فكر
 الرد مدعي ان قوله مخالف للفظ ولان الموضع لو ترك انكار الرد لترك فهو مدعي هذا في
 وهو بعيد كما ترى وكذا الوصي لا يتناق بالعرف او من الموقوف وكان على العتق
 وكذا الركنل الرادعي فعلا وكل عليه عندنا من عدمه وادعى الشرف بها فما وكل على الشرف
 به ومنها منكر القذف فانه يصدر في من غير يمين ومنها الوادعي احد على عبد في يد سبانه
 اشتد ادعى العبد انه اعتقه فصدقه بشبهه اصداه له بحلف لانه ان صدق المشتري لم
 يحلف للعبد لعدم نفوذ اقراره بعقده بعد اقراره انه باع له فانه لو اقر في حق العبد وان
 صدق في العبد لم يحلف للمشتري لانه لو صدق فصدقه لك لم يجمع لانه فاعترف بان لا يقبل
 بضده لولا الحق فان لا تارة لليمين الاعتراف من الواضع الواردة في ابواب القعة بعد
 عليها من استغفرها ومنها ما يقبل فيه دعوى المدعي من غير شاهد ولا يمين وهي كثيرة ومنها
 دعوى المالا ابدال النصاب في اشلد الحول ليعني عنه الزكوة وكذا دعوى تلفه وكذا دعوى
 هبته وادعاه وكذا كل دعوى تؤدي الى دفع الوجوب عنه من غلق حصته او عدم التمكين منه
 وكذا الكلام في المحسن منها اذا ادعى تلف المالا او دبا او الموقد او الخنا او ومنها دعوى
 اوجسب يستحق به من الحق فاما فانه كدعي لها شبيه او دعوى الغفر او كونه من سبيل
 او من الغفر وبيان او من اهل سبيل الله لا يعز ذلك والاحوط في ذلك الاول على البينة ولا اقل
 ضد بقر مع بينه وكذا في الثاني او علم او مال سابقا ايضا اما البينة او البين وان لم يعلم
 انه ذو مال فالاحوط البين على ما ادعى من الغفر مطلقا ومنها مدعي بوق الصغيرة ومنها
 مدعي الركا لانه والولاية على ما كان تحت يده ومنها مدعي بطلان ما كان بينه ومنها
 مدعي

ومنها مدعي فعل الواجب كالكفائي فانه يخط عن غيره وعادة مطلقا ومنها دعوى دفع الحق العام
 الى اهل من محسن او تركه ومنها دعوى نقصان الخوص لخصها في قوله من الزكوة على صاحبها
 الخوص وشبهه مدعي لها عند الظن ضد بقره لانه ارجع اليه ومنها دعوى ما لا يعلم الا من
 قبله كدعي فراغ الدع من جحضا وطهر ومنها دعوى الجحانه الولد الذي دفع اليها ومنها
 منكر السرقة بعد اقراره مرة وان خالف الظن فانه يبر من القطع وكذا منكر الزنا بعد اقراره ما لم يبلغ
 النصاب ومنها دعوى السارق هبته لالاك لم يبر من القطع ومنها دعوى الزكوة على صاحب
 الحد او على الاقرار به فانه يصدر وان خالف الظن فانه يبر من القطع ومنها دعوى الجحانه
 مع اسكانها في حصته كدعي الغريب الغني وهو مدعي لانه يترك لو ترك ولكن منكر الجحانه
 الاصل والظن ومنها دعوى شهادته الخالد به وهو مدعي واحدا برفع حجه
 المشري ومنها دعوى من زعم بالاعتكاف انه احق بالثروت ومنها دعوى الغلط في دفع زنا
 غرا الحق دون البتة فانه مدعي لها عند لفظه ولانه لو ترك لو ترك والا وجوب ان يقران مدعي
 البتة هو المدعي لها عند الاصل والظن بعد البتة في مقام الرق او الما وحشة فان اظهر
 دعواه يدعي الخرج لانه مدعي الغلط البين ولو اورد لها بصوره التهمة فخطو فقبول قوله
 يجوز وعادة الغلط مع حصول الرفع والتحقق من المدفع اليه مشكل ومنها لو كان لا مدعي
 به من دفع اليه مال او ادعيته وقاء وقال القايض انه هبته فانه يصدر في من يمين او
 ابره فبينه وفيه ايضا اشكال لان ضد بقره مع شك المدفع اليه لا فاسم به وبل من صدر ذلك
 واما مع طهره بالهبة والبتة فانه مدعي ويكون هو منكره لادقائه لموافقة الظن فاليمين
 عليه ومنها دعوى الكا او من اهل الكتاب لانه من الحزبه وبهم دمه وماله فانه يقبل
 بلا بينه ولا يمين لانه لم يعلم الا من قبله ولا مدعي له احد يقبل ومنها دعوى تقديم الاسلام
 على الزنا بالسلمه فانه وان خالف الاصل وكذا في الغفل عنه ومنها دعوى الصوم والصيام
 وجميع العبادات بحيث لا يدفع عنه التوب وهذا كلام فيه ومنها دعوى صحة العمل المستاجر
 عليه الشر وط بالهبة لا فاما لانه لم يعلم الا من قبله واما اصل فانه العمل فصدق في العدل

ومنها دعوى الجحانه في ثوب
 واحد الا صطل او لا
 في ازا واحد ليرفع من حجه
 المشري

الشيء في اجابته وانه ما استاجر عليه من القبايات العرفية لرجوع محنتها واداءها الى نفسه
 فلا يخرج برؤيته ومنها وهو ما لا يلزم ما في هذا من الاستجارة والتعبد على المشيئة
 فلا وجه لاشكال بل قد يقال لا بد فيه من اليقين ان لا يفتل بالاجتناب الى البيته او العيش بين
 المشايخين والا وجب ان يقر ان الابدى المزمع بين الملوك والمزبذ بين المشايخين والى
 حكم فيها الصاحب البلاء الخالصة الا وهو المشايخ مع بيته وعلى التقديم البيته ان المدفون
 لا يسمع قوله بيته وان كانت الابدى المزمع بين يدي حاله وما بقية ومستبعد لا
 فصاعده احتمال ان لا يكون له اليد المالكه لغيره او حتما اليد الاخذة ولا اصحاب في ذلك
 ومنها وهو الذي الاسلام مثل الحول المحكي لغيره فانه لا ينفذ اليقين وان
 خالف الاصل لا بد من صحت قوله تعالى يعلم الا من قبله ومنها وهو الذي ولد البوع بالاد
 حثاله فانه يصدق في من دون بيته ولا يبين لكان لا ضرورة وان كان لا يصلح عدمه وايضا
 يصدق في قوله موقوف على بلوغه عند وروايات ان الحكم بذلك من قبل السلافة يمكن
 القول بالاجتناب الى اليقين لان الضرورة قد تدبر رها وكان لا بد من الانفا الى البيته
 وهو من ان لا يحتاج كادع الاثبات والعدد وما على اطلاع على الاسلام اكنف فيه ما
 لبيته وروايات الاجتناب الى اليقين موقوف على ثبوت بلوغه حتى يظن عدمه حواشه على
 الكذب فلم يثبت بيته البلوغ وانه يصدق في حصول الظن على عدم الالهام من كثير من
 الميراث على اليقين الناجح فيقول الظن يصدق قوله ومنها وهو الحاشية الثابت على عاتقه
 شعرا انه ان يصدق ببلوغه فانه يصدق قوله في من دون بيته ولو يثبت وان كان مخالفا للفظ وان
 لا تفاويع تدبر عند النقل لكان البيته ولا مصالب يناسوي انه يقال فيصدق في له
 ويؤسر وان لم يقر بالشهادتين ولا يثبت عليه قبل ما يثبت وصنع الصنف من قبول قول الا
 بالبيته لكان قوله للفظ وهو قروي ووجه يصدق في اليقين عليه انقضاء ايقنا خالف الاصل
 على التقدير الذي يري ولا يباس تخليقه فاذا امتنع قولنا انما ايقنا رتبة اليقين لما يبين من
 من وجوده عدمه بخلافه فلا يبرر تخليقه من سبب هذه المنة العظيمة وهو رتبة النقل
 قد

كالصوم والصالح وغيرهما
 على ذلك في حقه في غير العبد
 وجه قروي واسبق ايضا
 يرجع

الان نفوذ رتبة ظاهر
 على العلم فيكون مدعى
 العلم موافقا لظن
 ٣ ثباته في علمه فلا بد
 المالكه اما من بيته
 او من بين علمه
 او على

فهم

قد تقدم وجه ضعفه ومنها ما ذكره بعضهم ان مدعى البلوغ يفتل في له مطلقا وهو بعيد
 الانفا الى البيته غير دعوى الا حثاله والشهادة صحتها عن بعضهم بان كل ما كان
 بين العبد وبين بيته لا يعلم الا منه ولا ضرورة فيه على الغير وما يفتل في له او غير ذلك
 مدعى الناصر في الصابط ومنها ذكرناه له مكان المناقشة ٢ بطلانها بعد صفاها الى
 البيته او الى اليقين او اليها معا وعجز لك وهو الزاد بالتصديق لزوم مدعى من جمع
 جواز اصنافه والاعلان فانه منافع فيه رتبة البيته في مخرج اليقين فاحز وجهان الثاني
 هو الا وفق بالمواعد وعرض الادلة حتى ان لا يثبتها في الشك الحاك كان لا يخلو **الحاشية**
والثلاثون يعتبر في اليقين بيته الحلف من الحاكم لو المدعي بمعنى ما حلفه على نفسه
 الخطاب كان هو الخزي وهو بين الغرض الذي يذو الدنبار بل انما اوداه الخالف
 عجزا فمردا بقبوله وبيته لا يظلمه بدل على ذلك الروايات الدالة على ان الخالف اذا
 كان حظه ما يكون اليقين على بيته وبالعكس على بيته الحلف وكذا كلام الاصحاب ولا
 يفتاوت بين علم الحاكم او المدعي في رتبة حيا اليقين او علمها ببلوغه او عدمه مع احتمال ان
 الحاكم اذا علم الضرر من الخالف لم يفتل بيته حتى يكره الى ان يجهل كونه ضررا له وهذا
 كله في يمين المنكر اما اليقين في رتبة فيقر فيهما ايضا ان البيته رتبة الزاد لكانت من الله
 وان علم الحاكم رتبة كذلك بين الاستظهار والمقصود مع الشاهد ان الاول شيب
 ان يكره الحاكم عليه اليقين عند العلم بضرورة الخالف فيصدق في رتبة الحلاله او فيصدق غير
 المعنى المستوعم عليه الى ان يعلم انه يري حيا اليقين اما في علمه الثورية بعد صدق اليقين
 او بعد الحكم في حوازه يدا الدعوى وفيام البيته ونقض الحكم اشكال **الساور والثلاثون**
 فادعوى الوصي او الحاكم في لادارث له او لادارث يدين على رجل علم او منه سلكات
 معر شاهد واحد لم يكره الزم المدعي عليه اليقين وجلس حتى يخلص او يقر بعدم امكان
 اليقين من المدعي مع الشاهد وبدونه مع التهمة فطعا وضع العلم الاعية بيمينه كما قد
 او يلزم من ذلك حوازه الحكم بتجسس الحق وهو بعيد وقد يقال ان الحاشية عن رتبة يثبت حيا فينقض عليه
 بالتكول من غير حاجة الى بين وهو قروي لادان الامر بين الامر بين قضيع الحق على

حيثما ينقض عليه

على الذي وكله بالبيع والا لم يعيد والثاني لم يرد من ان يخلص الانسان لو ثاب مال
وهو خلاف القواعد ثم يكون ذلك في الوارث لعود المال اليه فاذا قطع بالدين خلف عليه لا يرد
ويظهر من الحق وخلفه لعوده لغيره سماعا وهو بعيد ولزات المدعي وجهه ان يقيم في الزا
السكر بالبيع او لزمنا خالده لعوده الى ان يطلع قلعه يوافق او يخليقه ثم بعد بلوغ الطفل عليه
منه اخرى وجهه ما لو سطره البطة وروى العنبر يفي ذلك جاز **السابع والاربعون**
تركه الميت مع الدين المستغرق او ما فاق الدين من غيره كنه في غير المستغرق يثني على حكم مال
الميت الى ان يوفي ممتدا ويندر ان جاز للوارث الوفاء منها او من غيرها وفاقا للاكثر وتيل
مقتل الارث ولكن لا يجوز له الشرع فيها الا بعد الوفاة او الوفاة او ان الفرماد والظاهر
لظواهر الارث من الكتاب والسنة جعلت ملكا للزكاة بعد الموت النافذ باللام الظاهر
في المالك الاستحقاق بعد الوفاة والدين وروى ان اللام مسئلة في الملك المستغرق
المستغرق بعد من ظاهر الاستحقاق وهو الظاهر من غير مرجح له وفي المرتين
حق الزكوة فالخرج ذلك من جميع المال ما هو غير مستغرق في ملكه ليس للورثة شئ
حتى يمتد وما وصي به من زكوة فالشبه به وهو الدين فهو في الحكم واما ما فاق الدين
بالرصة فينضمي بها بمعنى اللام ولا ملك للورثة مع الوصية فكذا الدين والادباو
ههنا اذا جاز له التخيير المانع من الجمع فيمنع الزاد وما استدله القائلون بالانقال
الى الورثة من لزوم بقاء ملك بله مالات مره ولو لم يكن ملك الميت كالمالك عليه
لا ينفى بالملك سوى انشاء وصا له شخص لا يتكبره من الشرع فيه بغير ما يعود اليه
وفاء ويندر وفور وصاياه ونحو ذلك هل ينفى له في الموت كالايمان به فويته وبما اخره
الوصية بعد موته بل قد ينفى بالملك الحقيقي التي لبقاء نفسه في غير جسمه في الاحا
وثانيا فالزوم بقاء المال من غير مالات للارث لظواهره من ملك الوارث وعدم كونه على غيره
ولا لزوم شرع او عقلا بين المال وبين حصول المالك ثم يخرى عليه احكام الميت ثم عاود هو
لا يدل على الملك بل غاية ما يكون حكم مال الميت لوصيته وانه هو مال الميت لا يرد
الصحيح في ذمة الغنم لانه يرد الوارث على كتاب الله وسرهم ثم اذا لم يكن على الغنم في ذمة

الملك

الملك في باب النفس الدائر على ان من وجد عين صالحة فباعها بدينار عاود
انقال ما اوصى به الميت من حج او صدقة او هبة او وصية لغيره قبل وفاته او كذا من
وما اوصى به بغيره او بقاء غيره واخراج منغصه للوارث في جميع ما ذكرناه مما يستحق
العقل والشرع فذلك ان الميت لا يملك ثلثا لا يملك الزكاة في جميع ذلك لكنه يوصي
عليه حكم الاملاك العاديه والبر وما يملكه في نظرنا في جميع الملك للورثة وظهر الثمر
بين الغنم في الزاد فاعل القول بانقال للزكاة الوارث كان الزاد ملكا له وعلى الغنم
بانقالها الى الورثة فضل تغلق من الغنم بها قبل وفاء الدين تغلق مستغلقا لغيره عن
شغل الزكاة بغيره من وكونه مثله اخرى او كغلق حق الوارث الرهن بغيره تغلق او كغلق
ارث الحباية بغيره فانما وظهر الثمر في الوارث او ما عاود لغيره على الاول
لكن ان يخرى عليه روث الثاني وقد يتبع الاول وهو الاجتماع على منع الوارث من الشرع في
الزكاة فان كان المالك حيا في الخطا ومجاز للوارث الشرع والظاهر على الغنم بقاء الزكاة
على حكم مال الميت تكون بمنزلة الرهن بقاء وصلة الميت مشغولة في الثاني فلا يمكن ان تكون كغلق
ارث الحباية ثم يمكن حصول الثمنين بالنسبة الى الوارث وان كانت الزكاة في حكم مال الميت و
على كل حال لو ظهر منه الامتناع عن الوفاة بطل بغيره اما اكتشاف اصله او بطلانا من جهته ولو
كان الدين غير مستغرق كان طائفا بالدين بمنزلة الرهن او ارث الحباية ويحمل صيرته في جميع
الزكاة وصايد الديان وهو فرضي وبما في ظاهر الادلة كتابا وسنة وعقلا القولين
لفرغ مرفه كلامهم ان الحاكم للوارث ابتداء وسواهم لادان الملك يعود اليه فعلا او
لو كان الميت هو المالك لان ملك الميت يعود اليه فهو قائم مقامه ولا يرد لوارث الميت عاد
اليه الملك وقد وجد كون الحاكم الى الوارث لملكه ملكه وقد خص بالاجماع
فذلك ان الميت يوصي بالبر الوارث واقام بينه فان كانت الدعوى على ميت اخر خلف الوارث
بينه لا يستغنى عنه وفي مقام علة لعود المال اليه فاذا خلف المتكبر بين النفي ذهبت اليه
بما فيها وليس للديان مطالبه بعد ذلك او يخليقه بل لا يجوز مفاضة الغنم لذهاب

وعلى القول بغيره يولي
على حكم مال الميت فيكون
منه بغيره ويغلق وصلا
كاحله لغيره على غنم

ان قلنا ان على الوارث
بين الاستظهار

انقول البواستزاه الوارث مع احداث الديات مطالبه وصاحبه لتعلق خبره بالدين فلا
 يزول بغير الوارث نعم لو ترك الوارث الدعوى مع الغنى فلا بد ان يدعى ذلك المخلوق
 خبره وان كان حال غيره ولو قلنا ببقاء حكم المثلت جاز لغرض الميت ان يدعى غيره
 وان جلس من وان يتهموا بغيره على ان الميت لم يستأجر لهم وانما خلق الوارث لثبوت
 اليقين بآنها لغرضه بخلاف الدعوى بالادخال في الغنى وان كان للوارث بعد الدعوى
 ولا نذهب اليقين بآنها بخلاف الوارث ان يهلك اليقين بالادخال في الغنى وبما الحق لو قلنا
 بانقضاء الزكوة اليه وان لم نقل في جهات والادخل في المخلوع بغيره كادهم حرارة واما الغنى
 مطلقا فيقال ان الزكوة الوارث والبس لم يبين له انه يجوز الخلف عن غيره المالك ولا
 يجوز للانسان ان يخلق على اثبات حال الغنى وان لم نقل بانقضاء الازوارث من جوارها
 فهو لعدم لعود النفع اليهم وان كانت على حكم مال الميت او عدمه لعدم كونه ملكا لهم فيكون
 اليقين له اثبات حال الغنى جهات وراشع الوارث عن الدعوى على الدين فلا بد ان
 اجباره على الدعوى وتخليف النكر وروايتهم عليه لو كانت عالما او ليس له ذلك بل لم
 الاستيلاء بالدعوى ابتداء كونهما من الامور المحبوبة ومن الامور المشكوك بها العائدين
 اليه وجهان والاخر اقرى ولو ثبت الدين فامتنع الوارث من استيفاءه حاز للدين
 المطالبه بغيره باذن الحاكم او مطلقا والآخر الاول ولو خلف بغيره الميت فزير على النفي
 في مقام لا يدعى الوارث في بعده لا دعاه الوارث وفيه الوارث اليقين في ثلث الوارث
 اليقين بالادخال في الغنى من جوارها او من جوارها من غير الميت وجهان
 بثبت وجوبه اليه ومن انظره ذهب اليقين بآنها او لا وجوب الاول لان الذي ذهب اليه
 بغير الذي ذهب اليه اليقين بالدين والادخال في الغنى من جوارها من غير الميت
 لو علم المدعي بغير حاله عند المدعي عليه طلبة فامتنع من الادخال في الغنى للمدعي اخذها
 فهو ولو يجوز الظاهر ولو قلنا بما ذكرنا من خبرها ولكن لا يجوز صاعده على ظاهرها ولو تركت
 على كسر قبل او غير ذلك جاز للمدعي وان اعطى الخبر وثقت فيه العين لانه هو الذي

الحر

الحر على نفسه ولو تركت على مثل نفسه محضه وانما ثبوت خبره عليه اخذها من حيا للنفس على
 ولو تركت قبلها على الكذب وكذا لو تركت على المدعي عند خضاعة الجور حاز والنهي عن
 الرجوع اليهم محمول على عدم الاصل في التخلص مني ولو كان من المدعي بخاصة انفسه ولو
 كان محذوف ففعل حكم الحاكم له عدم جوار استيلاء غيره بالحدود ولو كانت الدعوى دينيا فان
 قبل المدعي عليه الدين ثم نفى الاستيلاء على انفسه لغير جهات الوفاء لانه يخرجه يقين
 للدفع وقاء وان امتنع فان لم يكن اثباته عند الحاكم لعدم اليقين او غير ذلك فامتنع
 ولكن لا يثبت الحكم على الاستيلاء ولا على الزن لانه جاز لغيره صفة بقدر ما له من جوارها
 مما امكن والاخذ به وارجع الزايد انما في يد يوجب عليه ارجاعها فان احسنته فلا بد
 وان لم يكن ارجاعها ولو خفيته محذوف ونقبة انظر في الهاتين قطع بعدم زوالها كما
 حكمها حكم بغير المالك حكم المصنف في بوالا الاستيلاء كما مبداء ذلك وان كان
 في الجهن فان زاده وقاء ملكه بغيره فان كان غير زائد ارجعه وكان اقله في يد وان
 زاده وقاء ملكه بغيره جاز وفيه انما مع الثلث بثلث البيع وجبه فوي لا يثبت له المتبوض
 بالسهم ويحتمل عدم الضمان للاصل وضعف اليقين وان امكن اثباته عند الحاكم والا
 سبيلان صنف في المقاصد او في الحاكم جاز الشئ فان فعل ذلك فلا ظلام وان لم يفعل
 بخلاف المقاصد والاستيلاء بها للاصل والنهي عن الغنى على كسب فاعند واعلمه وخبره
 بخبره ضلها او لا يجوز الادخال في الغنى من جوارها الا الاصل من جوارها الضرف بالغير النهائي
 على المنطق وهو الاستيلاء كما لا بد من قيام مقام المالك ولعله يقال ان ثبوت شئ
 وقوة الى الله ورسوله ولا منصوص في هذه المصالح ونظايرهن وجهان اقوالها الاول
 واحوطها الاجر بها لو تركت فقط المقاصد على خلاف شئ من حال الفاضل حسب الزكوات
 الامتناع لمجمل منه فكونه محدثا بالادخال في الغنى لا يوجب الرجوع الى الحاكم واثباته وبينه
 منها امكن ولو يجوز الاستيلاء الا مع عدم امكان الرجوع الى الحاكم بل قد يقع ان النكر
 كحل لا يجوز ان لا مال عليه وان قل عند المقاصد ولا كسر في الغنى من جوارها وعدم

زها بخرم حرمه جاله وليس للمفاضي صرفا خذ مال بهال وفيه ان الفاضل من اورد به عند
 قولان بشتان من شاذ جزا اخذوا جزا ومنه ومن اصله الفاضل وحرمه الشريف وادوني
 الكراهة لغو بل الجواز على اخذ النهر على الكراهة **اول الفاضل الثاني** كما انطلقت به
 مسلم من دون مغاضر خاخر وعالم كما ذكره او امتهن فيها الولاية فخر لمن يترد عليه ولا يبين
 الخرج المعتبر في كسب بين عشرة اعداء احدهم دون الباقين قال هو لم يصد في مدع الزكاة للبيع
 ما نحن فيه وان علم ان للفقير كذا مدع الوصاية والولاية على الميت اذا لم يكن له وصاء من غير العلم
 في الامور العامة انما السوابب فيكون على ولايته على ميت المدعي مع المدعى
 بعد الزكاة والولاية البر للبر ان يدعى وصا بتر او لا بتر اجازة او وكالات في امر اليتيم
 ويجوز ان يحب ان السوابب من المدعي كونه منصوصا بالوصاية والحق في الامور العامة **الراجح**
ما قلنا كما وقع بالجور من سفينة او من شخص او كسرت سفينة كما هو مقتضى الرواية والنهر
 الكبير والماء الكثير كالبر يتبع المضاف ان علم ارضه عليه ملكه الغايض له بغرض او غيره
 خارج الجواز داخل كاهرا ان في المال الموضع من بين اوجر او حطب يتبع في الطريق
 او حب يتنازل وتعدون ان الاعراض غير مخرج والاصل اعانة من يبيع للاخذ فلا يملكه
 الاخذ لصاحب ارجاعه الا ان هذا خلاف ظاهر الفتاوى وان ارجع الارض اهلها عنها فما
 اخرجها انما اخرج اكر مطلقا فهو له للاصل والرواية الدالة على ذلك وما خرج
 بالعرض فهو لخرجه اخذ بالرواية المعترضة الدالة على ذلك وفيها مسيئة على هذا الجواز
 لخرجه من غير نظر للاعراض او لغيره فخرج في الملك من غاص عليه دون ما نفي اهر وجو عدل
 اهل ولا يباين حصول الاعراض في حال دون حال واستناد الرواية بعد ان يحصل الاذن
 من الملك الحقيقي وبالجملة بعد ورود الرواية المشتهرة منوها عن ذلك والتمسك بالاصل
 على حكمه الا يحسن عمل اهلها لانه انما اخرج الجور بعد اهلها وان علم اعراضه
 سواء قلنا ان الاعراض مخرج للملك عن صاحبها او قلنا ان يبيع مكانها فظاهر الرواية
 النافذة من ذلك على خلافها **القول في الشاهد** في الكلام في امر واحد ما نصي

الودعون

والا به ع بالثا هذا العدد واليه من صاحب الحق للاخبار والاجماع ولا اشكال في الحكم
 الكلام في ورود القضاء والاجماع جازا على اقسام والكثيرها من باب كتابات الاحوال
 بغيره بل الثاني يثبت المطلوب ولكن في رواية روع وطلحة حيث ان علماء اسندوا على
 شيخ بنعل النبي فضا حاد على القضاء بالشاهد واليه من وبالشاهد واليه من صاحب الحق
 كعبي حاد بن عيسى وحامد بن عثمان وصحفي منصور بن حازم وعبد الرحمن البصري ومناهما
 على القضاء بغير الدين كجمل من الروايات المعترضة وفي بعضها في الدين وحده واكثرها
 اثباته في القضاء لدين فقط ومنها ما دل على القضاء بغيره معوق الناس ومكان من شرط
 ادعوى رجل فلا يصح مجوز بل ويجوز والا فوى عدم اختصاصه في الدين وان امكن التول
 به لتاخذ حل المطلق على المعتد ونظر الاجماع على الاختصاص كما ذهب اليه الشيخ وبعض
 اصحابنا انما معارض بالاجماع المنقول على عدم الاختصاص في فروع الشريعة حتى كان
 يكون اجماعا على ذلك الروايات الخاصة فيه على الدين ضعيفة ولا يصح منها خالف المحضر
 مندرم القبح بخرجة وبان الدين قد يطلق على كل حق مالي لم يطلق المحقق كما يظهر
 من مجمع البحرين وقد حمل العلامة كلامه على ما يتبع به في الدين على اربعة المال قبل على استعمال
 فيه وجز روع طلحة اقرى شاهده على عدم الاختصاص بالدين كما اذا اقرى عدم شموله
 لكل حق مملوك وان لم يكن صا لا كادك عليه بعض الاخبار حيث فصره على حق الناس
 وما لا به بعض المشايخين وذلك للاجماع المنقول ونحوه الا صاحب على اختصاصه بالمال
 رشح عدله الامارات الدالة على استعمال الدين في المال وكذا ظهور لفظ الحق في المالكين
 سائر المحققين والعد في فصر على دعوى المال ومكان المقصود من المال هو اجماع الفقهاء
 نقلا بواحد يدعي تخصيصا بغيره لك لعدم تناول القضاء بغيره مطلقا ولا نقل من
 التناك المعترضة بعدم العزم وصنف النظم ليعوم بغيره كالحمل مخالف واعلم للاصل
 فيه على المورد والشمول للدليل البعدي لا بد وقد قلنا اكثر الاخبار حكائية فلا نعزم
 فيها بنوعها فيها ما لم يرد اليقينة وليس من القدر المطلق كي يستدل الا لا قد نفى في حقها

ما تقدم الجرم في الغل
 كرواية محمد بن مسلم
 نسخ

ممن فنفذ كالدروس والشرائع قبل والغالب ما لا يتناول مطلقا غير معلوم وبين منافع في المع
 والشهد وغيرهم ونسب للأكثر وتصل في الرضعة والمالك بين وعوى الامانة فالمنع
 وعوى الجواز لقبول لشخصها المال وبين منافع في العتق ونسب للشهود ولون الدعوى
 المحرم وقبل اثبت بها شخصه المالكات العبد يدعي زوال مال المولى وظاهر العتق عدم
 في منع بثوت الشهود والكتابة بينهما وبين ذلك مرجح في الرضعة والظاهر ان البحث اثبت بينهما وفي
 ما يدل على انها حكم العتق ولغرضه في كتاب العتق قطع جبرها بها وفي هذا الباب
 قطع بغيره وبين منافع في الرضا مطلقا كما يشيخ في اوصع عدم المضار الموقوف عليه كما
 لشهوده وبين يجوز له مطلقا كما يشيخ في ما والعق في التواعد والجل وعزمه وبين الخلاف
 على ان اشغال الموقوف الا الموقوف عليه الاسبق في الاول مع الاحتراز الثاني مع عدمه
 او يقي على ملك الزائد والاكثر على الاول حتى قبل انه المذهب بل ينظر عليه الاجماع ويجوز
 جميع احكام الملك للموقوف عليه بغيره بمثل او بغيره عند قلعه له وجواز صرفه من غير كسوفه للام
 والمنع من بيعه لا يفتي الملكية كالمنع من بيع ام الولد وبالحمله فلا يخرج عن سيرة دعوى المالك انما
 او يتعارف بين القولين بالخلع والطلاق يجوز والعجالة في الركا لة والوصاية والتكاح
 والكتابة والتب والقتل ونحوها يثبت بان اهد واليمين ابتداء ولا يثبت خبر المال وان
 كان هو المصور والاصحاب من الدعوى يكون بمنزلة شجيرة الصفقة وبالحمله فالواصل قبول
 الشاهد واليمين ونحوه في الناس اما احضار الدليل الا ان اصل العدم حتى يثبت انه الدعوى
 اصالة على المال وان يكون المصور منها المال فالتمنا يشترط ان يدعى ان اهد بقتل
 اليمين واذا صحت وكذا تعدد بطل وقبض اليمين قبل ذلك كانت او غيرت الاعا بما بعد
 ذلك بل كونه ضد مقارنته لاشهاد كل ذلك بطلان اجازهم وللأصول الفاحشة بالمنع من
 القبول سوى ما دل عليه الدليل والاطلاق المصور وان قضى بالبثوت الا ان التقدم
 المذكور والاشهر عليه في كل الروايات وقوله ابد وانما مداهه وكلامهم كلام الله واشهاد
 الراوي بالزيت في اكثر المقامات كل ذلك معونة فتوى الغفهاء وقهرهم يشهد ذلك لاطلاقهم

موقوف

ممن فنفذ كالدروس والشرائع قبل والغالب ما لا يتناول مطلقا غير معلوم وبين منافع في المع
 والشهد وغيرهم ونسب للأكثر وتصل في الرضعة والمالك بين وعوى الامانة فالمنع
 وعوى الجواز لقبول لشخصها المال وبين منافع في العتق ونسب للشهود ولون الدعوى
 المحرم وقبل اثبت بها شخصه المالكات العبد يدعي زوال مال المولى وظاهر العتق عدم
 في منع بثوت الشهود والكتابة بينهما وبين ذلك مرجح في الرضعة والظاهر ان البحث اثبت بينهما وفي
 ما يدل على انها حكم العتق ولغرضه في كتاب العتق قطع جبرها بها وفي هذا الباب
 قطع بغيره وبين منافع في الرضا مطلقا كما يشيخ في اوصع عدم المضار الموقوف عليه كما
 لشهوده وبين يجوز له مطلقا كما يشيخ في ما والعق في التواعد والجل وعزمه وبين الخلاف
 على ان اشغال الموقوف الا الموقوف عليه الاسبق في الاول مع الاحتراز الثاني مع عدمه
 او يقي على ملك الزائد والاكثر على الاول حتى قبل انه المذهب بل ينظر عليه الاجماع ويجوز
 جميع احكام الملك للموقوف عليه بغيره بمثل او بغيره عند قلعه له وجواز صرفه من غير كسوفه للام
 والمنع من بيعه لا يفتي الملكية كالمنع من بيع ام الولد وبالحمله فلا يخرج عن سيرة دعوى المالك انما
 او يتعارف بين القولين بالخلع والطلاق يجوز والعجالة في الركا لة والوصاية والتكاح
 والكتابة والتب والقتل ونحوها يثبت بان اهد واليمين ابتداء ولا يثبت خبر المال وان
 كان هو المصور والاصحاب من الدعوى يكون بمنزلة شجيرة الصفقة وبالحمله فالواصل قبول
 الشاهد واليمين ونحوه في الناس اما احضار الدليل الا ان اصل العدم حتى يثبت انه الدعوى
 اصالة على المال وان يكون المصور منها المال فالتمنا يشترط ان يدعى ان اهد بقتل
 اليمين واذا صحت وكذا تعدد بطل وقبض اليمين قبل ذلك كانت او غيرت الاعا بما بعد
 ذلك بل كونه ضد مقارنته لاشهاد كل ذلك بطلان اجازهم وللأصول الفاحشة بالمنع من
 القبول سوى ما دل عليه الدليل والاطلاق المصور وان قضى بالبثوت الا ان التقدم
 المذكور والاشهر عليه في كل الروايات وقوله ابد وانما مداهه وكلامهم كلام الله واشهاد
 الراوي بالزيت في اكثر المقامات كل ذلك معونة فتوى الغفهاء وقهرهم يشهد ذلك لاطلاقهم

كانت المصور بينهما معا والى
 غير منطقتة عليه اشتد او رة
 ثبت غير المالك الا ان كان كان صحيح

على الاطلاق

قابلة لو ادعى المحاكم دفعا عاما او غيره من اهل الحجة المرفوع عليها صح انما اذا كانت
 اهل تلك الحجة عليه ولا يمنع الشهادة من حيث ما كشهادة الشريك في دفعا عاما
 بالشرك عروفا وبعد التهمة على الشاهد لعدم الاختصاص ومثله في الشهادتين بتركه او
 على ان محسوس ولو كان الشاهد واحدا فاحتاج الاضام بين فعلين من بين المدعى من اهل
 تلك الحجة كالحاكم او غيره سيما في الاوقاف العامة لانه مالك فيقبل بمهنته او لا يقبل بمهنته
 واستبلا احسنه وانما قبل بمهنته فان قبل على الكل لم يمان بئس جهنمه حاله غيره وان قبل
 في حصته فقط لم يعلم القابلة لعدم تمتزها بوجوبها **بعضا** كلما ثبت بشاهد وبين يثبت
 بغيره بين وبين المحقق للروايات الصحيحة الدالة على ذلك ولما دل من قيام كل امرئين مقام
 رجل في الشهادة ولكنه يقتضي بالاحوال وفي الحسن بعيد قبول شهادتهما مع البين في الدين
 وخراب من ضروري من قبول ذلك من ارباب وشدة المنع وهو قوي لولا البين
 فيما لا يثبت فيه الاجتناب والمعتبر الحجة بشئ والكثر ولا يثبت شهادة امرأتين مع البين فيما
 يقبل فيه شهادة النساء صفوات لانه في غير الامور الكا بصوب والاستبلاك والرواية
 وهذه لا يجري بهذا البين نعم يثبت بشهادة صادرة من اربع من غير افتقار اليه بين في طرث
 المسهل وفي الرصينة الدليل لا يثبت قبول شهادتهما مع البين من قبل شهادة النساء
 المقررات فلا يثبت في الاموال بل يثبت بهما ما يعسر اطلاع الرجال عليه لانه يقول شئ ذلك
 بالدليل ثم لا يبين المدعى منزلة الشهادة الرجل الواحد والحقى كالامارة في اقسام البين
ثامنها اصلية في التلا الأولى لو ادعى الورثة الوقف من ممتلكاتهم لم يثبت على
 سلام حلق مع الشاهد ونقصي لم بالوقف وانما مشغول من البين حكم بالادعاء به ميراثا بالنسبة
 الى حصته اخذنا باقراره ولا يخفى على غير الميت لعلنا لحيته بالتركه فيكون غير له الاقرار في
 حق الغير ولو حلف بعضهم فذهب الحالف وتجاوز الباقي للورثة طلبا بالنسبة الى غير المدعى
 ونقصي فيها الدين والوصايا والفاضل ميراث قسم عليه في الحالفين وما يحصل من القوة
 لمدعى الوقف حكم برفعه على صاحب الميراث ويطلب قسم على القاطن بغيره ثم عذرا بما في
 الورثة

ان باقي الوقف والدين والوصايا
 وحكم على المدعى بالوقف بالرفعة
 بالنسبة

باني الورثة ما شارك الكل فيه او اذا وان ظالم الحالف باخذ نصيبه منه لادعاءه الوفاة فيه
 ان غير الحالفين بعض فزون بالاشتراك في الجميع وان ما اخذ الحالف بالثقة انما يخصه
 بالادوات والحالف معترف بان لا يسحق الا ما اخذ نعم ان زاد نصيب مدعى الوقف انما
 على نصيبه وتما كان في الزايد مجبول لما لك لا بد عليه احد ولو انقص من المنع من البين كان
 الثاني الحلف مع الشاهد الاول ولا يبطل حلفه بامتناع الاول لتعلقهم بالوقف من الوقف
 وهل يحتاج الى تحديد شهادة الشاهد القم العدم ولو قلنا بملكي الوقف من الوقف عليه
 لم يكن لهم الحلف لخطو من الاول بالامتناع نعم لا يبعد ان ما استقر نصيبا للاول يكون
 وتقالا الثاني كما كان للاول اخذ باقراره **الثانية** لو ادعى الوقف عليه وعلى اولاده
 فان ادعى الوقف شيئا لم يخلط مع الشاهد الواحد ولا يلزم الاول بعد بغيره بغيره
 على تعلقهم له من ممتلكاتهم وكف لك لراي القراء والمصلح العامة لا تقراض البطون
 لم يكن بين لعمري الحلف والحد ولكن هل يبطل الوقف او يثبت وان تلفعا من الوقف فوجها
 من انه لا يثبت وهي هنا مستندة من الضرورة لشدة البين وان كان المدعى وقف شئ
 افتقر البطل الثاني الى البين لا يمتنع وجودها بغيرها لوجوده وثبت الدعوى من المنطق
 مع الدعوى وثبت ويجعل الاول ايضا لانه البطل الثاني باخذ من الوقف من المظن
 الاول لانه لا يثبت به بين غيره وان بكل انقص بغيره انما الوقف من المخر عن المقررات ولم
 بشاكره غيره من ورثة الوقف الاقر بين له بات ممتلكاتهم اختصاصا صديقه فقا كما انما ثبت
 اختصاصا صديقه بمكسبه شئ وفيه نظر **الثالثة** لو ادعى ثلثة بينين لشريك وقف بينهم
 وبين البطون فحلفوا وصادر احد منهم ولو وقف للاربع من حين زلفه حلف بعد بلوغه
 كاملا اخذوا من منع فكل ربع الاربع الا ان ثبت له منهم ان يثبت لانفسهم بينهم ولذا حرم ان يبا
 متاعهم جوي عوي العدد وبين وجه اخذاه في كل واحد من الاول سبب استحقاقهم
 له وقد يجازى عنه بان الاقرار انما يستند الى سبب فلم يثبت عا والمقر اللفق وهذا كذا
 وقد يدفع بغيره من حق المرفوع انما شهد وان لم يثبت في حق المقر له بالكل والاربع جمع

ولا بين وهو هنا مستند
 من الوقف وقبلة البين
 وان كان المد

الهم بنصف الاول اكل اخذ باثر ادم وفيه انما يتبقى سطر البين عند راسه ولا يعرف الا الذي عليه الا ولولا وورثة لم يثبت عدم استحقاقهم الا ولا اعترض باننا ثمة بوثبات مشتركة لاننا في التجدد احد المدعيين وانما ثبت عليه الدعوى بانها اذا اختلفوا جميعا فاذالم يخلف احد من خصميه المدعي عليه او وارثه ان غاب المدعي والا فالى التنازل وبيع الرجوع انه وقف بقدر نصفه فيصير اما الى الارث والى الورثة وورثته وورثات احد الثلثة فيما يورث الصغير الى الثلثة من غير الورثات الميت تصير وفي الورثة اقلنا وقد كان وقف للاربع الاحين الوفاة فيضاف اليه نصف سدس ويوقف لورثات خلفه بعد كالم اخذ الجميع وان كل من يورث في الورثة كان الربع الاحين الوفاة بين ورثة الميت والباقي في اقلنا فلو ان الربع كان الثلثة ثلث تخمين الورثة للباقيين وفيه الاشكال المتخلف ويمكن جوعه الى الادعي اليه يتقرر ثلثهم وحدهم ولو كذب التنازل الوفاة او التنازل وبالحيلة استحقاقه ليرد عليه شيئا طوعا وكان لها الفين على قول الشيخ والى قول لا قول لا يورث وقف بقدر حصته فيرجع الادوية الواقف غير المدعي **الاربعة** لو ادعى البطل الاول والورثة على الزبيب وحلف مع شاهد ثم قال البطل الثاني بعد وجوده ان وقف تشبهت كاشا انحصرت بينهم وبين البطل الاول فان اقام شاهد هذا وحلف مع شاهد وكذا لو لم يورثهم مطالبهم بخصمهم من التنازل من حين وجودهم وان يكلوا خلف الورثة ولا ولين نابغ منهم واحد وان خذروا وادعوا الشريك قبل حلفه للاربعين الذي كان اخصر بالهم وغيرهم من الورثة ولكن لو ادعى المدعيين فانهم لما ادعوا الا خصاص وحلف مع شاهد ثبت لهم ذلك ثم انما ينكر نابغ خلف هذا وكل الاولات صار نصيب الاولين ميراثا **الخامسة** لو ادعى البطل الاول الورثة ميراثا وتخلوا او اليهم شيئا شاهد ثم فوجدا بطل الثاني اكل اكلهم وانما يورثهم ان يورث البطل الاول وعدم مطلقا ومنشاء الادعاء جعل التنازل كالا عدم فكان البطل الاول وعدمه قد اقرضوا واعترفوا البطل الثاني بقول استحقاقهم الآن مع تاليهم الورثة من الورثة

لهم اليهم بعد من ثم وجب العذر مطلقا للفقهاء من الاولين وقد اطلق عليهم وحلف بعضهم ما ان اختلفت حروف نصيبه الى التنازل بالبين ان كان التنازل من الميت والباقيين لا عز او الميت البطل الثاني بالزبيب الزبيب لعدم الصرف الا الثاني فابقي من الاول احد فان اوجبا اليهم فلم يخلف فكان لكل واحد من البطل الاول كفاية الاحتمالين الاولين واكمل في الاول والباقي بناء على الثاني من الاول كما في الاشياء لئن لم التنازل مستلزم لعدم وثبته او نقضه ان قلنا بالتنازل من الاول ولا الاول قد رفته ولا يمكن رد هذا الخبر الياسر الى الورثة لان البطل الاول باق على فلو لم يبق الا البطل الثاني واحتمل صرفه الادوية الواقف لثبته والمصرف وهو غيري لكن في احوال التنازل كان للبطل الثاني الاخذ بمسنتين او بما على **سادسها** لو كان مورد الدعوى ميراثا او ميراثا ثابته بالناهد واليهين سر كان ذلك المال هو المتصور والملاحظ في الدعوى او لا على اشكاله ما اذا كان المتصور غير المال وانما ذكر المال بالعرض والارث يكون مورد الدعوى مالا هو ما كان مورد هاتين المال على عليه الغاية ما يحتمل اليه كدعوى العود من بيع او صلح او جارة ونزاعه وصانعة وهبة وسبق وديار وضمان وحوالة وكفالته نفس بها كان المكفول غنيا لا كقول له ووصيته باقامة لانه لا يخرج عن المالبية نعم بشكل بين المرفوع عليه مع التنازل حدث نقول ببقاء الورثة على ملك الورثة معط او في العام او بانفسا لا اشارة في العام او مطلقا من محتملة انه لا يخلو لاننا لو اثبات مال غير بوجه انه وان لم يملكه ولكنه يعو اليه صانعة او ثمة فهو كغير الارث على القول ببقاء الزكاة على حكم مال الميت فانما صمم عهدها اليه او ما كان مستغفرا به كدعوى حراز العهد ولزومه ودعوى الجارة ودعوى الجارة والشفعة ودعوى ضايق المقد ودعوى طبق الصبي يورثه كذا في الاشياء ودعوى التقضي والتمليك والتلف ودعوى الحبس في الاموال ودعوى فسخ العقد ودعوى جواز السيد يورثه كذا في الاموال المتصور ومنه المال وان كان مصبها غير المال ومعنى المتصور كون المال هو منشاء الدعوى غير الجحش ان منشاء المال لمحبب العادات العرفية فلا عبرة بقصد افراد المدعي اثباتا او نفيها فلا تصد

المدعي بالبرص لا المال وكان في غرضه ذلك فلا يغيره بقصدك ويدخل في هذا العلم نذر المال
 ونحو الخطأ والبالد والدم والمسلم والكافر والخاصة والمأمورة ونحو السبق والعرفي وغيره
 المتكاتبين لواء العجز وكسر العظام وطاعة الزوجة لا يستحق في التقف وغير ذلك وفي دعوى
 الولد ليرث اشكال ومالم يكن مالا او مالا على غيره يكون هو المصور منه فلا يثبت شاهد
 وبهين وانما يستلزم ما او اثره عليه حال كونه كساح او الوطى او الطلاق او النسب
 او الوصلية او الزكاة والورثة او النذر لغير المال او على نفس المال كما يقول عندنا يثبت
 من طوبى ابي ومعه من جهة كساح او مال من طوطي وخلق او مبعوث من طرف وصاية او وكالة
 تثبت الدعوى بما شاهد به بين يدي المال دون غيره من مال المدعيان على الاصول
 فخطا وان لم يثبت الا فوجهان احوهما يثبت المال دون سببه من ليرث الدعوى والجيب
 فيحصل المال فلا يثبت قطعا لو كان المصداق ما يقصد به المال وغيره كالسكاح والتمتع
 بشره بالشاهد واليهين تعليل المصداق لما لا يحصل عدمه واحتمل اثبات المالدون
 السكاح وكذا كل ما ينضم مالا او غيره مالا وكان كل منهما مقصورا الواشبه المقصور ومنها
 فلا يبعد بثبوت المال بهما دون غيره كما يثبت المالا في الرقعة دون القامح ويثبت الهرباوطي
 دون العدة ويثبت المالدون المرافق ويثبت النفقة دون لزوم المصاحبة وقد بين ان
 ان المتلازمين لادعى بينهما لم يثبت احداهما دون الاخر لانهما معلقان لعلته وان
 فلا اشكال بينهما فانما ان يثبت السكاح فثبت لوازسه او تنفق فتبقى لك نوعا شالاعا وقوم
 فتدعي على المال المرتب عليه فلا اشكال في البثوث **قالبك** لا يخلو من له يعرف بثبوت قط
 ولعرف بثبوت مالا يستحق اب او البواقي في شاع ومال الجدة في شاع فوجهان ولا
 بعد وروى العلم ما لا يثبت كان يثبت وانما ظاهره شاع **عاش** لو حلف بعض المدعين
 مع شاهدهم ونحو الاخرين اخذ الخالف ومنع التاكل فيما لو كانت الدعوى على سبب تنفي
 الاشهاد في الدين والعين ولا يثبت التاكل الخالف لمعقبة حقه من أصله ولزوم
 الغرض على الخالف ولان كمال المال للمرض عنه نعم لو حلف بعد ذلك شاركت الخالف فيما اخذ
 لو كان

او اشكل المدعي لا يغيره
 ولا يخرج باستلزامه
 مع ليرث الدعوى

لو كان مبرور فان وجهه او كان منكر فانه وجه اخر اضعف من الاول والا وجه عدم الشاكلة
 المتواعدان من اقر بالثبوت من بين ليرث وكان الاخر مصداقا له او غير مصدق في حقه
 يشارك المقر في المصداق فلو انكر ليرث الشريكين بعين او بين شاوكة الاخر الا ان
 من انكر من بين المتوفى يشاركه ليرث لوجهه ولا يبعد لعدم لذهاب اليقين فحده وهما كما
 يثبت ان يشارك التاكل الخالف لا في احوال الخالف يثبت الشراكة وتصل بين التاكل ليرث ان
 التاكل ليرث خلف خطيا او اعتباطا الا ان اخر جاز ذلك الزايد بالعين للاجماع على ان لا
 اخذ الخالف بمنزلة الغنمة الاجبارية وفي الدين للاجماع على ان لا يثبت في مال على الشراكة
 في الدين لثبوت لا حيث ان لفاعده تنقضي ان ليرث في جهات الوفاء والمضامني اذ لو
 على اخذ الخالف ان كان بسبب حلفه لو بسبب افراد المنكر ومن البعيد ثلث الا ان كان محلفا
 ولم يجمع التاكل الى الخالف خلف بعد انكر ليرث في شراكة الخالف او لا وجه قوي وهما كما
 يثبت ان يثبت في مال او يثبت في مال وفي غيره وفي غيره او وجه والا وجه
 بحسب التواعد الشاركة وبحسب لفاعده لعدم **حادي عشر** ما يصاحبه الخالف
 لا يثبت حقه وان كان المالا لغيره خلف على غير البت او ادعى ان هذه الزكاة ليرث
 لجا لو كانت بيد الفاضل ويذهب الورث ولا يبعد ان ليرث ان يدعي الزكاة ليرث
 ان ليرث في ذمته مستحقة عليه فيخلف مع شاهدك وكذا ليرث ان يدعي من نصب الوهن فيخلف
 ان ليرث في الزهانة وقد يقال ان ليرث من غرما على البت ان خلفه على مال غيره او يثبت
 لشو الزكاة اليه من ثلث ذلك ولغوا ان الحق ليرث ليرث البين ونظيره حلف الوارث لو كان
 ان ترك البت لا يثبت البت ولكن قد يكلفها بالشرع او بالاول **قالبك** فاذ اجمع بين ذلك مع سبب
 ولكن ظاهره التقاضي على خلاف ذلك **ثاني عشر** لادعى على شخص مائة جارية وولدان
 الخا بيرة ملكه وام ولد هو هذا فهو له وهو من ثلثه تخالفا دعوى ويثبت الشاهد
 واليهين في ملك الخا بيرة ويثبت ان كان باقها ام ولد فلو ملكها بعد ذلك ليرث ليرث بعدا وثنو
 بعد حقه من نصيب ولدها ويكون الولد مبرور فانه ولد وورثه مالم يكن معوقا بحسب

و منقضي

هناك من كان ليس له اثبات من اهله ولا اثبات من اولاد وانما هو بالشاهد واليهين
 لعدم ثبوت النسب والحرية بها حتى لو قلنا بثبوت النسب بها هناك لا يمكن ثبوت الحرية بها
 لثبوتها هنا للنسب الذي لا يثبت بها احدا عما صار له وشعره محصلة فلا يلزم من ثبوت ذلك
 الجارية بثبوت كون الرلد ولد له بل هو ان الرلد ناء ملكه فيجمع ولديه كالرلد فيجب
 جارية فانه يثبت ان ناء لها لك ناء لانما ناء ناء لا اصل بعد دخول تحت يد الناء
 وادعائه له ولوجود الناء له حكم على ما يجب اليه بالثبوت بالملكبة ومنع ايضا الحكم بالحرية
 وانما ولد من جهة التبعية لان له يد على ملكية الرلد بل ادعى كونه له وانما ناء ولد له لا انما
 ناء ملكه وانما ملكه ففرق ما بينه ما على ان دعوى الحرية الثانية للنسب فانها ليس بخلق مالها
 بوجه وان كان بين الوصفين مصادره وبثبوت احدهما يثبت في الآخر ولادعي شخص شخصا
 جارية بيده الناء ملكه سابقا واعقبها فان اولاد من الاثبات الاول قلنا ان الشهادة مع
 اليقين بالاثبات الاول او الشهادة بالاول مع اليقين شمع في التصديق ومنها المال
 سمعت الشهادة **وقيل لليقين** فلا تسمع شهادة الواحد مطلقا في اثبات كونها
 كانت ملكه لان اثبات المال للشهد بالعلم لا يسمع في مصادره البدعي الا في غير
 كونها كانت في ملكه لا في غيره لان يسمع الاول وانما اعقبها والكلام في اثبات ذلك بالشاهد
 ويهين لو يثبت انما اذا ثبت ملكه سابقا كما ثبتت تحتها بوجوب اقراره ان المال منتهى اقراره
 بالعلم قلنا ان ينفذ حال كونه حال ملكه سابقا لا يثبت انما مال ذلك حال الاقرار والحزب
 الثانية بالملك بعد ثبوت الملك الاول فيكون اقراره من الغير فلا يسمع **ثالث عشرها**
 الناكل مع عن اليقين مع الثاني هذا اعاده اليقين وليس كالكره عن اليقين المدودة واحتمل الخلاف
 سقوط الحر بكونه وظاهر الاحتجاج ان الناكل على اليقين مع الشاهد لا يثبت من وادعه مقام بعد
 موثقه في الحلف مع الشاهد بعد التكرار لسقوط حقه بكونه والوارث انما يتلقى الحق من المورث
 وهو مشكل لسمع سقوط الحق بثل هذا التكرار فلو ادعت ان يحلف بما على الحق لورده اليه
 مع اعاده الشهادة من الشاهد ولكن حكم ما لو اقام شاهدان في اثبات قبل اليقين فانه لا
 يكون

المتن يمكن ان يؤول الى
 المال لثبوتها ما زالت
 بعد ثبوتها ما زالت
 دعوى

في مقام الودع مقام في اليقين ويحلف حكم الموروث هذا كله في دعوى الملك انما دعوى
 تظاهر الاحتجاج بكون الطبقة الاولى لا يثبت حق الطبقة الثانية بل للطبقة الثانية الخلاف
 بعد تكرار الطبقة الاولى اما بعد موثقه او مع وجوده كما يوجب اثناء اصدافا كما ان حلف
 الطبقة الاولى لا يقتضي عن بين الطبقة الثانية بناء على ثبوت الرقعة الثانية من الرافق لاصح
 كما هو الاظهر وان كان التول بثلقتهم من الاول هو الاشهر وقد يثبت بلزوم اليقين على
 الثانية على كلا التولين لان الاثبات لا يثبت ما لا يحلف به والطبقة الثانية ذات
 ثلثت عن الاول لكن لا على تحلف المالك لانهم لا يملكون الا تبعية الرقعة الا انه مرتبة قد
 يثبت بعد مدعي التولين لان الطبقة الثانية فابسه عن الاول واستحقاقها مرتبة على استحقاقها
 فاذا استحققت الاول استحققت الثانية عنها ولان الاول قد حلفت على الرقعة الدائم لا السقط
 فليزمر انما لان الطبقة الثانية فله لان ذلك من لوازم الدوام بخلاف الرقعة النشأ بمرقانه
 بدخل عليهم رفعة واحدة فتمت ثلث الجماعة المدعين امر واحد فلا بد من حلف الجميع حتى
 لو ظهر واحد بعد حلفهم من المتأخرين لهم فانه لا يجوز اخذ حصته الا يمين ولا يجزئهم
 اقرارهم وبمقتضى الجميع من الرافق ولا يثبت اليقين صالا لغير اثبات **رابع عشرها**
 اذا حلفت الطبقة الاولى فالاثبات يثبت عن يمين الثانية والاظهر عدم تعلق الثاني
 الجميع عن الرافق فاذا حلفت الطبقة الثانية او لم يكن حلفها كما اذا عادت لغير المحصور عام
 مبرانا للرافق لا للمورث عليهم وهو وارثه عند الموت مروت المورث عليه او عند موت
 الرافق وجهها الوجه الاخر ولو كان المورث عليهم ورثة للرافق فالأظهر بقاءه وقفا
 في حقهم اذ انما زعمهم الرافق او ورثته فبذلك يتنازعوا بعضا مع بعض للزوم ابقاء ما اقر به
 الطبقة الاولى في حقهم اذ لم يعلو وجهه لاحد من يده ولا يجزئ على الطبقة الثانية اذا شكا
 فلم يلقوا ان يرجع المال الى الرافق ولومات احد المتأخرين من الطبقات رجع الرقعة الى المتأخرين
 الاخرين يحتاج عند المنازعة الى يمين حلفه لسبق حلفهم مع احتمال لزوم حلف المتأخرين
 على ما جاءهم جديدا بكونه الرافق التشر بكي **خامس عشرها** لو تكررت الطبقة الاولى وكان

على اليقين فظهر احتزاما عظيما **الثاني** فصل في اقسام الحكم الاول الحكم الذي لا يثبت له
 والمحمي منه فيما لا يثبت له لا يثبت له بعد خلقه لا يثبت له وانما له اقليم
 فثبت له وعمرى وارث فلو خلقه بعد وعمرى فثبت له اليقين انما كان اثبات المال له بين عمر
 غير ممكن والوقوف بقاءه الموقوف عليه من الوقف **الثالث** الحكم الذي يثبت له الحكم الذي يثبت له
 ورثة الوقف كقطع الاخر بائنا او الى وجهه الذي يقطع الاخر غارضا **الرابع** الحكم الذي يثبت له
 لان نكران الرابع من اليقين اخر جبره اهلية الوقف فكان الوقف وقد على من اهلها وارثه
 وقد يثبت له في ما اذا انكر الوقف هذا الخبر ولو مات الرابع بعد البيع او قبله قبل الوفاة
 المثل فاحر وارثه مقامه وكذا الوارث يقوم مقام التام هنا فلو ارث التام وهو المحدث
 اذا مات ان يعلق على نصيبه فيجده وقفا بعد ان كان نكرا مطلقا طلقا **فصل في اقسامها**
 لا يجوز للقاضي ان ينفذ حكمه في اخره ويضيقه بمقتضى الحكم بنحوه واجراء اثاره وخلق الترخي
 به والامر المحكوم عليه به بل يحسنه بالنسبة الى المتدين وان خالف فيه يفتني الدليل القطع
 ولا يجوز الرجوع عليه عند مخالفة الدليل القطعي ولا بد من مضاه ظاهره لا يجوز له ان يفتي
 بحكم الخالف لهما اذا حكم عليه بان المظنة بالثلاث المسئلة وجبته وهو يري وبيع الطالة
 فافاضه بغير مضاه حكمه ظاهره عدم العمل عليه بغيره وبين انه تعالى لا منافاة ولا يجوز
 للناحية ان يحكم حكم فاضل اخر لان حكمه لان الحكم لا يكون الا باسناد من البينة واليدين
 الزوده ونحوها وعلى طاعة كفا فلو قطع القاضي حكم القاضي الاخر اعضاء والاعضاء يفتي
 بمقتضى الناس سواء كان من قطع لوظن ولاهم حشوت الله ولو كان من قطع على ما يظهر
 من الاحكام وانما الخلف بغيره الناس لا يتناء حقوق الله على التعقيب وقد يفتي العوم
 في المظن به وكذا الحكم بغيره منشاء الحكم اما الى اخره بان حكمت بذلك لا فوجها القول
 لان الاعمال عليه وانما يفتي عليه بغيره اختاره ولتضمن الانتشاء الاختيار وهو فتري
 المشهور والاول ان يبرز الحكم حكمه بصورته الانتشاء في مقام يبرز ذلك عند دون
 الاختيار وكذا الرأى المحكوم عليه بالحق لو فاضت بنية على اقراره وهو يفتي اعذار المحكوم
 بكلام

سباج وعش

بكتاب مفتح يضمن الحكم عليه بقوله هذا الكتاب حتى اقول فاضا شير الا كتاب يضمن الحكم
 ان هذا الكتاب حتى وصفا الجواز لا يثبت له وانما يثبت له بغير استسلامه وانما يثبت له
 على انفسهم جاز يبرزان يثبت له ذلك باقراره كما يثبت على الوجه بكتاب لقمان مثله على
 وصية او ثمن على جبره وشرايطه ومن اقره ذلك والتمس للاجاء المنقول عليه والتمس
 بتقصيده ولا حصر الا في الخطأ فيه من التسمية والكتابة والخطا فيها او الخطأ في التسمية والكتابة
 فيطو حذو ذلك والتمساده لا تكون الا على مثل التمس او احتمال الخطأ في الاقرار والخطأ
 به اجماعا ولا يجوز تشديد حكم فاض بكتاب الا فاض اجماعا من اجماعنا ورواية التكون المعبر
 المجهز للاصل الثاني بغيره بغيره تشديدا لحكم ولوع في خطا ورسده ولو كانت فيه خطا او
 ما لم يقطع حله فلو لا يفتي في الاقرار او في وضع القاضي فتابه الى اخره فاما في هذا
 حكمه بغيره لان حكمه لا يكون الا باللفظ بغيره شاهدان ان هذا حكمه فتابه لو شهد
 على ذلك لم يثبت الحكم بل على علم ان الخطأ خطه وانما كسبكت واخر اثاره بغيره اذ حكمت بغيره
 هذا الكتاب لم يبرم الا ان يبين مصونه بنفس اللفظ لاحتمال الخطأ ولو كان لا يبعد صحة
 تنفيذ الحكم في هذا الاخر بغيره بغيره ولتضاء العلم بالقطع بغيره الحكم من لفظه وقوله
 على مصونه الذي يفتي ظاهر الخطاب ولما كان في قوله الداعي الى تنفيذ مثل هذا الكتاب
 المعترف بذلك الحكم من الحاكم وانما هذا بغيره بغيره السبق القطعية على الاختيار في كسب الا
 صحاح من فزاه وارادهم وقولهم والنقل عنهم وبعنا ان هذه الاول في قضى هو ان العمل بكتاب
 فاضل الى اخره مطلقا فاضل للاصل والاجماع وعمرى تاريخ عدم العمل بالكتاب الى
 ابطال الحج والصلوات التي قد استثبتت البر على مطلقا وعمرى من حيث لان في كسب الا حوالا
 لوثبات الاموال وبالمجلة فاضل من الكتاب بغيره والحكم كالاختلاف الحكم وكذا الكتاب
 دليل عليه لغيره واذا اختار الحاكم ان حكمت وان كان مظهر على كتابته لاجنابا لغيره
 لان المظن به هو ما اذا اجبر بغيره لو كان الحكم بغيره مظهر عليه من كتابته حيث لا يثبت
 السهر والخط ولا يثبت الكذب جازا لنافذ واحتمال الكذب في اجزاء ما في الحكم

لعدم

الكتاب

ع

الكذب في الكتاب

الاحوال

الشيخ ومساواة لافشاء علة الاحتال الكذب فانه لم يرد له على اعتبارها مع ذلك
 وحمل يلزم تفيد ما شهد به التا هدي على صدور حكم العيدين على العيدين وان لا يشهد
 الحاكم وجها من الاصل وحرمه العلم بالظن ومن ظاهرا لا يحجب مثلا ومن تحجبه شهادة
 الشاهدين وقيام اليهم على الاخذ بها اما لا تشهد بها الحاكم فاعطى احد من كالم الى حقا
 يقول شهادتها تمام اليه ولكن الفرض في العصور والجرى لولاها واصغر من مثل الشا
 على الاصل وعدم التمكن من شهادة الفرض غالبا لعدم سماع تعدد الطبقات وعدم
 ابطال الحجج لشهادتهم الا من لا يمكن ان يثبت حكم الحاكم في زمان عند اخر اوقات تفيد
 له عند اخر وهكذا ففسر الحج على هذا الطريق لعدم انقطاع الخصومات والفرق في الميثاق
 الحكم الاول باليمين المستلزمة لذلك الافة في الدعوى والحق في حكم مستعدين
 لا يعمل احدهم على الاخر ومنع البعض من قبول الشهادة على الحكم للاجتماع المتفرق على عدم جواز
 العمل بكتاب واحد من الاخر ولو اية السكون الماسة من ذلك والاصل لعدم العلم بالظن و
 عدم قبول الحكم ضعيف لان الاولين عند غير محل النزاع والآخرين مردودان بالادلة
 الدالة على الجواز **تاسع عشر** ما يوزن في شهادة الشاهدين ان يشهدا على الحكم لا على
 الشريك فلو شهدا على انه قتل عنده الحكم الاخر اثنان بالبرهان يبرهن عن الذكر كما كان
 الاول اضر بامر وبني ولا بد ان يشهدا على عيني الحكم عليه او على اسمه او وصفه الخراء
 باصطفاة عليه فلو كان ههنا لا يرد عند الشاهدين او عند الحاكم بعد شهادتهما بحيث لم يعلم
 ان هذا هو المشهود عليه لم يجز له التيقن بغير الادعى المدعى على شخص انه الحاكم عليه او المشهود
 عليه فافكر ان المدعى اليه على ذلك فافترأزم ما جنى وظاهر جملة من الاصحاب
 ان المشهود عليه بالوصف لو كان ما اذ شفع الوصف فغيره الوفا وادعي راسين او يذ
 او استثنى الوصف بحيث يكون له ان يثبت بغيره ضعيفا ببلت شهادة الشاهدين وذلك في
 الزم ما نحن في ولو انكر الاختصاص بالوصف لم يصح قوله الابان بحضور من شاركه بالوصف
 فان اقر من شاوكة بالحكم واطلق الاول والاخر فاعاد وقد الحكم او يقيم بينة على الشاوكة ولو
 شهدا بشاركة

فمنه

ع

وكوشدات بمباركة حيث لا يعلم ان والالت لم يعاصر المدعي او لم يحضر معه او شهدا
 بالخصم فاذ لم يثبت ذلك وفشا الحاكم في الحكم الحاكم على احد الرجلين لا يثبت فاذ **الث**
 في اختلاف بعض اصحابنا عن الشا وعلية حتى ان يمنع من وفاء حتى يشهد على نفسه وهو
 كان خلاف الفاعل الا ان حدثت الضرر فتوى الامناء واشعار بعض الفقهاء يقتضي جواز
 الامتناع اما لو لم يشهدوا في حق عليه او شهدوا وكان امينا يكون القول ولو فيهما في جواز الادعاء
 من غير ان يشهد اليه ولو لم يثبت في بعض المقامات او عدمه لان مطلق الغنى ظم وجها
 الا في الجبر والجب على المدعي وهو موقوف اليه بعد استيفاء حقه الى المدعي عليه وهو
 سواء كان مطلقا للمدعي او بغيره من المناجات نحو ان افشاه اليها عند خروج المدعي له
 ونحو ذلك وان الناس مسلطون على امرهم وفرض الضرر بالبقاء عند تحريمه او صدارته
 اخرى من المدعي للبرائة وكذا البس على البايع ونوع كتاب الاصل للشراي الاصل وفرض الضرر
 بتمامه بكتاب برسه على شرائه **الحادي عشر** ينقد الحاكم الحاكم الاخر في حال جبره
 بعد مرده وبعد جبره ومحمد لم يرد الحكم منه فامعا للشرائط فافترأ ما بعد لا يبرهن
 وظاهر الاصحاب ان طرق الغنى بعد الحكم مانع من تفيد الاخر ولو في من اشكال لعدم
 بين المنق وغيره لان الحكم صدوره لا يثبت احوال الحاكم الا ان يقال ان حكم الحاكم لا
 يثبت بالمنق كما لا يثبت بالبرهان ولكن تفيد له يجوز لاصل عدم التفيد والمنق
 من حصة هو ما اذا لم يطر والفتن بعد الحكم ومع الطريق يقع التث فلا تفيد ولو في من كان
 الا ان يقال ان الغار في المورث كما هو كلام الاصحاب **المثلث الف** التسمية
 ليست بعبارة لبيت من احد الغاومات مطلقا بل لبيت معا وخبر براسها الاصل في عمل
 ولعدم عدمه في انواع العقود وما في ان الشكوك في كونه عدلا لا يخلو عدلا او حشا
 عدم اليقينة الا بالمطوع به ولا من التث في الجن فيعد شك في الما هيبة مسلم ووقع الا
 شك في الاحتجاج الى اليجاب والشك او احدها اما الشكوك في مقررته كقبلة النقل
 به ولا يقال وهذا حرا في هيبة فلا يصلح عدو معا وحشة وبديل على عدم كونه معا وحشة انفا

كلام في التسمية

بأنشاء من ومانا من
أشياء من الإعتدال
لنقل أو غير ذلك
القدر على التمام

لأنها الناحية فيها من غير اشتراط التفرق في اذنها واحدة قسمه الزائد من المثلث
الزائد المشترك الذي صار وفعلا بصيغتين من المثلثين وحدهما ايجابا وزعمنا ان
بها ولو كانت شيئا من هذا الزعم البيع من العلم واشتراط الشيء في الحرف يثبت فيها
ولزوم الاجل في هذا ونسبها وشرط الشفعة فيها مع هذه الشكوك كما اذا اشترى دار وكان
لحم شريك في ملكها وادعاه حواشيته المكمل والمزوق قبل قبضه ومنها المثلث في
وحصة الزيادة في الزعم ولو في مقابلة الجور وكذا الجملية واشتراط عدم ان يادة وعلم
قصة الزعم والفرع في ذلك الى غير ذلك وظاهر الاحتجاب على خلافه ولو امكن القصة
معا وحصة فلا يلزم ان تكون بمنزلة على وجه الكشف بمعنى انما تكشف عن المضمون ملك
للمسلم عليه خاصة من حيث حصول الشراكة في حين القصة ولو ملكا للمسلم عليه سابقا
حين القصة في ان هذا للمسلم عليه فلا يلزم له في ملكات الشراكة الاولى فاعلم بكون
دفعه كل ملك مالا انفرسيه ملك الغير ولكن لا يلزم وجوب المعاوضة واما بالنسبة الى
حصة في افرز لا غير وفيها ملكات من حكم من الحكم فائدة افرز حصة نفسه والملك
نحوه الاخر والاخر هذا هو الوجه والوقت لقواعد القصة والموافق لفرع الشراكة المقصود
الاشراج المألين وحول ما ذكر واحد منها في حصة الاخر ايجز القصة قد عرفت
جميع معاينه بعد اذن فقط ان القصة بالنسبة الى الناحية فقط والى الملك المستقر
المشترى بالنسبة الى انام متعلقها من افرز مع الشرايط فاعلم ان القصة او الجميع بعد
مع الشرايط بعد القصة او الجميع مع القبض او الكل مع الشرايط او الاول مع القبض فقط او معه
مع الشرايط والاولين مع القبض وحدها وهو مع الشرايط والاولين فقط وبالنسبة الى
كون القاسم في الشراكة او كماله او منصوب الانامه يحتاج الى اناصل وجه والاوجه بالنسبة
الى الشرايط لاخذ ما يتفر من حصول الناحية والملك المشترك والسنو لعدم عدمه في بل
القصة خاص بالملك كعدمه او في الغرض او عدمه في غير الغرض لما قلنا من المثلث في
وخلها في المعاوضة وادلة القاطع بل الظل بخلافه والادلة فيها من الادلة حكما بانها

الوطب بالحقاق فيه
كأن

على علم الله من جنس الشراكة
أفرزت حصة المسلم عليه من جنس
الشراكة في ردها عليه او انما كانت
من جنس القصة للمسلم عليه
بالنسبة الى حصة الاخر لا غير
المعاوضة بل هي علمه من جنس
له فكل من المسلم عليه حصة
الاخر دفعه لملك الشراكة
فأعلم بكونه وقد علمت
مال الاخر

يقتضي

التي وجعل على ما سادسته القيام وبعض الايات الجملية كالجمل لا يقتضي اطلاقها حكما بانها
ملك او يملك بالقصة او غيرها مع القصة واول القصة خالصة عن القصة واول القصة لزم
في القصة ثم ورواها فخرج من المصنف وكوت القصة داخله في القصة خلافا لظاهر
في يمنع مراد الاجماع بالاول الذي يظهر من الاجماع ان القصة لو حصل بها الافرز من قاسم
منامه مع الراضي بقصد مع جبر الوفاء ثم الاخرى من بعد ذلك حصل الملك المستقر في
منصوب الانامه بمنزلة حكم الحاكم لا يجوز نقضه ويلزم امضاء وكذا لو حصل الافرز من
ثم القصة ثم الراضي بعد هذا وان لم يكن القاسم منصوبا لالامام فانه حصل الملك المستقر بالطرف
الاول ولو حصل المثلث بقصد فقط او هو مع الشرايط عند ذلك في القاسم ومن يفرق هذين
للموردين من الافرز مع الراضي دون الزعم من منصوب الامام او غيره او معها بدون
الرضا بعد هاهنا من منصوب الانامه ولم يحصل قبض او طرف والظاهر الاول حصوله للاب
في الملك وفي الثاني الملك المشترك لاجتماع الشرايط الرضا بعد القصة كما يظهر من بعض اصحاب
ومبني فلو على كون القصة كاجبة في القصة ولا يقتصر الا الرضا المتقدم بالقصة وبالفرقة
بعد الافرز فلا حاجة الى الرضا بعد هاهنا فلو لم يرد القصة على الراضي بعد القصة دون
حصول الملك الاصل ويمكن القول بعدم لزوم القصة على الرضا الناقص لتمام المعاوضة
المفارقة وهو قريب ولو حصل قبض او تصرف بعد القصة ولم يظهر بها الرضا الناقص مثل
كونها في الرضا بعد هاهنا فلو لم يرد القصة واخذت من ماله ولو حصل قبض فقط ولو لم
تشره في ملكه بل انما وقع بعد الافرز قبض وكان القاسم غير المالك فقط اذ حصل حصول الامانة
فقط واحتمل حصول الملك المشترك وهو في الثالث في حصول القصة بدون القصة دون
القصة يثبت ولا يثبت بفرقة الثالث في كون جود هذا القصة واخذ حصول الملك المشترك
للمعاوضة ولو وقع تصرف مع القبض او بدو ومن دون القصة كان القوي من القبض فيفيد
الزعم لانه لا ينقص عن الباعث في المعاوضة وغيره اياها بائنا للقبض او يثبت في الاعراب
اما لو حصل افرز فقط عن المالك باقتسام او بملكه او المنصوب من قبله او بملكه بحيث

حصول

الخصم في مسقط
رخصة

منه وهذا

قالوا هذا لك وهذا الغلان كى يتحقق مع الاول فوازو الشئ مع الزمانى بدون فخر او غير
 او فخره فظاهر فاقوده للاباحة فقط وليس لطريق الملك ويظهر من بعض الاصحاب باعادة
 الملك الى الجلمة ويظهر من اخرون نقله عن غيره ومخصصا على ما يظهر من العلامة والتمهيد من القاضى
 ملكا لا ذمما ولا يفتقر الى الفرعة ولا الى الرضا بعد ما ملكه بعد غير القواعد محلوا الاختيار العشرة
 عن الاول لا على حصول الملك بغيره والافراز مع الراجح وهذا كله لا ينفردت فيه بين قسمه
 الاجزاء والواضع وهو للشئ على الاول ان الشئ على ما يظهر في الافتقار الى الرضا بعد العز
 لا فخره من غير المعافاة من حيث شئها على ما يظهر في الادفع ام خارج عن المشوم فيكون قد وقع
 في ملك المدفع الا سبب يثنى ويكون نفس الفرعة شيئا لا لا يتكلم فيه وهو قريب كما
 ذهب اليه في بعض النسخين في غير خصوص الامام بل في منصوصه الاول وهو في ذلك هذا
 كله بالنسبة الى الزرع واما بالنسبة الى الاباحة والملك المستقر في جميع فيه الامانة كذا في بعض
 المقاسم من الفرعة الى الصلح والى نسبة العلامة الداخلة في البيع او في غير بيع عليها كذا في
 البند وحكم القاطن من الاباحة والملك سواء كانت على ذوات ولا لا يحكم الفسقة في بيع
 من اجتمع **احدها** الاجرة للقائم اذا كان مبشر عاوان كان قائم الامانة فاجرة من بيت المال
 الا اذا قام بها المقاسمات او فرضها الامانة عليهم مع الاجتنان فان الامان ان يفر عنها
 على الاقرب لا فخره على بيت المال رخصة لا غير على القواعد ان كان القائم بامرهم فاجرة على علمهم
 على نسبة المال لا نسبة الرضى من رضى فاقوده التالى الى سببها جميع المحصنة في بعض المقامات
 كما اذا خلف حصته اقدم فاستقر فلها ملك الاجرة بنسبة الرضى وكون قسمه القليل والجزء
 في العمل والفرعة لكون الشئ والعمل ليس على القائم بل بان يكون القليل اكثر بقا في الاستخراج
 سيرا في قسمه المعاملة اذا عدل السهام بالنسبة لما ذكر من انشاء عقد الفسقة ذلك ولزوم
 الضم ولزوم المحافظة على السهام وقلنا من ان نسبة كذا وان كان بامرهم ووصى
 القاتل بغيره بامرهم ووصى امهم فلا جرم على الامر وان كان امر الفسقة شخص ولا يسمى
 وامل الامر كذا لك دعى سمي اخر الامر الاول وان لم يسمي وامل الامر كذا لك وفضل القائم بالامر

ان كان جبارا للشئ على
 المصلحة

القسم في احكام
 الفسخ

لا يفتقر



الاول ففى استحقاق القاسم شيا من الثا في من سماه او من اتمه امثلا اشكال الادوية علم
 الاستحقاق وبالجلمة ظلفا من اجمع واحد فان وضعها واحد مع رضى الباقيين بغير العشرة
 الا وجميع التزم بها وان رضى الجميع بالاجرة كان المسح على الجميع ولزوم للقاسم اجرة بقا اكثر
 وفقد امره من كل ذلك اشكال الحال في استحقاقه لئلا لا يفتقر الى سبب واحد اذ ليس له الا
 الافراز الواحد وقد حصل بالامر الواحد على شئ العمل بغير الاجرة عليه وان نوى للجمع
 استحقاق على الجميع اجرة واحدة ولو كانت الاجزاء من شئ فلا يفتقر الى الاجرة الاولى
 لانها التي حصل بها الافراز وهو ان ملك الاول لها الاجرة الاولى والافراز والفرعة وعليه
 فلا يملك اخر عليه ما ملكه الاول عليه الا ان يكون فصولا بالنسبة الى الاستحوا الاول
 وكل على واحد اذا شئ بغيره لثنتين او اكثر قطع شئ متصل لثنتين او حضرة مشتركة
 بين اثنتين فاستباح الاول لم يكن لثا في الاستحوا للزوم يحصل الفاصل وهو منقطع
 مع الاعادة او لزوم اخذ اجمع من غير العمل به ودعى انه لا استباحة لثا في على العشرة
 استحقاق اجرة من لغيره بغير واحد اما في مال هذا غير هذا والثانية بافراز اخرى عن
 ذلك فها مختلفان بالنسبة لاجرة واحدة لا ثا في النسبة وقد يقال في الدفوع اذا استباحه اثنان
 دفعة كل واحد باجرة مستقلة على افراز حصته من الاخران فها رغب في العمل به سبب
 فلا يملك منى استحقاق لثا في نوى الجميع استحقاق نصف كل من الاجرين لا وجه له ولا وجه العلم
 لقضاء المالكين على ملوك واحد فان الماحور بالنسبة من الشئ كما من دون تعيين السهم
 لاجرة المالك على نسبة العمل لانه هو الذي يشار بالعرض وكذا الامر الشئ كما حافظا لما علم على
 منتهى العمل لا على نسبة او امر واحد او دافعة او ملحق او تركيل وحمل وغير ذلك فائدة
 يستحق عليهم على نسبة العمل لا على نسبة الرضى لعد من ملوكه او من هذا وكذا العمل غالبا
 تدور مدار كثرة الغيب ففى كثرة الغيب كذا في علمه فيه ومن فلا فخره وهذا معنى قوله ان
 الاجرة على قدر الغيب ولو فرض كثرة العمل مع فلا الغيب شئ لاجرة بقدر ذلك
 العمل ففى شكل الحال في الفسقة شئ في العمل فيها مستا وبالنسبة الى كثرة الغيب وقلنا لا يحتاج

امع

ماله في مال غيره ولا طريق سوى القسمة وبغير القسمة من بيع او غيره بغير الادبيل بدل عليه
 بدل لما تجز القسمة بدل وبتا كذا جواز الجبر صلا لا يضر الشريك بغير القسمة ولم يضره ولا يضرها
 والتجارب هنا كالحكم عدد والزمين موثقات لم يكن الجمع بغير الجبر نفس الشريك وبهذا
 يظهر جواز نولي الشريك القسمة مع الظالم الذي يريد بحسب حصة شريكه وكان شريكه
 غير حاضر فان جاءه الشريك بوجهي الغصب ماله وتلقه في بئره المضر مقام الغائب فيقسم
 مع الغائب ان لم يجد حاكما ونحوه يستأذن منه وكل غائب ربه القسمة معه مع ضرر الشريك
 بعد معاقم الحاكم معاقم وعزل حصة كما يقوم مقامه لو ضرر الغائب ببيع بقاء الشريك فانه
 يقسم عنه فان قلنا لا ولاية للحاكم مع القسمة على الغائب قلنا بئس هذه ولاية على الغائب
 بل هو حفظ لمال الحاكم ودم الغرض عنه بالشركة فالمقصود من بيع الغائب الحاكم من غير غيب
 الغائب عنها **راجع** اذكر وانما المثل في قسمه اجزاء موطر وهو مبني على الغائب من عدم
 حصول ضرر في قسمته وعدم توقفه على وقوع فرض من جهة تادية المستعمل المالا يقول
 او لا ينتفع به القسمة كقيل من الجب بين شركاء كثر من او فرض توقفه على عدم تقسم
 قسمه اجزاء وبغير التمثيل من القيمة تناوت اجزاء كادى منقصة الاجزاء وثوب كذا
 فكان ذلك وان توقف على وجز احد الشريكين الا اخر لا جاز فبدل السهم بالقيمة فنظر
 الى الزاوية ولا يجوز اجزاء المنتفع وان لم يتوقف على رد فاذى الزجر لعل او البعض في القسمة
 ليجب المنتفع كقسمه عبد بنو اثنين او فخر بكونه كذلك او كان صديق او جوهرة الاجزاء ذلك
 من الاواني بل والصبي واليتيم والفقير والعرب والحلبي فيسفل للمال مشتركا لان ينفعا على
 بيعة او اجازة او بيع احد على الاخر او يجهل من قسمة بالعبادة في الزمان او بكونها
 بحسب المحصى كما ينام في الحان اشفاق طواف طرف وركب الدابة اثنان كذا في العلم
 ولكن فانه من القسمة بالبيت قسمه وفي افادتها الملك المتردد اشتراك وعلى كل حال
 نعلم فسخنا ولو بعد استبقاء واحد مما بدت في التمثيل عرض ما استوفاه كمنع العقد
 الجاز بعد تلف العين ويقوى القول بجواز جبر الحاكم لاحد الشريكين على البيع او على الاحاد

ويعتبر في قسم
 حصول ضرر

سما

امع

بما مع الضرر ببقاء الشركة اذا طلب الاخر ذلك لمحدث لا ضرر ولا ضرار وان لم يتوقف على ذلك
 يشتمل على ضرر جازف منه سوء واجر المنتفع عليهما وان كانت لفرا النوع واحد كعبد او حري
 من نوع واحد سواء تناوت افرادها بالقسمة كعبد بنو حمارين بين اثنين سواء او اختلف
 كذلك في مقابلة واحد على الاخر في الجميع لا مكان فدل عليها بالقيمة ولو لم الضر بعد
 غالبا وعليه الاكثر وجد عليه واثم البني حيث جاز الجيد فسلم فمبني عتق في مخرج
 موته ولا مال له سواه ومنع بعض من قسمته ذلك على جهة الاجتناب واستشكل ان يمس
 العبد والمخو بالعبد الشياخ المثل من نوع واحد والكر ناس والجبل والمنسج من كل مثالا
 والتميز لا يشترط والمخضرات القير مثالا والاول المعول من نوع واحد والكسب الموضوعة
 من كتاب واحد وفي غير الجازف عنه جبر من هذه الافراد من غير الجازف الاعلى وجه الزاوية
 يحتاج الا ناصل اوصا الزعم القسمة ولا صا الزعم جواز الجبر عليهما وكذا يجوز قسمه القسمة
 الخنافس الاجزاء قيمة ورعيه اذا كان واحدا عرفا كالموضوعة كذا ومشتقة كالمشتقات
 فلو كان وكان وان اختلفت بحسب القرب الى الله وعدمه وحسن التباين وعدمه
 يجوز قسمته المثلث في اذا كان شبا واحدا او بدخل في شي واحدا عرفا كاللبان الشنلة
 على اشجار وفحل وحضرات والدار المثلث على خشب وجذوع وملاك وبغيرها من
 الاشياء المثلثة كذا ذلك للمبيع ولكان الضر بعد القسمة وكثير ما يدخل الخنافس في القسمة
 بغير الشئ الواحد ويتفرق في الزمان مالا بغيره او اياها ومنع بعضهم من الاجزاء في غير
 قسم المثلث صا لعدمه ولانك لا شئ الزاوية عليه اضر طابق الكلام في امور منها قسمته
 المتنازع ما يبيع متباين بعد التعديل بالقيمة ومنها قسمه البني في نوع آخر كاعمام مختلفة
 بعضها ببعض وداب كذا في العبد كذلك وكذا في الكتب المختلفة في جاك وصرق او
 المختلفة لاهلها كشراب وقواعد واثاب لمثابته كظن وكذا في البرسيم والطين المثلث
 من انواع مختلفة وكذا الملابس المختلفة من العمام والقلانس والادوية وغير ذلك وهذه
 اجازها كشر مع التعديل بالقيمة او مع تناوبها بالقيمة والعدد وهو قريب ومنها

للقسم

مع

العقارات والدور والكهنة او الدكاكين المتعددة بتاعديت او تقاربت اذا لم تكن رافعة
 عنها ومنها يختلف الجنس بصفة بعض مع التبدل بالقيمة تاوت افراده لم يختلف فاقوى
 بغير عدم جواز قسمته بالاجزاء والثلث فيه مع عدم دليل يدل على عدم جواز قسمته بالجنس
 تراخي بل الاخرط ابتاع الصلح للثلاث في بقول الملك والملك بالصفة لذلك بل قد يرد
 لا يدخل في ليل الفسدة فسمه الدواب مع الدور او فسمه البنايين مع الكيك او فسمه الزاوية
 مع الاطعمة او فسمه الاواني مع الفرس حتى مع الخيل بل السهام والفرعة والراعي لعدم عدم
 دليل الفسدة وهو لها تحت تجارة من تراخي مشترك فيلزم كونهما من التجارة بل هو الاطعام او
 الاتعام اقرب وينبغي التامل في معرفة الفرق مما ذكر وامر المثلد وهو نزوليه المختلف
 المنقوب بين مختلف النوع وبين مختلف الجنس حيث يتم في الاول اختلاف في جواز الاجزاء
 عليه وعدمه وفي الثاني اشترعاي المنع ومن الاشياء ما يدخل تحت مختلف النوع من مختلف
 الجنس وبالعكس فلا بد من التامل في هذه الاشياء في التسمية بين شيئين قطع الشركة اصلها
 يشترط ان اذا اختلف ما عدا بين احد هما ربح فقيمة فاخذ احدهما الذي مع وجب الجيد البنا في وجبها
 والا فرب عدم اجزائها اليه فحده ولو فضا جوازها فلا اجزاء هنا ولعكس طلب احد الشريكين
 الفسدة بعض المتاع دون بعض ففي جواز اجزائه وجه **خامسها** الفرق بين ما يقع من الفسدة
 المردى الى التلصص والاطلاق المنفعة او الى بضائع القيمة او بضائع منفعة منفعة او منفعة
 مشتركة او منفعات فسمه منفعة او منفعة مشتركة او الى شيئين منفعة مشتركة الاخرى منفعة
 مطلقا او في منها او ضايع حرا وطرد الجمع فيه الى انما هذين لعدلين او فخر فخر الحاكم او فخر
 من هل المعرفة والظن واذا اقر واحد بالفسدة وفخر اخر بعدهما ولم يقر الثالث وجب اجبر
 فان جعل غير المقر مع المقر بالفسدة ارتفع حرجه اجبر او فيما اشتركون واقر حصة المقر
 بعدهما بل لو طلب واحد من الشريكة الفسدة مع اثنين لم يطلبها اجزائا فاقض حصة فخرها
 الا فخر ولم اشترك الفسدة على وجهي خارج من المسترم لم يجر الادان فخر ولو يجر من لم يبرر ايضا
 لانه لا يجر في الرد عليه كما لا يجر على الرد والاطهرة فسمه الرد فسمها على الفرعة والرضا بما
 والرضا

في جميعها

الاخرى

مع

والرضا بعدهما والصلح بينهما ولو بقا وث بين ان يتفقا على الفسدة من دون فخره او
 وبكل الامور التي عدا ذلك للاصل المقتضى للمع من محل الثابت ويظهر من الشبهة في الفسدة
 انها لو ارجعنا بالفسدة على انما افرازا مال وجعل الرد في جانب وعينا حصصا من
 دون حاجة الى الفرعة وهو بعيد بل هو بعيد في غير فسمه الرد وكل ما لا يجر عليه المنع من
 فسمه الشيء حينا يجر او مع منوع او فسمه الدور بعضا ببعض والدكاكين او العلو
 والسفل او غيره ذلك نظا لهم جواز قسمته على الزاوية مع الفرعة او الرضا بعدهما او مع
 فخرها انما اشترى الشريكان على ان يظهر من الشبهة وفيه اشكال وهذا امر **سادسها** ذكرنا
 لافهم الفسدة بمعنى ان يأخذ الشريكين او اشتركون لا يحد له وياخذ الاكثر شيئا وكذا الاخرى
 هذا الوجه بالفسدة غلط في الزيادة لاحد النصيبين بطلانها فسمه هذا مع قطع النظر عن
 واما لو ادعى احدهما الغلط لرب مع الاصل لا صحة الفسدة ولا بيع الامع البتة فسمه لم
 البين على من انكرها فاحلف والا فضا بان يكون وطلب الفسدة وحلف على البين ان كان
 هما الشريكين والافتراق في السلم مع احتمال الخلاف على البين باقر فصيل البنا او اكثر ولو كلاهما
 على الفسدة فحل شريكة عليه البين الظاهر ان يمينه من منع الضمان ولو نكل او اقر لم يرضى
 عليهما الضمان الحق بغيره فلا يسمع اقراره في غير ذلك وحلف بغيره ولو اقر بغيره ولو ادعاه
 او لا يحلف لانه بمنزلة الاثام ثم ظاهرا المشهور انه لا شريكة عليه البين ولا يرضى عليه بما
 تكون بل لان مع عليه الدعوى والا فرب للقواعد والا وجب ان يحلف ولو نكل او اقر
 لم يرضى اقراره على المتعاضدين وهل يشترط شهادة التام مطلقا الا انما يجر عليه الحلف
 او لا يشترط مطلقا لا اثما صرح في المنع اليه لتصح فسمه او يبرر اذا كان منصوبا لاثام
 ولو كان مستجابا او غيره لانه بمنزلة الاثام ولو بقدر الشك او فخر احدهما فخرها فخرها
 نكل بطلان الفسدة وسمه دون غيره وبطلان اصل الفسدة لا فاسدة واحدة فلا يرضى
 ولا فرق في ذلك بين فسمه الزاوية وغيرها خلافا للشيخ فخلافا لمع دعوى الغلط في
 الاولى لانه قد رضى بالزيادة وسمه على ذلك فهو فيه منع رضاه بذلك لاحتمال السهو

لستم حاله بل على حصة
 الملك بغيره لا فخره ولا يرضى
 حاصل منه

والجمل بالبنية ومن ذلك **ثاني** **الاصول** لزوم القسمة للاستحقاق ولذا لو حصل في الزرع
 اللزوم وهل شرع فيها الا فالنوع قريب وهل يجري فيها اختيار الشرط او اشتراط الجنا ولا
 يبعد ذلك ويجري فيها اجتناب الشرط واشتراط الجنا ولا يبعد ذلك ويجري فيها اجتناب
 في الثمن وجنا والعيب وهل عند العيب وجب مع عدم لزم الارش او الزرع مع الارش
 هل يكون كقسمة الزرع او الاوجه لعدم ويجري فيها اختيار الوصف ويجري فيها المضاربة ويعوم
 الزرع مقام المولى عليه مع الخطأ ولو طلق احد الشريكين قسمة بعض الشئ دون بعض ففي وجوب
 اجابته وجوبه ولو طلب واحد القسمة مع اثنين كانا كان له الضمان والاثنين النصف لزم
 اجابته له ولو لزم احدهما الآخر رفع العزيمة كانا فاما ما قاله في لزوم احدهما فغير مبرر
 وخو بنبذ لو اخرج اجنبية من الارض فاشترط من غير عزم فلا يبعد لزوم الاجابة للقسمة
 وهل يشترط الظاهر نعم لعدم الموقوف عند شرط وطهر ولو كان العزم في زمان دون
 زمان او مكان دون مكان او في غير شئ غير في لزوم الاجابة وجهان والورد ورد
 الضرر والعزم ويجوز الوقت المطلق ولو وقف على رد كان من سحاب لوقف لان الوقت لا
 ينتقل كسجل صاحب الوقف الزمان كان الرد في مقابلة الوصف فالجميع الذي في قوة الموقوف
 عليه وقف وان كان في مقابلة بناء او شرفا لو وقف خير ما باذنه الرد ولو افسد ما حاله
 لا يفسد ما فاجاز الملاك واحتمل حال المتقاسمين لكن في مال ينفق لنفسه والاخرى لعدم ولو
 اشتركا في دار عال واسفل فطلب احد الشريكين قسمة احدهما فالظاهر عدم لزوم اجتناب الممنوع
 لان المشترك اذا كان واحدا لا يجزى على قسمة فخصه ولو طلب احدهما لا تقاد بالعلو والسفل
 لم يجز الممنوع لو فاضما العلو والسفل فطلب صاحب حق العلو اسفل عال الاخر او طلب صاحب
 الاسفل عال من اسفل الاخر ففي الاجابة وجهان ولا يبعد عدم اجتناب الممنوع ولو وقف القيد بل
 لزوم العزم غالبا **ثالثا** لو كان بين الشريكين ارض وزرع فطلب احدهما في ارض
 فخطا جبر الممنوع ولو طلب قسمة الزرع فان كان تحت الارض لم يجز لزيادة العزم ولو كان حصلا
 فالظاهر جواز قسمة الامكان فطلبه واجبا والممنوع ايضا ولو كان سبلا فالسبيل فقل لا يجوز

ان يعيم

وكانه

وكانه لشيء القسمة بالبيع ولا يجوز بيع السبل مثلا والخير جواز قسمة ويجوز في مقابل
 بفعل بل الا اثنين على السبل ولا يجزى الممنوع على قسمة الارض المتفرقة وان تقاربت قسمة
 في مقابلة الزرع للاختلاف جينا ولا يجوز قسمة الدور والدكاكين المتفرقة وان تقاربت
 قسمة اجنابا وبعضا ببعض ويجوز قسمة الخل من دون الارض قسمة اجنابا وكذا الشجر
 ولا يختلفا لم يجز قسمة بعض ببعض مع القيد بل قسمة اجنابا للاختلاف الجنبين ويجوز قسمة
 الخل بقا الارض في البستان الواحدة قسمة اجنابا وكذا الخل بقا الارض ومع الاختلاف
 خالف انه يجوز قسمة ما مع القيد بل اجنابا بقا الارض **رابعا** لو افسدوا ظهوره بنى على
 السبل فان ضمن الورثة الدين ورضي الغرماء او رضوا الدين صح القسمة وكذا لو جازوا
 الغرماء والاضيق الغرماء القسمة ولو فاق بعض دون بعض صح القسمة بالنسبة الى
 من وفاقا لشكال ولا فرق في بين الدعوى من المستغرق وعدمه للافتقار على مطلق حق
 الغرماء به وقد ينفذ على عدل من اقل الزكاة الى الورثة في المستغرق عدم صحة القسمة
 نعم فصارا له ملكا ولو افسدوا جزءا من القسمة ففكروا كالمضولي بل هي الى الصبي لزم
 ولو ظهرت وصيته وان كانت عليه فهي كالدين وان كانت معيشة او غير من مال مشاع كما
 كما لو ظهر بعض الممنوع لغير المتقاسمين **خامسا** لو افسدوا ظهوره بعضا
 فان كان معينا فظهر كل واحد بعضه مع بقيا احدهما بطلت القسمة لبقاء شركة هذا مع او لئلا
 ولو كان البعض مع جميع كل منهما بقدر واحد يوجب صحة القسمة واخر جواز المعين من كل
 نصيب وان كان المعين مع كل نصيب لكن فيه زيادة ونقصان بطلت القسمة لبقاء الشركة
 ولو كان السحق للمعين مشاعا في الحصص في البطلان لعدم حصول التمييز بين الشريكين
 ولشك في قبول التمييز لئلا والصحى كحصول المقصود من التمييز هو التمايز
 وان ثبت لهم شركة مع جزمه والجزء فرعى ولا ينفذون حتى بين علم الشريكين بالاختلاف
 وبين عدمه ويتحقق السئلة علانة يجوز القسمة بين اربعة شركاء كل اثنين منجب ان لا يجوز
 ولا يبعد الجواز وقد يفرق بين رضا السحق بالقسمة بين المتقاسمين وبين عدمه او بين

قسمة الزرع
 الزرع
 قسمة الزرع الذي وضع

امع

العلم والمجمل **فاحصا** الحصصان تاروت ثور وكنته ثلث وثمة بمعنى مساواة اخرجوا المشور
 العترة العترة فالعترة بشدة على على قد والسهم لانه يتقصر انية كالدربين اثنين وفيها
 صفنا وبة وعند التقدم لم يكونه القاسم يخرج اربعين الاخراج على الاسماء وربعين الاخراج على كسها
 فالاول يكتب كل نصف من رة وفيه وبينه نصفان نصف من الاوصاف وفيه الكنا في جمع
 ثم يار من ليس له اطلاق على ذلك الاخراج احد الطرفين على اسم احد المتساويين فخرج من ثور وكنته
 يكتبه الاسمين ويكتبهما وبار من ثور وكنته على فخرج احداهما على نصف من النصفين وان تاروت
 قد والانية عند ثلث السهام في ثور وكنته ثلثان ثلثان بقة الثلث جعل الثلث
 سما على بالثلثين ومثل كادهم وان تاروت الحصص في ثور وكنته ثلثان يكون لرايد
 النصف والاخر السدس وفيه الاخراج مساوية في ثلث السهام على اقلهم في ثلثان وهو السدس
 اسدسا وهو يكتب بعد السهام ستة لصاحب السدس واحد واصحاب الثلثان ثلثان
 النصف ثلاثة او بعد الثركا ويكتب ثلاثة الاقرب الثاني يحصل المقصود مع السهولة في
 يكتب لكل اسم رة ويجعل للسهم اول وثاني وثالث وهكذا الى ان ادس والمنا في ثلثين
 ذلك للثلاثين والحقا وميل القاسم او الامر الى الفرعة ثم يخرج رة فاني ثلثين اسم
 النصف ثلث الثلثة الاول من السهام الاول والثاني والثالث ثم يخرج ثمانية فان خرج
 صاحب الثلث ثلث السهام الاخران والرابع والخامس والستة يحتاج الى الاخراج لصاحب
 الثالث ولخرج اسم صاحب الثلث او لا كان السهمان الاولان ثم يخرج اخرى فان خرج
 صاحب النصف ثلث الثلث والرابع والخامس والستة يحتاج الى الاخراج اخرى ويخرج صاحب
 السدس ولا كان السهم الاول ثم يخرج اخرى فان كان صاحب الثلث ثلث الثلثان
 والثاني والثالث لصاحب النصف ويخرج الثاني لصاحب النصف كان له الثلث والثالث
 والرابع وفي الثاني لصاحب الثلث وعلى الاول هون يكتب الرقاب باسمهم السهام الست
 ويخرج على اسم الثركا عند يحصل فيه فلا يرد الى ثلثين السهام ثم يوزعها يخرج لصاحب السدس
 الخزانة او الخامس للثلاثين والثلث ويخرج السهم الرابع لصاحب

لستعرف

بثرف

الصعد

امع

النصف في يده رسه في ثلثه ويريد ان ياخذ سهمين بعدك بنصفه الى التزاع ويجوز مع
 في جميع الرقاب ان يخرج لصاحب النصف ثلثه وثلثه واصحاب الثلث اثنتان مثله في ثلث
 لا اخرجوا والامر بالاخراج صفنا على الاسماء وربع السهام بقا للثلاثين وكأش النصفين بالعكس
 فخرج اربع الاسماء من ثلثين يجعله على السهام او يوزعها وهو جواز لا ينطبق الاخراج على
 السهام لا اختلافها باختلاف الاسماء ولا المعير في الاسم الخايج او لان جعل الاول
 ومما بعد الاثام الخزانة اخرج السهام ثلثا صاحب ثلثين صاحب السدس فلا ينجس السهم الا
 بعد ثلثين الاسم كمن لا كان السهم الاول ثلثين الاسم صدر اخراج الاسماء على السهام
 في العترة خلاف العكس فانه يحتاج الى التكاليف ليرتد الى التنازل ويعلم ان من يوزع السهام
 على ثلثين اخرجها على الاسماء يلزم على ثلثين الاخراج او لا على صاحب السدس بان يخرج
 له السهم الثاني او الخامس ويمكن القضاء عند بان يبدوا او لا باسم صاحب النصف فان
 فخرج الاول باسمه على ثلثين ثلثه ومما بعد وان خرج الثالث قال بعضهم وثلثه وان خرج
 لصاحب الثلث فان خرج على الاول ثلثه الاول والثاني واصحاب النصف الثالث صاحب
 النصف الثالث ومما بعد وبعين السدس لصاحب وكذا الحكم لخرج لصاحب الثلث الثاني
 وان خرج له الخامس فلم يعد ثلثا من ثلثين اخرج لصاحب النصف الثالث ثلثه الثالث
 اللذان قبله وان خرج الرابع ثلثه الرابع والذات قبله وبعين الاول لصاحب السدس
 والاخران لصاحب الثلث وان خرج الخامس فلم يعد الثلثان اللذان قبله وبعين الثاني
 لصاحب السدس والاولان لصاحب الثلث وان خرج السادس فلم يعد الثلثان قبله ويخرج
 رة اخرى يلم الاخرين ويمكن ابداءه ايضا باسم صاحب السدس فان خرج باسمه الاول
 لوالثاني الاول كان له وان خرج الخامس او السادس كان له السادس ثم يخرج باسم
 احد الاخرين فلا يقع ثلثين وان خرج لوالثالث دفع اليه وثلثين الاول لصاحب الثلث
 والثلث للاحد لصاحب الثلث والثلث الاول لصاحب النصف فان بد لصاحب الثلث
 فخرج له الاول والثاني دفع اليه الاول والثاني وان خرج له الخامس او السادس ومما اليه

والسهم غير جماعة
 او ان يوزعها على الاسماء
 مع

الاول ومما بعد وان
 خرج الثاني على
 قبله

في ثلثين

النصف وان خرج له الاول
 دفع اليه وثلثين الاخران
 لصاحب الثلث مع

ثم يخرج باسم احدا لا خبرين وان خرج احدا ثلث الثلث فله ما قبله وما بعده
 لصاحب السدس والثلث الاخر لصاحب النصف وان خرج الرابع فله معه النصف والثلثين
 السادس لصاحب السدس والثلث الاول لصاحب النصف واكثر هذا انما لم اذا انفق عليه
 الشراكه او زله منسوب الانام او من رضاء منته الا اذا اختلفت السهام والثلث عدلت
 السهام فخرج ما مبررت على قدر ما علم فبقية من البصر فيجعل السهام على اقلها ما فاقه البصر لا
 المقدار فان اثنى المقدار وذلك والا اعتبر الثلث فقد يجعل ثلث الاو من يردس ويصنعا
 بغير سائر والسدس الاخر بغير ارباعا فبغير السهام نسبة منها وبه البقية والارباعا ارباعا
 بالقرعة كالتقدم **باب في العدة** وهو على امرين كنف من الاموالهم سواء كان بغير مال
 اختيارى او بوقوع ضل من فاعل آخر فذكر كالتفان الا انه في الشرع لا يجوز بما فيه خطر كالتفان
 كنف الغراب او صرحت حيوان او دخول واحد من وجهه بل يقتضي ما فيه بيان كارتفاع
 في النفاق وهو زنا بالجمعة والنوى والبر بانه الاحابيع وورد عن النبي انه اخفى عن النوى
 والبر والاختار والارادة بلفظ الفرقة ظاهر مما خرج به من الصدور وما يستخرج به السهم
 ذلك اليوم ما قلنا انه لم يكن ذلك اليوم شئ خاص معلوم للافتقار ثم اظهر ان ادعائها وامر طها
 الرقاب وشبهها في النفاق والظن وكلما ادعوا ضاها فكان اولي واحوط **القول في**
احكام الدعوى والمنكر وفيه امور **احد** ما في بيان الدعوى الدعوى في اللغة الطلب
 قال سبحانه وتعالى لم يلدن من ابي مقنون والقول ان سخرانه ولغو دعائهم ان الحمد لله رب
 العالمين واحدا فلا تشي الى الغنى كقولهم هذا لي والآخر كقولهم هذا لله وكان الدعوى
 حلالا فلا يجوز من شايته الدتشاء وفي الحكم على المنكر بما يدعيه ولا يفتقار في ثبوت الدعوى طرف
احد ما انه هو الذي يترك لورثك ويمنعه فله وسكرته ما ينسب **ان** من يدعي خلاف
 الظاهر ومن يدعي له اجنبيا **ثاني** ان من يدعي خلاف الاصل **باب** **ان** احد
 هذه الثلثة مرة واربعة اوقات غير متعاقبة فاما الثلثة فاما الاصل فاما بدله فاما على يد الورث
 معالوا اصل يطلق على الظاهر المنكره مقابل ذلك فمن ثرك لورثك او وان في قوله الاصل

الاحكام الشرعية

او الظاهر الجمع المركب من الاثنين وان هو المنكر وقد يمتنع الثلثة في غير ادعى عينا وفيما لا يرد
 فانكسر وقد يفتي بواحد بطلب الثلثة وقد شاع من جهة مدعيها منكرها باعتبار ما في كلام
 طلب البينة عليه من جهة المدعى واليه من جهة الاثبات وقد يفتي بطلان الادعاء اقرارها
 كما يفتي بطلان الاصل المرافعة الظاهر ويطلب ما لورثك لثرك للاثنين الباقيين وقد يرجع
 الاجماع الى العرف في بعض مدعيها والآخر لاك حري عليه حكم المدعى والآخرى عليه حكم المنكر وهو
 الاولي به مثا في ذلك لو اسلم الزوج ما قبل الدخول فقال الزوج اسلمنا ما قالنا فالتخارج وتنازل
 اسلمت قبله فلا تخارج ضلي الاول والثالث هي المدعى لانهما لورثك المحض لورثك وهو
 التخليع ولا يفتي في ثباني الاسلام والاصل عدمه لاستدعاء مقدم احد الحادتين على
 الاخر والاصل عدمه وعلى الثاني هو المدعى بعد المرافعة وكذا لو ادعت زوجة الوارث
 مع عدم الاتفاق وهو منكر فان فيهما بواقي الاصل ويخالف الظاهر مدعيه على الاثر
 منكره على الاول وعلى التفسير الاول مدعيه وكذا لو ادعى الثلثة الاعذار ولم يعلم ان عند
 حال فانه منكر بالمعنى الثالث ولا مدعي ولا منكر بالمعنى الثاني وفي كل مدعي ومنكر بالمعنى
 الاول وجه من ثرك لورثك دعوى الاعذار والثلثة يفتي باخذ منه ما يثبت به من المال ومن انه لورث
 تركه الغريم ودعوى الاعذار والثلثة يفتي بالرجوع عند المرافعة الى العرف كما هو الثاني في
 كل ما انبط الحكم فيه بل يعقل في كل ما يثبت في الشرح بل الظاهر ان ثبوت الغطاء لا يكتشف عن
 المعنى العرفي لفظ الدعوى الذي هو ادعاء البينة عليه وان لم يكن الزود وقد ذهب مدعي الدعوى
 فكل منهم يفتي ان العرف يفتي على حدة لوان العرف يفتي على الجمع ولكن عند اجتماعهما في
 او اجتماع اثنين يرجع الظاهر الى العرف فان حكم العرف عليهما باسم واحد حري عليه حكمه وان
 حكم عليه بالا سببان جاز فافتقار الحكمين به والذي يظهر في دعوى الزوج عدم الاتفاق ايضا
 هي المدعيه كما اذا ادعى عليه عدم الاتفاق وعدم الضاحية خلاف ما لو كانت في مكان بعيد
 وكان معشرا وكان ظاهر حال التهم والشبهة وكذا في دعوى الاعذار انه هو المدعى الا ان
 بواقي الظاهر في ذلك وكذا في مدعيه الاسلام انها هي المدعيه لانها تدعى لثباني التنازع

باب
باق

و ما يلزم بحكم اهل العرف بالمعنى الاول انه المدعى فكم كيف كان ولو عارضته العلة الاخرى فلا ادع
 والاولى بان يجعل المدعى العرف بين المدعى والشكر على غير وجه الشكر والحق هو من يدعيه
 المدعى ومن يتكلم به المدعى عليه وهذا المتكلم لا يلتزم الا ما تضمنته الدعوى من انكار
 والى ما تضمنته النكاح ومن الدعوى فكيف ما يتضمن احدهما الاخر كما مر من الاستدلال على كل متكلم
 كذب المدعى وخلافه والمدعى متكلمة ذلك وقد حكم جملته من اصحابنا بانها اذا كانت الباع بالشاهد
 انما يتبع على وجهه بغير صحة الباع فطوى فيه صفة نفقته فاختلف البائعان فقالا المشتري انما
 يمكن به شاهدته في القبا وفي البيع بل كانت فلا خيار ان الشراء في البيع المشتري يجهل
 لانه هو المتكلمات الباع يدعي على يده الصفة وهو متكلم داخل بعضهم العكس اما لا يخفى
 ان الثاني انما وقع في القبا المشتري يدعيه والبيع يتكلم وادعاه على المشتري العلم بين
 الصفة لا يخرج من كونه متكلم في هذه المحضره بحيث لو ترك ذلك فذلك لان الباع با
 لوصف او بالوعد انما يتم اذا كان على ما روى والثاني من الباع يدعي ذلك
 فكان هو الذي لو ترك ذلك لانه لصفته بقا وحصل عدم القيد وعدم استيفاء الحق
 فلا وجه لبيع الثاني مع ظهور ان الاول يرجع لوصف العقد والصفة له من اهل العرف وبعد
 تحقق البيع انه هو المدعى وما يشكل في القبا بين المدعى والشكر اذا كان الباع بالصفة والحقبة
 فوجد بعد العقد والحقبة ما عاقد في الباع انما التفت كان جدهما والمشتري ان كان قبل
 العقد والظاهر هنا كون المشتري هو المتكلم لوصف العقد انما التفت كان جدهما والمشتري ان كان قبل
 من العقد في هذه وفي الاول على تقدير قول المشتري لاصالة عدم وصول الحق وعدم الانفاذ
 الى الصلة صحة العقد من جهة ان الباع انما كان بالوصف وبالوعد الثاني في ما لم يتم
 نفاذ عاقدان او يقال ان الحكم بدو عقد انفاذ وهو ثبت بالاستصحاب ولو لم يتحقق
 الشدائعا بل طلبا القوي انما لها المعنى بما يخرج ليد من الحكم فالصانع على المشتري لاصالة
 تاجر الخارث واصل العقد والحقبة وعدم تاجر استلزام انما التفت عليها وعلى
 احدهما او على الباع بناء على اصالته عدم وصول الحق لا المشتري وعدم تحقق شرط الحق وكذا

الحال

الحال واعلم ان الرد خلاف النكاح هو انما يدعي اهل العرف حيث يكون خلافا من طلب نادرا
 مجرد ظهور الحال عند الحاكم او عند بعض الناس ولا يكون المصلحة من غيره والا لم يكن ان تكون
 من الدعوى لا يثبت فيها كون النكاح مع المدعى اوصح التكبر بل المتكبر اما مخالف النكاح وايضا
 فقد يكون كل واحد من المدعين مدعى ومنكر فلهذا ان يطلب من كل منهما البينة وان
 يطلب البين كذلك مع عدم البينة فلا بد من التامل **قائمين** المدعى عفا هو من نكاح
 مشيا من شاذ ان يتكروا بطلب بانباذ او نسب الى غيره من شاذ ان يتكروا او بطلب
 باثباته فالاول للمدعى نفسه والثاني للمدعى لغيره على غيره ومن الاول من ادعى ما ليس به
 كذا بشرط هذا المختار ومن الثاني البينة على المدعى والمعرف في المدعى شرعا هو كل من
 ذكر ان له على غيره حتى يؤول الاستدلال منه او ذكره فداخ في غيره بعد شؤنه عليه جازلا
 خلافا من مدعى المدعى شايئ من شرايب الاشياء المدعى يتحقق معنى ما يدعى عليه جازلا
 خذار واختلف الفقهاء في شمسها على قولين كذا ذكر جماعة وهو المعنى الاول والثاني في الرد
 بين مخالفة الاصل والظاهر وجعل ثلاثة يحصل الرد قولين وبما يظهر من بعضهم انها
 اثبات وهو الاول ولولا الرد بينهما وظهر من اخرين انه الاول وثاني الرد بينهما وعلى
 كل حال فانما من هذه الحقاكشف عن العرف لا بيان المعنى الشرعي لعدم ثبوت الحقيقة الثابتة
 لعدم ثبوت معنى جديد يخرج للمدعى في الشك وانهم يهاولون بيان معنى واحد فلا يصح
 الجمع بين ثبوتهم على الخاص على العام او بالجملة على الاشتراك المقتضى الاشتراك
 المعنوي لان كل منهما بين معنى غير الذي يفهم الاخر والتم ان معنى واحد يهاولون في
 ثبوتهم كشفه وبيان الرد واصل المعنى ما يريد الاخر وليس اخلافا لهم في اصل المعنى
 المصنع لفظا حتى يكون من باب تعارض النظم او من باب اختلاف الفقهاء الاستعداد
 وان كان الظاهر من جماعة ان هذه الاقوال متعارفة وانه اختلاف في اصل المعنى
 بحيث يلزم من الرجوع والاجتهاد وهي كانت النكاح من جماعة في تطبيق النكاح على العرف وعدمه
 وعليه بكل قول في بيان معنى المدعى يكون المتكلم متبادلا وعليه فالرجوع من رتبة من ترك

في كل موضع لا يدعى المدعى
 فيه حتى يتبين له قاصم

منه يذكر لانه ووجه
 فكل من ذكره خاصة
 وعلاوة غير الاخر وكله
 منهم يريد به

ع

لذلك لا يوجب الى العرفه لا ينظر بعد ذلك الى مرافقة الاصل او عدمها وفي القالب على
 على امر بشكل كماله هو الاصل العقل والشرع كما حصل الصحة فلم يعلم انهما اللذان بالمرافقة
 والمخالفة وايضا فالاصول لم تزل متعارضة في باب الدعوى وبشكل اللذان بالمرافقة لانه على
 في مقابلته الحق على انهم عدوا من جملة الظاهر وعمره زيد في وجهه عن مال لا يقوى القدر
 بان اختلافهم بالتعاريف من قبل الاختلاف بالعلام على كل من كونه علامة للمعنى العرفي لانه لما
 كان المعنى العرفي وسبب الاختلاف لنفسه او لغيره انما يطالب بالثبات ما يلزمه انه نظري
 مسكونه لا فخر لا يطالب بالثبات الا اذا حاول حصوله فانه يكون له وطى من ان فخره بالثبات
 خلاف الاصل لانه لو لم يكن على الاصل السلام الاول يتكرر ويختلف الفقه لانه لو وافقه لم ايضا
 ومع فالتكرار من لم يصدق شي من هذه العلام وعلى هذا الوجه يكون التردد منهم ثوبا
 في اخر ما يجب انما حاصه فكل حقا بل لان صديقه ذلك الحد في لو فرض ان المدعيين وجد
 في كل منهم خاصه فكل عد من تلك الخواص من اوباد وصغار في جاز للمحاكم ان يطلب اليه
 من كل منها والاظهر انه يطلبها من كل واحد وسكونه لانه اقرب للعرف والمظهر ان المشتري
 المفق او المعنوي لو كان كذلك واسم العلام واحكامها الحق كونه عند التعارض يكون من
 اجمل على النقيض حاله فبالفرد لا يخلو بالحرط لغيره والمعنى الاول منطبق عليه فيطلب اليه
 من صاحبها فان اشكل عليه طلب اليه من كل منهما اذا كانتا بغير الاشياء لو كانتا بغير الاشياء
 صميمه اذا لم تكن بغيره داخل فيطلب الجميع وان كانتا احداهما بغيره في الحق كما يطلب الجميع من البين
 كل منهما بل قد يوجب كلام كثير من الفقهاء اجمالا لانه على ان التردد في نفس المدعي هو والى
 التردد للحدود يكون من غايب الجمل في المدعي مما عند الخصم لا يبقى على النقيض الماهر
 وهو من ان لفظ الموصوفه يرجع فيه الى النقيض انما مع للشرايط والاختلاف ذلك بالنسبة
 الى ان الدعوى في صورتها يكون المدعي فيها متكررا في صورتها لغيره وهي دعوى واحدة
 كما ان اسم الزوجان في الدعوى في بقاء الزوجية وزوالها فاعاد في الزوال مدعى وزوالها
 في ثبوتها بالسلام ومعارضة خذ على هو الاخرين مدعى فله قال الزوج بقاءه ان وجهه
 وقاد

والمعتمد

ع

وتقال بالاثبات وذكرهما معا فلهذا سكونا بالنسبة الى الاول ومدعى بالنسبة الى الاخر والى
 جوى على كل من الصورتين اسمها وكذا ينبغي ان يلاحظ في لسان المدعي ما خا وسكونه ان
 دنا والدين ليس مدعى ان ليرحط به ان اصل الدعوى لا في لغزيم ويبدو حاله لا يتركه وان
 فلهذا سكونه دعوى الرضاء لادى كرك من المدعي الزا بالافراد الاول والظاهر ان الزا والحق
 المعنى الاول والحق في دعوى الزوا مدعى الحق الفقه الاصل وليس مدعى بالمعنى الاول ولكن
 خروج الحكم بالاجماع لاحصائه الفاضل بالاكفاء منه بالبين وكذا الامين في دعوى التلحق
 احصائه انما هو الحق الفقه لانه يدعى بقاء امانته وحده قد يوافق الاصل وهو استصحاب صله
 وامانته وعدم خيانتها وحده في قوله بعيد لانه هذه لوانه الدعوى الزوا والدعوى هي نفس
 الزوا ويمكن سماع قولهم انهم يتركون لورثه او الفرف بين دعوى الرضاء وبين دعوى الزوا هو
 اعتضاد دعوى الزوا باعتناء الاحتياض واعتضاد دعوى الرضاء باعتناء احتياضه وتبطل
 العرف المدعى الرضاء انه مدعى كما ان قول مدعى الصحة يقدم وان خالف الاصول والعقيلة
 لا اعتضاده بالادلة الشرعية سواء كان مسبب الدعوى هو نفس الصحة والسداد او ما يلزمها
 من علم بالمدعى او بالمدعى على التسليم وهوها **عائنه** بشرط المدعي والمنكر الباطل
 والعقل واحتمال سماعها بما يقع من غير البائع كدعوى الاذن في حواله لادى دعوى الرضاء
 والوجه بينا على صحة وقته ووجهه كادى الا وفقت هذا البيع وحملت الواجب الى البسطة
 او اوصيت به سابقا لمدعى وان وفقته او ذنت له في حواله لادى كونه صالحا او وليا او وصيا
 او ماله او وكيله عن ثلثه او حسيبا من عدول الرمين عند الاضطرار او لم يخلو حق من رها
 او وبعده او عا دية على الاظهر الا ترى معضونين مع ضمانا عليه بل مع عديمه او حق عام
 من جنس لورثه او وقف عام ولا تمنع دعوى الضولي ولو حكم الحاكم له بفسد حكمه ويجوز له ان
 ان ينصبه الغائب والفاخر من يبغي عنه ويصح دعوى المشتري فمضو لا من نصب من اشتره
 ولو قبل الاطمان لتعلق صحة على الاظهر ولا يجوز الدعوى بالادى قبوله وجهه ولا ما يملك
 او اذا تعلق ليرجى كدعوى الكاتب والسنا بين والوراث وان لم يعلق بها ملك ويصح

مع

ما هو رتبته وان ملك غيره او كان لا يملك وضع الدعوى بوجوب كانت على الكلف كاجرة
 الصلال ونكسر الزنوف وتكسر الاصنام فخصها بغير وكان قادرا على استحقاق الصناديق
 2 دعوى الملك للزوم بغيره وان بدعي المبيع معا طاف او نافية جناد المدعي عليه ان يبين
 ان بدعي الخصم قبل بعد بغيره ان لا يفي الدعوى بالثبوت كالحقبة قبل قبضها والتبليغ
 الرقبة قبل قبضها والحقبة كان لا يفي الدعوى من وجوب التحقق وتبليغ المدعي
 الدعوى في الحقبة وتبليغ الخصم في الحقبة وكذا الرقبة وكذا دعوى السلم ولو يجب على الحاكم
 الاستغناء من الخصم واللفظ او الدعوى في الصحيح فلا يجب على مدعي الحقبة وهو ان يورث
 او يورثه وكون العقد المأذون فيه كانه منقوله منقوله وان لا يورثه لا يورثه بغيره
 به ضعف المنع الاول ونحوه ان الزام لغيره او تبليغه عند الاقرار به بغيره اشرع
واعلم ان ادعى النكر فسق الحاكم او جنونه او خطاه او حقيقته الشهود او جرحهم او كذبهم
 او ادعى المدعي ذلك لو كان الحكم النكر لم يثبت مع ذلك الدعوى ان كانت الدعوى مع الحاكم او
 الشهود ولا يترتب عليهم بغيره من الزوم السناد والتبليغ الاحكام والخصم استغنى عن الحكم بالخصم
 لاستغناء هذا النظام الاسمي البينة فتدفع لوعاد في اثبات ذلك دفع بغيره من غرامته ونحوها
 وان كانت الدعوى من احد الخصمين على الآخر فليسما مع البينة وعدمها او العدم مطلقا
 او بما عفا مع البينة لا بد ونما وجوب او جرحها السلي مطلقا فالحكم بالنكر على نفي العلم مع عدم
 البينة اعم البينة ولو نكلت دون البينة على المدعي فحلف على البينة بالاعتناق ونحوه ينظر الحكم بعد
 حصوله وبغيره قبل ذلك وكذا لو ادعى اقرار الخصم بغيره او بعد جواز الحكم الا انه
 هنا حلف على البينة في نفي الاقرار وعدم السناد فهو راد له المدعي والنكر وحصوله القابلية
 في هذه الدعوى والوجه الاخر عدم السناد وهو قوي وان كانت الدعوى بالحقبة لتسوق
 دون بغيره من العراض ما لا يثبت من الحكم وعلى اصفاء الدعوى وتبليغ الخصم
 عليهم تحلف كل من حكم له او شهد عليه لانه ليس حقا او عادلا يثبت بالنكول واليمين الدرد
 فسق او بطلان حكم الا في جميع نظر المنع السناد في الاول مكان الحاجة ومنع كونه حقا غير لازم
 ومنع

مع

بطلان الحكم باليمين الدرد في المسببة عن اثبات العسق باقرار المدعي وان لم يثبت التسق
 وبالمجمل بغيره من البينة على النكر اذا عارضه المدعي ما يراه ونكوله وان لم يكن
 العلم بالنسق من المحسوس في الازمنة ابتداء فهي من المحسوس في الازمنة المدعي على النكر بالبعوض
 دعوى او اذ وصله من جهة البينة وعدمه فتدفع الحكم عند التثبت الا باليمين لا وجه لها بعد
 التثبت كما لا وجه للقول بان اقرار المدعي ينسق الحاكم ويثبت عند التثبت ظاهره او يثبت عند
 التثبت ههنا عند ان العسق العلوم عند المدعي لا يثبت في ثبوت سواد الحكم من ظاهره العادلة
 عند غيره في الشرط شوا في الحقيقة وذلك لان التسق مانع من ثبوت الحكم عند العلم به سواء
 كان او لم يكن وسواء كان في الحاكم او الشاهد ومع ذلك كله فانقول بعد سماع دعوى العلم
 بنسق الحاكم او الشهود في ذلك في صحة الزام احد الخصمين الاخر بالجواب عن ذلك ان من
 قبل الزام شخص بوجه آخر وللتثبت في بطلان الحكم باقرار بالتسق لعدم الملازمة بين العلم
 الشهود او جرح الحاكم وبين بطلان الحكم لاحتمال خطاه في التسق ونحوه لا يثبت على دافيت
 لا بغيره الحكم نعم لا يثبت بطلان الحكم كما اذا قال كذب شهوده او قال حكم الحاكم شهادته
 انما سق عندك او قال حكم وهو صغير او اجنون او مجنون الى حاكم اخر حكيم له ولا يورثه من الحاكم الى
 حكم بطلان الحكم على موجب اقراره وتثبت ادعاءه ان باقى شاهد من آخرين او بعض الى
 حاكم اخر حكيم له ولا يورثه من جراح الحق لاهله فليدلك لو كان عندك بينة على علم المدعي عليه
 بنسق الحاكم او الشهود لا يورثه من بينة ولا تسامع وعنده نعم لو كان عندك بينة على فسق الحاكم
 او الشهود واجبة السماع على اشكال فبما من ان الحكم يبين ان لا يثبت من المدعي بعد
 صدق الحكم منهم للزوم السناد بسماع الحاكم الاخر الدعوى عليهم من الخصمين بذلك
 ثم لو صدرت الدعوى من غير الخصمين في مقام حاد وتبرع حاد وبالمجمل فالدعوى ان
 ابردها بصورة بطلان الحكم وعدمه ولو من جهة فسق بغيره بوجهات الدعوى وسمعت
 وان ابردها بصورة فسق الحاكم وعدمه والشهود وعدمها كما في القول بعدم سماع
 الدعوى لا يخلو من قول **فان يدع** لاداعي احد الخصمين على الآخر الاقرار بالحق سمعت

انكوله مع بغير النكر
 سقوا الخبر عن النكر بعد
 صدق الحكم من الحاكم

الدمعى فان اثاره ينفذ فيها والآفات افرها فارد بالاقراء الاول الذي اثنى الاول
 الثاني والاحقة فان كل حلف للدمعى ثبت افراده والا فارد ان لم يثبت الحق وانما ينفذ
 لا يثبت لشيء عليه فهو ينفذ دعوى من الدمعى لو لم يعلم المقر بنبوت الحق جاز ان يثبت
 من المقر ما يعلم عدمه فالقول بعدم السماع وعدم ثبوتها ينفذ **خامس** الدمعى
 بمنزلة افراده فلا يصح الحكم الا بغيرهم من مطالب المتكويين وما يطالب المدعى بالنبوة
 عليه فلا يقع المبهمة ولا تنفذ الا بالبيان التفصيلي المستغنى عنه في الغرض السوفى للدمعى
 فلو ادعى ان عليه كذا كفى في السؤال انه عن ثمن صبي او فرض او غدا او ميراث وانه كان ثمة
 او لا حقا فممنه لو قال فانه ذهب عن افراده وما يفرش من اجناسه كي يفرط طاعة الشا
 له وعدها او ثوب عن جنبه ووصفه او دابة كذا كذا ثم لا بد في السؤال ان الاستغناء عن
 كونه عدا او خطاء او شبهة عند من له وحده او يشا كذا الغير ما يظهر من الخطاب شئ ويكفى
 ظاهر الخطاب عن الاستغناء فلا يلزم الاستغناء لثبوت الامور المقر بنبوة على كل واحد
 ولان فائده وخاطئة لا يشارك والحق انه لا خلاف في لزوم الاستغناء عند الحمل بالاحال
 وامكان الاستغناء اما مع عدم امكان الاستغناء كما اذا لم يعلم المدعى سر مصدره او انشغل
 فله سقط الدمعى او شمع في اخذ الحكم على اليقين من المشهور وبه والمعلوم عليه ويجوز ان يصح
 او الاحتياط وجها ولا بعد الدخول من فاضل فانه بعد السماع الاضاعة المحفوظ في
 ثلثها وبغير ذلك الى سماع كل عمل لا يمكن استعماله وكان الحكم طريقا الى استخلاص الحق الذي
 به من الاخذ بالمتيقن او الصلح وشبهه فانه لا بعد ذلك فله الاستغناء حتى السليم بالامتن
 ودعوى شمول عدم ذلك الدمعى لا ينفذ غير بعيد اما لو ادعى الزوجية سمعت وعملها وكفى بذلك
 عن ذكر السبب والهرم والنفقة انما تلك تراعى فاما ثبوت المتبع في التتابع وكفى عن ذكر السبب
 والهرم والنفقة انما تلك تراعى فاما ثبوت المتبع في التتابع وكفى عن ذكر السبب
 واليهن المروية فله العمل بنبوته منها البشورة وعملها ظاهر اوله يجوز اخذها باقراره
 وجها ولا بعد الاول نعم هرب في تخطيطه بنبوته وبغيره تعالى وانما هي فيجب عليها العمل بطلب
 الزوج

الزوجية على ما يجب افراده وكذا الكلام لو انعكس الامر فكان المدعى هو الزوج واصل
 يجب الاستغناء عن كون دعوى النكاح او الزوجية دأوا او مشقة لا خلاف احكامها
 الظاهر الزوجية بحال ينفذ لفظ الزوج والزوجية والنكاح للزوج ومع عدم الانطراف لابد
 المسئلة اذا حكم بحد الزوجية المجلدة لا ينفذ مع احتمال عدم وجوب الاستغناء او الا
 كسفا على الحكم بالزوجية لرب حل الرطل او لها او لرب غيرهما او اختها جميعا فلو كان
 الدمعى مسوقا للاول لم ينفذ او المصاحبة فلا بد من الاستغناء لان حكم الحاكم بالزوجية
 الظاهر غير مبني على ذلك **خامس** بشرط في الدعوى بمرادها بصورته انما ملزم للدمعى
 عليه بالحق فلو ابرزها لاثبات الصورة لرب مع سماع ابرزها بصورته ظاهري بعد الاثبات
 او بحملة للربين معا فلو ادعى انه وقال هذه ابنة امي لرب مع خي بول وهي ملكي فاحتمل انما
 دللنا في ملكه بغيره بل لو قال دللنا في ملكي لرب مع خي بول فاحتمل انما دللنا في ملكه بغيره
 الظاهر هنا مبني على البت للامر حكما وخطابا حتى يقوم دليل على الخلاف ومع فذلك كلامه على انه
 متى انما ملكه بشا لا مباحا بشا هذا التواء ملكك حرما وعلم ذلك انه لا يملك بعض الاموال
 فعلا وعليه فقبل الشهادة على ذلك الامر وحكم الحاكم ايضا على ذلك انه لا يملك بعض الاموال
 لا الاصل ان التفتيح من الملوك يكون مالم يثبت دليل على الخلاف ومثله ان لو قال هذه ثمن
 غنلي وبشتر رجائي وولد لي بغيري وولد لي بغيري وولد لي بغيري وولد لي بغيري وولد لي بغيري
 للغير بما لو قال بصورته او اصلها في ملكك بغيره بل هذه اول من المجرى لظهور
 الخروج عن الملك فانه لا ينفذ لانك تضعف فيه الاستغناء ولا فرق في ذلك
 بين الدمعى والا فارد العرف حاكم في الاثبات اعزاف بالملك اما لو قال هذا فني حنظلي
 او افرقة لك او غزل فطلي او شوب غزلي او حبل فزحلي او كونا او اجر طلي او غزلي ذلك فلا
 في كونه دمعى بالملك حكما وخطابا فانه لا ينفذ منها الا الاصل والنماء والفرع ملحق واحد
 والتعارف بينهما الصورة وقد جعل البذر من هذا القبيل في وجهه ومثله الاجراء كما يوافق
 ينجني واجداد داري بل واجدادنا ان الاقرار والدعوى صحتها بغير فرق الحقيق بين

شعنا

الاختلاف اذ اعد مصر وجواز الاستقلال من الغلبة لعموم من اعلمى عليكم وجواز شبهة
 مثلها وجها والا والحوط والاخرى في دمج الاستقلال مع تقدير او غير الرجوع للحاكم
 او ارتفاع سلطته من غير حكم وهل يجوز الاستبقاء من غير الغلبة من دون اذن الحاكم
 وجهان والاحوط الرجوع للحاكم ولو كان الغلبة جارية فان كانت للمدعي بغيره يمكن ان يمتنع
 عند الحاكم من امكن الحاكم الاستبقاء حتى لزوم الرجوع الى الحاكم في اقامتها بغيره عند وفي
 قول الاستبقاء في لاد الزعم وجوب هو منسوب الى لاكثر الاول الاضطرار في الشرف
 وعده وجواز الاستقلال للغلبة هو المنسوب الى لاكثر الاول الاضطرار في الشرف
 بما لا يضره التعيين لئلا يمتنع والاقتضاء على التعيين من جواز التوقيف والاستبقاء واذ انما
 يشترط في الاثبات وسرور التوقيف لعموم قوله تعالى اعلمى عليكم وجواز شبهة دمج او لعموم
 اختيار جواز المقاصد وهي ظاهرة في الاطلاق ودون الرخصة من اعمهم في الاجازة
 على الرخصة بعد ولو كان الغلبة من غير جواز الحاكم ان يمتنع على نفسه عن غير رغبة
 بذلك ان امتنع فغيره مقاصد باذن الحاكم او لا بد منه وجها او وجه جواز الحاكم على
 التوقيف وجها والغلبة الاستبقاء مقاصد عن غير وجها وجواز مقاصد المقاصد عن
 العين المقصود انما هو كمن التوصل اليها ويؤى بها التملك ملكا تاما فله المقاصد المقصود
 لعدم امكان الجمع بين العوض والمعرض وملكه من غير الامراى بوجه المقصود فان رده
 امتنع والا فلا وان الرضا شفع عن قتاد المقاصد فمنا وكل جمع الا انه وعدمه كما شفع
 عن صحتها وجوب والاول اقرب لفظا وهذا الثاني اوفق بالمقاصد **ثانيا** جواز المقاصد من كل
 شئ سواء كان امانة عند المقاصد او عند غيره او لم يكن وسواء كان متفقا او غير متفقا ولو كانت
 عنده وهما من غير في جواز اخذ وجبه فيكون عنده امانة الا ان يملك المطلب منعه وفي
 ضمان وجهه ويجوز الاضطرار من الوجهه وجها عنده او عند غيره ثم يكره ولا صحاح
 وجواز المقاصد من الوجهه عنده في لاد مقتضى الاخبار والروايات فلهذا المقاصد
 وحضور بعض الروايات البعثية والشرعية الجواز والمواعيد الناهية عن الشرف مما لا يعبر
 للاقتضاء

الاقتضاء على البعثية جواز المقاصد وخصوصا الاخبار الناهية عن الجحانة وانا ههنا
 الودعي الله على المنع ولكن الدال على الجواز قوي كثر وسندا واعتضا او لا لادون اكث
 اختيار الهى من الجحانة وليس مردوها من لا يفر مقاصد من جلف الله ولا يجوز المقاصد
 لمستبانت الديون في المالك سواها ولا يجوز المقاصد في افعال الخاتم لو قامت عنده بنية
 جاز ولا يجوز عند خوف الفتن وكثرة الفتنة والعدم جواز اخذ العين فمنا اول ولو قيل
 حرمانه المالك من جهة صحة المقاصد وطول فساد حيا ولا بد في المقاصد من البنية الا في الذ
 المتأخرين يقع الثناء فمنا في لزوم التكاليف المذكورة في الاختيار عند المقاصد وجبه
 والادب عدم الوجوب لظهور حكم الاستحباب من الروايات وعدم الجواز الاحجاب لاد
 تحال كثر الاختيار صفا فمنا على الروايات ذكر بنية المقاصد فمنا في العدم وان الاستحباب في
 اعدوا التزم عن كل اصول التماس باطل **ثالثا** في بعض الاخبار التي عن المقاصد
 من كل امانة كقول ابي الاسافات الى من ومنك ولا تخن من خانك وكثر من الاخبار فيها
 نظا لانه وظاهر الاحجاب الاختصاص في الاووية ولا يبعد استحباب التزم من كل امانة
 وانما المقاصد بمنزلة المقاصد للازم فلا يجوز الغنى فيها فلهذا خصوصها لا يطهر وجبه
 او غايب ويؤى هذه المقاصد من وجبه وهذا الوجه في ذمة المنع والتملك للمعروض
 في الاختيار لا يبعد حملها على الاورثاء في البنية المقاصد ويجوز في المقاصد اخذ المحبس وجها
 المحبس ويجوز في غير المحبس اخذ محضا عين الاخذ ويجوز بغيره واقتضاء ثمنه لا يجوز
 بيع من الشئ الى ان ينهي الى موافق جيبته والى قدره ولا يجب الا نظا في البيع الا وقت الغلو
 كما لا يجوز البدء مع ثمنه المصلحة في مال الغير ولو زحف فغيره على نص في الجواز
 كما لا مانع عنه بغيره وجها على اصحابه فان لم يكن اصحابها خوف وشبهه رجوع امرها لا
 الحاكم ولا يبعد جواز الضد في جواز ولو قلنا الزيادة في ضماننا وجهنا ولا وجه ان
 الزيادة ان كانت مشاعة في مضمون كالاصل الاصل لانه لا يرد ما اخذت الا ما خرج
 بالدليل وان كانت معينة فيها لكانت لزوما فلا ضمان واحتمال عدم الضمان مطلقا

وهذا القاصد للدليل
 الاضطرار لا حكم فيه
 بملك وملك الرب

امع

اذن في الوارثه فبصرف الاذن من غير ان يثبت له من اذن الواحد معين او لكل احد ان يوجد اسباب
لما من غيره ومن جعلها فبصرف المال على سبيل القصد او سببه وهدية وشهد لغف خارج ولكن
السبب القطعي لا يجري على المال المعروض عند ذلك ولا يرد ان لا يملك المال المعروض عند
من غير الابناء والمحبين ولا ما ذكرنا في الرواية ان ما خرج الجير لا يملكه اذ كانا واقفا
مربطين له ولو بعد ذلك لكانت له من ماله على ما احتاج افراد الخرج
فانه معصون عنه لوجه ما ذكرنا فيكون له ما خرج من ماله لنفسه نعم الوجه في غير ذلك
لا يملك اصل حقه واصل ما يقع على الاثبات هو ما يقع على الاثبات في غير ذلك
العدم لان صاحب المال قد يباين من يحصل له عند الظلم والسرقة ولا يجرى عنه
القول في دعوى الالف وجه واحد ما حكم في دعوى الالف ما بين ما يقع على الاثبات في دعوى الالف
عينا بدها عليها او غيرها فبصرفها سواء كانت كلها تحت يد كل واحد منها او كانت كلها تحت يد
واحد ولكننا لا نقبل التي بيننا لحيوات اهلها كانت جرحها تحت يد واحد وكانت ما ينشأ من
كائنات الدعوى كدعوى الالفين على كل واحد يدك وهو يد كل واحد وهو دعوى كسب الله
وغاوى حكم كل منهما ما في يدك وشجع دعوى على الاخر ويخرج عليها احكام الدعوى المستقلة
والحكم بالصورة الاولى يكون فيما اذا ما قاما ولم يعلم الحال وطلب الوارث الحكم على كل واحد
اليد لعدم علم الوارث بالمال ويكون فيما اذا ما قاما ولم يعلم الحال وطلب الوارث الحكم على كل واحد
على ما يدعيه صاحب يدك ما تحت يدك ما عدا ذلك فيثبت لكل منهما النصف الشاع لابي الدين
ممنز لزيد وحمدة والمالكين بمنزلة مال واحد فيثبت للجميع المخرج وهكذا لو كانا مثلاً في
ويكون فيما لو كانا معاً وطلب الحكم من اناكم مع توكولهما فانه حكم بالنصف فان يكون لكل واحد
ما تحت يد صاحبه وكذا لو توكول الحكم بان يكون على الجير المردود نصف كل منهما وكذا في
يكون فيما لو كانا معاً واستطاع كل منهما البين على الاخر او لم يطلب كل منهما البين الاخر وكذا لو كانا
معاً على البين المردود وكذا حكم في الوفاة بيشان كل منهما بيشان لان الحكم يختلف فانه
حكم بالغ الخصومة مع البين بين النفي والادوية او مع التوكول من احدى او مع البين

امع

القول في دعوى الالف

امع

ار مع البينة ومنه ما هو حكم على الظن وشارع الدعوى سيما لطلبه التديان ولا ينفق
بين او بينه وكما حكم في الظن لا ينقطع الخصومة حتى يستدل ما ينقطع به النزاع من البينة
والبين وعلا ذلك جعل كلام ما ورد في الخصومة فمن ثمة اعني ما يدعيه اهلها وتكون بين وكذا
كلام الفقهاء المطلقين للنصف من دون ثمة على بين ويبدون انهم اذا لم يطلبوا البين
لم يثبت الحكم بالنصف عليه لانه انما حكم لاداء ما بينهما بل يحتاج من يدعي عليه او
لست على عليه او غيرهما صاحب فان ابتداء معاد جلتا على هبة التقابل اخرج البين
ما الرقة والوجوه ان الحكم لا ينفذ في ذلك وانه منيع ويجعل يتكلم بما يتبع البين وقصة
من فاعرض صاحب بكل واحد من ذكره فان البين في ثمة ان حلف جميع الاثنان
حلف فلا كلام وفي حكمه بالنصف ان حلف كل منهما على ثمة ما يدعي عليه الاخر ما تحت يدك وان
تكونان قضيا بالانكول كان الجميع للخالف وان توفد على روي البين وروت البين على الخالف فحلف
على اثنان ما يدعيه بقوى البين له وان لم يحلف الا واحد فان قضيا بالانكول كان حصة للثاني
وللثاني ان تكل كان حصة الاول وان حلف على ما يدعيه الا واحد صار البين كاهلها وان
لم تقض بالانكول كان على الثاني بينا مردود من الناكل الاول بيندي بهما وبين ثمة لما يدعي
الواحد عليه فاحلف البين صار البين له والاظهر عدم لزوم ثمة بما احدى البين على
الاخرى والا لولا ثمة بين الاثنان فحلف وهو يتبقى بين واحد خاصة بين النفي والاثبات
فتقول وثمة به لآخر ذلك المال او المال ولا خلاف ان نسب الاظهار الاصح ذلك والاصح
الاول لاصالة عدم النكاح والاولى فاحرجهما بينة على ما يدعيه وحلف على ثمة ما يدعيه الا
كانت كلها له ولو كانت البين بيد واحد وروت الاخر كانت لزيد به وعليه البين الاخر
الا ان يقيم الاخر بينة على ثمة لولا ليد فتقضى باللكية كما هو مرجع الاجزاء وكلام الاصحاب
ولو ادعى كل منهما ما افضته يد الاخر من النصف فالوجه هنا سقوط البين وحكم الحاكم
لها بالنصف بوجه البين لعدم الثمة في الخلف لبقاء الشاع على كل حال ولو كانت
العين خارجة عنهما لولا يد عليهما لولا بينة لبقاء العا والمجاويز لكانه او من ادعى عليه وانفسها

عند دعوى شاهد راد
البين وهو الثاني والاول
ادعوا بالظاهر

[illegible]

ارشات الكل على طبق العري
وعجائب واليهن على قعر الكله
صح

کتابت در مسجد قبا امداد

22

مثل يثبت اليقين عليها فاحلفوا اخذها العين وان نكل احد هما لم يكن له شيء وصداقت
 الخائف مع النكاح ان يدعى الخائف بعد قبضته انما له ان نكله فالدعوى الاولى لا يطعن
 حصن الدعوى على النكاح وان صدق واحد لا ينعينه من ان كان كالوكانت العين في ايديها
 على الاظهر ويجوز استخراج الخائف بالقرعة فمن اخرجه حلف يمين فلو كانت العين له وان
 نكل ردت اليه على الاخر بخلاف ما اخذ العين فان نكل اقام بينهما تصديق والقرعة لا استخراج
 صاحب اليد وان كان كذلك لم يكن ينكر الدعوى يكون المالك الزاخر حصة القرعة وهو خلاف
 ظاهر المغنياء وان قال لا يرى هي لمن كان مبتدئ من قبضتها على عين لا بد عليها الا ان
 هناك الا محله فلا بد من اثبات انما لها في المحل وان قال هي الغائب ونفذ الدعوى وان
 حضر الغائب وبقيما بينه وبينها في المحل ولها عند اليقين على ان لا يعلل انما لها ولو ظاهري
 محض كما نكره وكانت الدعوى مع الحاضر ولها عند اليقين على ان يعلل في الصلابة ان كان لها بينة ولو ظاهري
 هو يقرى الزوايا وان قال ليست له لا ينعى من ردت الدعوى يمين هي لمن لا نكره ليست له محله
 انما لها ولغيرها ما يعرف وما لا يعرف وان اعترف بها الحاضر فلهذه الخاص حصار من قبل محمول
 المالك جميع الى المحل ولو ظاهري الغائب فلهذه الدعوى على الخائف خلافا لما كان له محله بخلاف حلف اليقين
 فلهذا نكره للدعوى المثل او القسمة ونحو العين او رد الغائب ويدفع العين ويوزع الغائب المثل
 او القسمة ان صدق الغائب ومجانبه والا واول وانما **ثاني** اذا اتى حلفا انما
 بان يختلف الشهود في امر واحد يثبت احدهما او لا يثبت ولا يمكن القول للثبوت بينهما كما اذا شهدت
 احدى القنيتين بالملك الحال الزيد والاخرى بالملك الحال لمر او شهدت احدى القنيتين بالملك
 او بالطلاق انما شهدت احدهما بالملك السابق والاخرى بالطلاق او احدهما بالطلاق والآخر
 بغيره الا ان او يقر انما اعلم المر بغيره والاخرى بالطلاق او بالزنا لم يخفى التقاضي او بغيره
 وكذلك شهدت احدى القنيتين بالبيع مطلقا والاخرى بالاسم او بغيره او بغيره او بغيره
 لم يخفى التقاضي او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره
 او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره او بغيره

المخالف محمد بن مسعود

البيات

الجمع

الآخرى بالوزن يدعى اذا شملت احدهما انما هما البنية والشر او اوجه ملك وشملت
 امر واحد بعضه وجوبا او مشاعا او جبر او اجح ذلك او بين ملك على الاول في الزيادة
 يخص الما رضى لا يمكن في الترتيب في الاخر بنية الزيادة متاخر بنية الترتيب والتاخر هنا هو
 ان بنية التاخر ما فيه وهي جبرية عن غالبا بنفسها فضلا عن العارض وفي هذا كلام ووجه
 بان الكلام عليها انما هو **ثالثا** اذا تعارضت البينات وكان للمال بينهما حكم
 بقدر ضعفه اما المتعارض التبيين وتاخرها في المال بينهما ضعف على موجب
 البدن لكن يلزم منها انها الف واصالة التقدمة بنية الاخر حكم لكل منهما ما يملكه فيقتسم
 نصفين ولا يحتاج ههنا الى التبيين مع احدا الا ان التبيين على انكر فلا ينافي اختصاصا الى البنية
 واصالة التقدمة بنية التاخر حكم لكل ما في بدلا اخر فيقتسم نصفين ولا ينفرد التبيين منهما
 احده الف وكانت لرواية على وفيها فقول له لو لم يكن في احد الحكم امتا وانما البنية بما حافظ
 ونكل الاخر جعلها للحالف فان حلف جميعا جعلها بينهما نصفين ولاجل هذه الرواية لا
 عتادها في الجملة حلت فيها المدح وبهذا من قال لا ينفرد برواية كقضايا وكل باب
 ونظائر مثل عدم الخلاف في ثبوت التبيين كان التبيين احوط والمشهدور بين الاحكام بان الحكم
 لا يخلف في ذلك بين متاخر الشهود كثر وعدا لرواية بين متاخر بين ولا سبب مع
 احدها او مع كليهما او الاطلاق ونظر في البنية اعتبارا لعدلية وعن الاسكان في الاكثرية
 بعض الجمع بينهما وعرا غير اعتبار الرجح ومن يرضى اعتبارا لثبوت واعتبارا لمدح وسند
 الجمع اما يجعل البينات كالاخبار فيطلب فيها الرجح وهو ضعيف للفرق بين الخبر والشهادة
 حيث ان الخبر يرد وصدور التاخر لا يرد من الشهادة صدور التقدمة وعرا في الجملة
 معتدل بغير بنية على التبيين فنزحلت اخذ الجمع وعرا على بعض التبيين عليها فنزحلت في الجمع
 اختلافا يفرق من حلف في كانه قد روي على هذا من على اعتبار العدالة والتكشاة
 اخبارا متقدمة كصحة الرجح وفيها ان عليها انما هو في حقهم في بنية تقامت لرواية البنية
 انهم انجوها على مزودهم لم يسمعوا ولم يسموا لروايت لرواية البنية مثله ذلك يقتضي اكثرهم بنية

قالوا لعلنا صح

فان حلفا من حلف

الجمع

بنية واستعملهم وهي تدل باطلا فاعلم اعتبارا لا كونه في الاختلاف ورواية عبد الرحمن
 عليه السلام اذا اتاه رجلان بنية شهود عدلهم سواء وعددهم سواء اقرع بينهم على انهم يصيب التبيين
 وفيه رواية باطلة على الفرقة لا استخراج تعين البنية لغير بعد الاستواء في العدالة والعدالة
 يخص صا دل على الفرقة ابتداء فاستخرج التبيين او استخراج نفس صاحب المال كما في
 به الروايات وليس فيه الا انه على حكم متاخر العدالة والعدالة وانما ان لا اكثرية مقتضى
 كما في شعور الروايات المتقدمة ورواية داود بن سليمان في شاهد اظهر واحد
 وجاء اخران فشهد على غير المدعى شهدا الاولون واختلفوا في ان يقع بينهم في
 قرع عليه التبيين فهذا هو البنية ومثلهما صحيح الجمل وكلك رواية سماعة وغيره
 ورواية الفرقة لا استخراج صاحب الحق اصعب من هذه الروايات فقول عليها ولكن المش
 بين الاحكام نقلا وحسبنا لا اصعب من هذه الروايات فقول عليها ولكن المشهور بين
 هو قسم المال بينهما نصفين وفي رواية عن علي عليه السلام في هذه الشهادة وتلك الرواية
 تشهد الاطلاقات بمعنى صرف الخطأ والطلاقة لا لا والشهود ولو هو اذ اذ الاطلاق
 بعد وقوع الشهادة ولا شك ان لا الاطلاق فاطلقت في الشهادة وان لم تكن حجة فهو تهمين
 الحق وشرفها عن حلفا واطلافا على ان الرواية وان ضعف في سندها هي حجة بالشهادة
 ونفند جميع المظلمات **ثامنا** لو كان الجان في يد واحد منهما فلا حجاب في قول البنية
 على امرضمان هل للملك اذا من البنية المدعى التبيين عنه سواء احاب بالنفي كما يقول في جواب
 التزمى ما فرجه او بالاثبات كما يقول في جواب مدعى الدار لغيره فيقول صاحب الدار
 الحفا ملك ولا وليس له وظاهر الاحكام في قوله في التبيين فيما بينهم على ما هو طلب التبيين
 عاصر انكر في البنية البنية وتدل الاجماع على ذلك من غير واحد والشهيد يحصل فضلا عن
 كونهما منفردة وظاهر الرواية المشهورة في رواية المدعى التبيين على انكر ايضا
 اختصاص التبيين بالنكر وانحصار النكر بالتبيين لان التخصيص لا يقع للشركاء ولو كان
 للنكر التبيين كما انحصرت حثفت بالمدعى ولو جاز للمدعى التبيين لما انحصر بالنكر وظاهر

الرواية احتصاص كل منها بملك منها كما نقل في باب التمسك والفصل ان هذا لهذا وهذا
 فان قلت ان كونها لم يثبت على من ينكر صحتها انه يكتب منه فلا ينافي بطلانها لانها من جهة
 قلنا ظاهر التفرقة بين الروايتين والبقية بلزومات بها المدعي والمنكر فكذلك في بين المدعي والمنكر
 تنافي بينة المنكر مع الرواية لانها في ميثاق المدعي وفي دفع الحق عن المنكر لا وجوب
 بكل واحد منهما ما هو المذهب من الرواية التي منه القصد فلهذا بعد بنا وبنا مع ادعاء بعض الروايات
 المعترضة وهي حجة منصوص فيها ولا اجل من الذي في يد بينة ان الله عز وجل وفيه اشار
 الاشياء المحرمة المشهود وفي اخرها اني بدعي الرجل ان يقع بيننا فيه او اعدت بينة كل
 واحد منهما وليس في ادعاءها ما لا كان في ادعاءها من قبلها من البينة وان كان في يد احد
 فان البينة فيه على المدعي واليمين على المدعي عليه ومنها ان اهل البينات عند التمسك
 بينهم فيها طلب الحج لان جميعهم في يد النظر والراجح اقوى اوله فيقولون في الشهادة
 امر بعيد عن غير من طاعت الله في شئ الا في اوله وان توجب الحج فيعترف على العلم بالحج
 ولا يمكن العلم مع ان البينة في احكامهم يعرفون المحرمات وجميع المقررات في ما ورد النص به من الحج
 يجب اتباعه لانه لو بينا على اعتبار الترجيح فاقبى الترجيح بغيره البينات الظاهر اعتبارا لا عدلية
 والاكثرية في منقول الشهور واعتبار العتد وذلك السبب وقد مر للملك في نفس المشهور
 بغير كونه راجحا لثباته بالاصل فيقوى بحجة اخرى وقد بعثت كونه خارجا لان التمسك
 من الموكد ومنها انه مع التمسك في كل وجه فلهذا الاصل في البينات القاطعة والرجح اما ان تضيق
 اليد وشبهها او عدل القاطع لثابتها الاستقاطحة المحبة ومع عدم القاطع فلهذا الجمع اوله فيجعل
 على التمسك خلافا لكل من البينين بما يمكن او التحيز الذي بينهما او التحيز بما اخذنا به جازع اوله
 ههنا الفرقة لا هذا الكلا من شكل وقد ورد فيها اخبار كثيرة والذلة انها بمنزلة الميثاق
 الشب وانه اشرف في بين الحق والباطل اجمع او حجة الاجرة من الزعة في مقام تناقض البينات
 براد بها استنتاج الخالف من حيث لا يتصور ارجح صاحب المال اذا عرفت ما ذكرنا فانما البينات
 اذا تناقضت ان شئت بالملاك المطلق فالشهور نقد بغيره الخارج لما ذكرنا من الاجماع والاختار

انما اراد تطلب البينة من المدعي
 فان كانت قربة ما وجب
 الذي هو في يد هذا
 امر لا يرضى

ولا اعتبار

والاعتبار لا بينة المنكر انما التمسك مع علم بينة المدعي ولا سلطة عنه اليقين كذلك فكيف
 مع بينة المدعي وحجته وقيل انها التمسك وتقدم على بينة الخارج ومنه الشك في وطو هو
 ضعيف وما استدرك من الاخبار لا يثبت صحة على دعواه ومحمد في غير هذا المقام ولو سلم
 من غير ادعاء البينة ومع ذلك فيكون ضعيف ومن ان البينة تقوى باليد فتكون حجة اخرى
 اضعف من ذلك لانكار النفي لا لا اليد تضعف انظر الى البينة اذ قلنا استندت الى الاصل
 في شهادتها لانها لا تناقض ما قدمنا وقيل زوج اعدت البينتين في الاكثرية من لم يكن
 ترجيح فيشده الخارج ومنه العتد ومنه الاستدراك في اعتبار الاكثرية من نظر الحكم للحاكم
 منهما والذي يذهب مع طاعتنا ونكون له اوله بل عليه سوى الصحيح فيقال في يداني يداخر فاقام
 من يملك الدار او غيره من امير لا يدعي كغيره ههنا لعم اكثر من بينة بغيره وتدخل
 اليه وفي بطلان اختصاصها عند علمه فانها كل منها بينة على انهم انفقوا على مدعيه
 ولم يوافقوا على علمه الاكثر من بينة واستدلوا به وهو ضعيف لعدم الظهور في البينة وانما
 في بداهة هذا الفصل على التمسك في بدعائه جميعا بين هذا الخبر وغيره كما سبقت ان اوردنا
 كون دعوى من يملك الدار متعلقة بالملاك بان يقول هذا او يملكني بل ادعي انما امر
 من امير ولا يدعي لمعلل ارضاء حبله وذلك يكون هذا حكم للرواية كما نرى في صدره
 حيث يخرج هذه الصورة عن محل النزاع على التمسك بشهادة البينة بالبينة البينة
 وليست من صورة المسئلة لعدم مراعاة الادعاء فيها بل الاكثرية لا ذكر الميثاق وعدم
 بينة الخارج مع التساوي كما ذكرنا ايضا ولا اعتبار بالخلاف بينهما مع الاكثرية ولم يعتبره الميثاق
 وليس جهلة لا في مجمع ناهي البينة ايضا في رواية ضعيفه فان كانت في
 يد واحد منها وانما البينة قال في حقه بها الخالف القريب في يد واحد على ما ذكرنا
 في الميثاق مفصلا لا نقول ان ضعيف بل بالرجح الى الزعة مطلقا ومنه المعاني في دليل
 عمومات وآباء الزعة وخصوص ما جازع الرجوع اليها ههنا وفي الروايات لانها وم
 صاقل منها من الاول الذلة على نقد بغيره الخارج فخص بها اخبار الزعة فمحل ما اذا

الامر قد تقرر بين (وايدرو بن الخطار) فامارة فاعرضت فيها البنات كل واحدة على
 قالة بعد ان عند الشهود وعقدوا قال بزع بين الشهود في مخرج اسمه فها هو و هو اول
 لها وهي من بين سائر الاحباب هذا طار ان لم يصدف واحد كما هو ظاهر الرواية لان بها
 انها اذ عجزها وان حدثت احدها كانت البينة لمن لم يصدف على الاخرى من دون نظر
 للرجح او لمن صدفته في وجهه فوجي لتايد ببنية بصدفها اياه ولو صدفتها مطلقا
 ههنا البينة فلا بد من الرجح مع اليقين او بدونه والا فالفرقة مع اليقين وبدونه في
 المقامين هو الاخرى. وقد طار الازد عند مقارضى البينة مطلقا اتمها خلف مع بنية ظلم
 قوله لا يجاد ببنية باليمين فان جلفنا او تكلفنا الرجح او الفرقة كما تقدم وهو وجهه وبنا
 من عبادهم **فاما صنفنا** المعروف بين الاحباب سواء ذكرنا القدر فطالت الاور ستنين
 وكانت الاخرى سندا ولم يذكره فطالت الاور من قديم الزمان وقالت الاخرى جادته بل
 بها الحق بالاولى علوة التاخير وبالاخرى مجهولة التاريخ لاصالة التاريخ المجهول غير المعلم
 ومنب الزجج به للشهود من هذا طار لا اعلم فيه خلافا وقد علم اني قد سبق من منع
 من الرجح به وجعله من منفرات الشك وان الرجح به للعامة وان قياس وليس من مذهبي
 ان قوله يخالف المعروف بين الاحباب وممن يروى وان مع الشهود وذلك لئلا
 بالقديم على الحادث عرفا في مقام الشهادة وقارضى البينة والى وقت الشك في العدل
 لا يارصد شئ بلسان شئ وقد تقرر ان لا يستحب طلبة بنية الحادث متى عجز حجة
 في الوقت الشك القارضى فكان ذلك فاجبة في دفع الاستصحاب وفيه ان سطر طهاني
 الوقت الشك بطل فاجب في دفع الاستصحاب وقد يقال لعل هناك بنية الملك
 بمنزلة البينة كالشكوت لاشتهاره من الاولى او لاعتدائه فانه كما يمكن ان تكون
 الشهادة بالملك الخالي من شبهة فتقوى ولا اخل من المتاخر وفيه ان لا يسل او يصدف
 الاولى لملك المطلق ما لو شهدت به الا على خلفه بغير دفعه لا احتمال ففرق بين الشهادته
 بالملك الخالي وبين الشهادة بالشرع بالاولى لا فاعرض الشهادة بالندم بالاولى

الرجح للبينة المشبهة بالندم
 للملك على البينة المشبهة بالملك
 مطلقا او للملك الشاهد

تتمت

تخصه من نقل الامثال والحق في الشهادة لا يجازى الوثاق كما ان الشهادة في الحال تنفي الا
 فلا يقارض فيثبت القدم وبينا فطان في المشتك ينفي الاخر من غير حاضره
 وبقائه سلمنا في الوقت المعنى بلسان شئ هذه كلمة فيما اذا شهدت البينة بالملك
 مصححة ببقائه الا حين ان هذه سواء كان ذلك المعنى من جهة العلم بالبقاء او من جهة
 الاستصحاب بناء على حراز الشهادة بالاستصحاب والاولى ببقائه للشهادة سواء بالوجه
 بالاستصحاب فطالت وذلك ثابت بالاستصحاب اوقات ولا يعلم الزم بل ساء ذلك
 الا نظره على العلم كما تقول ولا تفرقة لا خلافا وذلك على عدم العلم بالاولى فطالت فطالت
 فالام لا تملك ذلك ولا على الاستصحاب ومنع بصرهم ساعدا في هذه الصورة لا لتعالى الزم
 فطالت الاولى فانما ذلك على الظن او الخمن وقد ظهر لعدم مدخلية الصورة فطالت بعد العلم
 بالاولى انما شهدت بالملك مطلقا او يكون فطالت مطلقا فلا شك في صحتها للشهادة
 بالحادث لكان البصر في الاطلاقي وانما الجمع وبالاولى لوقا في ملكه امسوا والسنة
 فانه يروى با احتمال صدقهم في ذلك مع علم بطرق الملك الحادث ولم يثبت اذ لو صدقاه
 بين كونه ملكا كان يراى وملكه غيرهم **فاما سترها** مورد هذا الرجح في الحار جاز
 وفي غيره على ما سبقت انشاء امر وعمله في الحار جاز بعد الرجح بالعدل والعدو بل الفرقة
 كما ظهر من بعض الاحباب وهو الاقرب ان قلدهم بالعدل والاكثر مشفق لعدم سماع غيره
 فلم يرضى ان الحادث بشهادة بالعدل فقد طلع شهادة غيره وما يبينها من القدم و
 انقطع الاستصحاب الحار جاز من الاثامية ضرورة ان الاستصحاب لا يقارض الحجة ثم عند
 المتاخرى بينا فطان بغير استصحاب القدم لا فاعرض له مع احتمال قلدهم على العدالة والعدو
 لقلته بالعين والدلالة كمنطق المطلق والمبتد وهو مقدم على الرجح بالنقل لزوم الجمع
 قبل الرجح ومثل التولية الجمع بالسبب كما اذا شهدت احد البنتين بسبب الملك الخارج
 دون الخارج الاخر فطالت لاشتهاره من اوله ورثه من بيده او نفي في ملكه او شهادته كانت
 واما في غير الخارج جاز فانما هو ان قدم الملك لا يقدم بنية الخارج كما قلنا في السبب لا ما

صحة

شجة او بناء

امع

اذا جعلنا اليد المقتضية سماع البينة في مقامه التام في المدعى فقد عداوت حكم التام فلا
 فيها التام من السبب ومن قوة ومن عدم الملك ومن الاعداء ومن الاكثريه ومن غير ذلك
 نعم لو قلنا بسماع بينة الدخلاء كان السبب فيها من السبب ونحو ذلك وجه لا يفتقر الى
 من قوي القامع في لزوم العقب في ابدانها امكن من جميع بينة السبب وعند اليد لا يفتقر
 على الكل من الكل وكل منهما يرد الى صاحبه الدخلاء فيبينة فالتام في محل حق الا
 عدلية والاكثرية والحكم بالتصديق عند غرض البينة واعلم ان البينة في عدم اليقين
 بالاعلى في الاكثريه لا يفتقر في عدم التام بالسبب وقوة وقد الملك واكثر من **عدها**
 بينة الملك لو شهدت بغير مقام القامع في غير امانات وشهد بطلان الملك فاستمع
 مقامه المطلق وشهد لنفسه كذا في بينة الاكثريه وكذا في بينة ما لا يخفى وقا لشا
 اعلم ان اليد لو كانت اولى في انزاله لا تقلل من بعض اوصاف الزور وان كانه اخرون
 بالاول لتساوي الله وفرق بينهما بالغير حيث اطلاق في مقام العلم والنظر
 المتأخر ولو بالاستصحاب وقلت الثانية ومع بعض الجمع لعدم القطع بانه شهادة وقلت في
 المسئلة على حرمان الشهادة بالاستصحاب اذ لا بد من العلم بالامانة عند الاكثريه
 على ذلك والذي يظهر ان اليد الاحمدية بغيرها جواز الاستصحاب او الشهادة بغير علم
 بذلك فلا يكون من ائمه ان يقول بشد ما في مسلكه بالامس ولا اوردى الا انما يدعى
 الشهادة بصدقه القطع او ما يشاهد او الظاهر في الشهادة بالاستصحاب اذ كان مطلقا
 بظلالا خاضعا عما ولو كان شاكا لكون بعض الاحوال في بينة الشهادة ويخفى عدم سماع
 الشهادة بالملك لو قدمت بالماضي منها في اوقات اشهد انه مكله امس وسكت لاحوال على
 بطلان الزور لا كذب في الشهادة ثم قد عارضها الاشحاب التام من الاكثريه اذ كان
 عليه شهادات ان الزور بل امس بالملك او في ما يضاف اليه ذلك اما ان الزور لم يرد بالامس
 فيبينة ذلك لم يكن اقرارا محال فلا يلزم من مع احتمال جرد ذلك بالاستصحاب وفرق في قوله
 بين استصحاب الشهادة وبين استصحاب القربى بان الاقرار يكون عن تحقيق خلاف

الا ان ظاهر الاحتياط
 العمل بالبرهان بالاعلى
 والاكثرية

فاها

امع

فاذا قلنا تكون باعتبار اليد ونحوها بالملك خلق وحكم والاقرار بانثو اعما من المثل الى
 له خلاف الشهادة وفيه ان الشهادة قد تكون عن علم والاقرار بالملك قد يكون عن يد ومما
 الشاهد بالسبب المعلوم من بينة الملك فيبقى اما ان الاستصحاب قبله من اوله بعد
 بينة البدن الخالية فلا يخل فيها مع العلم بالملك الثاني ان الاستصحاب في الشهادة على
 في احوال الشهادة باليد بالامس ودعى ان الشهادة باليد مستقلة الا ان اليد قد تكون قطعه
 غير سرية كجواز القطع بالملك قطعا فيرى علم ما هذه اليد الفاضلة بالملك ولا يخفى قول
 بسماحة استثناء الاقرار بغيره اذ قد علمت وجوب اشتهر به في قوله رجل مرفعا فقال هذه
 بدني خلت بيني بالامس وشهد له رجلان بذلك فقال له كتمان لا يخفى عن واحد منهما وفيه
 ان ظاهر الرواية ان الشهادة فيها على الملك الخالي وعلى اليد النافذة ويسمع من الشاهد لو قال
 هي ملكه الاصل اشتهر من الذي عليه بالاصل والنية او اقر لها الاستثناء الشهادة ان
 ولو قال اشتهر من فلان من الذي عليه لم يلزم حرقه بقول وهي ملكه الا ان الاحتمال كونه كمالا
 عن الذي عليه ولو شهدت بينة الذي عليه كان ملكه فخصه واليد منه او استعان
 سمعت الشهادة بالماضي من بينة السبب والتمس بقاءه ولو شهدت بينة غصبها من زيد
 واقام عن بينة ان الزور لم يرد في بينة الغاصب ولو بغير العلم بغيره والجلد فا
 لا يرى عدم الاستصحاب في ما يندخلنا من احوال العلم في القطع بحيث تجوز العادة بالقطع فلا
 عرفنا ان الشهادة بالملك الخالي كان كذلك ولو اقر ان الشاهد لم يسمع بشهادة الشاهد
 نعم لو اقرها بصورة القطع في ذات ظاهره او ليس على الحالا السؤال ثم هل الخالي ان يحكم بالامس
 مستحب لاضطرار من الملك الاول الظاهرات لذلك فيما لا يعارض الاستصحاب فيه
 بدعائه لقضاء البدن الخالية بالملك شرعا وبما لا يعارضه بينة اخرى قطعه امه فاذا لم يعارض
 شيء من ذلك كالشهادة على يد من اقر من غير علمه بكنى الحكم بالدين بالامس مستحب
 ولا يحتاج الى سؤال الشاهد انه الا ان ولكن يشك في ذلك بالاقرار او الشهادة
 به كما اذا اقر غصبه من امس فان القطع من القضاء ان كان حكمه بان المال لا يرد بالامس

اليد من الزور بالامس او اقر امس
 في بينة او غيره

مستحب

ولا ينفرد الاقرار او الشهادة به الا بيمينه الا ان وكذا لرشد شاهدان حكم الحاكم عليه بالا
 وكان الغرض من نصف الشهادة عن الاقرار ان اثباته في نصف استصحابها من سلب المالكية عما
 تنفيها البعد الحائز به بخلاف الاقرار فان استصحابه اشبع بشروطه اصله وكل يمينه شهدت
 بسبب خاص على يد من عارضة او غيب ولو فدية بلا من سمعت على الاقرى استصحابا بالما
 حقه الشاهد من السبب الخاص حادي عشرها اسباب الترجيع امور او عدلية والاكثوية
 وربما طلق بها الا ضبطه والاعتراف والتأجيل واليد والسبب الخاص بالسبب الاقرى الا
 قويمته والقدرة والتصرف والفرعة والشهادة بالملك اقرى من الشهادة باليد والشهادة
 باليد او من الشهادة بالتصرف والشهادة بالملك الموقوف بالبيع او القرون بالذم ولو من
 غير الموقوف ولو صار على الاقرار بالسبب الاقرار على المقتضى ويترجم الاقدم وكل مرتبة
 سابقة تقدم على اللاحقة وان قربت اللاحقة وضعفت السابقة وجبر والصورة المحتملة
 في القارص كثيرة وبناء على ما ذكرنا في الشهادة الملك تقدم على شهادة اليد وان اقررت
 بالسبب او كانت اقدم وكذا الشهادة اليد بالنسبة الى القرون وشهادة التفرع باليمين
 الى غيره وتقرى كل مرتبة اقرى من جميعها ومرتبة المعنى والدلالة بعد مراتب العدالة والالتزام
 به وتحت المسئلة هو المدار في الترجيع على الظاهر على التبع فيقتصر على ما في الاختلاف صريحا
 او مخريا ولا يبعدان ما في الاختلاف يعني على ملاحظة الترجيع في المحلة الا ان في الاختلاف
 على غيره وذكر بعض المحققين ان حيث كان الترجيع اسباب خمسة فانزوت احدى البينين
 بواحد حكم لها وان اشتد في التبع بينهما ان تكافوا فان قفا وقافذ والسببين او في مزجي
 السبب وروايتهم او في مزجي الاثنين ولو اقر وكل واحد بواحد فان كان فرع العدالة
 او كثر في العدد فلا ريب في تقدمه واما الثلاثة السابقة فانها العلم فقدم على السبب
 وان لم يتكرر كالتأجيل والشهادة بالملك المقتضى بالسبب او من الشهادة بالملك المطلق
 والشهادة بالطلاق او من الشهادة بالتصرف مطلقا اخر من سبب اذ كانت اقدم له
 والشهادة بالتصرف او من الشهادة باليد مطلقا الملك والشهادة باليد او من السماع
 والشهادة

صية

والشهادة بتقديم كل واحد اقل من الحادث وبالقرون بالسبب او من غير القرون وهذا
 غير ان تقدم التفرع على اليد لا ينفصه او اليد اقرى وكل يكون بين اليد والتفرع خلافا
 فرب يد اقرى ورب تصرف اقرى ويرجع الا نظر العقيدة كان الايدي مختلفة فمن وصفا
 كيد الترجيع والزوجة والحامد والمجذوم وكذا التفرع مختلف وقد يقع القارص في نفس
 اليد الحائز المطلق بها او الشهادة بالملك السابق او الملك اليد كسابقة وبسبب انشاءه
مسألة الاولى اليقين مثبتة الملك من حين انشاءه على من صادرة فان اذنت ملكا مطلقا بقية
 من ومنه الما وبذلك لا من المشتق وان اذنت معتد اذنت سابق فهو من حين ذلك الوقت
 ذلك خاتما والمفضل من حين بثوث الملك لم يمت له وكذا ما كان بعد مطلقا والماء
 المفضل قبل ذلك لم يكن في يده قبل الاثبات وسبب دخول الماء المفضل هو دونه له
 في المشروطية كالمصرف والاولين والقرن واليضا والايضا لا يعلم وجوده الا مع وجود
 العين ولا يمكن تمييزه بنوع اخر في عين المشهور به كما تدخل هذه في البيع او الهبة او ما التما
 الذي لا يبعد جزا كالماء والشرع وهو هما فلا يدخل في المشهور به وان كان متصلا حين
 الشهادة لعدم ان لا يتم بين بثوث ملكية العين والشهود له وملكية التما ولذيق
 اليد ولظهور كون التما قاعا للمشهور به فيثبت ملكه بها لا يغير جزا اليد القاضية بملكها
 خروجنا شهدت به اليقين وبقي الباقي على حكم اليد نعم لكانت هذه الدائرة ملكة مستحقة
 عنه او هذه الشجر غرسها يده افاذ ملكية التما للمشهور له وهذه القاعدة جارية
 في كل مبيع ظهر بعد شرائه انه سعى للغير وكما الشهادة انه ملك للغير على الاطلاق ولو
 شهدت انه ملكه الا ان لم تكن متناهية لشرائه من غيره احتمالات المشهور له ملكه بعد شرائه
 نعم يشك في الشهادة المطلقا للمعناه حكما بانه لو اشترى اها انظرت باليمين المطلقا
 ملك في العين رجوع المشتري على البايع فمتنها لا بد ان تكشف باليمين العا لانه انما له
 تمكن للبايع وكذا لو توافقت كالتا اشترى اها من مرهوب او من مشترا اخر وهكذا
 بفتح كونه ملكا لا مشهور لم قبل الشراء فيفتق كون التما وكل حتى المفضل للمشهور به

حسن

كيف يمتنع هذا مع الحكم بانتهاء المنفصل للشري وبما يجمل في حكم يكون التنازل للشري وبما
 ما يمتنع على الداعي جميع بين متنازعين بطلان فلهذا ان الحكم ببقاء التنازل على ما اذا لم يدع الشري
 الادعاء المستلزم لعدم ملك المدعي عليه فلا بد ان الشري بعد انقضاء التنازل بالبراءة من
 العين وقيام الحجة على انفسه لا يجوز التنازل عن التنازل لمن فاضت له الحجة او ادعى بطلان
 بطلان ان اخص ما هذا الخلاف في دعوى التنازل عن الشري لرجوع الداعي وهو ان لا يمتنع
 الذي حصل به اصل ملك الشري للعين المتقدم على حصول التنازل ومن الادعاء المتأخر عن
 حصول التنازل بان يكون الشري كان ما كان من قبل حصول التنازل فانتقلت منه وتداولها
 الادبي لثابتها وما لم يثبت في المظنة المطلقة على الملك ما لم يثبت في المظنة من هذه
 الصوري يصح اجتمع الحكم ببقاء التنازل وجواز رجوعه بالتنازل وهو في من نظر في خلاف ذلك
 ولو قبل الرجوع على الداعي الا اذا ادعى حصر ملكه سابقا على التنازل كان قويا وبما يمتنع من قبل
 كلامهم على ذلك **الشأن في شهادة البينة بالسبب** لا يمتنع مع الخلاف في الدعوى بل في تركها
 بغير الدعي اذا اردت ان يكون الدعي فادعى السبب لم يمتنع في هذه الشهادة بغير الدعي
 فلا بد من اعادة تناوله في الدعوى سببا وذكر الشاهد في حقل بطلان الشهادة من اصلها
 ان تافقت السبب كما في الدعوى كمنته فيقول الشاهد استكتبه فاحصل الشهادة
 فتسمع الشهادة بالملك المطلق ومن السبب واحصل بطلان الشهادة اذا كانت الشهادة
 بالملك المطلق مستندة للسبب بحيث ان العلم بها مستند للعلم به ولا فلا وان قروى
 اختصاص بطلان الشهادة في مرقده والاقتضاء حله السبب ومن ذكر الملك والشأن
 كذلك في الدعوى مشهورة وذكر ما يثبت في الشهادة وان لم يثبت في السبب المدعي سبب
 الشأن هذا طرأ ما في ان الشهادة منقضة على الملك واختلاف السبب مع عدم خصاه فترى
 للشهادة لا مكان اطلاع كل من المدعي والشاهد على غير ما اطلع عليه الا في ذكر كل منهما
 سببا غير تناوله الا في مرقده وكل منهما في الشهادة **الشأن في** لو ادعى على
 او ابتاع او حكم من الاحكام انه صحيح او فاسد كان القول قول مدعي العهدة ولو ادعى ما بينه

البينة مدعي العهدة لا تقاينه تحت مدعي العهدة وان خالف قوله الاصل انه صالح علم
 العهدة الا في مرقده لظاهره ولما عدت الشريعة بطلان صلا الذلعة حيث تكون الدعوى
 بغير ضمانه وبما في اليد ما لا بد من مدعي العهدة وان وافق الاصل الا في الا انه لو زلت
 لذلك ولو ادعى على وكيله ان يكون يد من اجرة التنازل او باع يدون ثمنه فالتنازل في لا يكون
 البينة بغيره الركن لانه بمنزلة الخارج والتنازل لا يكون له الا في مكان اليد به والشرط في
الراية لا تقبل الشهادة بالملكية بخلاف الشهادة بسبب او بسبب الملك كالشهادة بال
 ملكية بخلاف الشهادة بسبب لا يجوز جبا ملك الشهادة بان هذا يشترط من فلان الا ان
 التهمة هي ملكه او هو ملك التنازل لم يمتنع الا ان حال عهده وكذا الشهادة بانها
 او سبب حجة واكتفي بذلك في الخلاف نظر الاستسناد في الشهادة بغير الاول والآخر
 ملكه ولانه اليد ان فيه على الملكية كما ان اليد ظاهرة بالملكية وان احتمل العدول
 والحاربة والواجبة والروية في كل الطرف وهو في ان الشهادة بالشرط في الملكية
 نعم على غير ذلك الملك في املاكهم بحيث يعرف وبارز في البعض او يتكرر من الشرط فاذا
 ثبت بالملكية حك على اليد اللاحقة ولان قول ان الشهادة بالشرط في صا
 او كانت الدعوى على خارج واقام احد هما بغيره على الطرف ومن الاخر فانه حكم بها
 بثبوت الملك وانما لو عاوضتها بغيره بالملك او يد ما يثبت فلا تجوز في غير الطرف
 بل المقتضى في ان اليد انما تبنى المظنة لا ترفع بالامر المهرم وبما يجلد الشرط اذا لم يثبت الملك
 لا يمتنع بغيره في مقابلته اليد ولا في الاعتراف به يد فادعى ان ملكها منه سنة
 فادعى الاخر ان شهادتها مستثنية واقام ما بينه فتقضي الرجوع بالسبب وقد الملك
 فقد يبر بغيره الا في كل ان التنازل في ذلك من جهة ان مطلق التنازل غير مرجع في الملك
 وليس ما يمتنع فكانت الشهادة بمر كاشهادة وان ملكه منسحب وفي ان ملكها منه مستثنية
 لا يثبت في ملكها من السنة وقد فاقمت البينة على البينة ما فيه فلو كانت فقامت بالو شهادتها
 ملك هذا المطلق والاخرى بان الاخر قد اتبعها ولذا قطع في خلافه فتدبر بغيره في كل

ان يثبت في نفسه ان لها بعد ذلك للمعين او للمدعي مع والا وجه انما في الخصم من عند
 انما كره لها احتمال وصنعها حتى وان قال هي انظر او يحتمل او رد فاعلمها او على الغراء او
 المصالح انما في الخصم من عند سري العين المقتضى وبقى على بينة فان فاعلمها اخذوا لا فلا يتم
 بين على ولي التفضل في العلم كذا قاله على في العلم بكتاب افر او المقتضى ان قال هي لها بغير
 في العين عند ايضا المخصوصة الا ان يحضر الغائب فبعد في او يكلفه وليس عليه سري العين على
 في العلم وهل ينتزح الحكم من بينه العين لانه مال غائب في جميع حفظه اليه ولا ينتزح في مكان
 وضع به عليها حتى والا وجه انما في او قال هي يدي غائب او اخطا او بوجاهة او امانة
 لم ينتزح وان قال هي غيب كان الحكم كذا قاله انما في او يكلفه بالادعاء فاحضر الغائب
 فمالان بعد في او يكلفه على ما تقدم ويحتمل ان المدعي خلافه فان نقل احدا العين الى
 في العلم بكتاب الغائب ولزم في العين المقتضى في ضمن الاول الشرا والبيعة وبجملته في الصور
 المنفردة من ان يخلط المدعي للمزكك على الشرا ولا يجوز له الخلف على في العلم وهو وجه الا ان
 الاظهر بعد اقراره صاومته لغير المال كذا قاله في جميع حفظه على في العلم في ان ضمان المهر
 وقت الاقرار ان يثبت الحبل لزم مع احتمال كونه وقت البين الروقة او النكول
 لانه يثبت من المدعي ولو اقام المدعي بينة على انما بعد الاقرار انما الغائب خلف مع البينة
 على ما تقدم عليه الا ان ما انشده البينة بذلك وهو على حجة اذ تقدم في جميع وقت هذه
 او اثبات الانتقال ولو اقام صاحب اليد بينة على انما الغائب خلف في ثبوت وكذا في غيره او لا
 سمعت بناء على سماع بينة الداخل وان لم يثبت فلا يسمع وعنده ولا بينة في ليس الا انما
 ان مدعي اخر ولا يفي حكم انما كذا قاله في او في المدعي على صاحب اليد العلم بالها
 لم ولم تكن له بينة كان له البين على في العلم عليه فلو اقام صاحب اليد البينة على انما
 للغائب فكل بسطة عند حق البين في تلك البينة وان لم يثبت لها الاثبات ام لا وجهان
 ولو ادعى صاحب اليد انها من عنده او اخطا سمعت وعنده في تلك بينة فلو اقام
 البينة بذلك وادعى المدعي بينة على انما في ثبوت بينة بينهما اشكال من خروج المدعي
 وسماها

وشهادة بينة بالمال مقدم لانما بينة خارج ومن حرج صاحب اليد بدعوى الرهن والاقامة
 وشهادة بينة بالسبب وهو الرهن والاقامة فيكون اولها بالقديم لا متاخر من يدعي السبب
 ولو صدق المدعي حبه لا بينة فياه من اقام البينة اقترعها ولا غرم للشرع على من كان في ذلك
 بسبب اعذاره بوصول ما يدعيه اليه بالسبب ولو اقر بها الشرع لم يغير المدعي ان الحبل له
 بينة وبينه لم يكن بالاعتراف بل بالبينة **كتاب بعد** لو ادعى احد البين فقال يرفي منها كان
 او اذا استلزام الزاوة ان شئ او قال لزم دعوات هذه عرج فليس باقرار احتمال كون
 العرج نفس الاعتراف والاقامة مستغنى حيث يظهر من حاله ذلك لم يثبت من الشرط في
 نفوذ الاقرار الصحيح فلو ادعى احد فقال ضالك من بطلانية ما في ذلك او قال يفي ذلك
 من دولتيك العسر وغير ذلك ولو ادعى احد فقال ضالك بطلان العلم لم يكن اقرارا دون
 بالاقول مسكرا عنه او احد المخاصم لو طلب منه البين لزم ان يقول ما لا لا في الاقرار
 منه ولو قال لزم من قد يفي في قوله رشه جازان بحيث يفي التزويق وجازان بحيث يفي الا
 ويكفي ذلك ويخلف عليه ولا يثبت بجواب في التزويق لعدم ثبوت عليه سري لاوش ولعل
 رتبة دفاعا ولو قال له عندك كتاب وكان له عنده كتاب الا انه رهن او امانة جازان
 ان يقول ما لا عندك عندا بحسب ضرايبك او لا يحجب على دفع شي اليك وفي جواز ان
 يحجب حاله عندى مال من يبيع المال الطول الغير محرر عليه وجبه وليس بالبعد
 ولا يشرى من زيد شافا وعنده من غيره فيقول اني قال هذا مال زيد اشر به منه وليس
 لك فيه شيء فانه ليس بالزاد في مقام المجازة الظهور اذ لا يثبت تخلف على ما يشاهد من
 المدعي لا لبيان حال البيع نعم لو لم يثبت الحد كان اقرارا ليرجع به على البايع بالنسبة
 لا غير فاعلم المدعي **كتاب حسن** لو انتزع امه حجة فاحملها ثم اعترف بطلان دعواه
 اخذ بكلمتها حكم باعها الاول بوجهه الاول ووجوب نقضه عليه وفي الحادية باعها
 امر ولد لزمه نقضها وباعتها الثاني يبيع من على الحادية واستخدمها ما يربط الولد
 ومطالب بالنفقة ويؤخذ من قيمتها ومهرها فيمده ولدها ويؤخذ من ولدها ويؤخذ من

الحلف

اليمين او بعد وضعا فقدم فان تلوينا عدل ذلك وكثيرا فرفع على استسراج الخائف فاذا حلف كان
 التحول وان تكل تحلف الاخر فالحق له فان تكلنا قسم ما ادعيه نصفين فحكم للمدعي بيمينه
 من مثالي العشرة والخمسة ولو وقع النزاع في العين المستاجر قال الموجه البيت وقال المستاجر الاداء
 فاحكم كذلك وكذا لو وقع في الزمان قال الموجه فلا بين وقال المستاجر ستين الاية وذلك
 في الجمع ان النزاع ان وقع في العقد لتدوينه ملاحظة نفس اللفظ والعقد فالمدعي من
 ادعى زيادة والتكسب ينكرها واليمين على الاول واليمين على الثاني ولا يمين على الثاني فما
 يظهر من التمهيد في المسئلة الاولى من ان يمينه فالحق له منطوقه وكذا لو وقع في لفظ العقد
 وزيادة وان وقع في لفظ او في عند شخص لفظا منها اعطيت كما اذا ادعى في حلي
 الاجرة فقال اقدم درهم والاخر دينار فالحق كان مع عدم اليقين وينقض العقد ولو ادعى
 احدهما بيمينه كان محول وان افادنا بيمينه فالحق معناه ان ادعى وان كانت مطلقة في او
 احدهما مطلقا والاخرى موقوفة فالحق معناه ان ادعى وان كانت مطلقة في او
 لغيره فالحق من حجب له فان حلف حلف الاخر فان تكلنا قسم الزايد من الاداء على
 البيت او الشئ الزايد والاداء الزايد نصفين مع احتمال ان معلومة الاداء هي
 ما بينا المقدمة على محموله ونقل الشئ في تكملة الحكم بالخائف في جميع هذه الصور في
 بثوت اجرة الشئ في الخلاف بالبرهان مع قارض اليقين ومع عدم اليقين في موضع من
 حكم بالخائف اذا وقع النزاع في صدق الاجارة وان وقع بعدها ثمة بين النزاع وبين الشئ
 قول المستاجر اهدى على اخلاقي او اهدى مني فالحق في العينين فالحق في النزاع على
 انما او عقد **فيها** اذا ادعى اثبات في عينين بيد ثالث فادعى كل منهما انما ادعى
 منه واقضه منهما ولا يمين فان كذبها حلف والاخر فالحق ذلك وان صدق احدهما
 حلف للآخر وقضى لها وكان الاخر ان حلفه يصير مدعى جرميها اليه مدعى عليه وان
 صدقها كانت لها وحلف لكل منهما على ذلك وكل منهما على الاخر اليقين ايضا في الجمع
 على اليك ولو صدق واحد منهما لا يمينه او تنقض عنه الخصومة مع احتمال جواز تخليقه على
 عدم

واليمين

بطله

الحلف

على عدم العلم ويقرعان فيما بينهما فيضيق لن احسن الفرعة بعد ان يحلف لصاحبه فان تكل
 الاخر فان تكلنا حلف بينهما انما حلف اليقين على يد المدعي وضع الشئ لانه يقرقن واحد
 هما يدعيان بيمينين وكذا لو ادعىها نصفين لان كل واحد يدعيه نصفين من ولو اقام
 كل منهما بيمينه فان سبقت احدهما كان حكم للمدعي وبطلت اللقطة لورودها عليه فهو كبيع
 ما لا يملك وفي حكم معلوم يادى احدهما دون الاخرى في وجهه وان اطلقا او اطلق احدهما
 دون الاخر او ادخلاه في واحد فالجميع بالعدل والذكر في ثبوتها الفرعة واليمين
 فان تكل من حجب له الفرعة حلف الاخر فان تكلنا حلف اليقين بينهما ورجع كل منهما
 بنصف الشئ لتمام اليقين على قضى الشئين الا ان يثبت العيق للمدعي المشارة عليها باليمين
 او الاعتراف من احدهما على احدهما فلا يكون للقاضي رجوع عليه بشئ يصير له الصانع
 عليه باليمين عايشة انه اخذ منه النصف بعد ذلك وكذا اذا حلف الاخر واحد اليقين بتا
 كما اذا اخذها عاصيا ولو قدم من احدي اليقين كانت العين لذي النية الراجح ولو لم يبق
 دفع الشئ للاخر لثبوت وقعه باليمين من غير معاوض الا ان يثبت بقضه اليقين باذعان
 او اليقين فلا يرجع ربحه ولو اعترف المشتري لاحدهما فالحق يكون من اعترف له بالشرع
 يد فله من يمينه على القول بتقدم يمينه في اليد او يمينه صاحب لانه خارج او لا يكون
 من اذ صاحب يد كاهل الغرض فاعترافه بنصفه يكون المعترف لصاحب يد ومن اتفقا
 اليقين على ان غير الثالث وان يدعيه الا واحد اعترافه والا وجه الاول لا في الغرض
 سبق الاعتراف على اقرار اليقين في اليقين وادعى على يد او من هو حكمه في الاعتراف بعد
 الاعتراف وتمام اليقين كان اعترافه على ما ثبت من وجهه فلكل كما اذا اعترف لاحدهما بعد
 ان اعترف لآخر وقد جعل ان اعترافه لا حد هي يكون بمنزلة الشهادة فيكثرها عدة مشهور
 لا وجه له لانه مدعى عليه فلا يثبت له الشهادة باعترافه ولو لم يثبت احد النباين فادى الشئ
 لانه بمنزلة جميع غضب قبل قبضه وكذا لو ادعىها نصفين حكم التكرار لبقض النصف
 وحقن غضب الشئ ويحكم لعدم الاعتراف بالتكرار على الشئ وكان من قبله ودعوى

مها

المع

للعبد وكذلك لا يحكم بغيره الا بعد حلفه للشئى فلا يكون الاول ثم الاول حتى العبر ولا يكون
 الثاني ثم قبل السبع ولو اقام احدهما بغير حكم كذا في مال الاجناس كما كتب الشيخ في راجا قاسم
 وسيف احدهما حكم لنا فقد والا فالزوج في الزهر مع الهين لزوم الاحتياط كما كتب الشيخ
 فان دخل حلف الاخر فان فكلا منهم نصفين نصف هو والاخر فليس له شيء ثم يرجع على
 نصف شتران كان العبد باخا في بدمر له وان كان في بدمر له فلا يرجع له وان ذهاب نصف
 بدوى العتق التو له وهو في ضمانه وان جرح اسر العبد بعد حلفه وحلف وهذا من كلف
 على المدعي ولو وضع المدعي بعد الشطر بعض الصفقة وتلقا بسلط على النصف ولا اشكال في
 انفاق النصف الاخر لانه قد عاد الى ملك من غنم احبنا واما البينة او حكم الحاكم واما حكم
 بموجب البينة لانه قد عدل الى ملك من غنم احبنا واما البينة او حكم الحاكم واما حكم
 ملك نصفه فيسرى عليه ويحمل عدم العتق اجمع من وجوب النصفه كان على النصفه
 وان لم يسلط على النصف لان الشجر جاء من شجرة البين واما ان الشراء استقر ملكه على
 النصف وعليه نصف النش فان كان المدعي معسر فيسرى العتق اليه وان كان من غير اسر
 عدم الزايرة لانه كان العتق التو فلا يسرى واحتمل الزايرة لقيام البينة انما اعترف باخنا
 والثاني محتال ولا اكثر على ما يظهر وعلا شهادته اعترض على ذلك بان الرافع في عتق
 الامر اما العتق او الشراء او ليس احدهما او امكن فالسراية والعتق من متعدي اما الاجرة
 واما الاول فاما العتق لجمع فلا يسرى لسراية للبعض وفرضه على المدعي عليه وكذا لا خبر لان
 الشراء لجمع فلم يحقق خبر شئ من العبد كغيره الثاني والثالثان قال ويمكن ان يوق
 على تعدد رصفه لجمع الذي فاستدبر البينة يحل ان لا يوجد من المشتري عوضا لنصف الذي
 ثبت له وقد حكم عليه بنصف الشئ الذي هو منها النصفه لئلا يفيج ثوبه على المالك الاول
 وان الحكم عتق شئ منه بنصفه لا محضه ولا لا البينين وان لم يعتق بعضه وبذلك بعضه
 على وجهه فاعذر الجميع بل اني هو عتق الجميع او ملك الجميع ولهذا ثبت في التمدد وان كان
 في اعتبار رصفه النصف صغار الشئ على بعض الرجة او ان لا قرب الى الرافع من بقاؤا التو قبل

النصف

وركان العبد ببل المدعي
 فالخارج بغيره العبد لا يملك
 له لنفسه بل ببل العبد عليه

المع

النصف وبمضافات الموجب بنظر الا ثابث شرعا من العتق ولا ينظر الى الرافع في نفس الامر لان
 الشريعة منزهة عن الظاهر والثابت شرعا كون المالك قد اعترف بنصفه باخنا به بغيره
 بانه ما قبل الاول **ولي** لو انما احبنا رغبنا ما فخر بينهما ان كان غنما بينهما وان كان بين
 ملكهما اختلف ان لم يكن مرجح لاحدهما من افعال بناء او شرف وان اقاما بغيره فالرجع لاحد
 البينين والا فالزهر والدين ويقسم على مع التوكيد ولو انما احبنا رغبنا فان كان احدهما عليها
 فخر بينهما على الاشاعة ولو اقاما بغيره فكل منهما في بدمر ولاخر ولو كانت المتنازعان مسلم
 وكافر حكم بطهارة المذمومة ونذكرها انما هي المذمومة وكذا الجدل ولو وقع في ابداهما ولو افضا
 فاني في المسلم اشك فيه وما يقع منها للكافر في طهارة وفاسده ومجنا وكذا تنازع مسلم
 كافر في ذممة ويمكن ايضا انما لا يبدل كل منهما اذ اقام حكم كل با بغيره فابا المسلم لا شئ في طهارة
 وثاني بدمر الكافر وجهان ولا بأس باخلاف الحكم الظاهري في شئ واحد لا خلافا لايدي ولو
 بينين حكم لكل با في بدمر ولاخر ولو ادعى كل منهما الكل وحكم لما عاد للمسلم بالبطارة وان سبق عليه
 بدمر الكافر لظهور بطلان بدمر ولما عاد للكافر بالنجاسة وان سبق بدمر المسلم عليه ويحمل
 طهارة الجميع ويحمل نجاسة الجميع وبطلان الديموى ولو ادعيا بدمر يمينين تحت ابداهما واحد
 كافر افضاها حكم نجاسة ما عاد للكافر منها وفي الطهارة وجه **الثانية** اذا اقام رجل بغيره على
 متاق بدمر فاقوع منه فظفر الاخر على بغيره انه لم يان شددت له بملك الاخر كان له حكم
 بشرعه وكذا بالملك المطلق لظهوره في الحال ولا منه مما يمكن التوفيق بمقتضى بنية الاخر مع الاخر
 لو ان التوفيق بينهما بملك الاخر المالك من الاول بعد انفاذ البين مع احتمال المطلق بمنزلة الشا
 بالملك الثاني وان شددت بالملك الثاني من يوم اخذ من الاخر كان له في متاعها ومقتضى الحكم
 الاول بناء على ما ذهب الشيخ في ظهوره المعارض ان يضر من باب تعارض البينات في قدر بغيره
 الخارج للظن بدمر ومن ثمة بنية الاخر وده الاخر ولا شئ مع بعض المضاعف وان فالشيخ
 على الاول والحقق على الثاني والظاهر الاول لا يخطا وانما كره الحكم على المضاعف والحكم عليه
 لعدم العتق على بغيره فاذا عتق على بغيره فاقامها بغيره على سبيل الاخر والحداد والحق ان

نوع

ان الاخر داخل خارج فلو اخل في الحكم الاول خارج عند التزويج الثاني ولا شك ان الموطوع
 الذبول والخروج عند التزويج هو حال الملك الاول لا حال المتزوجين بين البيتين وبالجملة
 نجد السلام منها ان هذه هي العين الاولى المستزعة بالبيته الخارجة او لو ان البيته الثانية
 تشبهها للاخر بمرارتها الاولى فانما هو من احوال الخارج في بيته الاخر كما هو في بيته الاولى
 بيته خارج فلا يقع من بيته الداخل بيته الخارج وكان التزويج بين البيتين والحق لمقتضى
 على دخول الاخر وحده الاول وقد يقال للمحقق ان البيته الثانية هي صفة مطلقا
 الحكم بالاولى فلا يسمع الثانية ولو كانت بيته خارج كان اذا ما احد بيته على امر خارج
 ان لم يعد حكم الحاكم اذا ما اخرها في حق حكمه فانه لا يبعد عدم سماع تلك البيته لعدم
 حصول ما ينفذ فيها سوى المعارضة حكم الحاكم وقد يقال لا يشع ان الثاني ينفذ الاول
 لا يشع فاسخ من دون ملاحظة دخول وخروج وهما صنفان الثاني انما هو الزوجان
 على ارضاء صنفهما او في ايديهما او في يد واحد منهما في دعوى كبار الدعاوى وان
 يكون بد الزوج اقوى من البيته كانت التداخلى ايديهما بان كانت بيته هي المقررة وكانت
 بد الزوجين ضعيفة كبد الضيق المعلوم جنيته وبد الدعاوى وبد الولد والاباوى
 المتعاقبة الظاهرة في عدم الملك فانما يبد الزوج ومشكك لو كانت يد هاتك ولشاع
 نسبة الاول للاحدها كانت كمن شاعت بيته من زوج او زوجة خارجة عنها او لا
 ولو تدعى الزوجان في مال خارج منهما في كبار الدعاوى ايضا ولو تدعى على مال في مباحدها
 ولا بد للاخر عليه هي كمن طم ولو تدعى على مال في ايديهما ليس من شاع البيته في ايديهما
 الدعوى اما الكلام فيما تدعى الزوجان في متعلق البيته المشدك في وضع يد هاتك عليه
 من غير فرق بين الزوج الدائم والمنقطع وبين المطلقة وغيرهما تزوجت فغيره لم لا ما لم يخرج
 من الدار وبين كون الدار ملكا لاحدها او لهما او غيرهما او بين كون التزويج بينهما وبين
 ورثتهما او بين احد هاتك وورثه الاخر ولا بين كون المتنازع عليه ما يخص احد هاتك
 كالحلى والمقانع والكتاب الحريم بغير الامارة وكما لو اقيم والقلائق والحرام للرجل او لا يخص
 باحدها

نوع

بأحد هاتك لا بين اشترى الى المد المتعقبه بينهما كالذي يبتع لانه بينهما او كالحكمة كالمرصوع في
 من الغرض المجردة والاولى المرصوعة لم تكن بيته لاحدها وحسب تمام البيته من احدها
 ما تنازع فيه لهما ما وانما هما في متصفين فذهب الشيخ في ذلك لا انما مع عدم البيته
 اذا نال احدها لهما وحسب بينهما ما نال احدها مطلقا بجميع الصور المشدكة وكل ذلك لا بد
 في الخلاف ان ما يصلح للرجال لهم بمقتضى ما يصلح للنساء لهما بمقتضى ما يصلح لهما بمقتضى
 بعد التعلق ودعى عليه الاجماع وذهب اليه جمهور الاصحاب وقال المحقق انه مشهور في
 واظهر بين الاصحاب والملا با يصلح هو ما يخص من غير هذه الهم وهذا اخرى وذهب الشيخ
 في الاستنباط الى ان القول في ذلك قول الامامة بينهما وذهب اليه والتمسك بالرجوع في ذلك
 العرف العام والخاص فان وجد علمه وان شق واضطرب كان بينهما ويردون بالعرف
 العادة في كونه المتعلق لمن باعتها والوثان به وشراؤه وعمله وارضاؤه وغرضه ذلك وقيل ان المتنازع
 للرجل ان القول في ذلك وبسبب هذا الاختلاف الاخبار والاعتبار في صحة رعاضة النكاح من ايدي
 على الثاني ومنها اذا طلق الرجل امرأته في بيته متنازع عليها ما يكون للرجل والنساء يقيم
 بينهما واذا طلق الامرأة فاعت ان المتنازع لهما في الرجل ان المتنازع لكان لهما للرجل
 وللنساء وهي صفة المطالب وان كان صدورها لا يصح في بالدعوى ولكن عدم حكم
 بقضي به والشيخ في الاستنباط من هذه الرواية على البيته او الصلح ويشهد له الاعتبار ايضا
 في البرق والادنى يرمى عند ما ذهب اليه في صايل خلافة لان عليه الاجماع ونقده
 البرق لان ما يصلح للنساء الظاهر انهن وكذلك ما يصلح للرجال انما يصلح لجميع بيته
 عليه بنفس بيته لا بد ليس لهما او لغيره الاخر ولا يخرج احد هاتك الاخر ولا يقع هاتك
 لغيره ليس خارجا عن ايديهما وانما العدة لو كانت يد ثالث وانما كل منهما البيته ويتاوت
 من جميع الرجوع وبذلك ان المحض غالب الميزة للزبد والفرق غالبا يشع من انحصار في المحض
 كشيء الشرف فيمن تدانخص في بدل طهره وانخصاصه يد به وان ما يخصه كل منهما في
 به المحض غالبا وفي التزويج والصواب عدم البرق لما يدل على الاول في رواية عبد الله

هيب

جرت العادة بنقل الزوجية ثباتا للزوج او بعد في الزوج ثبات الزوجية انما هو من الزوجين
 والظاهر ان جريان العادة بالنقل مرجع على جريان الصلابة كما في غير هذا من استنباط
 بين الصالح وغيره وقد تواترت هذه الروايات في هذا ما كان مشكوكا من مشاع اليقين كما هو
 الغالب في الروايات دون الشخص فظلم الاختصاص او لا فظهر ان جميع المرجع المحل والنقل
 وبالجملة فالقول بالزوج حسب الدين والعادة قويم وان ما فسر به بعض المحققين وكمن
 في رواية ما كان مثلهما من غيرهما مع صفات هذه الادلة لا توافقه ما كان تحت اليقين
 تضمن من غير استنباط اليقين مشكوكا في هذا خلافا لغيره على صورة التثبت في البدل على
 حاله ايد المطاع بها الزوج فثبتها اصفين ولا على ما ذهب اليه من اثار جبريل للزوج من ينفع
 الرجائيات فيها وهو قوي وان ظاهر الاحتياط على خلافه لبعض المشايخ في كلامه حيث انه
 يبنى على ما يوافق عليه الشيخ في الخلاف ونقل عليه الاجماع وجعل الله في كلام الشيخ في كلامه في
 الخلاف حيث فهم انه جعل التوثيق به احوط من غيره لما عليه المشهور في الامور فان ذلك
 احوط واختلف فيه ان جعل الاحتياط من الشيخ في التوثيق بغيره في خلاف يكون فالاثر فيها
 وجعله موافقا للاحتياط لا يهاجم عبارة الشيخ للاولين ثم ذكر كلام ابن تيمية في الاصل القول
 بدوام الحكم مذكرا للصلاحيه فيكم بالصالحين فيكون حكمه ان كان حكمه بالمال بما لا يشك فيه
 كونه صالحا في ذلك الغرض وهو باطل وبما لا يلزم لانه جاز ان يموت للامانة اب فثبت
 صحته في طبالسودودع وسلاح وبوت الرجل لم يثبت منها حليا ومقتضى وتخصا مودة
 بالذهب فيكون ذلك في هذا ايد بما خلو حكمه من احد ما يصلح للزم الحكم بالمال لانسان لينز
 بوقا لا يقيم انما حكمه باطل وانما هو في الزمان وما قلناه هو ان لا يمتنع ان ذلك هو الحكم
 لولا نظر راجع من خارج من الغيب مع ما ذكرناه من احتمال الرجوع وما ذكره من الموت
 ممنوع لانه لو كان قاعدة شرعية لم يحكم به ذلك من غير التوجيهين لو عدا عدا جلا وازمنة
 في صناع هذا شأنه ثم رد عليه بان له انشا في مقابلة الغرض من السنة والاهل والاشهر
 فلا وكسبه دورية وما من صفة في الرجوع فمع ما ذكره في من العرف والعادة وما ذكره

المشهور من الصلابة لم يرد به وجه اخر حتى وصفا له كونه مكاتبة والفرق فاسد وما
 من احتمال غير منافق للرجوع الذي لا احتمال له في الطرف الرابع كما لا يظهر من باقي الطهور والحكم
 في جزئيات صواب الدعوى الاصل ان التاثير في الحكم ما ذكره من المنع من كلامه ان اوله
 منع حكم العرف بالظهر ونوع انه لا ينعاه بقليله بعد مكاتبة وان الاول منع حجة ضللت
 الاختار والاجماع المستقر حكمت بحجته في هذا النوع الخاص والخاص شاعره من المواد في
 على الدليل او جعل الدليل على العم لا والراية هو الرواية المذكورة وينفع مواد الدعوى
 مضمون ما ذكره وهو حسن الا انه لا ينفع في رد عليه باذنه ان رد عليه على ما علم هنا من
 حيث انه ظاهر من حيث الدليل الخاص ونقل عن الصدوق انه يظهر من القول ما فيه الصلابة
 للرجال والنساء فخصوا بالنساء وهو غير صحيح منه ومنعه ظاهر في رد في بعض الاخبار
 ان الرواية تروى في بني فديع ايها النكاح اذها بعض مكان عند هامق من منع وعدم التثب
 ومعه بلا يثبت فكيف في الاب هو راجع اليه وفي اخر ان دعوى زوج الشبهة وادى وجهها اوام
 زوجها اعتبار الاب في نفسه في شاعرها عند ما شاعرها الذي ادعى ادعى من هامق بعض الشاع
 والعمد ان يكون احد او ردها الشيخ لبا والاعتماد اذ مخالفة لا حصول المذهب في جماع
 السليم من ان الدعوى لا يطل مجرد دعواه وكذا ثبت تراويس وزاد عليه وحمل الرواية على
 الاستقنا من الامتياز في قوله يجوز بلا يثبت وهو حسن حملها لا يثبت حكمه على ما اذا
 علم انه نكحته من بيتها وان اناها حمها وهو حسن **الراية** لا يثبت بل ان
 اتبع في الحكم لاحد مما في اليد لصبر وانه عند الاجتماع في اليد وصانها من مكاتبة الخارج
 عنها مدعي عفا وان كانت لا توفرت كانت بدو ذلك كوكيل لا يمتنع سابقا وقايدها
 فان ذي اليد هو الرابك ونها وان حصل من كل منها طرف ويدد سوي في الخلاف بين
 الرابك والاخذ بالظاهر وهو بعيد والمستأجر بالنسبة الى المالك في يد من المرحوم والنية
 الى السج والعتب بالعتق كذا ثبت باليد المستأجر والمعاد والرحم الشبهة والرفق
 والسلام للمرحوم الدار وغير المصونة والاثاب العكس والاب والعتق للمصنف لثلاث اصحاب

بمنه لا ادعى الدعوى
 كالتب لا وهذه الاجزاء
 لا يضر بها غير هذا احد

ع

الذات اثنان زعاها فهو واحد في الحقيقة وانما اهل الصانع كان لكل منهم ما يخصه من
 الالات ضعيفا **الخامسة** لو ادعى صغيرا من اهل الله ملكه وكان يحسن يده ولا يعرف له
 نسب ولا طارخه لم يضر الله ان يعلم انه ليطول خلافه ولا يذوق بلوغه وانكر حلفه الذي
 وان كان الاصل هو الحق لم يضر الله ان يعلم انه ليطول خلافه ولا يذوق بلوغه وانكر حلفه الذي
 كان له الرضا واعلم عليه مخالفا وكان بينهما والادعي وجبة مستقيمة حكم من وجبته ان
 اليد مضى بالملك لا الى وجبة ولو ادعى كيدا بالحقا فلا حكم فيه الا ان يجد صفا ويؤيد
 على ظاهر العود ويظهر فيه وهو سكت لا يبارح ولو كان محبوا فلكذلك صيد
 افاضه ولو ادعى وجبة اثنان فصد في احد هما كان لو صد في الاخر صد في نفسه ملك
 وعلى المصدق اليقين ولو اقام بينة حتمت له بغيره غير الصدق في ذاته خارج والوجبة اهل الا
 تقدم بذلك فافترقا على نفسه اقرار في حق الجحود في البشور وفيه تكتل البنية
 الرق لا يدل على تنسبه فيكون اقراره بغيره كإقراره باليد متفاد في حق الشك فصدق
 بنية الاخر او معا بلهما على القول الصحيح فانما الصدق له والكلام في اثنائه وهذا خلاف ما
 يكن هناك بنية صدق واحد فان لم يثبت الرقبة قبل صدق بغيره وانما تثبت رقبته بحدوده
 فالأقرار تثبت للعبودية لا فاقا لها من يد العبد وفي المقام كلام **السادسة** لو ادعى
 داء او غيره او كانت تحت يد بما فادى احد هما الكلداني الذي يضعها في بينهما متصفة
 بعد بين مدعى النصف لا يطال دعوى مدعى الكل لو اقام احد هما بنية حكم له ولو اقاما معا
 في نصف مدعى الكل لم يضر المتنازع والمتنازع في النصف الاخر في عدم بنية المتنازع حكم له مدعى
 الكل ومن قبله بنية الكل حكم له مدعى النصف ولو كانت في يد اثنان لا يدعيها واقاما
 بنية فالتدعي والافترقة على النصف المتنازع فيه في حلف كان له وان كانا متفاد
 النصف بينهما فيكون مدعى النصف مدعى الكل ثلاثة واحتمل بعضهم فنية النصف
 بين المتدعين من غير بين رواية محمد بن حمزة في رجلين بينهما دهران فقام احدهما لهما
 في دقا الاخر بين وبينك فقال قد اقرت احد الدهرين ليس لرب نفسي وانما لصاحبه
 الاخر

ع

واما ان خربت بها وظاهرها ذلك على جميع الصور ومسلط عبد الله بن العنبر وهو قوي
 الرواية فيكون اصلا في هذا المقام الا ان يحكم البينة بما لا يثبت وعمل الجبيل ان العيني
 قسم على طرفي القول ثلثان لمدعى الكل وثلث لمدعى النصف لان النزاع ليس في نصف
 بل مشاع فيكون كما لو كانت وعليه اثنان اهل والاعترافان ولو كانا معا لم يكونا بينهما
 اثلاثا وكن للعين ما بينهما ما البينة تثبت ما ادعيها في العين بمقتضى البينة وفيه يثبت
 عرف لا امتناع بطلان الكل والنصف في عين واحد والبول هو بطلان العدد الذي يثبت
 بين من لم يثبت نصيب اذ كان ذلك العدد ينقص عن نصيبهم الا عدد ينقسم عليهم حيث يثبت
 انقص عليهم على حسب مقامهم كاذ الدين والوصية والميراث عند من خالفنا لا يقال ان
 كلاً منها لم يدع عددا البر في المدعي عند الانقسام عليهم بالسوية وانما يدعي احدى العيون
 نصفها لا تقول عرضة لزم لنفسه على من ثلثوا حقه بها حتمت وفي الاشتباه لعدم كنف
 بينهما ومن العز الصا ومن العزلة وانما الاخر من لم يفرجه اصلا مع من اثنائه في حق
 وورود هذا في الشرح لم يكن على النقيض بل غاية انه طريق شرعي للعمل بسويع اذ كتابه لا انه
 طريق على وجه الغلبة لا على وجه الرخصة على ان ورودها في علم النفاذها من احدى اركانها
 بطاها حتى يولد فيخرج عليه وكما ثبت بسقط على الصلة في الاخر مع عدم بغيره وكما
 بعد اثنان كل يقول انما تحت على مزوده وكان وجهه يدعيها اثنان هذا غاية ما جاز
 له ولكن المشهور في حق النصف والحق بالذم دون الاعتراف وان شفع الشاغة
 فيها لا في النزاع في هذه العين ولا نص فيها هذا يدعى الكل وذلك النصف فبالا لزم في
 لهذا الف والآخر المأين وليس الا ان ذكر كل يريد هاهنا الروضة وهو لا يملك الا الثلث فلا
 اختصاص لاحدهما دون الاخر ونسبنا اليها سواء فنقسم بينهما على حسب ما لها في حصة
السابعة لو ادعى ثلاثة في عين تحت يد بما فادى احد هما الكلداني الذي يضعها في بينهما متصفة
 ولا بنية في كل واحد منهما بالثلاث وعلى كل من الاخيرين اليقين للاول ادعى دعواه وحلف
 الاول والثالث صلاتي لانه يدعيها بالسدس لو اقام كل منهم البينة على ما يدعيه في

ثلاث بينة الواحل لقبه اطلاقا لان لكل منهم بعينه وبدون بدله بعينه اقدم عما في يده
 لو زادت كانت بعينه خارج ومع تقدم بعينه الخارج فقد بقا اذا سقطت بينة الثاني فيما بدله
 لو حوله وبينة الثاني والثالث لغيره اذ اصابه بينة بولي الاول والثاني الا في السدس
 لكل منهما بعينه خارج فاذا اخرج فكل واحد قسم سدس بينهما كان الاول احد عشر والثاني
 عشرة والثالث واحد منها ولكن خطأ لان الاول بعد النكول عشرة ونصف والثاني واحد
 ونصف ونصف والثالث في يد كل من الثلاثة او بعض من اثني عشر وهو الثالث فكل واحد
 ثلاثة من عشرين فانه نصف سدس وهو واحد من ثمانية عشر وبينة الاول في بينة
 داخل فتسقط بالنية البينة الثانية في نظر الخطأ ولا يصح ما في يد الثاني وهو اربعة
 لسقوط بينه فيها لانه داخل بالنسبة اليها وقيل بينة الاول عليها لم يخرجها وعدم نزاع
 الثالث فيها لانه لما بدى الثالث فكل سبعة ولا يصح ثلاثة ما في يد الثالث لان
 لو باعها بغيرها انما باع في واحد من اربعة من حيث ان لكل منها عليه بينة خارج فكل
 فاذا اخرج على هذا الى عدل الذي حضر النزاع فيه وكل واحد ما كان الاول عشرة ونصف
 والثاني واحد ونصف وسقط دعوى الثالث لسقوط بينه لانه بينة داخل والديم في
 في القواعد ولو كان يكون الاول عشرة والثاني اثنا عشر فانه في كل واحد في كل واحد
 سقطت بينة الاصل لانه داخل والثاني السدس لانه بينة خارج فبطلت بينة السدس
 لان لم يسدس من غير بينة لعدم المنازع لغيره ولان الثالث بالبينة يكون بينة خارجية
 وبينه له ليس الثاني ما في الاول او السدس او واحد من اربعة وهو نصف سدس السدس
 وما في الثالث لا يخص كل الاول كما يقول في كل واحد ثلاثة والاربعة بدينه الثاني والاول
 وكل منهما عليه بينة خارج وطريق الاقرعة فاذا خرجت الاول حلف الاول حلف كان له عشرة
 وان كل حلف الثاني كان له عشرة وان كل واحد ما كان الاول عشرة ونصف والثاني
 واحد ونصف كما ذكرناه وان اقام الاول اعانة اعدا كل بلايين ان قلنا ان بينة
 الداخل سقطت بالبينة ولا يقع البينة على المناهج الا البينة ما في يده ولو اقام الثالث بينة اعد

النصف

النصف الثالث وعليه البينة مع احتمال عدمه كما تقدم والاربعة من الاخرى بالبينة ولا
 لها عليه لانهما بينة خارج وبينه الاخران الباقي لكل اربع جزان الاول حلف الثالث
 على نصف سدس بدينه بدينه لانهما ثلث العين والثالث حلف الاول على جميع ما
 اعد له فدينه بدينه جزان الاول يدعى الكل ولو اقام الثالث بينة اعد الثالث والثاني بين
 الاخيرين فانه نصف جزان الاول حلف للثاني على سدس لا بدله عليه بينة والثاني الاول
 على الثالث كله لانهما الكل ولو وقع النزاع في عين خارجة ولم تكن بينة فكل واحد نصف
 بلا معارض كذا في الواجب ان الاخيرين بدينه الثالث والنصف فلم يبق الا ما سري
 سدس سري او يقع بينهم في النصف الا جزان خرجت لاهل الاولين حلف واحد
 خرجت حلف واحد والثاني اقدم البينة الثالث فربيع بين الاولين في سدس الباقي
 فخرجت حلف واحد واخذ وان اقام اقدم البينة فان كان الاول اخذ الجميع وان كان
 الثاني اخذ النصف واما نصف الاخر فالسدس الاول من غيره سائر وبينة النزاع بينه
 وبين الثالث في الثالث فخرج بيهما كما لو لم تكن هناك بينة واذا كان الثالث احمدا
 للاول السدس من غير منافع وخرج بالنصف بين الاولين والثالث بدينه لو اقام
 جميعا نصف الاول من غيره سائر والسدس في النصف الاخر بدينه كل من الاولين
 الثالث بدينه كل من الثلاثة فان خرجت احدى البينتين والا فانه بدينه والبينة فمطلق
 اخذ وان نكل فان كان في النزاع الواقع في سدس وهو ما بين الاول والثاني حلف الاول
 واخذ وان كان في الثالث وهو ما بين الثلاثة اخرج الاخران وحلف من خرجت لهما
 كل حلف الاخر واخذ فان نكل جميعا فلهما في كل واحد سدس بين الاولين والثالث بين
 الثلثة فخرج من ستة وثلاثين لانهما اعدا بغير من نصف سدس وشع فيكون الاول
 خمسة وعشرون وثلث الكل في النصف ونصف سدس وثلث الثالث وللثاني نصف
 السدس وثلث الثالث وللثالث الثلث في الثلث مع سائر الاخرين لا يخرج الاخيرين
 الاولين بالنصف وانما تارة دعوى النصف الاخر هذا بدينه بدينه والاضرب يدعي

الاضرب يدعي

سدس من الزايد على الثلث وتثنية من الثلث فالجوع ثمانية عشر وربع ثلث
 اثلث ثلاثة من الثلث الباقي لا يخرج وهي ثلاثة ارباع الثلث فالجوع صاير الدار وكذا
 البعث لو لم يكن لاحد من بيتة ولو اقام احدهم خاصة فحقه له بما يدعيه فان فضل عنه
 فصار من فيه الدعوى وجري فيه ما جرى في الدعوى بين الساعدين واعبروا بالفضل
 ولو كانت حصة ابيهم واطام احدهم وقد منا ببيتة الخارج فان كان الاول اخذ جميع
 على ما يدعيه عليه او بدونه على الثلثين من سقوط اليقين وعد صواب كان هو الثاني
 اخذ الثلثين مع اليقين على ما تحت يدك كما تقدم وبضم الباقيون الثلث بالسوية وحلف
 كل منهم على نفق ما يدعيه الا حزان وان كان هو الثالث اخذ النصف مع اليقين كل
 اخذ من الباقيون الثلث بالسوية وحلف كل منهم على نفق ما يدعيه الا حزان كان هو الرابع
 اخذ الثلث مع بيته على ما مر وبضم البيت الباقي على ما ذكرنا ولو اقاموا جميعا فانظر ما
 بيته الا دخل كان حكمه كالو لم تكن بيته فمقسمة بينهم ارباعا وحلف كل منهم لمن يدعيه
 غيره ما كان تحت يدك غيره وطريق ذلك ان يجمع كل ثلاثة من المدعين على رابع من حصة ما
 في يدك لهم وهو الربع ولان بيته الثلاثة بالبيتة البه خارجة فيقرعون فيما بينهم
 فيه وباخذ الحالف فان تكلموا فافترسوا وما لا تراع فيه من الربع يكون للاول وهو مدعي
 الكل واخذ ما نصيبه من الثلث من هذه اثبات وسكون لان الرابع مدعي الثلث يدعي
 الثلث الباقي فزيادة على ما في يده نصف سدس وهو ثلثه الرابع الذي صاير الثلث
 ويخرج في كل واحد منهم بسدس السدس واخذوا بخرج منه سدس السدس ولا يتم الا با
 شين وسبعين فالاول يدعيه اجمع لادعائه الكل والباقيون تمام الامر في ذلك هو
 اجتماع كل ثلاثة على واحد فكانت صورة الاجتماع اربعة احدها ان يجمع الاول والا
 على الثاني فتنازع على ما في يده وهو الرابع ثمانية عشر من احد شين وسبعين فالاول
 يدعيه اجمع لادعائه الكل والثالث يدعيه سبعة من مدعي النصف من ربع سدس
 وربع وهو الخارج عنه يدعي الثلث فكل واحد منهم يدعيه ثلث الربع وهو ستة ثلث

سمان

سدس من الزايد على الثلث وتثنية من الثلث فالجوع ثمانية عشر وربع ثلث
 اثلث ثلاثة من الثلث الباقي لا يخرج وهي ثلاثة ارباع الثلث فالجوع صاير الدار وكذا
 البعث لو لم يكن لاحد من بيتة ولو اقام احدهم خاصة فحقه له بما يدعيه فان فضل عنه
 فصار من فيه الدعوى وجري فيه ما جرى في الدعوى بين الساعدين واعبروا بالفضل
 ولو كانت حصة ابيهم واطام احدهم وقد منا ببيتة الخارج فان كان الاول اخذ جميع
 على ما يدعيه عليه او بدونه على الثلثين من سقوط اليقين وعد صواب كان هو الثاني
 اخذ الثلثين مع اليقين على ما تحت يدك كما تقدم وبضم الباقيون الثلث بالسوية وحلف
 كل منهم على نفق ما يدعيه الا حزان وان كان هو الثالث اخذ النصف مع اليقين كل
 اخذ من الباقيون الثلث بالسوية وحلف كل منهم على نفق ما يدعيه الا حزان كان هو الرابع
 اخذ الثلث مع بيته على ما مر وبضم البيت الباقي على ما ذكرنا ولو اقاموا جميعا فانظر ما
 بيته الا دخل كان حكمه كالو لم تكن بيته فمقسمة بينهم ارباعا وحلف كل منهم لمن يدعيه
 غيره ما كان تحت يدك غيره وطريق ذلك ان يجمع كل ثلاثة من المدعين على رابع من حصة ما
 في يدك لهم وهو الربع ولان بيته الثلاثة بالبيتة البه خارجة فيقرعون فيما بينهم
 فيه وباخذ الحالف فان تكلموا فافترسوا وما لا تراع فيه من الربع يكون للاول وهو مدعي
 الكل واخذ ما نصيبه من الثلث من هذه اثبات وسكون لان الرابع مدعي الثلث يدعي
 الثلث الباقي فزيادة على ما في يده نصف سدس وهو ثلثه الرابع الذي صاير الثلث
 ويخرج في كل واحد منهم بسدس السدس واخذوا بخرج منه سدس السدس ولا يتم الا با
 شين وسبعين فالاول يدعيه اجمع لادعائه الكل والباقيون تمام الامر في ذلك هو
 اجتماع كل ثلاثة على واحد فكانت صورة الاجتماع اربعة احدها ان يجمع الاول والا
 على الثاني فتنازع على ما في يده وهو الرابع ثمانية عشر من احد شين وسبعين فالاول
 يدعيه اجمع لادعائه الكل والثالث يدعيه سبعة من مدعي النصف من ربع سدس
 وربع وهو الخارج عنه يدعي الثلث فكل واحد منهم يدعيه ثلث الربع وهو ستة ثلث

فان قد منا ببيتة الخارج كما
 هو احد قسما ببيتة كل
 منهم باخذ الباقي يده وثلثه

والا ربع يدعي اثنين او
 يدعي بيتا ما في يدك
 سدس وهو ثلث

رمه على ثلاثه فكون وعلاه له باثني والاول جنانا في الثالث فما يدعيه وهو السنة
 فيخرج بينهما ويحلفه الا انفسه منها ربع الرابع في الاثنين ويخرج بينهما ايضا ويحلف
 والا فالسنة او العشر الباقي من ربع تكون الاول لادعاه الكل وفيما يدينه مع علم
 من اذعة المحققين مع بينهما **ثانيها** ان يجمع الاولون والا جزئ على الثالث وهو
 مدعي النصف فدي لكل يدعيه اجمع والثاني يدعي عشرة في ليدعي عن الاثنين ويدين
 اربع والثاني ثمانية واربون فاذا سقط منها ثمانية عشر بقي ثلثا فكون يدعي كل
 واحد من الثلثة بعشرة والرابع يدعي اثنين وسنة الباقي من ربع تكون الاول
 اذا يدعيها احد غيره ويقارع كل من الاخرين ما يدعيه في الاثنين والنصف مع النكول
ثالثا ان يجمع الثلاثة الاولون على الرابع وهو مدعي الثلث فالاول يدعيه والثاني
 يدعي العشر والثالث يدعي السنة والاثنان الفاضلات الاول ومقارعة لكل
 صتما ما يدعيه والاثنين والنصف بعد النكول كالمقدم وانما ان يجمع الثلاثة الاولون
 على الاول فالثاني يدعيه بعشر والثالث ستة والرابع باثني ولا فاضل هنا لصا
 البعد ولا تراعى بين المدعين فكل من الاول ما يدعي الثلثة سنة وثلثا فكون وذلك
 انه اذا صاحبه في الاجتماع الاول عشرة وفي الثاني سنة فاذن هذا الاجتماع كل واخر
 واستخرج الكل من الحلف في الكل وافق صاحب الاول الداد وهي سنة وثلثا فكون سهما
 ربع من الفاضل وربع ما انفسه بعد الفرعة مع المجتمعين معه في جميع الثلثة الاولون
 ان جميع ما احاطه من الثاني بالفضل والتعشيش وفي من الثاني اثني عشر وارب
 بها عشرة واصحاب الثاني وبعدها وربع بتعاشرون سهما من خمسة من الثاني فكون
 من الرابع وفي الثالث عشرة من الاول في الرابع واصحاب الثالث سدس من العدد وهو
 اثني عشر سهما سنة من الاول في الاجتماع الرابع ومن كل واحد من الاخرين ثلاثة وارب
 الرابع اثني عشر سهما نصف الشئ اربعة اشبار من الاول ومن كل واحد من الاخرين
 واحد وذلك مجموع الدار لاني سدس ربع ونصف ربع فاذا خرم الا نصف مستحق ربع

الشئ صادر وبما اذا انصف الاول وربع الثاني صا وتام الدار واخرجت الفرعة
 في الاجتماعات الثلاثة وخلص منها اجمع اصحابه ثلاثة ارباع الدار ولم يذهب عنه سوى
 ما في يدك وهو الربع وان اخرجت ربع البعض وحلف في البعض واخرجت الثالث والرابع
 في الكل والبعض وحلف في الكل او البعض اختار في السنة بعد ذلك وتكثر الصور ولا
 يجري هذا العمل في المسئلة الثانية بان يخرج كل اثنين على ثالث حتى اخصر الصور ثلاثا فتكون
 دعوى الثالث وهو مدعي الثلث يسقط بدينه الداخل فلم يبق ربع الاثنين الاول والثاني
 بشايعان في ربع ثلثه فاذا اذرعوا وانفسا كان لثلاثة ونصف من اثني عشر لثاني
 نصف فاختار الثاني من الاول ربع ثلاثة على ثلثه الخارج وبقي الاول ثلاثة من ثلاثة
 وتام ثلث الثاني بلامنا في ربع عشرة ونصف فكون الرابع في هذه المسئلة يدعي
 اربع لكان حكمه حكم الثالث والاول **مسئلة** في النسب حد هارثا عا الثاني في ولد له
 او صغيرا لم يحكم احداهما ابا للثانية ولا مدخلية لضد من الولد ولا اليك ولا قول الثانية
 نظام الاجماع ونفي الحرافة من البعض والامام احد حكمه له ولو انما احد حكمه له ونكاحا
 اخرج بينهما وان كان في بدا احداهما على وجه اللفظ طحك وان ادعاه بعد اللفظ من دون
 معارض حكم له بطلب من مدعيه البينة وان لم تكن بلفظ طحك فوجود في يدك وطا واخر يدعيه
 دعاه هو وتنازعاه فكل حكم الذي يدا والركن بينة لافضاضا النسب كافتقار الملك لضعفه
 اختار الالفاظ الطهروها في الاختصاص الاضافة كطهروها في الملك او الحكم اذ لم يدعيه
 الملك للاصل **ثانيها** اذا دعي اثنتان امرأة في طهر واحد شبهة فانه يولد دعاه اثنتان
 ملكا فانه وامكان ما يكون لكل منهما اخرج بينهما والحق من اخرجت الفرعة ولا خارجة الى
 البهرو ولا يلحق بالزاني سواء كانا زامنين او احدهما ولو كانا احدهما زامنا والاخر مشبهة
 يعتقد او تحلل او شركة الحق بالمشبهة دون الزان ولا يشقوت في الفرعة ما بين كون الثاني
 مسلمين او كافرين واحدهما مسلما والاخر كافرا وكلاهما كافرا او كلاهما عبدا واحدهما حر
 الاخر عبد كل ذلك لعدم الاول لفرعة حيث انها لكل امرئ شبهة وتكثر الصور لا تعد

القول القبيح

فلا يلحق بهما

العلم على الكافر والمجمل البعد نظر الاصل في الاسلام والحكمة وفيه ان لا حصل ينفع في عمل الا
مع عدم المعارض سواء كان الشك في الفروع والاحكام او حوا عبد مسلم او كافر وفي كل
طريقا في رصافين عليه من الكفر والرشية او في حوله عند اي حصف منها او اتمام المعارض
فان النسبة اليها واحدة والمخاطبة باحدهما دون الاخرين جميع من غير مرجح ونظر في الاسلام والحكمة
بين المسلمين من غير ان يبدى بالعلم والمجمل والكافر والعبد مقنعة لا بد من ذلك في العلم
مسلم وكافر وعبد في ذلك باعتراف وحل امه واحدة في كل يقول هذا الحق لا يمكن العلم
والحكمة من جهة الاصل في الوجه في جميع الفروع بعد البينة لانه لكل امر مشكل ولو علمنا بوجه
كل مولود ولد على الفطرة لاخذنا او لا ولا انكار من ايديهم الحكم ما بهم من كل فلا يجوز
ما بانهم ما يدعي ما بهم **فقد بينت** الفرائض الذي يلحق به الولد الزوج والمالك والمطل
والشبهة في الفرائض او ما ملحق به وليس كل ما وضع فيها الاشياء بل في البينة الملقى بالفرائض
هو ما الحق بالبينة واحدا من كلين او بالمتاخر من العاقد بين او المالكين او المملوكين ولو
زيت الرجل حيث تفضل بینهما حيث كان المتاخر منهما الاصل في ذلك الحيف علامة ليرة الحرم
من الاول واستثنى منه ما اذا كانت الواحدة في تكاثر جميع فانه يلحق به وان تخلل
بينه وبين الرجل الاخر حبشة لرفع فغيره على العلم وتخلل الحبشة لا يبعد الحكم الاطلاق في
الولد للفراش واستثنى منها اذا كان في حلق الاول في عقد فاسد لم يفسد من كونه فراشا
تأخره من عدم صحته وانما في ذلك الا تخلف تابع لا يمكن في الشرعي او الفاعدي ومع تخلل
الحبشة لا يمكن حتى لو كان في الرجل الثاني فدا فانه لا يحكم به مع تخلل الحبشة الاول كما تفضل
بالفردة لو كان في الرجل في طهر واحد اذا لم يكن من ذواتهم يحكم بان الولد لذي الحجاب العتق
محلل ان يمتنع للفراش السفق والفقار في الملائكة الزمة ثم ومنه ما لا يتفق في النكاح
بهما سواء كان في الرجل في طهر واحد وشهدا بالزواج كان لو كان لمن رجل واحد دون
مسنة اشهر فانه يلحق **فبينت** كونه به ولو تدعى فانا فنسب الاحكام لم يبدى بل يفتقران
عليه فنسب الى آخر جهة الفروع للاختصاص في ذلك لانه على ذلك مصافا لا عتق او لا فتن

ولما بينت

وكلامه الا حجاب من لم يبلغ مثل الفروع فانسب الاحكام كان له ولو انقضى المدعي مدعي
من غير معارض كان له الا ان ينقضه الا حجاب من دعوى غيره كما يدعي في الداء والالتصاف
كان مملوكا فاعقده مولاه لان من لم يفتقر فيه دعوى ولا من العتق ولو بلغ الصغير فقي
بمنه لم يردعه والحق به لم يفتقر عنه الا بالبينة وليس له احكام المدعي لصبر ورده ولما
بافراق شاعرا او ابني فلا يفتقر عليه لان البينة ما توجب عليه من انما لم يسمع من الاقرار
وفي حكم الصغير المجنون لو ادعاه البينة مدعيه مثل الاقامة فانه ليس له الا انكار بعد الاقامة
ليس لان يطلب البينة على المدعي كما ذكرنا في اشكال في المخاطبة بالصغير ولو ادعي مولاه اعلا فرائض
غيره وزعم انه وحلي امة شبهة فخلقت به لم يسمع الا ما البينة على الرجل ولا يصح للافراد صاحب
الفرائض لما فيه من دفع حق الولد المحكوم به اذ لم يرض نفسه ونفقه عنه ولو ادعي كبيره بالبينة
لفقه الا ما البينة ولو سكت لم يفتقر ايضا وان انكر كان لكل منهما حكم نفسه عوجب الافراد
فان صدقه واقر له من غيره عليه حكم الا بينة على نفسه دون اخا وبيه واهل فظهر ان النسب
كما يلحق بالفراش المنفرد يلحق بالمشهد والمشتك بالفرقة وكما يلحق بالدمع من النفقة يلحق
بالمشهد **فبينت** في الموارث المتوفى وارثان ممتسا وبان في الطبقة على تقدم
اسلام احدهما واختلفا في الاخر فقال يقدّم اسلامه ليرث مصر فالتو المنفق عليه فالقول
قول المتفق عليه للاصل بمعنى عدم التقدم وعدم حصول شرط الورث وقا حوا في احوال
ادعي على المتفق عليه العلم كان في البين على نفسه وكذا الحكم لو كانا ذقين فامتنع احدهما
في زمن عمر بن الخطاب لما لود في الخلاف في اصل فخرج فلا كلام في اصل الفضة ولو اختلفا في
احصل اسلام الورث الاخر وحرية بعد الاتفاق على اسلام احدهما وحرية والا صلا فبينة
وكي كان القول قول من يدعي اصل الاسلام والمجملانها اصلان شرعيتان ونظر الاجماع
على ذلك نعم عليه البين في كونه مسلما احدا باصل وان اباه ما صارت وهو غير حر وغير مسلم
وكذا لو ادعي كل منهما على الاخر انه غير مسلم الاصل او حر الاصل فالقول قول كل منهما بالبينة
سواء كان في ابوهما كافر او املا متفقا وهما لم لا يقع لو كانت الدار او كافر وكان ابوهما كافرا

القول في الموارث

المستأجر

المع

بذلك اعتداهما في القول في منكر الاسلام لظنوا انها مشاعرا بين ايديها ولو كان ابوهما مسلما
بعد اعتقادهما حكم بالسلامة واستحب ان كان اسلامهما قبل بلوغهما وان كان بعد
وكانت الامارة اسلامه فلا يبعد جمع مدعى الاسلام لكانا في القبول لاعتقاد ابيهما كقول
منها ورفقه واختلعا في شتم الاسلام والحزب على الموت ومعهما كما تاتى احيين ولكل
متنا على الاخر اليقين على الحق العلم بالتقدم فاختلعا بطل برأيهما وكان لا يثبت انهما بعدهما
وكذا لو كانا ادعت معهما الطعنة الثانية ولا بد منها من ثبات تقدم اسلامهما وحريتهم في
الطعنة الثانية الى اليقين ولما اعتلوا على اسلام او حريتهم احداهما في شهر سابق او اسلام وحريته
الاخر في الشهر الاخر واختلعا في الموت بعد الشهادتين او قبلهما اصل تقدم قول من ادعى
ثبوت الموت للعلم بالاسلام والحزب في وقت معين ووثق الثالث في الموت وتاريخه محمول
فالاصل ما خرج واحتمل عدم اعتبارهما في التاخير والعلم به في معارضة اصالة كالموت في اصالة
عدم ارتفاع المانع والا قرب الاول لوروده على الاخر فيجعل رده **الثاني** يستر لودعت
الزوجة على الزوج بعد عرضها انها صالحة وانكرها الوارث قال في قول الوارث عليها
اليقين على العلم وان اقاما بينة قد تمت بينتها اما لكونها بينة خارجة او لثبات في ذلك
وكيفما شاهدة بما بين عقاق غزالية الاخرى فيسمع ولو شهدت

احدى البنتين بالاصالة في وقت وشهدت
الاخرى بالموت هذا خيرا
بينة من كتاب القضاء
المسح بانوار الفتا
وقد ذكره

لسمو الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

كتاب الشهادات الشهادة لغة الخبر والعلم والاخبار عن اليقين وشرا على
اختيارها من غير ثبوت لازم لغيره وانما من غير الحكم ان ما يثبت الا بغير خروج اخباره وهو
والله

تأمل
بلغ متأمل كتاب القضاء
على سورة المصنف

كتاب الشهادات

المع

والابنة واحدا ولا يثبت ولا اخبارا كما حكموا انهما في ذلك بغير شهادة وقد كانا العباد جازين
لغيره عند الحكم وقد في ان الشهادة ليس لها معنى شرعي بل معناها لغة وشرا واحدا وهو
بالعلم او اليقين وثبوت الخبر وان كانت زعمانه انه لا يثبت مع العلم او مع اليقين لهما
والخبر عن الشيء من بين عينه والخبر بغيره من غير عينه بالشيء سوله صحيح كما يقول اعلم راشدا
وايقن اوله عليه من اخباره بالشيء مستقفا ومضمونا وظهري ذلك من قرأين خطابه واليه
بحسب قولنا جازنا ما يدل على علمه ووضعه كان شاهدة بكونها غير لازم للغير وكونه
عن غير الحكم او كونه عند الحكم كغيره في احكام الدعوى وفي الاحياء الواردة فيها وفي
المشترعة ووروده لم يكن على جهة الزعم بل على جهة استعانة الحكم في الزعم ورسم الوضوح
فوضعه مشعر في الشريعة على انه نقل عن طائفة اللغة انه قال شهد بكذا شهادة اخبر بكذا
شهادة وجمان وعند الحكم بينه وبينه في الحق وعلم من هو وقال الشهادة في الشرع
عن عيان بلفظ الشهد في مجلس القاضي يجوز للغير على اخر فيظهر منه انما للعصبيين في الاجل
الا انه يزاد في الرابعة الاثبات بلفظ الشهد وكونه في مجلس القاضي وكونه في المجلس على آخر
والظاهر في قوله عن المشترعة يدل على ذلك ما نقله عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في الصباح جري
السنة لامة سلمها وخلصها في لواء الشهادة الشهد مختص به دون غيره من اللفاظ
الذات على عقيق الشيء كاعلم وايضا وهو صواب اللفاظ الكتاب والسنة كان كلاهما على
بطلان هذه اللفظة دون غيرها ولا يخفى عن معنى بعيد واهل السيرة ان الشهادة اسم من الشاهد
وهي الاطلاع على الشيء جانا فاشهدا في اللفظ ما يثبت عن الشاهدة وهذا الاجماع الذي منه
غير معلوم ثم اظهر ان الشهادة الاثبات بلفظ الشهد وجوب الاثبات بلفظ الشهد لا يلزم
منه كون معنى الشهادة ذات تعليل شرط في قبولها كالمعادلة في غيرها وعلى كل حال فاذ انشأ
قد لا يثبت بغيره عند وفي الناموس عتار الصحاح ان الشهادة خبر فاعلم وفي رواية
الاخبار بالشهادة وبالجملة فالظاهر انما معنى للغير والشرعي والعرفي في الشهادة والظاهر
انما من المشترك بين المحذور والاختيار المتيقن من خبره والظاهر انما هو لغيره في الشهادة

لهم

خيار

وهو معنى اثبات الشئ بالطريق عند ذكره هنا كما يقتضيه عند تعدد شئ شديداً عليه
 وبالإلزام كما تقول شديداً كما تقول كما قلنا عليه وهذا إذا اردنا ما معنى الاختيار ولو اردنا
 معنى المحصول كما يقال في شهود الطلاق والتمتع والبيع فلا يضمن منها معنى الاثبات واحتمال
 ان يرد ان شهود الطلاق انما يشهدون به بعدة لثبوتها لا بصحة البتة فلا يظهر ان
 به الشاهد والعاينه فتعريف من التعريف يا غلبته الظن بها وعدم الاعتناء باليقين كونه
 فتنزى عن الحكم كبريت المصداق فيها الاختيار لئلا يندفع في الحكم ابتداء الاثبات والاعتناء
 وهو الزام وعزائهم انما قلنا بالاعتناء بالاعتناء مع الاعتناء مع الاعتناء مع الاعتناء
 الشاهد بين في الشئ فيما يتعلق بالشيء ثباته على شخص او لادانته على عام كونه لئلا
 ورضوا الوقت وتخصيص المصلحة واثبات الاحتمال ونحو ذلك فظهر ان الشهادة ليست من
 الامور المجردة كعمل الشكوك به من الشرايط والادعاء شرطاً وجوباً فادل على الشئ قول
 خير الراعي به بل على قول الشهادة وكذا ما دل على قول الشهادة فيما خلا فانه يدل على
 قول الشهادة الواحد اضافة كذا يثبت بالدليل اشتراط العدالة واشتراط الشدة في الشهادة اذا
 كانت ادانته على قوله او عليه او مطلقاً ما يسمى شهادة عرفاً والدليل اما الاجماع او الاستقراء
 او اصالته علم القول مع عدم تحقق الاطلاق وادل الشهادة حيث يثمل الواحد من
 الاطلاقات جواز شهادة السلم وجواز شهادة من عرف بالصلاح وسائر الاطلاقات
 مسوقة لبيان الصنف لبيان الوحدة والشدة فلا يمكن الاستدلال بما عدا ذلك الاطلاقات
 موهومة بالشهادة والاستقراء القاصين بالخطأ في كذا الشدة في الشهادة اصلاً
 او كما لا يصلح عدم شمول دليل حجية خبر الواحد لوضع الشهادة ولا اقل من دهر الشكوك
 والعزم لمورد الشهادة وما يسمى بما عرفنا كانت شهادة غير البائع وغير العاقل وغير الضابط
 لا تضر فيهما الاولة والاطلاقات الواردة في الشهادة كانه لا شك بموجبه لاولئك الشرايط
 الشدة في طلب الدعاوى والحكم وهذا هو **احد** **هـ** ان قيل شهادة الصبي غير البينة
 وكذا المحضون جلاصونه بدعيته ولو جاز الصبي قالوا لا يشهد الا بجماع يحصل افضلاً

كما قلنا في غير هذا
 بجموع وصفه من الدماء
 من البينة وان
 صاحب البينة يجر

ان يكون

يكون مثله عدم بطلان شهادته في غير الدم من جرح او شجاج او قتل او قتل لا يعرف القتل
 نسبته الى الشئ في بصره ولو ثبت ذلك يعني بطلان عشر او عدمه وبين شهادته بالشيء
 الدون وغيره ويدل على ذلك مضافاً للاجماع في بصره ولو وقع الجرح والبرص والدين لو
 قبلت شهادته من بصره عليه ولا جرحه ولا اختار القاصية ليقول شهادته الغلام حتى
 يختم او يلعق فانه على من الاختار على قول شهادة الصبيان بينهم كبر وانه يطلع من ربه
 الصبي اجابة بينهم ما لم ينفردوا بصره الا اهلهم او قبولها في البصر الدون كمن قتل عبيد
 وزمعه او اذا بلغ عشرة اذ اقبلت اربوب الخراز عن اسمعيل ان رجلاً لا يصادم شاطئاً كان
 على الا لاول فاجل التعبد بالدماء والاجر غير قوي غير امام الوسط لجل اداة معاملته
 بالمحبة الذي يعلم ان الولياء به واضعف من هذه الاعتناء الاستناد الى الاطلاقات الشهاد
 ضرر وحق انظر هذا للباقيين والاولى ان يرض عن الدماء والاولى بتمسكه بعد الضم على
 خطاه وبعد منع الاو لونه لعل العلة فيه حفظ الدماء كي لا يطل المرسل واما شهادتهم
 في الجراح والقتل فاطهر الاثر بغيرها في الجملة ونقل عن غير الحنفية عدم بطلان ما استند
 للاصل وعمره الاولة لعدم الاعتناء على شهادته وتعمل الاختار على حصول الظن بالاستقراء
 من اجنا ما صيغنا لا غلبته كثرتهم في اللعب وله بطلان في الاستقراء المدعى وهو ضعيف
 لمعارضه المقتضى به من النصوص والقناوى الدالة على بطلانها في الجملة فتحتو الحكم بالصبي
 دون الصبي قطع ودون الخشنة كلك وعين بلغ عشر على الاظهر الا شهر وهل يحضر الجراح
 اذا الشجاج او القتل مطلقاً بجراح او غيره اذا لم يوجب هذه مضافاً الى انه محض وهل
 يقتضي شهادتهم بطلانهم من غير البينة من الصبيان او بغير الصبيان ان يكون على شهادتهم
 من الصبيان او الصبيان بحيث تكون شهادتهم تثبت الدية لا جرحاً او قتل او لا فيجوز
 ان يشهدوا بطلان الشقاق والجميع الا اهلهم وان يكون اخفى من اهلهم على صلاح وان يوجد
 باو اكلهم بالباقر وان يوجد جرحهم وقبوله لطلعه والحال في الاطلاع لروحه
 القتل او لا يجوز بذلك منه المسئلة ان استناد الحكم ان كان هو الروايات الذي يظهر منها

على القول في الجملة

سماوية في النسل مطلقا ذكر رواية جليل في مشادة الصبيان قال نعم في النسل من جند بادل كلا
 ولغيره جند بالتناقض من ذلك رواية جليل في مشادة الصبيان في النسل
 مطلقا سواء جندوا في النسل او سواء كانا في النسل او في النسل على وعلى بعضهم بعضا قاطلا
 او مشغول وانما قاتلوا في النسل حبيبا او العكس وسواء كان النسل بجراح او شجاج
 او غيرهما من الاسباب وشملها رواية ثمانية عشر سنة من بينها ومثل مشادة الصبيان
 على النسل اذ لم يوجد غيرهم الا ان فيها اشتراط عدم وجود غيرهم على معنى حضوره لا على معنى
 عدمه شاذ لا يحرر قطعي مع عدمه لانه لا حاجة الى غيره ونظروا في قوله لو حضر غيرهم من الجوارح
 بعد ول ومثله وانما هو منهم والاطراف لو حضر غيرهم من العدد في عهد وابتها وتمام
 فلا حاجة الى شهادتهم ولو حضر غيرهم مطلقا قالوا انما مطلقا مع ان النسل اطلاقا لم يجز شهادتهم
 الصبيان بموجب الرواية ولو حضر غيرهم في عهد شهادتهم وان لم يكونوا بعد ولا قبلت شهادتهم
 الصبيان هنا بطريق اخر وبما جاز السكون عن قوله في سنة عظام كان في الفرائد فترت
 واحد منهم فشهد ثلاثة على اثنين انهما قاتلاه ومثله ثمانية على ثلاثة انهما قاتلاه ومثله
 قضى بالرواية ثلاثة اخص على الاثنين وحسب في الثلاثة ان كان مردها خاص بشهادتهم
 على بعضهم بعضا في رواية طلحة في قول شهادته الصبيان مطلقا اشتراط ما لم يفرقوا او
 بجموع الا اهلهم فيمكن تبنيها للاق الرواية المستند منها لان الحكم عاقل للاصل وحمل
 كماله في فلس في الروايات ذكر الجرح والشجاج فالحكم بسلامة شهادتهم بما جرى من باب الرواية
 وبشكل على من لم يسمعها في النسل الذي هو مصروف الروايات لان الاستدلال مفهوم
 الاول من مصروف لا يقول به المستند لا وحمله وقد صرح الفقيه بعد ان نسب يقول
 شهادته الصبيان والجراح والنسل لا ينفك في قوله في الروايات قال في النسل في الخلاف فيقول في
 الجراح ما لم يفرقوا اذا احتجوا على ما جرح والتمس على الدماء من الجرح الواحد خطر فلا يولى الاقتصار
 على القول في الجراح بالشرط الثلاثة بل يوجب العتق وبقا الاجتماع اذا كان على ما جرح
 شك في صحة الروايات والظاهر من قولنا باقتصار العتق الجراح ان المراد به الجراح المقتضي
 العتق

للفصاح كالصا ومن النسل العاقل او الوحي للدين كما ان النسل من القاطنين بالقبول
 والنسل ما هو اعلم من فصاح النفس والطرف والنسل العتق او الخطأ في مثل الشقاق
 المشادة على النسل العتق وغيره وروايات وانما هو الجراح والقتل على ما جرح
 الصا ومن الصبيان ما كان في النسل من الجراح وجب له الاقتصار على الحق ومن غيره على الجراح
 النسل مطلقا ما بان امر الدماء خطر معني لا من العلوم ان هذا الصبيان خطأ لا يوجب جرحه
 فصاحوا ولا وما نسبوا ولا طوقوا ان كان مستنك الحكم الاجماع محصلا وصنوا له عدم صحة
 الروايات حيث يعتمد على حضوره لاجتماع مشغول عن غيره واحدا على قبول شهادته الصبيان
 في الجراح اذا بلغوا عتقا وعن النسل ان العتق المجمع عليه قبول شهادتهم اذا بلغوا عتقا ويوجد
 باو كلامهم وفي غاية الدقة لا خلاف بينهم في قبول شهادتهم في الجراح وانما الخلاف في
 البعادات بعضها قبلها في الجراح والصباح هو العتق وبعضهم في الجراح دون النسل
 وبعضهم اشتراط اجتماع عامين وبعضهم لم يشترطوا بعضهم اشتراط عدم الفرائد والشرط
 بعضهم في النسل من الذين حضروا الحكم الجراح وهو الجراح الذي لم يثبت عليه القتل
 وكذا الرواية من اجازة الشجاج وهو جرح الراس الى الجراح والظاهر لا يحد بالجمع في الروايات
 وكذا الاحتجاج من الاجماع المحكية في جرحه بالروايات وشهادته القتل كما دل عليه رواية
 النسل وان يكون بينهم كاشعير روايات طلحة فلا يدخل الجرح من غيرهم في تركب الخطأ
 في الدماء ولا خطأ غيرهم كما هو في رواية طلحة وان بلغوا عتقا كما هو ظاهر رواية ابن
 وان يجرى ما دل كلامهم كما هو في رواية جليل وان لا يوجد غيرهم كما هو مضمون الكاشعير
 المستند وان لم يفرقوا بوجوه الا اهلهم كانه رواية طلحة كل ذلك حجة على المطلق
 والمقتضى اقتصارها على الاصل على مورد البقايين لضعف الاخبار عن حيث الجملة ول
 الاحتياط للاخذ في الاضواء اقتصارهم على ما جرح على ما جرح كما ذكره المحقق وان يكونوا
 عدد ولا يروا الصغر وان يكونوا قاطلا وان لا يروا شهادتهم شاهد واحد على
 او مشور فقهه يفرق لان في علمه ما لا ظن بظن كذبهم فيه ويوجد ايضا بالاجماع المحكية

ما يجمع

المع

تقتل متهماتهم بالجرم وان لم يدرج به الاحياء وسوا وكان الجراح من بعضهم بعضا او من
 الباقين الجرح وبالجمله سواء ثبتت اخصا او لم تثبت او جرحا هدمه والاجماع ولكن شرط
 الاجماع ان عليه ثبوتها في الجراح على ما اذا ثبتت اخصا في الجرح اخصا في الدماء ايضا وعلى
 حال يثبت في ثبوتها في الجراح شرطا التثبات اخصا على مورد الاجماع ان يثبت جزا الاجماع
 على الجراح ويصح اخصا في الجرح وعلا لزم عند التمسك في عدم قبول شهادة غير المتابع
 واشترط في الشرط من عدم العدالة وعدم العبودية وعدم كونه ولذا اشكال والاحوط
 اشتراط كونهم ثلاثة كما ثبت بعضهم كان لا يفي شرطا الاتقان والاسلم والنفذ وكل
 شرط الشهادة بل لا بعد ثبوتها في الشرط **فانما** اشتراط العدالة لانها من غير المتابع
 ما يثبت على فعل الطاعات ومن المتعاصي **فانما** لا قبل شهادة غير الصابط لا قبل
 والنفذ وشهد بغيره كغير الغفلة والسرور والخبث حال الاقامة لا يمكن اقامتها
 وكذا البلية والنجاسة والشيخ اذا قلنا فظنهم وان كان الاثر من الامر والحق لا يجرها
 الاثبات فاعلمنا ولا يفي على البلية وعلى الغفلة سمعت شهادتهم بعد ثبوت الحكم منهم وحصول
 ظنهم بالشهادة كما هو المارد لا يثبت الظن كأخذ بخجل وقد ورد عن علي بن ابي طالب
 من الشهاداء قال من ثبوتون دينه وانما وصله حجة معتد وبخسه فيما يشهد به
 وبخسه وبخسه فاعلم صالح جز ولا كل من صالح وشرط هذا الا عند الاداء عند التل
 فلو قبل الشهادة بحوثا المكن ذلك والبلية او كثر الغفلة او اها على من الشرط جاز خلا
 لما قلنا بعض فاشترط التل حال العقل والصبي وقصدا بعض **فانما** الاجماع بمناه
 انما هو والافراد بالحق عشر جريد اعلم ان الشهادة جز واحد مقبول على نحو خاص
 فكما يثبت فيه بشرط بها ولا ثبات في اشتراط العدالة في قبوله على قس اعظم من قس
 العبد مضافا الى ما جاء في اشتراطها في الشهادة خصوص مضافا الى اجماعات الحكمة
 بل هي محصلة مضافا الى ما ورد في من ثبوتون من انه وصنف القامه لها غير المومن
 لا ليس من بعض مضافا الى انهم عدوا من وجاكم اليه بناء على ان الخطاب للمؤمنين

من

المع

ليس له المومنين بصد مضافا الى عدم قبول ما دل على عدم قبول شهادة المسلمين لغيره
 لا يفي في المسلم البلية لا في الشار في ثبات الالبية وان غيره كافر كما ذهب اليه جميع الاحتمال
 لو طلاق لفظ الكافر عليهم وكذا لفظ الناصب ولما روي من الاخبار عيان في عيني الاثنى
 مشري كالطلاب المظنفة وما دل على التجر الخا الذين والدعاء عليهم وانهم ممن هذه الا
 وانهم اشتر من اليهود والنصارى وانهم كفار فان لم يدر خلوة الكافر لفظا فيهم داخلون
 حكما كما في العصية ومن لفظ الحكم المشقة عدم قبول الشهادة وضابطا في الكتاب من
 الحكم بفسخهم وكفرهم حيث قال ومن لم يكف بالانزال لفساد تلكم الناس في وقال الكافرون
 وظلم ولا يترك الذين ظلموا ولا استشهدوا به وكون البينة من لم يعرف اثمهم وضابطا في
 جاهلية وفي الجاهلية كفره مضافا في وصله وما ورد في اصل من بلغ هذه بغيره
 من صقال يعني من اخذ دينه ودينه بغير تمام من ثمة الهدى الى غير ذلك عن الشهاداء
 في الثالث النافقة في الا شهادة على عدم قبول شهادة الخالف بالنسب والظلم الماسين
 عن القول ذلك منع حصول النسب من عدم ولهم في دينهم وحصول الظلم منهم لا والنسب
 والظلم انما يصف بهما من قد مر على العصية عالما بها وانبع هذه معاندا الحق عارفا بغير
 سر صاعدا ومخبرا وان هناك حقا وباطلا فخر الحق ولم يظهر باضاه عدا او صلا للعد
 او لغير ذلك وانما من سكتت نفسه لعنفه واجتهاده او لبلد الغيرة او من نظر فلم يصل
 الى الحق من معد وروى عن ياقق ولا ظلم او قبل شهادة هذا حاصل كلا صرح غرض
 بزيادة ونقصان وفيه او اذا نزل سلمنا ورفع ذلك خلاص قبول شهادة المصدق با
 لخلاف للائذ الالذية ذلك كما قبل شهادة الولد على الوالد وقا بنار سلمنا معد ودينهم
 في عدم العقاب لكن لا سلم عدد شتمهم فسخه وظلمه وكفره كالكفار المعذونين بغيري
 عليهم احكام القياس وعدم قبول الشهادة وان قلنا لا بعد موت وثائق ان لم انظر العلم
 بالمجسة اليه فاسفاد لا ظلالا ان كانت فسقة بالاعقاب المرحية عن الاسلام وانما كانت
 وان عند وفاته في الاخرة فهو لا يعلم في الجمل في النزوع فاعلم الكبر محملا به فاسفاد

وكذا ثبت لها وما جاء عن علي
 انه لا يثبت شهادة غاشية ولا يفي
 غشية في الدين وما ورد في

ولا خلاف ما سبق عدالة ذلك المظهر في المصنفات في الفروع كالاخبار في ذلك المظهر
 دون ما يتعلق بالاصول وشهد بذلك غير الكتاب والسنة واما ما يتعلق بالفروع
 مثل ذلك بل يدعي ان كل من اخطأ في اصول الدين الحق والباطل وطلب الحق وحصل اليه في الحق
 والدين جاهلا فبما يدينهم سبيلا او كان مقصرا في حق الله عليه اللغة وعلم ذلك
 النبي بلعن العلماء من اهل الخلاف وسماهم اهل الضلال وحقهم في اصول الدين وتصنيفهم
 وقابلهم والايدي بلعنهم وبيروهم منهم ولا يتفاوت في ذلك بين المحدث والمحدث بل يدعي
 تدعي ان كل واحد لا يدان بغيره ولا يدان بوجهه بل يدان بالحق الذي لا يقصر لولا تعاقب
 السبل وهدى به النبي في ما يهاجر فيها وفترها وخر الكتاب بعد وانزل اسلامه
 فبما لا يدان بغيره بل يدان بالاسلام ولا يدان الا بصلواتهم وطلبها من غيرها
 فلو علمه ضعفه جبرته لم تكن ضعفه فانا من الاربع وفي هذا الاجماع على ما يمكن
 قبوله على ظاهر الادلة الشرعية عليه صلواته وعلته فيكون من باب الاقرار بالحق وانها
 من شرط قبول الشهادة الاسلام فلا يشترط شهادة الكافر على مثل ذلك في الحج المتيقن لعدم
 تحكيم شهادة الوضيل للكفار غالبا بل اذا سلم على مثل الضال ذلك ولكن بشرط عدالة
 عند المدعي عليه فيكون كالقرار بالحق وفيه نظر والتميز شهادة الكافر على المسلم غير مشروطة
 مطلقا للاختلاف الذي لا يعدم قبول الشهادة جميع الملل على غير ملتهم الا المسلمين فانهم على
 على المسلمين بدل عليه قوله تعالى وادعهم الى صراط مستقيم على ذلك بل يحصل منهم بغير ذلك
 شهادة الذي هو اليهودي والفرسي في الغالب بشرط ان لا يكونوا من اهل الكتاب وفي الا
 اهل الكتاب وهو الكثرة في بعض اهل الذمة ويحق بما يجوز له ان يقر بان لا يدين الكتاب
 من الجور بل يقر بانهم مسلمة اهل الكتاب بشرط ان يكون عدو له في مذموم انصافا على ما
 يتبين له تعالى في انفا كانا من صنفين عند اصحابنا بشرط ان يكون عدو له في مذموم انصافا
 على الموضع الباقين المعقود فلا يكون الواحد في وجه المشرع وبما ينظر للمسلمين في الكمال
 على

وفي بعض الاخبار
 من اهل الكتاب
 المطلق على المبدأ يقتضي
 ما يشترط انهما

على التيقن من صريح الرق وبطل على المحكمين قوله تعالى وادعهم الى صراط مستقيم
 على التيقن وبطل على السوف على انه ذو عدل من غير ان يدين انما على ان الارض من غير ان يدين
 الكتاب كما هو المثل في نصيبه صامتي وروايتوا في غير مفسرته كما قبل وان حاول على
 من التيقن لا قبل له وانه لو راد منك الا فاقوب ومن غير كمالا جانت كما يظهر من بعض الاخبار
 ان تكون الشهادة بالوصية بالمال دون الوصية للثبات ومن ادلة لهم الفقهاء بعد
 لزوم الانصاف على الشفيع وان تكون الوصية في مرض كما يفهم من قوله ان احض احدكم
 الموت يعني بانك حاضره وان يموت الوصي في ذلك المرض وان يكون الميت ملوكا ولا يشترط
 ان يكون للشهود صلاحا ولا ضرورة الا ولا يشترط الا ولو لم يرض له الركان على كافر
 مثله بل لا يشترط في غير الوصية ايضا على قول ولعمري رواية سماعة شهادتهم في الوصية
 لا يصلح ذهاب من احد وهذا الوجه وان يكون الشاهد ذكرا وان يشهد بها المسلم
 الميت حين يكون اسند عاقد وان لا يحضر عند المسلم عدول من المسلمين فلو حضر في
 وشهدوا كانت الشهادة لهم وان حضر او اقاموا ما شاء فاعطيت شهادة اهل الذمة
 كذلك لا ويسعنا في هذا الشرط كلامه ولو حضر عدو له مع شهادتهم لا ينع ولا يبعد
 قبول شهادة اهل الذمة ولو حضر من المسلمين وشهدوا واحتل عدم قبول
 شهادة الجميع لان وجود المسلمين مانع واحتل قبول الشفيع من المسلمين لانهم اول من
 اهل الذمة واحتل قبول شهادة اهل الذمة لان وجود المنفعة كعدمهم وفي الاخبار
 شهادة اهل الذمة من غير ان يوجد مسلمين من دون شهادتهم بالعدالة وظاهرها تقدم المسلمين
 انفسه واعطوا ان شهادتين معا يدينهما القليل في بعض الروايات في قبول شهادتهما
 اهل الذمة لانه لا يصلح ذهاب من غير مسلم ولا يطل وجهه ومن ذلك يظهر انه لو وجد
 اهل الذمة من غير مسلمين فاسبق سمعت شهادتهما اولي منها من اهل الذمة في قبول الشهادة
 ومثل فاسق وزعمه لكن انما اشترط كون الفاسق من غير الكذب مشروعا في فعاله
 واول من مرفق ذلك لو وجد عدول من اصحاب انصاف التيقن لا العدل لما نصحه وجود السلم

وسماع

لم

مع

بشهادة الواحد عدم قبول العدل الواحد من غير بين ولو وجد باقي من أهل الشهادة
 أو كان سائر المكاتب بعيدا بحيث لا يمكن إدعاء الشهادة من بلد الميثاق لا فطر قبول شهادة غيره
 لأن الحكم من الأحياء في اشتراط عدم العلم هو حيث يمكن إدعاء الشهادة ويمكن قبولها في اشتراط
 السفر والشرع والعرفي وكونه دار غير دينية على أنها مسورة واشتراط العلم ما معناه على أنهما
 لم يزلان مقبلين على اشتراطهما العلم الظاهر وكثير من الروايات وافق به جميع والشهر والقبول
 الأما على عدم اشتراط حمل الأمانة والأحوال على الغالب من عدم وجود مسلم ينفق المهور ثم
 القبول الغالب مضافا الاستحسان القليل المقتضى فان ظاهره انما عمله لا حكمه قبوله ولا خلاف
 من قاضي من أحوال من القبول بالثبوت ومضافا من القليل أقوى من ثبوت الاستحسان في
 جماع الشغل على ان حملته من الروايات مطلق بل لا الإجماع لا فاداة قبوله مطلقا المال
 وغيره ويؤيد من عدم الشبهة لولا ذلك مفهوم القليل والارتماء الاختار وكلامه الاحتجاب
 بعدم وجود المسلمين عدمه عند الحمل لا عند ادعاء الشهادة ويعرف ذلك بالقرين وبإخبار
 أهل الزمة بل قد يشهد للصحة على التثنية في وجودهم وبينهم وبينهم فان العلمان
 أو جنابا قبول شهادة الذميين اشكال وفي قيامه من النواهل الذي مقام رجلين في
 وفي اشتراط طلبهم كما هو مذکور في الآية وإن خلت عنه الرواية وكلام أكثر الأصحاب وجده
 هو **الأحوط** **خاصة** شهادة الكفار على بعضهم بعضا بعضهم أو للمسلمين في الشهادة على
 قبولها ما جهت من النسيق وانظم المعنى عنه عن كون أهل بيته العربي عند نقل الإجماع
 على عدم قبول شهادة هؤلاء في الشك والخلاف قبول شهادة أهل مسلمة على مسلمة أهل مسلمة
 ولهم وهو ذلك بأهل الذمة واشتراط التتابع الثاني فلو قلنا بتميزه القبول من دون تخصيص
 واشتراطه ويزن ببرقوله لا قبل شهادة أهل الذمة على غيرهم إلا المسلمين وبدل على
 باقي الخلاف رواية شيخنا على أنه من شهادة أهل الذمة فقال لا يجوز لأهل مسلمة وأهل
 الذم لا في التتابع حضور أهل الذمة لا في جماع المقول على عدم قبول شهادة غيرهم قبل وهو
 قول الزمالة هل كل مسلمة باقتدار ونسب الشك في الخلاف ذلك لا يصحنا أو نقل عن ابن

محيّد

مع

ونقل عن ابن المحمّد قبول شهادة كل مسلمة على مسلمة وعلى غير مسلمة للمسلمين وليس هذا ظاهره على
 الجرح وبودع الكفر مسلمة واحدة ولكن اشتراط العدل لا نقل عن الشيخ المنع من شهادة أهل
 الذمة غير مسلمة وان كان على غير مسلمة فلا قبل عليهم ولا لهم وقد يوجب كلام ابن المحمّد
 رواية المحلّ في شهادة أهل الذمة غير مسلمة قال نعم ان لم يوجد أهل مسلمة قال لا وان
 ان لم يوجد في ذلك الحال غيرهم فان لم يوجد غيرهم جازت شهادة ستم في الرخصة واستغنى
 بعضهم للاختصاص هو الروايات من حيث ان للشهود عليهم بقاء الشهادة حيا وبلق منا
 رعاية أهل الذمة وبغير نظر ظاهر ان رعاية أهل الحرب لا يفتى اثبات الحكم عليهم با
 الحق بغير شهادة منهم الممنوعة رواية وشهره وإجماعا في غير ما استثنى في الاستثناء والزامهم
 بالانزاع من انفسهم ضعيف لأن قبول شهادة ستم حكم من أحكامنا ولا يجوز لنا ان نحكم عليهم
 ونفتي باحكامهم ببر ومفتون بأهل عندهم صالح القضاء ولا يثبت له بغيره على نعم
 فيرى عليهم الحكم ما حكم الله به على قوم وما هو بخلافه شرعهم فانهم على ما فيهم على
 مسلمة كضعف ما يروى من لزوم الشبهة في عدم قبول شهادته الكفار بعضهم بضمان ذلك
 رتباع الشبهة باجماعهم إلى أحكامهم ومضاهيهم وعدم القضاء فيهم بشرعنا أو ضعف من
 الجميع ما يروى ان الشهود لو كانوا عدواً أو عند الحكم الزم شهادتهم وذلك لأن لا قرار بعد
 لا يفتى بالانزاع بالحق ونفس أفرادهم الحكم بعد الشهود لا يوجب حكم الحاكم بالحق
 في جرح الحاكم عنده لا من غايته انما يكون تركها واحداً لو كان عدواً لمالك كيف وهو غير
 مسلم سئل ان لا قرار بعد الشهود بغير الحكم الحاكم بالحق ولكن بما لو لم يعلم الحاكم بفسقهم
 المروى عن هنا معلومة صفة منهم كغيرهم **سادس** من شرط الشهادة العدل وقد تقدم
 الكلام في هذا واشتراط العلم على الكفّاء والسنة والإجماع في سببه واعتبار بدع فيما قبل
 الكفّاء وهو ما كانت كبره بنظر الشيخ وبكسفة عنه فإولى الاختيار ونبش السبب والشاؤد
 يظهر من أحوال القواعد والخطأ بالاعتقاد وما يلوح من قناني للشبهة في ذلك والكبير والصغير
 من الذميين لا يفتى على القيد بالنسبة إلى الرجال ولا على الأصناف والنسبة إلى المخالطين والعدالة

حكم

الان ظاهره احتساب
 عدم التوحيد لهم
 والاشارة في خصوص الرخصة
 فيلزم دلها عليها الصيام

في الا وحدهى لخاص فان قال استأثنا ذلك بالشرية قلنا هذا اقل او في عاصم ذلك لعدم
 استكمال الامانة غالباً على الصغار فلا يفتق منه الشبهة غالباً والعزم على عدم تعللها بما لا
 يمكن اعتقاده من التكلف على ان الشبهة ينظر من هذا الارض طوله الى برون به اصلاح على ذلك
 فلم يكن حصول عدل لا من بين اثنين وبه في اصلاح العمل على ان يعلم الثاني حتى هو الاول
 مصافا الى ان الاقوى وقبح الصغار مكنه باختيار الكبار ولا يفتقر الى به يفتق الكلام
 في الامارة وهو في اللغة الدوام والاشارة على الشيء والروية والظاهر في العرف العام والعرف
 الشاعى عاين عن الآثار من الذنب من دون خلل فائدة او مع تحملها ولكن بلغت في الكثرة جعل
 لا تسع شبهة بحيث لم يزل يفتقر ويترب والظاهر ان الامارة في خلافتها لا تفتقر الى ثلاثة فقط
 لا يفتقر بين كونه الاثنا من نوع واحد او نوع متعدده ومثل الاثنا ايضا المدونة
 على فعل واحد يترب على الاظهر مثلهما على الاقوى فعمل الصغرة مع العزم على العود عليها
 لو تكررت مع ذلك العزم لا فعل الصغرة مع العزم على فعل الصغار ويظهر من بعض الروايات
 انها مغلقة مع عدم الاستغفار للوزم الاحراز من بين من الذنب ولا يستغفر وكذا
 بانزونه الجرح والمشتق من الامارة هو التقارب مع العزم على العود وبه ومن وافق مع العزم
 على عدم تلك الشبهة وكذا الاحراز على الصغار كبره بدل عليها الاختيار بل لا جرم ولا جرم
 والقاعدة في الجرح لا يصح مع الامارة في العمل لا يفتقر الى اشتراط طاعة على الاحراز على
 شيء من صحتها وفي جرحها الاحراز به بين الذنب فلا يستغفر احد ولا يفتقر
 فذلك لا الامارة والقاعدة ان المراد من الاستغفار الشبهة هو ان يفرع على العمل ثانيا لا مجرد
 عدم الشبهة للزوم العود والجرح وفي الجرح فليس الذنب يجمع حتى يكون كثيرا ولزوم
 الامارة من العمل لا يفتقر الى اوصاف من جهة الكبر فان تلك الشبهة على ذلك الامارة
 كان حكم اختيار العدل لا يفتقر الى اوصاف من جهة الكبر فان تلك الشبهة على ذلك الامارة
 الملكة غايه في التايبات لا يفتقر حكمها احد والذنب خافا بغير الشبهة والى حكم الذنب
 ضا او العدل ليلما والمعارض في جرح والى العدل بالمع في جناح الاختيار والى العدل

مفاجيء

الملك

الملك لا يفتقر الى اوصاف من جهة الكبر فان تلك الشبهة على ذلك الامارة
 الملكة ايضا جرم من جهة الكبر وانما في التايبات لا يفتقر الى اوصاف من جهة الكبر
 وعدم الاختيار الى اصلاح العمل على الصغرة وظلوا خافا اخر ومقتضاها ان الشبهة جرحها
 مقتضى ليعتبر الشبهة حتى لو قلنا ان الكبر في رافعة لنفس العدل والحقان في ان صحة الجرح
 يفتقر الى الشبهة على ان الاقوى وقبح الصغار مكنه باختيار الكبار ولا يفتقر الى به يفتق الكلام
 اولاً دون منسفة لا ثناء وهذا الروية الاولى وهذا امر **احدها** الخاف في العقاب
 ان ادعى خلافه ان الكفر ردت شهادته لمكان في العزم ولو قلنا بان مكان معد وروية لعدم نقصه
 في قوله اجتهاد او فطيلاد كذا الوادي الى كونه مخالفا من غير اثباته والعدة الاخيرة لا يفتقر
 منه بقول شهادته الكفر والخالف وكل من الكفر كثر وزاد وعلمنا من حاله انه كثر مع ضرورة
 وكذا لو كان فطيلاد كذا الوادي الى كونه مخالفا من غير اثباته والعدة الاخيرة لا يفتقر
 اليه من مسكر للبيته وان افكره وعلمنا ان كثره كان شبهة فذلك شهادته حاله ان يكون
 ذلك الاتكاد والاكفر لا كذا لا يفتقر الى العدل والنجدة من ان كثره وبها من الزرع شبهة كما
 صلح والصوم او عدل الجرح او كون الفطيلاد بالان جرمين او كون التواب والعقاب كان
 وكان شبهة لم يفتقر الى شهادته وكذا مستكر الفطيلاد شبهة وقد يقال ان اتكا والعزم
 بنفسه مكفر حسب الظاهر فان لم يكن مكفرا فمقتضاها جرم من جهة الكبر ولا يفتقر الى اوصاف من جهة الكبر
 كان الاتكا والعزم من جهة الكبر فمقتضاها جرم من جهة الكبر ولا يفتقر الى اوصاف من جهة الكبر
 اليهم ودعوى ومقتضاها جرم من جهة الكبر فمقتضاها جرم من جهة الكبر ولا يفتقر الى اوصاف من جهة الكبر
 لاجسام ودعوى الجرح افعال الاعباد ودعوى الروية بغير العين الباصرة ودعوى الخلو بل
 هذا هو الاقرب ومن نكر العزم وبها لا يفتقر الى اوصاف من جهة الكبر فان تلك الشبهة على ذلك الامارة
 ان كان بين الظاهر المسكين حكم عليه باكثر خافا او باطنه الا انه تعالى خلاف حكمه المظني فانه لا
 حكم عليه باكثر من النسخ ما لم يعلم ان خافا فله فطيلاد عندك وعلى ما ذكرنا من انك فطيلاد
 عندك لا يفتقر الى اوصاف من جهة الكبر فان تلك الشبهة على ذلك الامارة

عزم

كان هذا الشخص والاستقلال منه بحيث بنا له من وصول الخبر اليه ويخرج بوصول الشريعة
 الاستقلال من شخص لوراه خطه وعلم حسن طبعه لوراه لانه يقر بعنده اراؤه العبد ويرى
 الخلو من عند اراؤه القيام ويطلب الخلو من صاحبه عند اراؤه الاقراء وليس من البغض لكن الخلق
 انكر في معده والحال هذه اجعل مثل البغض العداوة وما هو من ذم هو المومن وطبعه ومن
 لا يعرفه وحال على الخلق الا استرجعوا احدهما اراؤه واللعنة وربا استوجب كلاهما داما
 صلح بينهما حواشكنا ثلثا لا يصح على ان الاكابر خارجين عن الاسلام ومنهم ضرب الحجاب
 بينه وبين الله بينه كما ورد لهما من كان بينه وبينه وبينه من الحجاب من الله بينه وبين
 الحجة سبعين الف سور على كل سور مائة الف عام ما بين السور الى السور ومنه الف عام
 وفي اخرى ما مشى الى مسلم يا براد طابوا حيث فاستاذت عليه فلم ياذن له ولم يخرج اليه
 لم يزل من اعتاده حتى بلغ ثمان مائة الف على هوان الطغيان وعدم الاعطاء واثارة استناده
 واخفاه ان هوان البغض والعداوة **ومنها** ان من استعان باجنبه فاحاطه قلم بينه
 وهو عند رايه الله انه بان ينفع حوائج الدنيا فعليه الله تعالى عليها **ومنها** من قصد
 فلم يجمع وهو فادور فقد قطع ولان الله تعالى **ومنها** من منع مومنا ما عاهد او عاهد غيره
 اقامه يوم القيمة صورا وجهه من رفته عنده مقلد لزيداه العنقه **ومنها** من منع
 من تاداه لا يمكن جنباني **ومنها** من نفل الرمن من نظره ليعقبه بما اضافه الله عز وجل
 لاضل الاضله ومن روى مومنا من سلطات الخليفة من مكره فلم يعصه سورة النار
 وان اصابه فهو مع في عيون والفرعون وحق لعان على من بسط يده لجمع مكره من
 عبيده آيس من حتم **ومنها** حرم الحجة على التباين والتباين بينهم **ومنها** اقامة
 من المومن بمنزلة المودة وعوة المومن على المومن حرام ومن روى على من رويته يريد
 شينه هدم مومنا ومنه ليسه من ابناء الناس اخرجه الله من دياره الا اذ لم يات بطان ومنها
 من رضى سلطانا بخط الله خرج من ربه الله ومن جادل امره بصحة الله كان اسرع لابر حرا
 وتقرى ليجي باجره **ومنها** من كان يومن بالله واليوم الآخر فلا يفر من مكره ربيته ومنها

له

لا تشغل في مجلس ضباب فيه امام او ينقص فيه ومن منعه عند سباب الاولياء
 فقد عصى الله ومنها الشايع حرم منعه في كتاب الله تعالى في ثلاث مواضع فقال في الظفر
 اوعا لم او ثلث لذي لضم الله قال ويطعون بالمراد بان يوصلوا يفسدون في الاخر والاول
 لم اللعنة الثانية لولم لم الحاسرين ومنها عده المومن اخاه نذ ولا كفارة ولا ذكره وقتا
 عند الله ان قولوا ما لا تفعلون ومن كان يومن بالله واليوم الآخر فليقل لا وعد ومنها
 رجل من اصحابنا استعان بمرجل من اخوانه في حاجة فلم يبالغ فيها بكل جهد فتد خان الله
 ورسوله والمؤمنين من امر المومن في الاخر ومنها لا تدي الثاثة لاجنك في حرم الله ومنها
 بك ومنها من شتم بصحة ترك باجه لم يخرج من الدنيا حتى يفتن ومنها سباب المومن
 فسدت وقتا لذكره وكل لمح مصعبه وحرمة حاله كونه ومعه ومنها اذا اتم المومن اخاه
 اثبات الايمان من قلبه كانت الخ والماء ومنها من جرم مومنا بدت لم يفتن حتى يكبر
 التي اخاه بما يوجب الله في الدنيا والاخرة ومنها ما ورد في الجنة واليهنات وهو كثير
 منها ما ورد في الجنة واليهنات نسبة اليك من ليس فيه ومنها من يتبع عثرات المسلمين يتبع
 عثرته ومن يتبع الله عثرته يتبع ومنها لاذن بحرب من الله من اذى عبيد المومن ولما من
 غصية من اكره عدي الرمن ومنها اكره الله من ثرا من شيب وان وف ومنها عقوق الوالد
 وتر صلة الرحم ولكن فيها الكتاب وثنا السند ومما عدى الشخص ذو وجهين وذو
 لسانين يطوي اخاه شاهدا وبالحكمة عابا اذا على حسد وان اذ لم يحد له ومنها الكذب على
 محمد الكتاب والسنة ومنه صغيره ومنه كبريه بها الكذب على الله ورسوله وبما اليه ان
 ومنها المكر والغدر والمخد بعه في النار ومنها احد رواه اكره كالحذر دون اعتادكم فليس
 اعدى للرجال من اتباع اهلهم واتباع الهوى يصعد عن الحق ومنها طولا لامل بليس الدخول ومنها
 الظلم وفي الكتاب والسنة التواضع فاحذر كفاية والاقرى ان فيه صغيره او كبريه وكذلك
 امر الاناس بلا حوط جعله كبريه ومنها الف والكره في الحجة عجا للترك الف والقرى كان
 بالامس بظفر فعد اجنبه واليك كبريه اذا كان حجة وان كان احثا اما دوما ودقرا

لا

الغير المشرية كذا اذا شهدان نصف هذه الدار لم يد وهي سيدة غير مرفوعة بشرية
 على الاظهر وانما شهادة الشريك المشرية كنهما يشهد به فهو مقبول كذا لو ادعى على مال
 زيد فشهد له غيره هو شريك له في المال سواء كان ذميا او عبدا او امة او متاعا او غيره
 من ذلك المدعي والمدعى عليه في شهادته على غيره ولا تفاوت بين ان يقول هذه العاقلة او
 هذا الدين لنا او يقول هذه العاقلة لو فقهه عليه بشرية مع خروجه من قول نصف هذا الدين
 او الدين لغيره هو شريك معه فالاداة شهادة الشريك لا تمنع في حصة الشريك كالا تمنع
 في حصة نفسه ولا يمكن من قبل المنع على عدم سماعها في حصة نفسه فتكون الشهادة بمنزلة
 الصفقة للحاجة عند ذلك او لئلا وكل الامور في باب وكذا السبب في ذلك هو مشاركة الشريك
 في كل ما يملك من اجزاء الدين عند قبضتها فكانت الشهادة عارية اليه وكذا اذا دعي في الدين عند
 استيفائه كما هو الاخرى وان كان في ضمان المأجور له المدعي عليه على حصة فيستقل بنفسها
 لا يرفع التهمة ضد المأجور والتهمة والاخبار والمانعة في قول شهادة الشريك بشرية على
 الاطلاق وحاول على معناه في شيء فيه نصيب كسائر اقسام او في ما هو بينهما كما في اخره لو
 شهد الشريك لشريكه في غير غلام الشركة قبلت وكانت من التهمة الثانية شريفا اما ان شهد
 الشريك لشريكه في مقام لا يعود له من تلك الشهادة في غيرها وجها من اطلاق المنع من
 قول شهادة الشريك لشريكه ومن الشك في وجوه ذلك في الاطلاق لا تصرف الاطلاقات في
 التهمة والتهمة مستكملت في محققها وذلك كما لو اقر لشخص بدين في يدك فشهد بالشركة
 او لا تبين فادعى ذلك المدين لغيره ان كل المحصة الشائعة له فشهد له بذلك فان شهادة
 يده بشرية الاخرى ومن صاحب اليد ما لا يجر نفعه وكذا لو شهد بغيره فشهد له بذلك
 لو كانت الشهادة بالدين المشترك بناء على عدم الاشتراك عند استيفاء احد الشريكين فيقبل
 حتى لو قال الدين بينهما لكن في حصة الشريك بناء على حواجز بغير الشهادة وبشرية الى حواجز
 ما رواه في بيت عن ثلاثة شركاء ادعى واحد منهم الاداة قال فشهدوا على ما كان في
 اليد مرفوعة كشما ولا يجوز ان يوجب باطلا كذا لو ادعى ثلاثة ما لا فشهد اثنان فثبت

فشهد

فشهد الشهود مع اخر ثلث الا فشهد الشهود لها بالثلث الثاني للثالث لثالثا خلا
 العتوى والرواية فشهد له على ذلك فثبت له ما ادعى المنع من قبول شهادة شريكه على واحدنا لا
 يجوز بناء على ارادة اللام من على اولى الشهود عليه واحد والشهود له شريك ثالث ولكن اطلاق
 من قبول شهادة الشريك لشريكه بثلث كل ذلك ولو شهدا الشريك لشريكه شريكه فثبت له
 لعدم التهمة التي هي فرض شهادة عا لغيره نصيب مع اقرار الشهود ولا يشترط اكثر منه ومما شهد به غيره
 لغيره عليه بالغير مقبول في الظاهر والتهمة فيه من حيث عود المال اليه لتعلق حق غناء الفلاس بدين
 فثلاث شهود الغيرة مطلقا بان لا يجوز في مكان مع لغيره لتعلق حق من لغيره الفلاس بدين فثبت
 في قولنا لا يثبت اولا التهمة حيث ان الادعاء كالحال فلا يبرأ بها كل ما يظن اننا قد يمنع من
 بشهادة غيره فلا يجعل الحاف غناء الميت بغيره الفلاس لو شهد بان الشريك كان الدين
 مستحقا لذلك بل لو رجع احد غناء الفلاس او الشريك بغيره لغيره بدين على الشريك
 لمكان التهمة بعد نزع الغرض منهم بالشركة ومنها شهادة الرعية والوكيل والشهود بغيره فثبت
 في ما كانا وصيا ووكيل فثبت عليه لغيره بالوصي التهمة الشرعية من انما كذا او نفس الحاكم او كان المال
 تحت يده وناقش بعض المشايخ في رد شهادة الرعية والوكيل بعد قبول عموم ادلة قبول
 شهادة العدل وحيث خبره في كل تلك في صدق التهمة في شهادتهما وفي اندراج التهمة في حصة
 منهما في الاطلاق الاخبار المانعة لقبول الشهادة مع التهمة في قبول ادلة قبول شهادتهما
 سالما عن المفاض ولا اجماع يدل على المنع بل ظاهر حال السلم ومحل على الصحة يدل على قبول
 بل في صحة الصفار وصكائنه هل يثبت شهادة الرعية للثب بدين له على رجل مع شاهد آخر
 عدل فوقع امره فشهد معه عدل اخر فثبت المدعى اليه دليل على القبول نعم لو كانت الرصانة
 الوكالة يجعل ردت شهادتهما لعودهما لاثبات حال لاقتما رصانهما رصانهما مدعين حتى
 التهمة ولو لم يكن جعل لغيره فثبت الرصانة والوكالة وسلطنة الطرف ليس من مظاهر التهمة
 بل هو من باب البحث الشقة مع ان الاصل ههنا قبول الشهادة وليس الخارج سوى المنع من دخول
 في نظر التهمة وفي ادائه من الاحكام المانعة ومن حصول الحق عليه بالنسبة بالخصم في الاحكام

الاج

عن قبول شهادة كثير من الافراد هذا كله والمشهور بعدم قبول شهادة الرضى والوكيل
 بما جازى كل ولا اجتهادى او اجتهادى من باب اوعد او كما كثر في مع الخصا والولاية فيه
 اليه والشهيد من لا يخطئه حقه كارت تكون جماعة وحيت كانت هذه الشهادة في غير ما لم يثبت
 الادلة ولما رخصت الكافية الاخرى الا اني محذون من اجوز للرؤية من شهد لوارث الميت جميعا
 من اهل البيت او على غيره ولعل الشافعي للورث الصغير وليس اكبر شاي في وقوعه وبينه للرؤية
 ان يشهد بالحق ولا يمكن شهادته في ذلك الرواية صريح في وجوب شهادة الرضى على الرضى ومن العبد
 وجوب الدماء وعدم قبولها من اهل البيت كما لا يلزم من بعض المتأخرين فلا بد من الاضمار في منع قبول
 شهادة الرضى والوكيل وهو مما لا يقطع به من مورد الشريعة فيكون قابلا لغيره من تلك
 العوائق وثلاث الاجزاء عن شهادتها للغير بالمقطع باعتبارها الشريعة على القطع بدخوله
 المراد بلفظ اللهم المنع عن قبول شهادته بالمقطع ومنها هو ما اذا كان الرضى مدعيها بالمال الذي هو
 عليه من جهة الثلث او من جهة العطف الذي هو وصيه عليه وكذا لو كان الوكيل وكلاهما على ذلك
 اما لو كان المدعي يتبعه كالاربع وصيه افراد وكيل او كما اذا كانت للثب وشيئا او للوكيل ان يارعي
 احداهما وشهد الاخر في منع قبول شهادته بوجوه السلطنة والولاية في المشرق واليه شكا رادى
 من ذلك ما لو كان الرضى وصيا على الثلث وشهد للورث بالمرقوف عليه او كما وصيا على
 الطفل وشهد بالاربع وصيه بالثب من الثلث وكذا لو شهد الوكيل على بيع مال شخص اخر عند اعدائه
 او الوكيل على خلاف ذلك وجب انهما ومن الموكل وكذا لو شهد الوكيل على ابتاع عقدا او ابتاع بعد
 ابتاعه منه على دفعه من الركن لم يثبت على دفعه منه كان مدعيها وقد نحل الشهادة
 في الاول لا لاخير فيها الرجوع الشاهد بالذي اوضحه بركانه وكذا الرث شهدنا في المشرق
 للرضى على المال بالثب والحق ان يقال ان شهادة الرضى والوكيل فيما عدا ذلك في الولاية منها
 تامة في جميعها كاهوطا خلا من المشهور فكل موضع يتردد فيه بين الرضى والوكيل فانه يتردد بين
 ما افضل سواد ما لا يصل او يكتفى به في قبول الشهادة لانهما مكان تامة سواء كان الوكيل
 على الدعوى وبصفاته شكا لو كان وكلاهما على المخرج بعد خواتمنا لو شهد الوكيل على دفع ما
 له

المشقة من
المكاشفة

هو موضع ثمة في شيلي
 الرضى بالاربع او اعداء الرضى
 او وصي من حيث عادات
 له الولاية عليه كالأول
 بعد بتره وكذا لو شهد الوكيل على مال يعود وكلاهما عليه بعد شريعة

لج

لوكيل من دون استناده اليه في غير الكلام للتقدم ومنها شهادة السيد لعياله بالمال وجباية خطا
 فانما لا يثبت بناء على ان العبد لا يملك حرة وعود الشهود بالمال وبنافه على العبد ايضا لانه
 صلت كان ملكا مشركا فهو عبيد لولاه واما في شهد بجباية من يجب قضاءا فهو اقرب اليها
 الشهادة لعياله الكتاب المطلق فوجبات من امنا وسلطنة ومن عود المال اليه لظهوره بغيره واما
 المشروط فاقول بالبيع مكان التهمة بل لا بد من دفع في المعنى ومنها ان لا يقبل شهادة من يدفع شيئا
 من راي نفسه كشهادة احد العاقله بوجع شهر وجباية الخطاء وكذا الرضى والوكيل بوجع
 شهر المدعي على الرضى والوكيل والمولى عليه حرة انما يجادح ههنا هو المدعي عليه فلا يقبل من
 ومنها شهادة الوارث بوجع الورث فانه اثر بعد الورث لعودها لنفسه وبه اوصل
 لو شهد قبله وهو الوجه لم يند بل مع احتمال السريان عادة او شهد بالورث مع جرحه
 ساريا في العادة او في مرض يعلم موته قبله فالأقوى قبول الثلث في غنى التهمة الزائدة فلا خيار
 في ذلك فثبت عدم قبول شهادة العدل ودر بعض المتأخرين الشهادة بالرجوع الناري من
 الورث فادفا بينهما وبين الشهادة بالمال لعود الرجوع للشاهد وعود المال للشهود في
 حال حرة وهي حسن ومنا العدل ولا يقبل شهادة على عده وان قبلت للرأى المشهور
 والاجماع المنقول ولكاف التهمة ولما خاف من عدم قبول شهادة الخصم وعدم قبول شهادة ذي
 شناعة والمراد به العدل ولا يرضى سوى من جهة كذا او خلافه او فسق وقد تكون العدة
 من الخباياين وقد تخفى بوجد وقد يظهر اثرها بنسب وبسب وقد تعرف بدون ذلك كما اذا
 علم ان احدهما يزوج ببناء العز وحزبه وفوات النجاسة من بدع وعزوت لبرورة وذبادة نفسه وقد
 تكون من نفسه باسفا وكيفية كذا انما امرضا جبرها على البقض والتخلف والعداوة وكان من عدا
 من مناد وقد لا تكون كبيرة كذا اذا اخطرت لربا فانها التوبة وقد لا تكون فسفا كما اذا كانت
 كاذرا او تخالف على وجه قوي او كانت من الخطايا العنصرية وحينئذ يخطو بها بناء على صاحبها
 نفسه بزره والضاو هكذا الرزق وليس صك ثنائى في سب وعداوة فقد يقع ذلك من الاصل فناء
 احبنا باعتد الغضب ولا يفسد الرافع من عدو وابل للعداوة امر في نعم ان كان الواقع كبيرة

منع قول الشهادة كونه منقادا كان صحتها مع الاحكام وقد منع الدواة بالسبب فيفسد
 ينسب جناحها كالزكيات المستغاب مجازا بالنسب وكان حبلها بالفرق والاهانة والسبب
 فلما يجوز الاستدلال على المقدمي يجوز ان يندى ويمنع قول الشهادة على العدد ومنع قول
 لشاهد ومنع تركه من شمله به وما ذكرناه يظهر وجهها مستكلا لو لم يكن الجمع بين منع الدواة
 من قول الشهادة وتحقق العدالة منها ويحتمل ان يكون في المنع دون النسب فيجوز حملها على عدد
 غير الممنوع لوقولنا يجوزها الامر بدونه وبعضهم حملها على ما اذا لم ينقل بعدا للمرء المصدق
 من سبب وقد فزع بعضهم على ما اوردوا من دون احكام بناء على انها انفسها صغرى وبعضهم
 حملها على ما اذا علمت بالفرقة الانايات من ظهور حال من العدد وعلى كل حال فظاهر ان
 التامر لا يطعن على خصوصية الذين اخذوا على الفاطم عليهم السلام كما هو منقول المشهور
 فكانت الدواة الظاهرة او للرواية الجيدة بالثبوت الدالة على دور شهادتهم الا ان يوردوا
 من ذلك وشهادة من غيرهم عليهم او كان شهادتهم غير متعالة أنفسهم حيث ان المال المتأشك
 بينهم او كالتشكك حيث ان شهادتهم على الماخوذ من جميعهم فتكون الشهادة على جميعهم
 بصدقه وقد جرد على البيان بنحو الشهادة بالاسم فيقول الامام وشاهد وكونه من عياني
 بعض الشهادة غير منفي لحصول العدالة والحضرة وعلى ذلك فلو لم يشتر شاهد الا قلت شهادته
 وكذا لو لم يخذ قطعه من الطريق من مالا شاهد شهادته الصديق بعد اجماعا او الامانة
 فيما غير ما فزع لعدم تحقق دخول هذا الفرع في التهمة الماخذة من قول الشهادة وكذا شهادة الزوج
 مطلقا لما اوردوا من مقتضى العكس للاجتماع والجمع في بعض الاجزاء الجرح المنع من قول شهادة الزوج
 لزوجها الا ان يكون معها غيرها واخفى كثير من القدماء ما اشتهر طاعة الامام مع شهادة الزوج
 لزوجته ايضا هو ضعيف لعدم دلالة على رعاية مافى الروايات الضعيف مع الزوجية ودفعه
 الاعتناء من حيث ضعف عقل الرثة ويمنع ما راجع الرجل عن ان يجده ودواعي الرغبة عن منا في القوي
 مع ان القول بما شترط الاضمار الاستدانة الزوجية ضعيف ايضا لضعف معاوضة الرواية لعدم
 الادلة والشهيق المتأخر في كونه ان تكون اجماعا مضافا الى ان كان حملها على الغالب من رتبة

انما فيه منع واحد فيجب له
 بطلانها في حصول الدواة
 والحضرة الناطقة لو كان
 حادوا منها شهادة الرثاء
 بعضها البعض على الصحيح

الانقضاء

الانقضاء الى شهادة الامانة اخرى ردم كفاية شهادة واحد مع بين المدعى الى في الرخصة
 ثبت بشهادتهما الربيع وفي مبرز الشهادة ولعلنا نقول في تلك الصورة بلزوم الاضمار ايضا في
 الحكم بربع الرخصة وكذا ظاهر الشافعي خلاف ذلك وان هذه الصورة من غير الغالب قد دخل
 تحت عمومات قول شهادة الامانة في الربيع من غير معارض سوى رواية الاشهاد وهي
 على الغالب كما ذكرنا مع القول باشتراط الضمة ايضا في الشهادة في الرخصة في قولها
 بالنسبة الى الربيع فلو انقضت الشهادة اخرى فهل يثبت النصف الظاهر ذلك على ما لا دلالة له ولو انقضت
 الى الزوجية غيرها لا يثبت الى الزوجية الشاهد غيرها ولو زوجة ولا يجوز حمل الرواية
 على ادائه ان يكون مع الشهادة غيرها فلو ادبر العين لعدم انشراح بين الزوجية وغيرها
 والزوج فلا يحسن التفصيل ومنها شهادة الارحام بعضهم لبعض مشولة لعدم ادلة في
 التهمة الشرعية وان اختلفت التهمة العرفية وعلى بعضهم بضاك سري شهادة الولد البتة
 دون الرضا في دون الدم دون ولدا ولد غيره فلو ان النع ونسب للشهود وعلى اجماع من جماعة من اصحابنا
 ومنه لحن وان عليه خنا والعنف والامانة وفي الاجل لا يقبل شهادة الولد على والده وكذا
 الى النفس اسند عليه بقوله تعالى صاجها في الدنيا معروف والشهادة عليه ليس من العرف
 بل هي امة فزود ما عرفت العرف فيسقط شهادته فيمنع من قبوله ما دل على حرمة التاميم
 بوزن منع الشهادة عليه بالاولى والحق فيهم بذلك الجدل فلهذا سأل في المنع ولا فرق في المنع بين
 الشهادة عليه بالاولى او بالاحد او بالجميع بين الشهادة عليه وعلى غيره فليكن النسبة الى
 دون الشهادة عليه وكذا كل من جمع في الشهادة بين الادوية والمبشورة على الاظهر والقول الثاني
 القول لعدم الادلة في قول شهادة العدل وعدمه من يكتفيها فانه انتم قلبه ولا يطاع احد من
 حيث بعضى ولا طاعة في قوله في مصيبة الخالي وعدمه قوله في ما بين بالنسبة لشهادة ولده
 انفسكم او الالدين او الاقربين ومن بعيد الامر بالافامة والمنع من القول كما قد يشترط في
 داود بن الحسين افعلى الشهادة على الالدين والولد وفيه النسخ عن الشهادة بالدين على المحسب
 وهو محمول على ما اذا اراد التوجه الى الاستعفاء لها حال الاعتناء ولا يجوز ادعاءات على الكفر

رواية اخرى فهل
 يمكن في الاضمار الحكم
 لانه على ان يثبت
 الرواية القم الى
 الرواية غيرهما

نوع

اشهرها واقرها العزل الاله على سبيلك وديك الشهادة على مولاه غالباً من الاقرار في حق
ولو خلق بالعبد بعبادة او فضا او بيع نفسه او شراها من مولاه ولا يقبل من العبد هذا
الاقرار كما هو ظاهر الاحكام فلو سمعت شهادة على مولاه لسع اقراره لانه في حق الشهادة قد
يضعف هذا القول ببيع عبادة العبد للولد او لغيره كما القياس المنوع ومنع رجة مائة كثر
العرفان بالنقل عن اهل البيت كرسلم بن مرسى الضعيف الطبري ورواه احمد بن محمد بن عيسى
اصحابنا ومناقبهم عليه ومنع من صحيح الجلي في المنع عن قبولها على السيد فظها ومنع من
بها من كلام الرازي على انه ضعيف ومنع من حجة الاجماع المنوالة بالمنع من القول على السيد
بل ظاهر سوغها انما لم يرها بالنسبة الى غيره ومعنى ملازمة منع قبول اقرار العبد من
حيث انه اقرار في حق الغير منع قبول شهادة السيد في مقام الشهادة والعرف بين المان
واصح ورسلم بن مرسى في الدعوى وقيل مطلقا وحكي عن جماعة من الرواة وحضر من الصحيح
بجوز شهادة العبد المسلم على المسلم وان كانت نسخة لا يجوز والاخر لا بأس بشهادة الملوك
لنلان وثالثات الا انهم اجازوا الشهادة وان اول من رد شهادة الملوك هو من كان
ان القول به قادر والمنع في الجلي من قبل الجمع عليه فلا يترك مجال وقيل لا يقبل مطلقا على القول
لجهد لبعده النية بينهما ايهاا وجمعا بين الاولين وهو قول مشررك وقيل ان ثبت لغيره
على مثله وعلى الكافر ورواه المسلم الجمع بين الصحيحين ولعمري قوله لا يجوز شهادة المسلم على المسلم
وقوله يجوز شهادة الملوك من اهل القبلة على اهل الكتاب ولما روى عن علي بن عمار كان يقبل شهادته
على الامم ووصفه ثم كان ان يرد في عدم صلوحه الجمع بين الاقرار والضعف المعتبر في ذلك
على التي فلا يصلح من المنع قبول شهادة على الاقرار وان امكن فربما الاعتبار وقيل ونسب
لاول الصالح ايضا فقبل لغير مولاه وعليه رد مولاه كما في النية وعليه مكان العيش والعقود
ولان فيه جمعا بين الاخبار ووصفه ثم كنع حصول الجمع ومنع حصول النية فما لو كان له ومنع
ما يقبله الصبي لو كانت له ومقتضا لو كانت له وقيل ونسب لاني يابى بقبولها انما لغير سببه و
منع من رواه على سببه ورواه لو كانت سببه من الجمع بين الاخبار والقبول فوجز الرجل الملوك

بجوز

نوع

المسلم يجوز شهادته لغير مولاه في الدين والشئ اليسير ووصفه ظاهر لضعف المنع وعدم
عنايته من دعائها وفي رواية عن المكاتب قال يجوز شهادته في القتل وحده ولا يقبل بغيره
والظاهر في النظر في الاخبار والروايات الدالة على قبول شهادة العبد لطلعا والاختيار والاشارة
قبول شهادته منهم والاعتبار ايضا حتى باتت العبد مملوك وان مملوك الشخص شي يرد على انما
على نفسه وماله على الخطا ونسبه بالنسبة الى مولاه وعيان العبد لو شهد على شئ وللجمع
بين الاخبار والاشارة والجملة ان العبد لا يقبل شهادته لمولاه ولربما كان شهوده ولا على لاه
ولو يجرهم ويقبل في غير ذلك ولكن حكم الاجماع على الشئ بل وعن غيره على قبول شهادته لقا
تم اطمئنان رد شهادته على شهادته على مولاه فظ والافا لظهور ما قلناه وانما علق
العبد جازت شهادته على من كان مولاه وله لعدم المانع الا ان يكون العتق لاشهادته فز
يستشكل فيه لكان النية لانه كالمشقة والاجود انه لا شك ان العتق لاشهادته فز
في رواية ان العبد اذا شهد على شهادته لقا عتق جازت شهادته اذا لم يوردها كما كان ردها
عتق كان مسئلة لم يقبل كالمقدم او على انما قادرت لا يكتفي بها حتى يعيد لها ويجوز رد الرواية
على التائب لكان النية المحملة وجهه ولعل على عدم قبول شهادته العبد لمولاه والجملة عليه على
النسبة **الرابعة** لا فرق في العبد بين الف والمكاتب لنفسه وان كان المكاتب بعد حصول
النية وبين الملوك وله وبين المملوك فلو شهد المملوك للمالك بعتقه على ما لاك البعض الا ان
كان من الشهادة لمولاه على مولاه وكذا البعض لو فز منه شئ فانه بلا حظ الجزاء الملوك فنه
وجواز العود لاوله وخصه وان اقرها المالك كان خالصا في الرقية ممنوع وقيل عن الشئ ان البعض
يقبل شهادته على مولاه في مقام المنع بقدر الحرية ويرد بعد الرقية فمجرد مكان عزاني بجهله
عن شهادة المكاتب قال يجوز على فدا ما عتق ان لم يكن اشتراط عليه ان لم يعتق ثروا
كانت شرط عليه ذلك لم تجز شهادته حتى يورثي وليس شرط لانه قد عجزا قلت كيف يكون حساب
ذلك قال لا كان النصف او الثلث فشهد له لاني لاني على رجل اعطيت من مال الخبايا فاعق
الضعف من الاتيين وهذا القول ضعيف لضعف الرواية سند او لا فلا رها

فان عتق قال
على ان عتق العبد
لوضع اشارة لم يجر
شهادته ويمكن حملها
على ان الحكم

م

واشتا لها على قول او يستغنى انه قد عجز ولا وجه لظاها ولا لغيرها لا يحتاج بها ولا لغيرها
 في ورشارة العدل ولو على غير مولاها فاما على التفسير فرب وبوبه ما ورد في صحاح الاخبار
 في قبول شهادة المكاتب والاطلاق اذا كان معه رجل وامرأة ولا يشك ان لفظ الامر مشتمل
 انما جاء فيه فلا يصلح هذه الرواية بخصه لفظه الصواب الشهادة واحدا لعدم التعيين
 في الاستبصار غير ان رجله على يد رجل في المرات وهو والجلد عليه فباسم منع ولان الرقبة لو منع
 عن قبول الشهادة لمنع تأييدها كما ان يمنع الكل لصد فان العبد لا يقبل شهادة والتعويض في
 الشهادة بالنسبة الى واحد غير مقبول وان عمل التعويض المشهور به بالشهادة بمنزلة المستطاع
 بالنسبة الى الشاهد فلا تجزى تجزى ثانيا هدد وبالمثل لو جاء رجل فروي على ذلك لظننا به
 ضعيفا ان سئل هل يفتى في كذا لا يصنع منها وليعلم ان لفظه منقضى لا يقع وظاهر الحديث
 ان شهادة بالنسبة الى اخره المكاتب والشهادات على الاخر والاولى ان مقام يثبت بشهادته مع
 البين او مع شاهد اخر فبذلك ما يتبين من الحديث فيلزم على الرواية الثانية تكون شهادته
 كشهادة امرئة فيثبت على شهادته ما يثبت على شهادته وهو ضعيف لعدم ظهور الخبر
 بذلك لكن كاهر ظاهر ان الشرايط رجل وامرأة معه لو منع يكون بمنزلة امرئة لا يثبت
 اعم على ان شهادة المرئفة الطلاق غير نافعة فلا بد من عملها على التفسير وذكر في غايته الا
 انه يفرغ على ظاهر الرواية والفتاوى في دفع منها الرشد بما فيه فشهد بعد ذلك بيمينها
 حسون ويخلف مع ان هذا الاخر على الخبر والآخر ظاهر الرواية لا يثبت بشهادتها الحسنة
 لانه كما لا ريب فلا يثبت الحقايق شهد والمرئفة في دفع منها الرشد بيمينها على ظاهر الفتاوى
 يثبت بشهادة الحسنة ولا يخلف على الحسنة الاخرى لا في دفع منها الرشد واما في دفعها
 للرشد وحده بال على سبده على ظاهر الفتاوى في يثبت بيمينها على ظاهر الرواية
 لا يثبت لولا البين لا ينضم الا امرئة ومنها الرشد بالوصية بيمينها بشهادة الرعي على ظاهر
 الرواية ويثبت النصف مع البين على ظاهر الفتاوى ان قلنا بان زيم البين هنا ومنها الرشد
 على مولاها بالفتل عدم شاهد اخر فظاهر الرواية في زيم وشهادته على ظاهر الفتاوى احتمل

تليها

شوت

م

شوت نصف الدية او الزود بعد ما قاتل الباقى ويحتمل الرد هنا وشك كل منه الحدود وذكر
 بعض المناخين انه على تقدير سماع شهادته فقد الحرة بيمينه لزم انضمام رجل اخر الى بيمينه
 العلم وعلى الاول بيمينه البين بيمينه للامانة لفظه حق لو انضم اليه كما هو المحذور وكما
 هي بعض النصف ليمينه النصف قار وهو لا حرج ويحتمل تقسم الشهادة بحسب ما في الفتاوى
 من الحرية بيمينه ثلاثة ارباع ويحتمل الجرح على انضمام مثله اليه او على انه يثبت النصف من الاقين بيمينه
 من الحرية بيمينه اربعة ارباع من حرية الاخر وان كان يثبت بيمينها بيمينه بيمينها من يمينه الحرية
 وعلى الثاني بيمينه السماع على قدر ما يبرهن من الحرية حتى لو كانت عشر ابعث من العشر ويحتمل
 ان لا نسمع مالم يبرهن بيمينه فان زاد ولا نسمع الا في الرعي والنصف وعلى كل حال فلا
 بد من اقرار سماع على ما نسمع فيه شهادة امرئة ولا تظهر بيمينها على كالم الشبان شهادة المعنى
 على قدر عطفه على ثبوتها في الشهادة انما انما هو كمن لا بد منه من اخر فكذا المعنى انه ان جفع
 معه بعض اخر سمعت شهادته ثانيا اجفعا فيه من اللحد ويقتل الزايد منها في جميع الاحكام كما
 بينهم من الرواية الاجرة غايته ان يثبت النصف شاهد ولا يلزم منه كمال امرئ ولا من يثبت الشهادة
 الكاملة فلا ينفرد الا انما شاهد اخر او يبرهن بيمينه من الرواية الاولى ولان ما زاد على
 قدره من ان شاهد الكمال الحرية فعلا ان يثبت ما دناها صاملة حو نصف حو ثلث ثلثه
 اربع كما في ظاهر الرواية بيمينها ثمانية ارباع ان الاربع بيمينها ثلث الكمال لو كانوا
 بالنصف بحيث كل اثنين يثبتان نصفه على النصف الذي يثبت ما لاولين فلا يثبت ما يثبت
 البعض في الشهادة الا ان بيمينه بيمينه وبين ثلثه الاثنين في كل مرتبة حتى يتم كذلك
فاما يكون الشاهد منها لا الشهادة بحيث يجب عليه او افتاعها او كفاية بيمينه الاقرار
 او دفع العقد او روية للشهود او لمسه او شدة مقام المسو والشم وبعله وقطعه
 سوا ومنعه للشهود وعليه ان الشهادة لا يثبت بها ولا يثبت بها كماله ولو يثبت بها كماله
 ينعاد سر او يثبت الشاهد الا ذلك محذور او ليس تقسم مع ذلك او زاده كلف للعلم
 او لزوم الشهادة كذا با وسند واجماعا وعلا ويثبت الشهادة ما لا يخفى لا بناء على

فمنع في سماع الزايد
 الشهادة والاقسام
 اخر او الزايد بيمينه
 ولا يمكن اثبات انه كان

على فرض

العمل وعدم قربها من الثواب على ثوبته وغايتها من يتوب وبها يولد أو يعرف من الله
 ان غايته الاخلاص في جملته من الاجتناب عما يظهر من ان مجرد التوبة ليس بشئ الا الشاهد وهي
 محولة على من عرف صلاح حاله وعمر الملكة اليه بجره والتوبة كالمبلغ من كثير وغيره في بعض التوبة
 عز الله توب انواعا اشخاصا ويلزم فيها الدم على ما تقدم والعزم على الدم ولا يشترط فيه فقط
 خاص بل هو فعلها فليكن من وان كانت الاولي اطهارها باللفظ وهذا الاستغفار لا يخل مع
 نفسيه بل في التوبة عند عدم الندم والعزم على العدم عبادة تغيب عن ولا تكون عبادة
 الا على ذلك يظهر من الاجتناب عما عبادة مطر بنفسها ولولا ذلك كانت اقرب الى المعصية
 خولها فيها بما يترتب بالستر ما ليس في قلوبهم من الاكذب والمكر اقرب وسره هو
 الشاير ويظهر ما ذكرنا من جواز بعض التوبة عن فعل دون التوبة عما توب عليه
 من ترك واجب او فعل محرم فيجب ان يتوب عن الفعل وان لم يكن نفسه الفاضل وعرضه
 الاموال ابتداء وانما طالع وفانما عن اقواله وان منع نفسه من الحد وعن الشر في وان
 امتنع عن ودها وبالحيلة قد يتوب عن ابتداء المعصية وان لم يمتحار من ثوبت عليها من
 قضاء صلح فوالقوا اداء بالخصية او بما استدام عليه من انما فعلها وان كان هو في
 الاجتناب اشكل فلا بد من ملاحظة القناعات ومع ذلك فالشربة الحقيقية المحبة صانها والمصيبة
 لعز الكد ورايت والرقبة لا اعلى الدرجة انما تلي هذا التوبة عن بقا ذلك الذنب وعرضه
 وما يلحقه من الكد ورايت الا ورايت انما في التوبة عن المصيبة الماخى من الذنوب
 ولذا في الاعادة ورواها واستحلال المحضوم وان تفرغ عن ذلك لا تفرغ من تذكير
 في طاعة الله كما يربها في المعصية وان قد يتهاجر في الطاعات كما ذكرنا حلالا في المصاحي وقوله
 وقد سمع قالا يقول الاستغفار فانه شكك فيك في ما لا استغفار ان الاستغفار ووجه الدين
 وهو ان واقع على سنة معاني **وهي** **الندم على ما مضى** **الاسان** **الفرح على ترك العود اليه** **الان**
 ان تؤدى الى الخلق في حق فثم **انما** **من** **ان** **تداني** **الم** **الذي** **يبت** **على** **السن** **فقد** **ير** **بالا** **حران**
 حتى يلحق الجلد بالخطر وينشأ بيننا في جديده **السار** **ان** **تدني** **البحر** **الم** **الطاعة** **كاذ** **فقد** **حلاف**
 المحصنة

على حق توبه من الله
 وليس عليه توبه فاحسنه
 انما ان قد اذ في نفسه
 حتى يري حقا

المعصية العزلة لك ما كان المصير منه الفرو الكامل من التوبة والمختلفة في ذلك او يكمل ترك
 او ان كتاب مكره فانما الظاهر من التوبة عن ترك المندوب وعزله عن كتاب المصاحف بل عن كل
 المناهات قاعدا بما يقرب به الى رب الارضين والسموات ويحقق التوبة عن غضب اموال الناس
 بارجاعها الى ربها الى الله الراغبين لها فالطالب هو الواجب حتى يرجع الامام كما في قوله
 وعلا ذلك فيمكن ارجاع الجميع الى الله لا في نفسه بعد قضاء الرقة في المال ويمكن ان يكون هو الطالب
 لله لا هو الذي يرضاه ورضي من علمها من حق الظلم حتى يحبس في صاحب الملا والاولى ولو لم يكن
 ورثته مطلقا بغير واسطه فصل بينهم وفي بعض الاجتناب عن اوصي عن التوبة كان الصالح له وما
 بقي للثبوتية منه في الحق وان لم يصلح به التوبة كان لثبوتية ياخف منه ولا فاس من العاوية
 بان المال عند انقطاع الواجب يعود لصاحبه الاول لاخير في الفاضل عليه فيجوز له وانما تبت
 عزاني المؤمن ونهيقه واهانه وشبهه وضربه والنجس مع زوجته والحاجة على والارباب ينبغي ان يعلم
 على الماخى والعزم على عدم المستقبل الرجوع الى صاحب الحق وارضاهة ومزاده ومنه لا قد يجب
 كثير من القناعات فمثل التوبة من ذلك بل قد يقع في كثير من الحقوق الدينية تصفية النفس وصقلها
 عن الخبائث ودرع ظلم المصاحي مناسنوا الطاعات فان الحسنات تذهب بها السيئات وطيب الطاعة
 يرفع عيش المعصية كان من لم يتقن في الوصول الى صاحب الحق كالاستغفار والتذوق والتوبة
 ينبغي له اجلال الاحسان اليه في الدنيا والاخرة والاستغفار بعد موته وكثرة الاعمال الصالحة
 بفصل الصدقات في ذلك الحق وحكم بينه بالخطية وهو اللطف في **خبرها** **فانها** **الحاكم** **بعد** **حكم** **لوشين**
 عدم قبول شهادة شهوده عند الحكم لنفسه او ثمة وكونه وداوعدا ونقض حكمه والحاكم الا
 ايضا كان له مسئلة كانت لبيتين لعمادى اوليته شرعية فامت بذلك اذا اقامها التكرار على
 المدعي عنده لا في غيره ولتعمد التكرار على المدعي لو ادعاه من ذلك فم لا تقع الدعوى
 على الحاكم وقد ثبت ان لا تقع الدعوى على الحاكم للزوم ذلك علم استغفار الحاكم للحاكم
 في الدعوى فم لا يوزن ذلك من غير حرجه او في ان يظلمه استغفار الحاكم بالحق في ملكه بغير خطا هو
 عند الحاكم من الحكم ولا يجرم بالفسق الى شي وبقي بالنسبة الى النفس عدم سماع الدعوى
 فلتناجها في غير الدعوى
 انفس بالنية بعد حكم الحاكم

انفس بالنية بعد حكم الحاكم

الحق والافراز على اربعة عشر شاهداً بشرها اربعة عشر وفي بعض احوال شهادة الشاهد على ما
 يحيط وخاتمة وان لم يكن كالتصديق ولم يعرف ما فيها ولم يكن حقه خطه ولم يكن ككف صدق والخط
 اذا شهد معه بعد كان المدعى ثقة ووافى به جميع من اصحابه ويظهر من كثرة منهم الاكفاء بما يقتضيه
 ثقة اليه وان لم يكن المدعى ثقة وجميع ما ذكرنا عاينت ايضا بطر اشراط العلم في الشهادة وان
 جوزنا الحلا في الشهادة الظنية منه مع ذلك لزم الكذب والافراز وان جوزناه فحصلنا ما
 الامر الظني كانت من الشهادة الظنية لنا فيه لئلا ايضا بطر الا ان يخرج من ذلك ما لا دليل
 وثام الكلام في هذه المقامات يحتاج الى بيان امر **احدها** يجوز الشهادة بما ثبت
 شرعا عندنا هذا هو البينة القاطنة والذوات فكذلك ما لم تبلغ الاستفاضة او الشك في صحة ما
 كلام اخر بان الشهادة يجوز في الشهادة عنهما قبل ان يارب الشهادة الغرض في الشهادة اصله و
 ونقل عن الشيخ جواز الشهادة بالاستفاضة كما نقل المشرع عندنا شاهد وهو بعينه حاصل
 بالينة تجوزت الشهادة بما قام عليه البينة كاحادته بما قام عليه الاستفاضة وفيه اولا
 منع بثوت الغيب عليه لاننا قد منع جواز الشهادة بالسبب غير عندنا شاهد ما لم يبلغ حد
 العلم او يبين السبب بقول شهدت به لاني لا استفاضة فيكون ثبوتها ارادة وشهادة بالحق
 يندفع ذلك في الاثر والكذب اللازم من ظاهر الشهادة لان ظاهرها انما القطع ومع الضرر
 بسبب الشهادة تكون الشهادة بنفس السبب وهي مثل الاستفاضة حيث ثبتت من الاستفاضة
 بالاستفاضة وينبغي ما لم يثبت بها وبالجلد فاحراز الشهادة بالاستفاضة الشهادة به او الشهادة
 بنفس السبب كما ان استفاضة ثمانية اشخاص كون العلم في الغيب عليه هو انظر بل العمل العلة
 هو نفس الاستفاضة وهو الظن الخاص كما هو الظن وانما حكمه يهدي للدليل او كان العشر والمخرج
 فلم يرد في بعض الروايات جواز الشهادة على غير مرتبة الا بغيرها انما شاهد فكان من يعرفها اصلها
 فنقول لمكان عدم الجرح والرواية المشعرة بذلك فكان انما اكثرنا انظر ضا في الشهادة
 وظاهر الرواية جواز الشهادة عليها في حصول الظن من الغايرين في ان لم يكونوا عدولا
 ولكنه خلاف التواتر ومع ذلك حكمه من اصله وكل للصراع الدالة على لزوم القطع في شهادته

وللزم

ما شهد به الشاهدان
 في مقام سماع الشاهد
 بالاستفاضة على اربعة عشر
 اشادة

وللزم الاثر والبيع عند اتمام الشهادة من دون سندا الى شهادة من يعرفها ربع القطع به
 يكون كاشادة الرواية في مكانة انصاف الصحاح الذي على ان لا يثبت المشهور عليها منقوب و
 نظير للشهادة بعد سندا عن جواز الشهادة عليها بشهادة وجعلين عدلين ايضا ولا يثبت فلا ان
 تشهدت فظاهرها عدم جواز الشهادة بشهادة الشاهدين وهو الاقرب للتواتر ويمكن الجمع
 بجلد الاحزاب والاول على حاله العلم بشهادة الشاهد من الشاهدين لا على حاله لا حصول الظن بشهادة
ثانيها يجوز الشهادة بالاعانة وان كانت الاطلاع عليه بالاعانة المبنية لافظ الغرض
 العادي كونه بغيرها مع ما صابوا على الجمع ويطلب الغرض في الاجراء ولا يفتقر في الشهادة
 من الدلالة كونه سندا للشهادة ولا يلزم عليه الاقوال والكذب لان المعروف من الشهادة بالاعانة
 هو الاكفاء بما يبين الظن بيش منه لعدم حصول العلم به غالبا ومثله الشهادة بالعدالة وكذا
 بالسبق حيث يرى الجرح انه فضل من اخطأه باق حيا صدق ذلك من مبادي جهل
 وهذه ذات كذا جميع المكات المتأينة حتى الاجتهاد في كل من الظن العادي من تصديق
 الشخص وتدريبه في كثير من المقامات وحسنه وانقلا له من كثير من الاصول الاقرب وعما
 وهل يجوز للظن للشهادة على من لم يعرف ان يشهد عليه عليه انما شهد عنه شاهدان على نفسه
 وجهات الاقرب **ثالثها** لا يجوز ان يشهد على الامر الذي قد كسبه لفظه واسم
 يعلم بوقوعه للاصل المتفق من اشراط العلم في الشهادة ويجوز المحسن من سجد في مكانة مع
 بوجه في جرح انما الى كتاب دعوا انهم شهدوا في علمنا فيه وفي الكتاب اسمي محقق في عرفة
 ليست اذكر الشهادة وقد دعوى الشهادة فاشهد لهم عما عرفه ان اسمه في الكتاب ولست اذكر
 الشهادة فكيف لا تشهد لهم وقد في جميع غرضين يبدى بعض عرف خطه وخاتمة ان الذين يشهدون
 كما المدعى ثقة وكان معه شاهد اخر ثقة ووافى بذلك جميع من اصحابنا وصديق مشهور والحمد لله
 وان ظهر من جهات اشراط وثاقة الشاهد والمدعى معا وظهر من الاكثر فلا اشراط وثاقة
 انما شهد فظنا فنقول بما وجدنا في شهرتها وشهرتها بين القدماء نقلا ولكن مع ذلك كله
 فانقول عليها مشكل لما رتبنا لغيره ما دل على اشراط العلم في الشهادة مطلقا وهذا في

سندا وعدا ومع ذلك لم يصحف بشيء من ثبوتها لما هو في حق من شدة العلم
 لم يثبتها على ان بين حد لول او انه قد دلل العواطف المنطوق من عدم من وجوب
 كذا في العرف المتضمنة في الكتاب والسنة فلا بد من حمل الرواية على حصول العلم ايضا
 الخط من مجموع خطه وبشهادة التفرقة وضبطه لثبوتها او مع وثاقه المدعى او على
 جواز الشهادة بذلك مع ذكر السبب ويكون نفس الخط مع التمسك التفرقة لثبوت الحق
 للدليل **باب ثانيا** هو ان الشهادة بنفسه البديهي في حق من ثبت ثبوتها
 الشهادة بالملل انما العلم في جواز الشهادة بنفسه الملل على وجه الاطلاق من دون
 السبب في هذه كانه يجوز ان لا يكون هذا الموضع على الاستفاضة او البطلان او التفرقة والى
 من لا تثبت والى الخلافة بان يثبت بالملل حتى لو اطلع على ذلك الحاكم لثبوتها منه او لا يجوز
 لثبوت ذلك حتى يثبت السبب وبشهادة السبب هنا امر **احد** ما يقتضيه العلم
 الاستفاضة الغلبة للعلم او الغلبة للظن في مقام يثبت بغيره العلم المستفيض وكذا يجوز
 الشهادة بالمستفيض مع ان لا يثبت في السبب كذا لا يثبت الا على الحاكم وهو يجوز الشهادة
 بالمستفيض القطعي عند الشاهد على وجهه والى خلاف ذلك او على المستفيض القطعي وهو لا يقبلها
 الحاكم لو اطلع على ان شهادة بغير الاستفاضة لم لا يقبلها في بعض الصور دون بعض
 المسئلة على ان الشهادة بشهادة العلم في الشهود به حين ادعاء كما صرح به صاحب سواد حصل
 ذلك حين العمل فاستدروا بعد التمسك بالظن وبشهادة الاجماع وطاعة الكتاب والسنة وجب في كل
 الشهادة وجد لا يثبتها من التمسك بالظن وقوله على مثل التمسك وقوله على مثل التمسك
 فالاصول في الشهادة العلم الاساسي بالذي لا يثبت هذا لا يجوز لثبوتها عند التمسك على عدم العلم ولا
 بغير الشهادة ولو رضاه لان منه والمطلوب في الشهادة مع الظن كان سندا وجوب الاداء
 بالعلم هو قطع الشاهد يجب لا يعتمد على ما لا يثبت فلا يتبع الا ما يثبت من البينة التي
 لا يثبت بها كالمصادرة في امر فيه السوابق والحقبة الصغرى او بغير كسبها لا يجوز
 الصغرى كالا بدخل في العلم الظن المتأخر وانما عينه التي في بعض الشكوك وهو لا يثبتها

سندا
 نظم ولا يجوز الشهادة
 فقط وبما يجسد او تصرف
 وكذا يثبت بطلان الشهادة
 الملل

بشهادة

او

اداء وجب ان ما رآه الشهود به با حارس كالرواية للسمع والشم والذوق
 للسمع والشم والذوق والقرائن الخمس وقد يعرض عن الجمع بالرواية كما في خبر الرواية
 فلا يكفي حصول العلم بالظن والرواية والجماع والطرق الشطرنج والادلة البرهانية خبر
 فانه ينادى في جرحه عند الحاكم وان الزم احكام العمل بعلمه او لا يشترط بظهور من بعضه شدة
 ذلك لوصال العلم قبل الشهادة الا بالمقطع به كونهاء لفظ الشهادة لان الاصل مقطوع ونظم
 الشهادة هي الاخبار عن علم فلا يدخل فيها المحذور والروايات عمولة على المبالغة لعدم ثبوتها
 لخصيص ما دل على الشهادة بالعلم كانه في رواية معوية بن وهب اشهد بما هو عاقل
 وجبنا لك ان لا تقطع قد يختلف فلا يصح الاعتماد على ما رضى به من الحكمي ايضا على ان
 شهادته بالحد ذاته وانما الدود وجوبه وكذا في رواية كل من عرف ذلك ليل لم يكن من
 سبب له بغير القطع غالبا كما قطع بغير الزم الحد الذي ذكره اطلع عليه الحاكم فلا يبعد القول
 بعدم ثبوتها كما في الاستدلال وكذا لو كان القطع كحسبنا وفي رواية يقطع بها كثير من اهل
 الدكاو والفطنة فان الظاهر عدم الثبوت وعلى كل حال فلا يجب على الحاكم السؤال بعد ذلك
 بغير ان الشاهد شهد بوقوع الظن او صفه ذلك وما ذكرنا ظهرا ان شهادة الاخر في الرقي
 مفعولة كشهادة الاخر في السمع من غير بينة فيها عدم مصلية حاشا في جرح بل لصل
 لها القطع فيما لا يدرك حواسها جازت شهادتها اطلاقا منها وجوبها من الحاكم وما ورد
 في رواية جبريل ان شهادة الاخر في العقل باطل قوله لا يوجب بان الثاني معرنا عنها او عمولة
 على ان الثاني صدق بعد الحكم لغيره كما لا يخد بالاول مع فتحه في الحكم بانها او جمل علانه
 سمع قوله لا يثبت الحكم بان بعد ذلك في حكمنا منه كبره كما هو شاهد او جمل على ان الثاني
 موافق فان كان موافقا فلا حاجة الى الاصفاء البروق الصم بغير الكلام وبكره نظره مما
 ذكر في الشهادة بالمستفيض الظن جازت بمبوءة لادخل فيها كموثبات **ثانيا** في الشهادة بالسبب
 الظن جازت وصية لغيره الحاكم فاذا ثبت السبب بالبينة حكم الحاكم بالسبب كاشهادة بالبدن والاد
 سندا عند مقتضى الشهادة بالسبب الظن الغير معتبر شرعا لا يثبت فيها كاشهادة

من ذلك لانها المحذور
 والظن بعض الاحكام
 بذلك كما في رواية اخرى
 عدم استنطاق

ثانها

المسبب للظنون الذي لا يعبر عنه وكذا لو شهد واحداً من ذلك كان كذا باول اطلع الحاكم على ذلك روا الشهاده وضادوه وانحر عن العالم ان كان لا حيل للمؤمن على رجل من قده ولم يكن بعينه الا شاهد واحد وكان الشاهد قد رجع اليه الا ان الشاهد سلسله عن الشهاده فانما عندل مشدداً معه عند الحاكم على ما شهد به له فلا يكون حوالاً من مسلم يحول على حاله العلم على الحال قبله الا من قول الله فظن من ذلك ان الظن الشرعي لا يجوز لنا ان نعد العمل به ان يشهد به الا ان بيننا السبب قد عرفت في السبب والسيادة والسبب ووصفا من وصفنا في السبب لا يجوز الشهاده ينفع وسبباً وان لم يشهد به قولاً من غير الشهاده بل هو لم يجر عليه حكم الشرعي وظن الشرعي انما هو من انظر في نفسه وعين لظن حوله فانه لا تستمع وعنه ح ولا الشهاده بدعيه **الاستفاده** خبر جماعة كثير على وجه القطع وهو ان ظنوا على وجه الظن في وجهه فذهبوا لقطع من انظر في قائلنا ونزق غصيلة الى جماع حيث بعد عن ان لا يجوز مستفيض وثبت فينا على علم من الاحكام اجماعاً وان وقع الا خلاف في عدوها وفيما يثبت ذلك من انظر في الاستفاده وفي معدل الحكم بانها ما روى جواز الشهاده بالقبض على وجه الخلاف ونقصيل ذلك لا استفادة ان افادت على ثبوت الحكم بما مطلقاً اي لا حكمه وكان ذلك الحكم برفع المستفيض وجازت الشهاده بالمستفيض على وجه الخلاف ولزم القول لك لعموم قوله في الشهاده ولزم العلم والقطع وان لم نعد على سواه فان كانت خلفاً فاعداً مطلقاً فادى بظهر عدم جواز الشهاده للظان بظان وجه الخلاف وعدم قبول الحكم في ذلك الشهاده الظنية ويظهر من بعض المتأخرين ان الخلاف واضح في جواز الشهاده بالمستفيض انما قلناه من سائر الجوانب صحيح افاد هذا العلم وقول مع افاد هذا الظن مطلقاً وقول مع افاد هذا الظن المتأخر وذكر كل بل هو الا ظهر فانه من عدم جواز الشهاده بالمحظون ولو كان حجة على الظان ان الشهاده في غيره وكذب فلا بد من ان الشهاده بغيره يثبت على السبب والشهادة بغير السبب وظن ان تلك الماخذ رافعة في جميع الاستفاده والمعاد المذكورة لا في نفس الشهاده بمورودها

في معنى الاستفاده

ان معظم اجازتها لا ولرب من الشاهدين في اثبات الحكم وليست في المناط الذي بعد البناء على ان كان الظن انما هو من اليقين وبعضهم جعل المدرك هو اجماع السعفة في كثير من الغائات من غير تفصيل بين الاستفاده العلميه او الظنية وبعضهم جعل المدرك لزوم العسر والاحتياج والخرج لعدم التمكن من الاستفاده او لبا الحفاة او للشقة وبعضهم جعل المدرك هو الاجابة الدالة على ان حجتهم على الاحكام والاحكام والاستفاده من ظاهر الحكم فيثبت لها العدد وانما ذلك لان العدد والشهادات بوجودها بالشهادة بمعنى يكفي لها قبولاً ايضا والاستفاده معتدلة لذلك والظن بالجملة منها محتمل حيث فيها يثبت بالاستفاده العلميه او الظنية مطلقاً ان المتأخر عند الحاكم او عند من اطلع على ذلك بحيث تكون كشهادة الشاهدين وحجت في جواز الشهاده بالاستفاده من عند علم الفقيه والاشهاد والاستفاده لا يجوز الرجاء بل ولو انما يثبت في محل استفادة خبر اصيل بالقتل وكذا الاستفاده خبر النساء في المال واصالة استفادة خبر الصبيان في غير المال وخبر النساء في غير المال وان لم نعد على ان ثبوت الشفيع في الحكم والحق المقام هو المذكور في كتاب القضاء والثاني في حق الاستفاده التبعة هي ما احدث القطع او ما افادت الظن مطلقاً او المتأخر فان قلنا بالاول جئنا على ان الشاهد ان يشهد بحججه العلم ولا بد من الاستفاده الحسن ونحن قد بينا جواز الشهاده بحججه العلم وبيننا جواز الشهاده بافاد الظن كان حجة شرعية **والثاني** يثبت بالاستفاده ان افادت العلم وهو منقطع به استفادة صدق الا انه صحيح في الاستفاده كحصر ما وعد ما بل كلما بعد العلم هو حجة شرعية وان افاد الظن مطلقاً او المتأخر العلم بشرطه الدلالة في العلم المستفيض فلا يكفي الاستفاده في الملك بحججه استفادة شبهة للمال المحملة للاحتضا من والاخر احتضا بالناظر للثبات في شموله بل حجتهم بالغير المتأخر فالعقاب لثابت فيها من بل العسر والخرج من الرواية المتقدمة من البرقة ومن يتبع المناهج منها وبين قول شهادة العلم من الاجماع ان الحكمة والشبهة المحققة امر منها السبب وبدل على اجماع الحكمي بل المحصل والرواية المتقدمة ومحققة غالباً فلا يطلع عليه الشاهدان وغاية من الرواية على

هو المذكور هنا في الشاهد
ولما كان جازاً واحداً ما ذكر
الا حقا في المقامين والظن
ان الحق الثاني

مع انه من مشهور لا اصل له ويكفي وبلا على ما ذكرنا في جميع ذى اليد في مقام تقاضى الدين
 بل اجراء احكام الميراث والوصايا وجميع احوال القضاة وانما كانت الاستغاثة الظاهر
 في ذلك الملك والبدن فان ظهر ثبوت الاستغاثة على اليد وكذا ان تقاضى الشرف ويحتمل ان يبا
 ثبوتهم او الشرف او هما عليهما في ثبوتها في الحكم لها عدم القاضى من صاحب اليد والشرف مطلقا
 بل شرط لغيرهم في الاستغاثة عدم النافع والمعارض مطلقا وفي رواية على ان لا يكون على اليد
 طلب البينة عليه في ذلك حيث انه في يد ولا يثبت على صاحب اليد وجهه او دليل على حجية
 البينة واشتغال ثبوتها على الاستغاثة ولو ثبت بالاستغاثة صفة اليد او شرف فليس
 جازيا على اليد والشرف المحرمين سادسها يخرج عما ذكرنا من ارجح الشهادة بالعلم والزوج
 معه الشهادة بالاستغاثة بالملك القارئة للشرف او اليد او هما معا يخرج في الشهادة
 ان يشهد بنفس الملك المنفرد بالشرف او اليد من دون ذكر البينة من يد وجنهما ولم
 انما قبول تلك الشهادة وان علم استنادهما الى ذلك الظن والاجماع مقبول في ذلك بل
 قد يثبت حصول ذلك في الشهادة بالملك المطلق من دون ذكر البينة مع الفرق البينة
 عن الملك والبدن لغو في المنة والاجماع المنفرد وكذا مع الفرق فقط ايضا لغو في الشهادة
 الاجماع المنفرد وكذا مع البدن المنفرد لغو في الشهادة وظاهر الاجماع المنفرد ويجوز اليقين
 عليه من دون ضرورة انه ملكه لم يرضى انه ملكه او الموضع انتم يجب له بينة على انتم
 كان حوا او حيث لا يثبت البينة لغو في المنة والاجماع المنفرد وفي ان ريت شافى في رجل
 ايجوز ان تشهد عليه ان قال نعم قال الرجل نعم في يده ولا تشهد انتم له لعل لغو فقال نعم فقول
 انتم انتم قال نعم قال لعل لغو في يده قال نعم في يده ولا تشهد انتم له لعل لغو فقال نعم فقول
 الملك هو ولا خلاف عليه ولا يجوز ان يشبهه الا على ملكه من قبل انك في قولك بغير هذا
 في الملبس سوف يظاها الا قضاء باليد في خطه في الشرف منها بطريق اولي نعم الشرف
 الجور عن اليد كسب شي بعيد ليس عند اليد في شكل بل فيه لانه يعتبر العقل ان كان
 يعامل معاملة المالك من بيع وشراء يجب هيكم عليه بالملك شرعا غير ان الشهادة في ذلك

عن مقدار العوائد الناجمة عن الشهادة من غير علم لا يتولى وبالجمله فتثبت الملك
 الخفية عن محتاج الاضحية بدو الشرف وكذا لو شهدت البينة لها انفسها فانه لا حاجة
 لها للاضحية فاربعة وثلاثة وثلاثون من استغاثة الملك على اليد ويتبع منه المالك بال
 كائنا من بينه الملك على استغاثة الملك الاخر لا يثبت البينة اخرى من الاستغاثة صفة الملك
 ولو كان يد ويقر لراصد وانما قامت بينة فلا فائدة من البينة على الجميع ولو
 شهدت البينة بالملك المطلق المستفيض اخبر حوا ان الشهادة عليه على وجه الاطلاق
 الاضحية اليد او الشرف وهما معا ولو حجت بينة الملك بالاستغاثة وصرحت بينة
 الملك الاخر فليد فاستندت كل من البينين بواحدة فثبت بينة الملك بالاستغاثة
 الخفية في بيان الملك لثبوتها على اليد ولو لم تكن الاستغاثة صفة في الملك بل كانت
 محتملة للاختصاص فثبت بينة الملك على اليد ولو شهدت البينة بالبدن المحتملة لغو
 الملك على وجه الاختصاص والاخر على البدن المحتملة فوجهان والا وجه فثبت له الاخر
 ولو شهدت بينة بالاستغاثة الشرف او بالاستغاثة اليد وبينة بالاستغاثة الملك
 قد صحت الاخر وبالجمله فلو لا رواية المتقدمه والاجماع المنفرد لغو في الشهادة
 بجواز الشهادة على ما كانت اليد المنفردة او الجورده وجه في الملك المطلق من دون ذكر البينة
 لكان القول بغيره من حجاج لزوم العلم بالشهادة فبابا وسنة ولذا انما يرد على ما قلنا في
 جواز الشهادة بالملك وانما جفت الثلاثة الاستغاثة والشرف والبدن بغير بعض
 المتأخرين والاجماع وكلام الاصحاب على صوره ما قلنا من التلازمة او التماس او الواحد
 العلم او على ما افترقت الشهادة بالملك بذكر البينة والرواية على ذلك ايضا او على اذنه بغيرها
 البرهان في الشهادة عند الحكم او عند الحاكم بالبدن نصب في يده او اذنه ذلك ولكن
 هذا كله بعد ما قد صرحنا من كلامه الا صاحب صنف وزوم الكذب الا في يد فصر ان ذلك
 بحسب العادات لا يثبتها الا بالبدن والشرف لا يثبتها ولا يتضاف الا لهما الا ذلك فاما
 الشهادة عليها بالملك لا تشرف الا في الملك الظاهر والحاصل بالبرهان كشرعي من هذا الطريق

على
 وشهدت الاخرى بالملك
 الاستغاثة غرض الثانية
 بطريق اولي ولو شهدت
 احدها بالاستغاثة صحت

امع

غبار الشهادة به فكان الحجة الشريفة من النبوة والاسم صاحب فائدة لا يعرف بالاطلاق
 بالملك كالانفراد بالاضمة عندنا وان وجد من العباد الى غير انما
 من نفي وعنده طهارة ونجاسة وحسن وحمل وولادة ومزاج ومنه وحلف من زوج وفراق
 ومنه من حق او اعدا كالزاد والابنة والشهادة بالملك لخصين الطريقين شبهة بالشهادة على
 اثر السبب الشرعي وان لم يصلح صحتها باصل الصحة كانت هامة بالملك بعد شرائه والزوج
 بعد وقوع العقد عليها او الحرية بعد سماع العتق والبنوة بعد سماع الطلاق والنفق
 بحرق ومنع اليد ولعله محقق وفاء الدين بحرق الدفع ولعله هبة والاسلام بحرق الشهادة
 ولكن في سبب ولعله غير فاسد والفعل على ظاهر الاخبار ولعله اختل ذلك الآن وبا
 بحلة فلا بد من الفرق بين الشهادة بالامر الشرعي عن موثوق الشرعي وبين الشهادة بما قامت
 به الحجة الشرعية وبين الشهادة بما جعل الله طريقا لا يشترطه وبين الشهادة بما الزم الله
 الاذعان به وتصديقه فان صفاتها هي جارية ومتابعة جارية وان خلا في الجميع الشهادة بغير
 السبب والاثار والطريق والفعل الواقع بنفسه من دون ملاحظة صابون عليه ومن دون
 ملاحظة صحته وفادته كانت هامة بالصلو والصوم وان كانت اسما للصحة والشهادة
 بالملك سبب اليد والتعرف بالطريق لغيرها بغيرها ولا يثبت من الشاهد الشهادة الا بسببها
 لاستدعائه الاطلاع من الشاهد انما تكون على شرائه وانما يبرأ بغيره ومن العلوية
 ايضا ان النابع والمرد والواهب كلهم اهل يد ولا علم للشاهد بها لا يثبتهم فلهذا جرت
 الشهادة بالملك لغير السبب كما جرت الشهادة بالامر الشرعي من تعيينه الشرعي من الزم
 بعد الاطلاع على مجرد الصيغة والبنوة مجرد صدق الطلاق والحسنة مجرد العقاق عامان

للعقد والايصال والصحة والما كان
 في قلب الشهادة
 بقا الحق على
 في قوله
 في قوله
 في قوله

بما روي في
 سورة الصافات

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين



Handwritten notes or signatures in the right margin, possibly in Arabic script.

مما ذكره اربابنا في الظهور والمشاء وجعله له دليل على وجوب الاختلاف فيها فخطاه حشر ولا خلاف انه لو لم يكن
 بما عدل الاولين من الظهور بل ولا جئت فيها لما حصل الاختلاف بل كعبين مع اننا نلزم المذهب بسبب الاختلاف فيها
 عند الثاني والثلث فمدققة هذا الضيق جواز الاختلاف في غير صفه الامم الا قبل من الزمان فكيف يكون
 الاختلاف فيها ونفي الجهر ليسوا والفتوى بهذا الصواب وما يثبت القائل ان يثبت ما رواه الصدوق في نهج الصحيح
 كتاب حريز في رواية عن ابي جعفر ان قال وان كان خلف لنام فلا نغزات شيئا في الاولين انما كانت الظاهر
 ولا نغزات شيئا في الاخرين فان اختلفوا قبل يقولون ليس اذا رواه الفران فاستقوا له واستقوا لكم ثم يفتي
 ولا يفتي في ثوب الاولين وحده لانه افعال كون قوله فانما قلناه لزم الماسوم الغرامة في الامم الا
 كلها الساعه الغرامة الامم فيها اذا رواه في الاخرين انما كانت في الامم الا اذا رواه في الامم الا اذا رواه في
 الاولين في الاخرين انما لا يفتي في ولا يفتي في الاولين في الاخرين انما لا يفتي فيها ولا يفتي فيها ولا يفتي فيها
 الاولين في الاخرين انما لا يفتي في ولا يفتي في الاولين في الاخرين انما لا يفتي فيها ولا يفتي فيها ولا يفتي فيها
 معنى ما تبع الاولين في سقوط الغرامة عنه وان يفتي فيها ولا يفتي فيها ولا يفتي فيها ولا يفتي فيها
 قوله فانما قلناه لزم الماسوم في الاولين خاصة وقوله والاخرين يفتي الاولين على الزكاة لا
 لف ونشر طر وجعل المذهب وما سلكه من حق من الماسوم في الغرامة في الزكاة في الاولين خاصة
 وجعل الاختلاف عليه الغرامة الامم والساعة لها طامنا في الاخرين فلا يفتي في المذهب لزم الماسوم في الاولين خاصة
 في الزكاة عند اختلاف السبب كما استدلنا في الوجوب والتدب ولهذا استدل به بعض اصحابنا على اختلاف السبب
 هذا المذهب فهو ان لم يكن ناسا طامنا فلنا انما يكون لنا في المذهب ما رواه الشيخ في الصحيح في
 نفس من ابي جعفر قال كانا في المذهبين اذ اخطبوا في الاولين من سلفي القهرس وبيع في الاخرين طامنا
 العشاء وكان طر ابا الاولين من سلفي القهرس وبيع في الاخرين طامنا العشاء وكان يفتي في الاولين
 احد كذا في صحيحه وجعل السبب في الاولين من سلفي القهرس وبيع في الاخرين طامنا العشاء وكان يفتي في الاولين
 فتخصيص فائدة وكذا في المذهبين انما يفتي في الاولين من سلفي القهرس وبيع في الاخرين طامنا العشاء وكان يفتي في الاولين

مما ذكره اربابنا في الظهور والمشاء وجعله له دليل على وجوب الاختلاف فيها فخطاه حشر ولا خلاف انه لو لم يكن
 بما عدل الاولين من الظهور بل ولا جئت فيها لما حصل الاختلاف بل كعبين مع اننا نلزم المذهب بسبب الاختلاف فيها
 عند الثاني والثلث فمدققة هذا الضيق جواز الاختلاف في غير صفه الامم الا قبل من الزمان فكيف يكون
 الاختلاف فيها ونفي الجهر ليسوا والفتوى بهذا الصواب وما يثبت القائل ان يثبت ما رواه الصدوق في نهج الصحيح
 كتاب حريز في رواية عن ابي جعفر ان قال وان كان خلف لنام فلا نغزات شيئا في الاولين انما كانت الظاهر
 ولا نغزات شيئا في الاخرين فان اختلفوا قبل يقولون ليس اذا رواه الفران فاستقوا له واستقوا لكم ثم يفتي
 ولا يفتي في ثوب الاولين وحده لانه افعال كون قوله فانما قلناه لزم الماسوم الغرامة في الامم الا
 كلها الساعه الغرامة الامم فيها اذا رواه في الاخرين انما كانت في الامم الا اذا رواه في الامم الا اذا رواه في
 الاولين في الاخرين انما لا يفتي في ولا يفتي في الاولين في الاخرين انما لا يفتي فيها ولا يفتي فيها ولا يفتي فيها
 الاولين في الاخرين انما لا يفتي في ولا يفتي في الاولين في الاخرين انما لا يفتي فيها ولا يفتي فيها ولا يفتي فيها
 معنى ما تبع الاولين في سقوط الغرامة عنه وان يفتي فيها ولا يفتي فيها ولا يفتي فيها ولا يفتي فيها
 قوله فانما قلناه لزم الماسوم في الاولين خاصة وقوله والاخرين يفتي الاولين على الزكاة لا
 لف ونشر طر وجعل المذهب وما سلكه من حق من الماسوم في الغرامة في الزكاة في الاولين خاصة
 وجعل الاختلاف عليه الغرامة الامم والساعة لها طامنا في الاخرين فلا يفتي في المذهب لزم الماسوم في الاولين خاصة
 في الزكاة عند اختلاف السبب كما استدلنا في الوجوب والتدب ولهذا استدل به بعض اصحابنا على اختلاف السبب
 هذا المذهب فهو ان لم يكن ناسا طامنا فلنا انما يكون لنا في المذهب ما رواه الشيخ في الصحيح في
 نفس من ابي جعفر قال كانا في المذهبين اذ اخطبوا في الاولين من سلفي القهرس وبيع في الاخرين طامنا
 العشاء وكان طر ابا الاولين من سلفي القهرس وبيع في الاخرين طامنا العشاء وكان يفتي في الاولين
 احد كذا في صحيحه وجعل السبب في الاولين من سلفي القهرس وبيع في الاخرين طامنا العشاء وكان يفتي في الاولين
 فتخصيص فائدة وكذا في المذهبين انما يفتي في الاولين من سلفي القهرس وبيع في الاخرين طامنا العشاء وكان يفتي في الاولين

هذا هو المذهب في المذهبين

التاليك انما هو لما بالقدرة التسليط فقط فلا ضمان على ذلك لعدم ملك العامل منفعة الارض فلا يكون منفعة
 له على ملك الارض كالا بعض الماشية من ارضه اذا كان من الماشية فانها لا تملك الارض الا بالقدرة التسليط فقط فلا ضمان على ذلك لعدم ملك العامل منفعة الارض فلا يكون منفعة
 لكن شئيه لان منافع المالك تملك بالتقويت كالا في ارضه مائة في العادة تنبى قال في ذلك
 ولولا العامل ارضها لو تضمنت جرت في ذلك كالا في ارضه مائة في العادة تنبى قال في ذلك
 الاستاذ في ذلك كالا في ارضه مائة في العادة تنبى قال في ذلك

زعمها فان ذلك من احكام يد الشان القليلة
 اليد منها قلت وان شئيه بان الارض لا تملك في يد العامل
 فانما تملك في حقلها على ما يجب عليه
 كان واجبا لعل لا يصلح كان
 فبعض ان لا وهذا
 راضع والله
 العالم

في الرد والرد في الرد

مسئلة ذكر بعض الاحباب وصنوا امة عليهم ان الوضوء في وقت الصلاة الواجبة المشروطة بالظاهرة لا يكون
 ولا يكون مندوبا والوجه في حكمه بوجوب الوضوء في الغرض المربوب في ذلك بشروطه المقص وان كان ذلك في
 للوارد فانه يتم في الباقية بغيره عدم النول بالفصل بل عليه الوجه الاثنان صفا الى انه في مقتضى الواجب
 فيجب بطلان القول بوجوب المقدرة ولما الاشكال في حكمه الثاني من منع كونه حائلا بل لا في حلقه
 اصري بعض وظاهر الخلاف في اكثر ذلك لمعونة كون الوضوء مطلقا بعد دخول وقت الغرض للثانية في
 المقدرة على ذلك الغرض الا لا يجب في كون الطلب المرفوض المقتضى بوقت من حيث كون المطلوب له من
 طلب تدبير الطلب بطلب ودعى ان الطلب لثانته مشروطة بانقضاء حصول الظاهرة فغاية خروج النفا
 الى المالك في دليل من حيث الغاية المتدبرة الشاغل للقيام بالاشياء بحيث كانت غايته قبل دخول وقت الغرض
 الواجبة بطلب مع انقضاء ما بوجوب تعيد الا لا في او يقتضي تعلق الاستصحاب المربوب بضرورة الزم من
 سوى اضاف الوضوء بالوجوب وهو لا يصلح له ذلك وذلك ان غاية ما يمكن في وجوبه العتق المربوب في
 اصداره المربوب بغيره وان كان من كل واحد منهما لا يفر ما لا يفر من اثبات الدعي كما ستبين ان شاء
 الله تعالى وان الوضوء مندوب وجوبه في محل الغرض ومعلق به عدم شرطه في التمتع به وجوبه مندوبا
 واجبا كان او مندوبا بفتح الخطاب به بعد ما لا يلزم جواز نفي الواجب لادال بدلا او بفتح الوجوب في
 في واحد شخصي وكل من لا يفر من المندوبين باطل فالمتروك كلفه ولذلك في ظاهره وذلك لان فرض وجوب
 التمدد في المقام يقتضي مكان اشتاءه فكم لا يكون لغوا وهذا من شأنه ان فرض اشتاءه
 محل الغرض يحكم العقل صلا لثانته على ملكه ان لا يدخل العتق بان ان يكون بالادمان بالاضال المحسوسة
 جهة التمدد محضا او يكون بالاشياء بما على جهة الوجوب والتدبير مما يكون ذلك اشتاء الخطابين
 ولا يجب في التمدد من الاول يلزم الاول من ذلك فبين اعني جواز ترك الواجب لادال بدل من وجوبه
 بعد فرض صحة ما وقع من المكافاة اشتاء الامر التمدد في الطلبات الغاية من الحد في الواجب

ومن هنا وفي الحق في الخبر بانها ابتداء من عبادة مخصوصة تارة تكون ذكرا اعتنا بالصلوة بالبيع وتارة ضلوعا
 الاوس من تارة بمجموعها كصلى الصلوة والصلوة في النية الى الجمع والنسبة الى ما عدنا سابقا السابق لا وجه له
 الصلوة في عدم تحت التلب نعم الظاهر في صلوة لا مؤمن من اقرار الصلوة الحقيقية هو المشهور في هذا الباب ما ينبغي
 عن الرقعة ونسب في المصالح الى حد ذهب اكثر المشايخين وذلك لكون المشايخ في لفظ الصلوة في حق من لا يؤمن
 ان كان من اركان من اركان واجود وغيره هو ابتداء العزم على ذلك الحجاز وهو ما كان يتبادر ذلك كونه للبر او لا الحقيقة
 لتدليل الاستدلال بالابتداء في المصالح في الحقيقة والمجاز ومنه ذلك في اصطلاحنا في لفظ الاسم منها
 الاخبار المستقيمة التي منها قوله في الصحيح وقد سئل عن الجادة اصيل على ما كان عليه وهو انما هو كبر وتبين
 وتعليق كالكبر وتبين في حيث على غير من قوله لانه الحق في قوله انما هو الواقع بعد الحجاب بعدم اشرارها
 شديدة على من ما تولى السائل بجما عليه لا شراط الظهارة بها كونه صلوة ويعتقد ذلك التفسير
 ثم لا تكفي في شمع في حيث على غير وصفه والمناط في كون النبي متوجها الى الصلوة المشروطة بالظهارة شقيقة
 يكون ذلك في بيان الظاهر من غير نية ومنها قوله لا صلوة الا بطهروا وحق الله لا صلوة الا بغير
 وذلك لانها على المطلوب واجبة بولائها النبي فيها على نية الحقيقة او نية الصلوة اذا الظهارة غير معتبر في صلوة
 بوجوب على الصحيح وكذا في العادة ودعوى الخصم في بدل على عدم اعتبار الظهارة في الصلاة بغير سقوط
 الخصم في ذلك الذي في حقيقة الصلوة الذي هو محل النزاع في جود تلك الاخبار ما من رتاب لفظ المتن
 الرضا في هذا لانه على التلب عليها امر بها لغيره وقد اكد ان يتوفا انسان متخليا للعبادة لا تلبس صلوة
 هو الكبر والصلوة هو التي فيها الركوع والسجدة وفي قوله كصلى على النبي او حسن الصلوة لانه ان يكون ذلك فهو رت
 ركوع وثلاث سجود ذلك لا يلزم على ما ذكرنا من كون الصلوة اسما لذلك الركوع والسجدة وان التلب تحت التلب
 صدور هذه الاخبار ثبت في وجوب اقرار الصلوة الحقيقية لا لاعتناء على ما قبل ثبوت الوضوء للصلوة
 ونحن من رويت عنهم في هذه الاخبار والحد فدلنا هو ثبوت الوضوء وعدمها قبل ان يمان الصلوة بالشرع
 ان زمانهم ومن ذلك يعلم ان لا يصلح في ذكرنا تسليم عدم تحت التلب في وقتنا اليوم فانه لو سلم فانا يقضي بوجوب
 جوب

هذا هو الحق في الخبر بانها ابتداء من عبادة مخصوصة تارة تكون ذكرا اعتنا بالصلوة بالبيع وتارة ضلوعا

جديد منها بالوضع الاول الثاني في زمان النبي وفيما بعده الى زمان الصادقين في ذلك مع ما في الخبر
 من جعل الزمان غاي من الغائين للزمن على الزمان المذكور من اجل جميع الاحكام الثاني للصلوة بحيث كونها صلوة
 صلوة الميت لا يخرج بالعدل وعد وهو بعد من كونه واحد للقول بانها من اقرار الصلوة الحقيقية
 استنادا الى غلبة الخلاف في الاسم عليها وشيوعه في الاستعمال وعدم تحت التلب في العرف الخاص لضعف الاستناد
 الثاني ما عرفنا في الاول فبعبارة انه منوع اذ لا يطلق عليها الاسم الا بعد الاضافة لوجوب غير هذا القول
 انه لا يفيد المذهب في الاستعمال في غير فرق بين الشايع متروك في يوم من الحقيقة كما هو مخرج في ذلك
 الاصطلاح الى القول بان الملا في لفظ الصلوة عليها حقيقة لغوية فكلما ان الملا في اسم الصلوة عليها
 الدلالة لا هو معطى وحده ما يرد منها والمبا في امور خارجة مستغنى في صحتها لما فيه من مخالفة الظاهر من ذلك
 من اربعة ضغينة الحق الخاص الذي هو مجموع ما يترتب من الدلالة والنية ولقد كانت اقسام لفظ الصلوة
 غير هاتين الادوية مع ما يترتب على اعتبار الدلالة فيها وهو محل منع عند بعض الاصحاب وان كان الاخرى خلاف ذلك
 على المختار من كون الملا في لفظ الصلوة عليها تارة لفظا انما هو لا شري وان جعل في المصالح اعدادا
 المظان والافراد كونه له بعد تحقق العلة في بين معناها بين معناه الشرعي هذا من الواجبات
 الذي كونه لفظ الصلوة امر شرعي ليس له اللغة فيه مدخلية اذ هو لغيره في الاول في الشرع في حق الوضوء
 فيما هو الشرع دون اهل اللغة لعدم علمهم به اذ الوضوء لمعنا والاشارة في حق من تصور ذلك المعنى كما هو مخرج
 ولا ينافي ما ذكرنا من وضع من بعض كتب اللغة على المعنى المذكور في سلك المعاني اللغوية لا عرفت من جوبان
 او اكثرهم على ذلك جميع المظان التي استعمال فيها اللفظ في غير تميز بين الحقيقة ومنها والمبا مع ان كان يكون ذلك
 منهم على ان الحقائق الشرعية والعرفية مستند في حق الحقائق اللغوية اذ تنسب الحقيقة الى الاشياء لا الى اللفظ
 ذكره اصطلاح فدلنا غيرهم لا يبين لهم الحواشي عليها اذ لا يخفى ضعف ما قيل من ان لفظ الصلوة في حق
 العباد لا يكون في الصوم وموسم الحجاب في عادات مخصوصة في الاشارة السابقة على شرع بديانة متفق
 من اهل تلك الاقضية بل ان الاسماء كاستعمال العرب منهم بما دللنا عليه يجب انما هي في العادة وثبت

كبرية العادة طاعة وصلة الكسوف المظلمة قد زمان ١٠ طاعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في انفسه والصلوات
 يبلغ سنين الاموات ولا يجوز من الحج كالمعزة زمان العبد طاعة حبيب طاعة من ان طاعة الله والحق كبر
 على طاعة الصلوات والمقروض والمنسوبة انفسها بها وعدم انفسها بها غير الوجوب والندبة من الاحكام وهو كبر
 في نسبة كل حكم لا لا حكم كذا الكرامة الصلوات على الامم من لو لمنا صير انفسها بها العزائم الخفية فاك
 اية بعد خروج المتصنف بها من الولاية والتدبير وعدم استطاعة له صلاتي منطوقها انهم في الاصل
 عليها من نادى من جعل المتصنف بالخواص منطوقها بالحق والواجب على من وطئ في حقها الجور والظلم
 كمنوع علم انفسها بالمعزة بناء على ان الصلوات اسم للصلوة واما على الحنابلة فوجها ان الله لم يجمع وصفها بال
 المروجين ولكن المار بها في هذا المقام من غير ان الجاهل والمنع من ان الجاهل من ان الاحكام وهي تخص
 الواجب والمنة ويرون الحج كالاخيرة وانما كان اهل الصلوات واطاعتها الصلوات اليومية كانت اول بالحق
 او كانت من هنا فالصلوات اليوم والليلة من وجب صلوات الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصلوات
 كانت في اشده الامر بانفس صلوات وذلك بسبب طلب اليقين في تميزه عن غيره من الصلوات انما هي اليقين
 ولما لم يسل الخفيف من الله بعد قيامه من الله سبحانه في المراجعة كما في اخبار اهل التقوى والماضي في
 يبلغ قلوب المؤمنين دون ما انفس عنهما بالاشياء وان زجها بالحنس منطوقها انفسها بالاطلاق في جوار
 الصلوات الحسنة بل وجوبها من عز وديان الذين المستغنية عن الاستدلال بالكتاب المبين والمنوار في سنة
 والمنة الطاهر والمهديين ان من الفرق بين ان عدد ركعات الحسنة الصلوات المذكورة سبع عشرة ركعة
 الصلوات ركعتان والمغرب ثلاث وكل واحد من الجواني اربع ركعات وقد كانت في الاصل عشرة ركعات كما صلت
 ركعتان ثم ان رسول الله صنف اليها سبعة اقسام الحسنة سبع عشرة ركعة كذا ذلك عليه بعض اخبارهم ثم ان
 الغزو في اية ان لا يسقط شيء من عدد الركعات الحسنة في سفر او حصر او من او خوف او غلبة او في السفر
 بعد ركعاتها في بعض الاحوال وذلك كما سنعرفه ان في هذا الكتاب من اربعة ركعات في كل صلاة
 الركعات الحسنة في السفر الجامع للشرائط الاربعة ركعتان وهما الاخيرتان اللتان زادها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

كتاب الصلاة
 في بيان ما يجب في الصلاة

في ذلك الحق على ما سنعرف ان شاء الله وهم من الصلوات الحسنة واطاعتها في نظر الشارع من كتاب فضائل
 من لا ذلك الصلوات الواسطة وهي القلة للصحيح من البشارة المستغنية بالانوار والحق في الشئ وبنيان ذلك انما هو
 صلوات رسول الله كان كونه واسطة انما باعتبار ان في وقتها وسط الزمان او باعتبار انها منوط بغير من
 هناك انما هي واسطة بين فاعلين مثلنا وشيخ

[illegible]

495

وحيث وجب على المأذون فعل الغرض الخروج على الغرض فلا بد من عدم جواز فعل الصانع لما كنا مسلمة أن المالك لما
 بالخروج منه وكان الوكيل قد جامع عدة الوقت لئلا يشاء بها جسد الخروج لأنه ولو خفف ذلك لكانه بإمكانه أن يأن
 لأنه منها لا يخرج من فسخ وإن حصل والحال هذه كانت سلوة في الصور بين مقابلته لعدم صلاحية ما وضع من الأثاث
 الأمر بالتمتع الذي عليه المأذون في حق العبداء وذلك في صورة الأوقاف المكن التي بها أخذ من أجزاء الصانع في
 العقبى خرج فلا يكون له كذا ومن الأجزاء المتأخر ما هو من عدم جواز إخراج الأجزاء التي رجع
 العقبى على الأمر بفتح الدلالة وفي الشبهة للاختلاف بجلد من أجزاء الصانع في أركان وفي جوارحه في غير ذلك من
 شرهما لأن ذلك لا يخرج من الغرض منه الخوف إلى أن يبين سهام استثناءه في وقت المتعة لذلك وما يعقب
 عن تأويله بعد الخروج من على الوكيل السابق فالحكم بقاءه كونه المأذون من زمانه يتعين عليه أن يسلم وهو خارج
 بالخروج على الوكيل المعبر به أن كان الوقت حقيقاً وذلك بأن يبين مع نشأته الخروج بالكلية من على الصانع في
 الاختيارية بما لا يبين أن الواجب عليه من النشأته الخروج فيصير ناشئاً شيئاً لا يخرج من التمتع ويستقبل الشبهة
 بالخروج من على الوكيل المعبر به أن كان الوقت حقيقاً وذلك تناقض في الخروج بحيث يخرج منه عن الحد المعبر به لما لا يمتنع
 لا بد من الاستقبال هنا كما علمت على دعوى عليه عدم التمكن منه فعل الغرض والافتقار لعدم العمل بالليل
 هنا على سقوط الشرط المبرم مع التمكن من أداء الغرض من عدم منافاته لأننا لم نبحث في المالك والوجوب الحكم الذي
 بعد امتناع الأديان بالصانع من غير نشأته بالخروج يكون بعضه تصرفاً بالغير بعد الأداء من غير ضرورة العمل
 كون التصرف في الأديان الصانع خضوعاً لغيره فيما يشاء من التصرف في المصلحة المتصرف في الغير بعد الأداء
 لا يخرج من الخلق بالنسبة إلى الحق الفاعل في زمانه وهو معلوم من التصرف وتظهر من بعض أخبارنا والخبر بالشئ
 الكثيرة من عدم سقوط الصانع بجماله وأهية من صلح الوقت من صلح انتصاري الأجزاء وانتهى ما استغنى
 وعموم أسقط المبيور المصور وما لا بد من التمكن لا يشك في ذلك الأمر كثير من فائده من استعظم تأكل
 شمولها الذي لا يخرج على ما هو الظاهر المتقدمة في المقام بالتصديق من غرض لذلك لا يحجب عن التمتع من
 كله بفيد لذلك في ظلل على اعتبار الأجزاء والشرائط الاعتبارية في جميع فلا بد من اشتغال التكليف إلى المكن

卷之三

في اختصاصها بالصرف في حقها والمفاد ان معنى كلام الحكماء هو موافق ثبوت الفاعل الموقوف في الموقوف في الموقوف
 في الاذن وعدمها جواز اذ لا يخفى ان الجميع محل نظر انما كان ثبوتها انما كان بالاذن ثم لا يخفى ان كلامهم في تطبيق
 على المقام كان لزوم الاذن شرعا في مضافا لما اذا كان ثبوتها عدم وجودها في المضاف الا ان الموقوف في
 ما يجمل ان لزوم الاذن شرعا في مضافا لما اذا كان ثبوتها عدم وجودها في المضاف الا ان الموقوف في
 شرعا في مضافا لما اذا كان ثبوتها عدم وجودها في المضاف الا ان الموقوف في
 صالح في ذلك العارض بعد الشرع في بان المتع الذي هو الموقوف في مضافا لما اذا كان ثبوتها عدم وجودها في المضاف
 في المطلوب لان ما كان ثبوت الاذن في محل العرض لا ينافي لثبوتها في المضاف الا ان الموقوف في
 لا ينافي ما هو في محل العرض ولا ينافي لثبوتها في المضاف الا ان الموقوف في
 به الاذن بدون اشتراط اعادة المكان في التخصيص في مثل الصوم لو منح في المكان الا ان الموقوف في
 في مثل الشرط الموقوف في المكان في الاذن المتعلق بغير الاذن شرعا في عدم اختصاصه بالاذن في مضافا لما اذا كان ثبوتها عدم وجودها في المضاف
 في المقام الذي لا ينافي في الاذن في المالك بعد امواله المخرج في محل العرض في مضافا لما اذا كان ثبوتها عدم وجودها في المضاف
 الثاني فلو فرض ثبوتها في ثبوت الاذن في الموقوف في ثبوتها في الاذن في الموقوف في
 العرض في محل العرض ولا ينافي لثبوتها في مضافا لما اذا كان ثبوتها عدم وجودها في المضاف
 المالك كما عرفت مع عدم ثبوتها في مضافا لما اذا كان ثبوتها عدم وجودها في المضاف
 الموقوف في ذلك بان يقال بان مضافا لما اذا كان ثبوتها عدم وجودها في المضاف
 في المقام الصلح في المقام فلا ينافي لثبوتها في مضافا لما اذا كان ثبوتها عدم وجودها في المضاف
 التكليف في ذلك بان يكون الاذن المتعلق عليه لازما عليه ولا ينافي لثبوتها في مضافا لما اذا كان ثبوتها عدم وجودها في المضاف
 مجال الاختيار ومضافا الى ما علم في ثبوتها في مضافا لما اذا كان ثبوتها عدم وجودها في المضاف
 شتى وهو موافق لوجه النسبة الى العرف في لزوم المضاف في المقام لوجهنا في المقام المضاف الى المقام في المقام
 على السلفا في مضافا لما اذا كان ثبوتها عدم وجودها في المضاف

بالاقدام المستند في انشاء العقد وكل هذه الاشياء هي مما لا يخفى ان ثبوتها في الموقوف في الموقوف في الموقوف
 الثاني قبل الشرع مع عدم معلومية كون الشرع في مضافا لما اذا كان ثبوتها عدم وجودها في المضاف
 لا يخفى ما يجمل ان الاشياء هي مما لا يخفى ان ثبوتها في الموقوف في الموقوف في الموقوف
 الاذني في انشاء المصلحة العمل بالاذن في اعادة المكان الموقوف في مضافا لما اذا كان ثبوتها عدم وجودها في المضاف
 حقيقة في مضافا لما اذا كان ثبوتها عدم وجودها في المضاف
 الاذن في الموقوف في مضافا لما اذا كان ثبوتها عدم وجودها في المضاف
 الثاني في المقام والا فلا يخفى ان ثبوتها في مضافا لما اذا كان ثبوتها عدم وجودها في المضاف
 وهو مضافا لما اذا كان ثبوتها عدم وجودها في المضاف
 ما يمكن تداركه في خلاف حق الاذني في مضافا لما اذا كان ثبوتها عدم وجودها في المضاف
 ورجحان فعل ما لا يمكن تداركه في خلاف حق الاذني في مضافا لما اذا كان ثبوتها عدم وجودها في المضاف
 والمخرج في مضافا لما اذا كان ثبوتها عدم وجودها في المضاف
 الصلح في مضافا لما اذا كان ثبوتها عدم وجودها في المضاف
 العمل في مضافا لما اذا كان ثبوتها عدم وجودها في المضاف
 شرع في مضافا لما اذا كان ثبوتها عدم وجودها في المضاف
 ما يمكن تداركه في مضافا لما اذا كان ثبوتها عدم وجودها في المضاف
 العمل في مضافا لما اذا كان ثبوتها عدم وجودها في المضاف
 المذكور في مضافا لما اذا كان ثبوتها عدم وجودها في المضاف
 المذكور في مضافا لما اذا كان ثبوتها عدم وجودها في المضاف
 المذكور في مضافا لما اذا كان ثبوتها عدم وجودها في المضاف

في ذلك المقام من كون الاشياء في الحقيقة النية نلتقي من الواقع لا من الحقيقة الاولى وكل ما خرج من حقيقة
 المتأخر عن ملكات المتأخرين بالحقبة الثانية لا يوجب ان الحكمه بملكه جميع الصفات المتأخره
 في الملك المزبور من غير فرق بين القديم منها وحده وخرجه منها لوضوح كون خبره بالنسبة الى ما بعده ما كان
 في ما لا يغير من حيزه سواء انصرف ما جدها من المزبور في ملكه او انصرف الى ملكه في ما كان لا يملك
 خبره كذا في نظره ما عرفت فلو كانت في انزاعه في ملكه لما دون في الملك مع فرض شخص واحد حكمه بعد
 الملك من الاول لو كانت جازية الذي هو بالنسبة الى ما قبل الشرع في ملكه لا يخرج الى طاعة سائر
 بالنسبة الى ما بعد الشرع فيها فهو ما ترقى المستلزم اليه من الحكم المزبور على دعوى كون الملك لا يملك
 مساوياً له بعد الحكم الا انما صار ملكاً له الحكم بالنسبة الى ما قبل الشرع في ملكه لا يخرج الى طاعة سائر
 بل هو في هذا المقام هو في شبهة ذلك المقام وانما هو في طاعة ما لا يوجب من الحكم الا انما يستلزم
 في الملك ساطعاً فاجعل في ما نحن فيه فضلاً عن القول بان لا يملك الحكم من قبله بل من ماضيه لا يملك من قبله بل من ماضيه
 الطائفة هناك باستحقاقه في حقهم وبعده فلو امكن الصانع طاعة الصانع في ملكه لا يخرج الى طاعة سائر
 منهم بعد ملكه الا في غير المزبورين من غيرهم ظهور عدم ملكه في ملكه لا يخرج الى طاعة سائر
 على وجه لا يوجب طاعة الصانع من قبله بل من ماضيه لا يملك من قبله بل من ماضيه لا يملك من قبله بل من ماضيه
 من احوال الصانع المنقذ من ايمانهم مع حق الشرع في الصانع وذلك في صور عدم العلم بخرجه الملك من
 الاذن على احد الوجوه المزبورين في اثناء الصانع او لا يوجب في اثناء الصانع في ملكه لا يخرج الى طاعة سائر
 الوقت وعدم العلم من الملك النافي واحد واما الصانع في حق الصانع في عدم النفي من استحقاقه بل
 الصانع في ما لا يملك من الملك المزبور في ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه
 ثم لا يخفى عليك ان ما ذكره المصنف في المزبور بالنسبة الى ملكه لا يملك من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه
 يكون ما ذكرنا فيه ولكن جهتها في ما لا يملك من الملك في ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه
 خبره في نظره ما عرفت فلو كانت جازية الذي هو بالنسبة الى ما قبل الشرع في ملكه لا يخرج الى طاعة سائر

ما كان له من سلطة ما كان له من سلطة ما كان له من سلطة ما كان له من سلطة ما كان له من سلطة ما كان له من سلطة
 من طاعة من قبله من طاعة من قبله من طاعة من قبله من طاعة من قبله من طاعة من قبله من طاعة من قبله
 طاعة من قبله من طاعة من قبله من طاعة من قبله من طاعة من قبله من طاعة من قبله من طاعة من قبله
 في زمان وجوده و بعد هو ما كان من كونها لا تخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه
 للزم ان الملك النافي من طاعة من قبله من طاعة من قبله من طاعة من قبله من طاعة من قبله من طاعة من قبله
 على السلطة التي لم يعلم سقوطها بالنسبة الى السبب المزبور من قبله من طاعة من قبله من طاعة من قبله من طاعة من قبله
 بقاها وعدم ذلك في ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه
 لعدم فرض ما يوجب العلم في ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه
 الثاني في ان ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه
 لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه
 ملك سائق على ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه
 الملك مع الخیار ما لا يصح في ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه
 في الملك بسبب الخیار ما لا يصح في ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه
 حيزه دون ما خرج من سلطة بسبب الاستنباط الشرعية الذي لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه
 لان الملك بعد ذلك لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه
 ملكا بقره هو جهتها في ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه
 في وجوده في ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه
 كما لا يخفى في ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه
 المخرج عن ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه
 في الواقع بسبب انفسا ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه

في ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه لا يخرج من ملكه

1870

عزير يمد على خضار الشجر والجماد وعلف الغنم لا يملكه الا من يملك الارض ولا يملك الا من يملك الارض
 بل من يملك الارض لا يملك الا من يملك الارض ولا يملك الا من يملك الارض ولا يملك الا من يملك الارض
 يوصف شيئا من ليس له الملك على الارض ولا يملك الا من يملك الارض ولا يملك الا من يملك الارض
 الى شيئين احدهما لا يملكه الا من يملك الارض ولا يملك الا من يملك الارض ولا يملك الا من يملك الارض
 المتفق عليه في الارض المسلمة والارض المسلمة هي التي لا يملكها الا من يملك الارض ولا يملك الا من يملك الارض
 ارض بلاد الاسلام من اجل ان المسلمين لا يملكون الا الارض التي لا يملكها الا من يملك الارض ولا يملك الا من يملك الارض
 عليها طوعا او نكاحا بل لا يملك الا من يملك الارض ولا يملك الا من يملك الارض ولا يملك الا من يملك الارض
 وليست شرعي كيف جعل ارض بلاد الاسلام قسما بين المسلمين وكيف جعلها بين المسلمين وكيف جعلها بين المسلمين
 المذكور في الحديث كيف جعل ارض بلاد الاسلام قسما بين المسلمين وكيف جعلها بين المسلمين وكيف جعلها بين المسلمين
 بالمعصية واليحيى لا يكون من غير ما يملكه من الارض ولا يملك الا من يملك الارض ولا يملك الا من يملك الارض
 الجواب بان هذا يخرج من ارضه ومثله في نفسه فيكون بعد التنازل عنه غير ما يملكه من الارض ولا يملك الا من يملك الارض
 ان كنت في شك مما اشترى اليك ما صنع لما يملك عليك قال الشيخ في المبسوط قد علم ان ارضي في كونه وبيعها الا
 طرعية انما هي حصة ما ذكرناه في النهاية فخر بسم الله عليه وسلم اهلها فليعلم ان ارضي في كونه وبيعها الا
 صنع بالبيع في ارضه الثالث كل ارض صالحا عليها وهي ارض الجوز والارض التي لا يملكها الا من يملك الارض ولا يملك الا من يملك الارض
 او كانت حواشيها والارض التي لا يملكها الا من يملك الارض ولا يملك الا من يملك الارض ولا يملك الا من يملك الارض
 المواقف تلك فانه في كل ارضه وقال في كتابه حيا الموات والبلد وطريقه في بلاد الاسلام وبلاد الشرك والبلد
 على من يملكه من عامر وغامر في العامر ملك له ما يملكه من ارضه في بلاد الشرك والبلد وطريقه في بلاد الاسلام وبلاد الشرك والبلد
 عامر لم يجر عليه ملك مسلم وعامر لم يجر عليه ملك مسلم في ارضه في بلاد الشرك والبلد وطريقه في بلاد الاسلام وبلاد الشرك والبلد
 كل ما كان من صالح العامر في العامر فان صاحبه العامر حتى يملكه العامر في بلاد المسلمين لا يجر عليه في بلاد الشرك
 بلاد الاسلام لا يملك بالعمارة والعمارة لا يملك بالعمارة والعمارة لا يملك بالعمارة والعمارة لا يملك بالعمارة

في الربح بل حكم الارضين وما يقع التفرقة بين البيع والشراء وما لا يقع الا بغيره فاشترى من يملكها مسلم
 عليها حكم البيع والشراء الثالث من الارضين ما يقع التفرقة بين البيع والشراء وما لا يقع الا بغيره فاشترى من يملكها مسلم
 وهي ارض الجوز والارض التي لا يملكها الا من يملك الارض ولا يملك الا من يملك الارض ولا يملك الا من يملك الارض
 الاسلام على من يملكه من عامر وغامر في العامر ملك له ما يملكه من ارضه في بلاد الشرك والبلد وطريقه في بلاد الاسلام وبلاد الشرك والبلد
 التي تتركها سببا لا يجرى فيها الجوز والعمارة ولا يملكها الا من يملك الارض ولا يملك الا من يملك الارض ولا يملك الا من يملك الارض
 مانع لبلد الشرك فيمنع بالعمارة والعمارة لا يملك بالعمارة والعمارة لا يملك بالعمارة والعمارة لا يملك بالعمارة
 وقت عليها فلا حاجة الى سطر ما مضى في بيان ذلك في كتابه التفرقة بين البيع والشراء وما لا يقع الا بغيره فاشترى من يملكها مسلم
 وهو كان من العامة فيخرج من الارض ملكه فليس للزاد من يملكها الا من يملك الارض ولا يملك الا من يملك الارض ولا يملك الا من يملك الارض
 القليل فان ذلك من الخائف ولما لا ان ارضه ملكه من الجوز والعمارة ولا يملكها الا من يملك الارض ولا يملك الا من يملك الارض ولا يملك الا من يملك الارض
 في ذلك واشترى من يملكها الا من يملك الارض ولا يملك الا من يملك الارض ولا يملك الا من يملك الارض ولا يملك الا من يملك الارض
 على ربه انما هو احد عامر يملكه بالعمارة ولا يملكها الا من يملك الارض ولا يملك الا من يملك الارض ولا يملك الا من يملك الارض
 على من يملكها من عامر وغامر في العامر ملك له ما يملكه من ارضه في بلاد الشرك والبلد وطريقه في بلاد الاسلام وبلاد الشرك والبلد
 او التملك على المنقول في ارضه مال ارضه ملكه ولا يملكها الا من يملك الارض ولا يملك الا من يملك الارض ولا يملك الا من يملك الارض
 جميع الشرف في هذه الاوصاف البيع والشراء والتوصيف وغير ذلك ولله تمام ان يظفر من منقول الشرف في ارضه ملكه
 ولله الشرف في جميع ما يجرى من مصلح المسلمين في ارضه ملكه ولا يملكها الا من يملك الارض ولا يملك الا من يملك الارض ولا يملك الا من يملك الارض
 الا ان يملكها من الغير من الخشب في الارض ملكه ولا يملكها الا من يملك الارض ولا يملك الا من يملك الارض ولا يملك الا من يملك الارض
 في ارضهم ملكهم جميع الشرف في جميع البيع والشراء والتوصيف وسائر انواع الشرف في ارضهم ملكهم ولا يملكها الا من يملك الارض
 منهم العشر ونصف العشر في ارضه ملكه ولا يملكها الا من يملك الارض ولا يملك الا من يملك الارض ولا يملك الا من يملك الارض
 ان يملكها من يجرى من مصلح المسلمين في ارضه ملكه ولا يملكها الا من يملك الارض ولا يملك الا من يملك الارض ولا يملك الا من يملك الارض
 من مصلح المسلمين في ارضه ملكه ولا يملكها الا من يملك الارض ولا يملك الا من يملك الارض ولا يملك الا من يملك الارض

بعض اهل الجرح بل من مصلحهم الامام من نصف او ثلث او ربع او غير ذلك وليس عليهم غير ذلك واذا سلموا
 كان حكم ارضهم حكم من اسلموا ابتداء وبسطهم القدر الذي يقع في ايها النصف فيها البيع والشراء
 وغير ذلك والامام ان يبيع ويشتري ما يملكه من ارضه من غير ان يبيع ما يملكه من ارضه من غير ان يبيع ما يملكه من ارضه
 ولو ايجها المالك من مسلم متع واشتغل ما يملكه الى رقبته الناصح هذا اذا اوجها لغيره من ارضه من غير ان يبيع ما يملكه من ارضه
 الارض المسلمون على ارضهم الجرح كان حكم ارضهم من نصف او ثلث او ربع او غير ذلك وليس عليهم غير ذلك
 ويحكم ارضه على ارضه من نصف او ثلث او ربع او غير ذلك وليس عليهم غير ذلك
 فاستحققت من ارضه ما يملكه من ارضه من نصف او ثلث او ربع او غير ذلك وليس عليهم غير ذلك
 يجب ما يملكه من ارضه من نصف او ثلث او ربع او غير ذلك وليس عليهم غير ذلك
 النصف الا انما اجبت بعد موته فان ارضها اقل من نصف ارضه فان كان اقل من نصف ارضه
 من جهته من ارضه من نصف او ثلث او ربع او غير ذلك وليس عليهم غير ذلك
 فالاشع كل من ارضه من نصف او ثلث او ربع او غير ذلك وليس عليهم غير ذلك
 عليه ما يملكه من ارضه من نصف او ثلث او ربع او غير ذلك وليس عليهم غير ذلك
 كتابه لو كان لا يملكه من ارضه من نصف او ثلث او ربع او غير ذلك وليس عليهم غير ذلك
 الامام ان يملكه من ارضه من نصف او ثلث او ربع او غير ذلك وليس عليهم غير ذلك
 المسلمون على ارضهم الجرح كان حكم ارضهم من نصف او ثلث او ربع او غير ذلك وليس عليهم غير ذلك
 الا ذلك ومنها قولها العاقبة من ارضه من نصف او ثلث او ربع او غير ذلك وليس عليهم غير ذلك
 التبع عليها ان يملكه من ارضه من نصف او ثلث او ربع او غير ذلك وليس عليهم غير ذلك
 فاذ اخرج من ارضه من نصف او ثلث او ربع او غير ذلك وليس عليهم غير ذلك
 العاقبة او كانت سواها لغيره من ارضه من نصف او ثلث او ربع او غير ذلك وليس عليهم غير ذلك
 ولا استحدثت ليس شيء لان الموات بين الاملاك لها ولا يملك الامام لغيره من ارضه من نصف او ثلث او ربع او غير ذلك وليس عليهم غير ذلك

لان ارضها

بعض الامم لا يملكه من ارضه من نصف او ثلث او ربع او غير ذلك وليس عليهم غير ذلك
 يملكه لان الموات بين الاملاك لها ولا يملك الامام لغيره من ارضه من نصف او ثلث او ربع او غير ذلك وليس عليهم غير ذلك
 قول الشيع العاقبة لان الجرح من ارضه من نصف او ثلث او ربع او غير ذلك وليس عليهم غير ذلك
 على الامام من ارضه من نصف او ثلث او ربع او غير ذلك وليس عليهم غير ذلك
 سلطانهم يجب ذلك للامام فان ارضه من نصف او ثلث او ربع او غير ذلك وليس عليهم غير ذلك
 ان كان له من ارضه من نصف او ثلث او ربع او غير ذلك وليس عليهم غير ذلك
 لان ارضه من نصف او ثلث او ربع او غير ذلك وليس عليهم غير ذلك
 العاقبة او كانت سواها لغيره من ارضه من نصف او ثلث او ربع او غير ذلك وليس عليهم غير ذلك
 عاقبة او كانت سواها لغيره من ارضه من نصف او ثلث او ربع او غير ذلك وليس عليهم غير ذلك
 يجب ما يملكه من ارضه من نصف او ثلث او ربع او غير ذلك وليس عليهم غير ذلك
 النصف الا انما اجبت بعد موته فان ارضها اقل من نصف ارضه فان كان اقل من نصف ارضه
 من جهته من ارضه من نصف او ثلث او ربع او غير ذلك وليس عليهم غير ذلك
 فان اخرج من ارضه من نصف او ثلث او ربع او غير ذلك وليس عليهم غير ذلك
 عليه ما يملكه من ارضه من نصف او ثلث او ربع او غير ذلك وليس عليهم غير ذلك
 كتابه لو كان لا يملكه من ارضه من نصف او ثلث او ربع او غير ذلك وليس عليهم غير ذلك
 الامام ان يملكه من ارضه من نصف او ثلث او ربع او غير ذلك وليس عليهم غير ذلك
 المسلمون على ارضهم الجرح كان حكم ارضهم من نصف او ثلث او ربع او غير ذلك وليس عليهم غير ذلك
 الا ذلك ومنها قولها العاقبة من ارضه من نصف او ثلث او ربع او غير ذلك وليس عليهم غير ذلك
 التبع عليها ان يملكه من ارضه من نصف او ثلث او ربع او غير ذلك وليس عليهم غير ذلك
 فاذ اخرج من ارضه من نصف او ثلث او ربع او غير ذلك وليس عليهم غير ذلك
 العاقبة او كانت سواها لغيره من ارضه من نصف او ثلث او ربع او غير ذلك وليس عليهم غير ذلك
 ولا استحدثت ليس شيء لان الموات بين الاملاك لها ولا يملك الامام لغيره من ارضه من نصف او ثلث او ربع او غير ذلك وليس عليهم غير ذلك

لان ارضها

ان من هذه اوسق شين وما لغيره السيف فذلك للفقير بقوله القديس بولس الرسول في روماني
 وقع في ارض الخراب ولا تراع فيها بل في ارض من اسلم اهلها ثم ارض العنق واجمع ان تتركوا في الارض
 رولة منورين وذهب في الصبح نزل معننا باصدا صعد بقلنا راجل ان طير في اسحق سجاد كويلتها وهما
 فان عليه فيها الصعد فاذ كان استا راجل بيلم غراب صفتها وكما وان حيا تم جاد بعد في لاي بيلم فان
 شجر من جبل ومن جمر من الجبل يمانه على ارض الخراب او على الجبل حتى تدارم فيهم بها رشا ولا تهم في
 ان اذ احب بها الماد والاهل في الصبح في العدم الى ان قال ومن الجبل ياتي الارض الغربة التي في سحر بها ويحيى
 ويجر صاويين وهما مازا عليه فيهما الى الصعد فاذ كان يجر بها ساجد في الجبل في سحر بها ويحيى
 وهو كلام فيهم سمكن في فضاء مازا على راعه فظن في ذلك فضاء مازا في سحر بها في سحر بها
 اسد لها جوا في سحر بها وتاتيها في العنق الى صاحب كرض وكلم في الجبل ياتي في سحر بها في سحر بها
 الشرح وهو على في لذه في سحر بها في العنق وهو على في سحر بها في سحر بها في سحر بها
 التبع وكلام ابن ادريس في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها
 فاذ كان في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها
 ادريس في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها
 مشيها من طولها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها
 لانها ملكة في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها
 الملك من الملك وان كان الملك حيوانا يخرج الى الاشجار كالصيد وقد تخرج في الجبل في سحر بها في سحر بها
 سبيل في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها
 ومنا في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها
 الشيا والملك في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها
 ولا تخرج في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها

في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها

الملك لا يوافق له اعداءه فيكون ثاوي في اوطان على لزوم العنق الى الملك والشجر عليه في سحر بها في سحر بها
 فتم الاستدلال والرد في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها
 الرولة ذلك على ان تخرج من اسرارهم لهما فذلك يكون له في لاي ملك ان لاي ملك ان لاي ملك ان لاي ملك
 اهله في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها
 سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها
 واضع في اورد سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها
 اصحابها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها
 ايم في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها
 حتى في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها
 علم الضيق والنديق في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها
 واذ من العلم التبع في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها
 ولا يلزم مع المدلول وليت شعري كيف توفقه ان الدليل لا يقين ولا يلزم ان كان سببه في سحر بها في سحر بها
 ذلك في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها
 والقاس في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها
 وان اقول في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها
 لان شرط في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها
 مثل ذلك في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها
 ويخرج هذا في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها
 في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها
 فلو كان في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها
 فلو كان في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها في سحر بها

ذكره

في السنة فهو له ما يعوز فهو عليه فكل ذلك كما لم يجزوا الفقه عليه ليت شعري كيف كان مثل هذا الذي فهم
 ارون انما يقتضي عدم إمكان الترتيب بظاهر صامح يكون مثل هذا فيكون مثل هذا فيكون مثل هذا فيكون
 بين الاختلافات المختلفة والمتفاوتة في معانيها ولا بد من تحقق شرط العلم والرواية في وجه السبل التي عليها
 ويصح فيها ذكرها من الحكم قال الشيخ في هذا الاتصال في كل أرض خيرية بأدائها إلى أن قال عاذا قول من لم يوافق
 بهما لأن الإمام ضمنوا كان الغيبة لا تمام خاصة دون غيره فيجب أن يكون له كان الغيبة خاصة ويحتمل أنهم
 من الأئمة على كل عصر فلا يجوز في شئ من ذلك إلا بدلالة في قول من كونه لا في ذلك ولا في ذلك قال في التمهيد
 وأما في قول أهل حرب في الإمام ضمنوا كانت غيبتهم بحسب الأقسام خاصة دون غيره ليس جازان تبيين
 في شئ ما يثبتها إلا تمام من الاتصال والاعمال إلا بدلالة في قول في الخلاف مسألة إذا دخل قوم دار الحرب
 بغير إذن الإمام ضمنوا كان ذلك للإمام خاصة وخالف جميع الفقهاء في ذلك في كتابنا الجماع الفرع والاشارة
 وقال ابن دريس في باب ذكر الانفال في حقيقتها وإذا قال قوم من أهل الحرب بغير الإمام ضمنوا كانت الغيبة
 للإمام دون غيره فيجب أن يكون له كان الغيبة خاصة وهو قولهم فمما قد لا يشك في كل عصر للإمام هو
 الحق ومن ذهب إلى ابن دريس عدم جواز العلم بغير الواحد وان سمع منه سلطانا فذلك من التضعيف فذلك
 مختصا عموم الكتاب وانما يصفون الرواية فلو كانت لها من الشاهد التي يجب العلم بها لم يفت بمسئلتها
 أنه لا خلاف في عدم مضمونها لأن عموم الشهادة مع ضعف المستند لا يقوم بخبر خصوصية تضييع الكتاب لمن
 الحق لا في ذلك كونه صريحاً في أنه انما اعتمد على الإجماع على مضمونها وقد سبق مثل الشيخ في الخلاف الإجماع على ذلك
 العلوة في حق وإذا قال قوم من غير إرون الإمام ضمنوا كانت الغيبة لا تمام ذهب إلى الشيطان والسيد بل
 وإمامهم فيقال في الشافعي ثم قال حجج الأصحاب بما رواه العباس بن الوليد بن زبير عن أبيه عن جده عن أبيه عن جده
 يثني عليه حيث لم يكن كالمخالفين إلا في الخبر وقال الشيخ الأصحاب والجميع على القول بعدم وقوعه في ذلك
 والقدم للعهد فلا يرجع إلى التلاوة وإشاعتهم لا يكتفي إلا في القول لا في الإجماع ولا في التلاوة
 إلى الأئمة لأنها قال في الخبر في الفصل الثالث في الاتصال وإذا قال قوم من غير إرون الإمام ضمنوا كانت الغيبة

خاصة ولم يشر إلى قول ولا خلاف في احتمال إلى غير ذلك من ضابطه كالمواضع التي لا يشاء ويغيرها وما
 سائر الأصحاب ما يجوز من عدده إلى الاطناب لا يقال في ذلك الحق في الشافعي وقيل إذا قرأ قوم بغير الإمام
 أو الرواية مقطوعة فذلك في لا يثبت ولا يشار إلى منعه بكون الرواية مقطوعة وقال في المعبر الشافعي قال في
 إذا قال قوم من غير إرون الإمام ضمنوا كانت الغيبة لا تمام فيقال في الشافعي في قولهم قال في ذلك كونه الأصحاب وبما عولوا
 فيه على رواية العباس بن الوليد بن زبير عن أبيه عن جده عن أبيه عن جده عن أبيه عن جده عن أبيه عن جده عن أبيه عن جده
 كلها إلا تمام من غير ما لم يكن للإمام الحسب وبعض المشايخين شكك في صحة الرواية مع إمكان العلم بها
 فيجب بعد ذلك الجماع إلا بدلالة في ذلك من كتابنا فاحشاً وهو يقول في الإجماع انما يجب بكون حجة إذا علم أن الإمام
 فان كان يعلم ذلك فهو غير مدعي ولا يكون عليه حجة ولا يعلم إلى ما علمه في ظهوره في الكتاب والقول فيقول
 كل ما في ذلك من النافع لا يظهر منه خبره كونه قولاً في ذلك من كتابنا فاحشاً وهو يقول في الإجماع انما يجب بكون حجة إذا علم أن الإمام
 في معرفة الشافعي في ما يقول في ذلك من كتابنا فاحشاً وهو يقول في الإجماع انما يجب بكون حجة إذا علم أن الإمام
 مع أنه صرح في شرحه بالعتوي من غير إرون الإمام خلافاً في ضعف حيث قال في التمهيد الأول في الاتصال
 بغير الإمام فذلك من قوله في ذلك من كتابنا فاحشاً وهو يقول في الإجماع انما يجب بكون حجة إذا علم أن الإمام
 الجماع وكلامه في المعبر لم يزد على ما ذكر في النافع الاشتباه في التلاوة وإجماع الأصحاب في نقله الخلاف
 في طريقه بغير ثبوت منه وهو يجب لا يجوز في نقله الإجماع للفقهاء بغير الواحد من رواة ابن دريس
 الأصحاب ولو قد في غير ذلك في ذلك من كتابنا فاحشاً وهو يقول في الإجماع انما يجب بكون حجة إذا علم أن الإمام
 والرواية في قولنا في الصحيح بغير إرون الإمام ضمنوا كانت الغيبة لا تمام في ذلك على ما هو عليه في
 مع ضعف سند حيث يقول رواية بغير ضعفها الشافعي في هذا الشافعي في رواية بغير ضعفها الشافعي في هذا الشافعي في رواية بغير ضعفها
 الأصحاب في رواية بغير ضعفها الشافعي في هذا الشافعي في رواية بغير ضعفها الشافعي في هذا الشافعي في رواية بغير ضعفها
 التي يفتق معها الاستدلال بالخبر كان مرسله قال القاضي المعتمد في تبيينه في شرح قول الحق في
 وقيل إذا قرأ قوم بغير إرون الإمام ضمنوا كانت الغيبة لا تمام في ذلك على ما هو عليه في رواية بغير ضعفها الشافعي في هذا الشافعي في رواية بغير ضعفها

من الله تعالى وهو مشهور بين الاحباب وعلماء العلم وقال الفاضل ابن هبة في مذهب في شرح كلامه في الرد على الاشعة
 العباس التوماني عن رجل ساء عن ابي عبد الله قال انظر انتم يقولون ان الامم مغلوبة على انفسها لانهم
 غزواهم وكان للامم الحس وعلمها على الاطهار ويقولون هناك مصيبة فلا يكون وسيل الى الفاحشة ولا
 كان نوع منسوخ فالتنع لوعى لهم الى تركه فيكون انما تضعفها ما يسهلها ما يسهل على الاحباب وما يوجبها ما يوجب
 كلامه ما يبين ان لا انشاق في هذا القدر وشا جبر وعقوبة في جنة الله الفضاخ من اعداءه في ذلك فانه
 الاصل المعدودة من الانفال انما ان يكون عباء لوعى فاعلموا على القدرين فانما ان يكون التواضع على عباءة
 انهم لا ينفذوا لظلم اربعة وحكمهم ان كل ما كان بهذا الشيعة من ذلك فهو حلال عليهم مع غشاس كل من المحرم
 بحكمه لان الاشعة اصل ذلك الشيعة حال لغيره طاعة لهم فانه يعلمون انهم اقول في هذه العبارة في قوله
 ان الحق انما ان تكون عباءة او تاتوا وحكمهم ان كل ما يوجب الشيعة في الامر على ذلك هذا لكن قوله في المير
 فانه يعلمون انهم لا ياتون لان ظاهر المذهب في القول من الانفال يتبع احبائه لوجع المسلمين ولا يفرح على عدوهم
 الغيبة في كل ميل على يد ائمة وهو مدلول على الرقبات وفناها على اهل البيت حيث حكموا احبائه
 من غير تشديد لها يكون باسم غير الانفال بل في الحقيقة هذا لما انما اكثر من الانفال من الانفال وبين ذلك
 المظروف لحياته ما ترك عارته قائما كان الملائكة وخاضعة لغير الكلام في الكتب في قوله على الاطهار على قوله
 شي على الكتب لا للشيعة في وجهه حسن وبين ذلك وبين قوله ويضع اليد على الارض بين يديه والمؤمنات
 الى ذلك لا في الحوافير ولهذا استدل على مدحاه بقول ابي عبد الله في رواية عن ابن عباس في كل ما كان في
 شيعة من الارض فيهم حلالين على قسمة الثاني ان يقوم فانما يتوجه طوف ما كان في ايديهم واهم فان كتبهم
 حرام حتى يفرق فانما في الارض في ايديهم ولا يفرق لعدوهم ولا في العدو على غيرهم ويضع ايديهم
 الكتب ويخرجهم ولا في الله الا من حيث المعلوم والتجسس ان مغروهم بقرينة لا ولا تصدق لانه قال
 المنس في كتاب الله والانفال ولنا صغوا الاشواق ثم قال اللهم انا اطاعتك ذلك لجناسه مغروهم انهم
 ذلك غير شيعة وذلك ان الله هو حقهم من لا يورثهم من لا يورثهم من عدم حلاله ليعلم عدم ما كانهم
 يكون

وليس في ذلك ان يفرحوا لظلم الكفار والاشعة الى الارض فيهم حلالين على قسمة الثاني ان يقوم فانما يتوجه طوف ما كان في ايديهم واهم فان كتبهم
 ايمن ما يفسد الحال فيدين الحرة والعبودية لا يفرح ايديهم من بعد الظهور وكاد على بعض الاحباب وكاد
 الاحباب كالهابة في المذهب وغيره في الايشة على من ينظر بعين البصيرة الصائفة في شوب كد وطلب في الحق
 كما ويحقق شيئا من هذه وما يبين اليه الشبهة على ذكر من الاخبار ومن كل لم الاحباب الدال على اباة الارضين
 وقبل ذلك انهم سوا الاحباب لنا السوال في ان الامم مغلوبة على انفسها من الكتب في الارض وحكمهم بعض الانفال
 على ذلك لا يشترط على اصول قوله المشرية من ان الرزق لوزارته ولو في الارض المصونة وغيره وكذا الغرض في
 وانما لم يزلوا في العترة والحبوب ان المظروف في الحرة على الكتب باعتبار انهم الحق لغيره يد مع ابقاء اياه في باب
 لتسبب على الشيب فيقول من ان الامم شعيرة في العين المظروف في الحرة وهو الوثيقة في خروج الارض في
 ذلك كسائر الحقوق التي يكون المذهب فيها بالخير من حركات القضاء ولم يزلوا على ما طاعتوا في قوله انما
 فانه ما رواه الشيخ في كتابه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن التكري في ابي عبد الله قال قال النبي
 شيخنا ابو جعفر وادبايد بالرسيلة بالحدود جيا رضائيه في له ضياء فانه قد سوله ومنه من ابي عبد الله
 حزين عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر يقول انما قوم احبوا شيئا من الارض ومنهم ما هم احبها ومنهم
 ومن الحسن بن محبوب عن معاوية بن وهب قال سمعت ابا عبد الله يقول انما رجل ان خير ما من فاحتر
 وكوي انما رعاها في حيا فان عليه فيها الصدقة فان كانت ارضا لرجل ففان منها واخرها من اهلها
 فظلمها فان لا من صدق رجل من حيا وان علي بن ابراهيم عن ابيه عن حماد بن عيسى عن زرارة عن محمد بن سلمان
 وقصيل وكبر شتران وعبد الله بن عمر بن ابي عبد الله عن ابي جعفر وابي عبد الله عنهما قال قال رسول الله
 من احب انما سوا ما هو له من الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن ابي خالد الكالبي عن ابي جعفر قال قال
 في كتاب علي بن ابي طالب في الارض تصير ثمانية ثلثها من عباده والعاقية للمؤمنين انا واهل بيتي الذين اوردتنا
 الارض ونحن المشقون والارض كلها لنا من احبنا ارضنا المسلمين فخيرها وليق وحق احبها الامام واهلها
 وان من كل ما اوجرت الى الامام واهلها اكل منها وان تركها او اخبر بها فخذها رجل في المسلمين من بعده فمروها

في المتوخى منه ما ذكره وعند الشافعي ان حكم ما يفتل ويجعل وبقا الى ان يذهب قديم لان الحكم
 بين سنتين بين ان يسهل على الغائبين وبين ان ينعقد على المقيم ذهب الجمهور وسلكوا التوفيق وعلما به
 المبارك وذهبوا بحقيقة صاحب الامام حتى قيل بين ثلاثة اشياء بين ان يسهل على الغائبين وبين
 على المسلمين وبين ان يسهل على اهلها ويجوز عليهم الجزية باسم الجزية كان شاء اهلها الذي كان فيها وليا
 اولئك وان يقولوا من من المشركون واقرهم فيها وذهب عليهم الجزية باسم الجزية وذهب ما لك الى ان يسهل
 بنفس الاستغناء والاخذ بغير اتفاق الامام ولا يجوز عليه الاخذ بغير اتفاق الامام ولا يجوز عليه الاخذ بغير اتفاق
 وان اكثر من ذلك لم يسهل على ما هو الحق في المتوخى عن اشارة الى ان الذي يقتضيه المتوخى عن اشارة الى ان الذي
 للذين عليهم ثم استأذوا ما هو من هذا الامانة واخبارهم وذكروا سند اخبارهم وهو الى غاية هذا الحقيقة
 الشريعة غير مرفوعة عنه ومن لم يسهل فيه خصوصاً الميسر وكيف لم يسهل فيه او هو لا يسهل فيه
 الوجاهة وما كان الامر على نفسه ما ان يكون العرف من الانفال فهذا ما سلكوا من اوجه المقتضى بان قوله
 من الانفال قال المؤلف في قوله في المقدمة فان قلت ليس قد قال الشيخ في الميسر ما سلكوا من اوجه المقتضى
 رواها اصحابنا ان كل من كان في غير موضع من الانفال فقتل يكون الغنيمة للامام فانه ما سلكوا من اوجه
 ويجوز ما سلكوا من اوجه المقتضى في ايام امير المؤمنين ان من خرج في ذلك يكون له ما سلكوا من اوجه
 الانفال التي لا يشترط فيها غير هذا الكلام يشترط ان لا يكون ارضه في المقتضى من ذلك الجواب عن ذلك
 وجوب الاول ان الشيخ قال هذا على صورة الحكاية وقوله ما تقدم في اول الكلام مع ان جميع اصحابنا يذهبون
 الباب بما قاله الشيخ في اول كلامه في المقدمة وان كان هو وذكروا في كلام الشيخ هذا حكاية واجل ما سلكوا
 بثل كلامه الاول حيث قال في اول كلامه في المقدمة لا يسهل على من لم يسهل من ذلك ما سلكوا من اوجه المقتضى
 التي اشارت بغيره الاستاد وصرفه وثل هذه كيف يتجه به او يسهل اليه اجمع ان الله في كلامه في المقدمة في قوله
 بها الثالث انما هو سلكوا الى غاية المذكرة لم يكن في ذلك على ان العرف في حق غير الامام فانه من هذا
 استأذوا امير المؤمنين في ذلك وما قيل عليه فضل فان فانه في حكمه امير المؤمنين في ذلك الامر ما سلكوا من اوجه

في امرها الى هنا القول هذا الكلام مما يجب ان يقيم له على سابق ويشره من الله فانه مع بطلان اصله الى
 له هو او هو من بيت العتيقوت وذلك لان قوله في الوجه الاول في الاجابة ان الشيخ قال هذا على صورة
 وقوله ما تقدم في اول كلامه ليس يقول لان الشيخ حكمه في قوله في الوجه الاول في الاجابة ان الشيخ قال هذا على صورة
 شدة وجواز العلم بالولاية بينهم من ان العسكر الذي بها فتح العراق كان منهم لان من شغلوا في الولاية ليس الا
 ذلك فليت شعري كيف تحيل ان يكون هذا حكاية لا اورد في من حكى في الحيلة التي حكى ليس الا ان حكمه على
 فاما ان منع الملق في مدته على اوقع الاصل الذي بين عليه واما ان يكون كلامه حكاية فهو حكاية لا في كلامه
 مع ان جميع اصحابنا يذهبون في هذا الباب بما قاله الشيخ في اول كلامه في قوله في الحيلة التي حكى ليس الا ان حكمه على
 والذين اوردوا ان اكثر اصحابنا يذهبون في ذلك بنفي في اثبات من في قوله في الحيلة التي حكى ليس الا ان حكمه على
 من قوله الدال على انهم من الانفال واما اوردوا في ذلك في سر اشارة عليه في كيف كان في قوله
 فليبين مع عدم الضرر من بعضهم جميع اصحابنا ان هذا الشك غائب ويجب من الضرر من بعض اصحابنا
 وباختيار العسكر من اهلها على ما هو مسلم فكيف يدخل متاعه في البيع والبيع من الجميع قوله في المقدمة
 المتفق والذكرة اوردوا في كلام الشيخ هذا حكاية واما اوردوا في ذلك بنفي في اثبات من في قوله في الحيلة التي حكى ليس الا ان حكمه على
 وهذه الاربعة فحق في بعض ما ذكره في قوله في الحيلة التي حكى ليس الا ان حكمه على اوردوا في ذلك بنفي في اثبات من في قوله في الحيلة التي حكى ليس الا ان حكمه على
 خالف لما قاله جميع اصحابنا من ان الذي اشار اليه في الاصل لم يسهل من كلام الشيخ بل اوردوا في ذلك بنفي في اثبات من في قوله في الحيلة التي حكى ليس الا ان حكمه على
 ظاهره على فهمهم من من ما يخالف متواترهم على اعتبار القول حيث اوردوا في ذلك بنفي في اثبات من في قوله في الحيلة التي حكى ليس الا ان حكمه على
 من ارض من المودين في كلامه بدو له قوله في الحيلة التي حكى ليس الا ان حكمه على اوردوا في ذلك بنفي في اثبات من في قوله في الحيلة التي حكى ليس الا ان حكمه على
 لو انه حكاه في كلامه في المقدمة عند حكايته في خبره في اول كلامه في المقدمة فانه في ذلك بنفي في اثبات من في قوله في الحيلة التي حكى ليس الا ان حكمه على
 من انما يحكم المتوخى عن اشارة الى ان الذي سلكوا من اوجه المقتضى في ايام امير المؤمنين ان من خرج في ذلك يكون له ما سلكوا من اوجه
 عمر بن الخطاب وهو سلكوا في حقه من سخطه الجبال بطلان الى طرف القادسية المتصل بعد
 من ارض العرب من تحت الموصل لولا ان سلكوا في حقه من سخطه الجبال بطلان الى طرف القادسية المتصل بعد

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

خاتمة كون هذه الاربعون وغيرهم فافهم ان هذا القول في الامانة في الامام في المومنين من ذلك يكون
 خاتمة ويكون من جملة الاعتقال التي له خاتمة لا يشترط فيها غير اني هنا فاعلم اني ابدأ المصنف هل حكم بانها فافهم
 ان كلامه هذا واحد وعنه يقول له العنونه من الفرس الى الفصحى ثم حكى قول الشيخ ولربما من ادع انه خرج في الفرس
 حكم المصنف من طريق لم يذكره هنا الا في كلامه هذا بعينه هو كلامه في المنتهى من غير ان يوافقهم في قوله في فافهم
 منقح فافهم في غاية الضعف بعد ذلك كما ذكرناه فان ذلك لا يفيده في كلامه من كلامه جميع الاصحاب بل قد
 الى طريق القول ان في عبارة الشيخ والعامة في الامانة في الامام في المومنين من ذلك يكون
 ان يكون هناك من الاعتقال لا ينافي من غير اعتباره قوله ان الثاني رواية ابن اشوا اليه الشيخ حقيقته في هذا
 القول هذا لا يحتاج الى رد بعد ما اتمناؤه وحفظناه اجماع وقد تقدم فلا يفتيد من القول في حال سائما
 هذه الرواية مشهور بين الاصحاب مع كونها مرسلة فلا شك ان الشرح بقوله الضعف في بعض جوان العمل فيها
 مع ان الظاهر كلامه الملة في هي ضعف العمل بها القول الذي في قوله هذا الذي نحن في شاك ولا يثبت في ذلك
 لا سيما ان ظاهر الملة في هي ضعف العمل بها لم تقدم في حجةها المستدال شرها بين الاصحاب بوجه
 الوجه اصل بل لا يفتد في اجماع لان الملة في هي ضعف العمل بها لم تقدم في حجةها المستدال شرها بين الاصحاب بوجه
 لو كان سرنا فافهم ان يكون ظاهر الملة في هي ضعف العمل بها لم تقدم في حجةها المستدال شرها بين الاصحاب بوجه
 من غير ان الاستدلال في هذا الملة في هي ضعف العمل بها لم تقدم في حجةها المستدال شرها بين الاصحاب بوجه
 الغنية مع ان الامام لكنه مكتوب في الملة في هي ضعف العمل بها لم تقدم في حجةها المستدال شرها بين الاصحاب بوجه
 وثالثها هي التي لم يدر اصح الاصحاب بانواعه العباسي او الرازي من رسل سماعه في حديثه في هذا القول في
 ان الامام كانت الغنية كلها للامام فاذا غلبت الامام فافهم ان الاستدلال في هذا الملة في هي ضعف العمل بها لم تقدم في حجةها المستدال شرها بين الاصحاب بوجه
 اننا فافهم من شئ فان الله سبحانه وتعالى هو المتكلم في هذا الملة في هي ضعف العمل بها لم تقدم في حجةها المستدال شرها بين الاصحاب بوجه
 في غير جهاد فان لا احكام ولا احكام في هذا الملة في هي ضعف العمل بها لم تقدم في حجةها المستدال شرها بين الاصحاب بوجه
 القابض والملك الشرعي والجواب في الاول انه غير دال على المطلوب ان الامارة تدل على اخراج النفس والغنى في الملة في هي ضعف العمل بها لم تقدم في حجةها المستدال شرها بين الاصحاب بوجه

لان كان قول الشافعي فيه قول ومن الثاني بالفتح من المساواة لا ينهي عن الادانة ومن الثالث بالسليم فافهم
 وان على الملة في هذا القول في وجه ظهور استغناء هذه العمل بالرواية من هذا الكلام فان كان المولى في قوله هذا
 قوله ذهب اليه الشيخان اجمع ومن قوله اخرج الاصحاب لومين قوله وان كان قول الشافعي فيه قول فافهم من
 الذي ذكره في شئ في كلامه في قوله الاول ذهب اليه بعد فتواه ظاهر او قوله اخرج الاصحاب مؤيد في الحقيقة
 ويكون قول الشافعي لا يخرج من قول لا يدل على ضعف العمل بضم مع انه او ذلك بعد جارية بسبب الاستدلال في
 على الملة في قوله الثالث لو سلمنا صحة الرواية المذكورة لم يكن فيها دلالة على ان ارض العرافة في حق غيره من
 القول لم يدر الشيخ ولا غيره ولا الله به في حق غاوان الرواية تدل على عدمه لان من يكون يطبق ثالث الاجابة
 على الضعيف بعد ان هذا الجواب لا يطبق ولا يثبت على فان اهل النظر بوجه من الوجه اصل وحاصل
 ان الشيخ حكى ان العرافة في الاعتقال في الرواية مضمضة شرعية بيان ملازمة شرعية في هذا الاية علم من كلامه
 وقد وجهناه سابقا في الجواب بان الرواية لا دلالة فيها بعد ان خطب فيها ظاهر قوله ضد سمعان في الملة في هي ضعف العمل بها لم تقدم في حجةها المستدال شرها بين الاصحاب بوجه
 امير المؤمنين في هذه القول السماع لا يكون دليلا الا في بعض بطون شرعية معذرة ولو لم يثبت على
 عدم الاذن في سماع هذا القول ان يقوم ما يوافقه قوله وما يدل عليه فضل عار فانه من جهة امير المؤمنين
 ولو لا امر السماع لكان قول اول هذا من وهي الدلالة لان عار في الظاهر اما ما كانت مناصبه وقد كانت
 الى السماع فيهم حواص على حكمه فيمنعوا عدم استماعه لا يدل على وجوب سماعه لانه اهل لذلك ولا على
 على ان عار لو لم يكن من عدم الطاعة له وسلمنا ان الاستدلال في هذا الملة في هي ضعف العمل بها لم تقدم في حجةها المستدال شرها بين الاصحاب بوجه
 لان فضل عار كان صحيحا وفيه كان صحيحا وفيه كان صحيحا وكيف يخفى هذا على من لادق على قول
 هذا والصحيح انها جملة الامام في انما في الاعتقال فلو ان لعاد كان لولا الله ما له ولولا الله ما له فافهم ان الاستدلال في هذا الملة في هي ضعف العمل بها لم تقدم في حجةها المستدال شرها بين الاصحاب بوجه
 في حقه في صالح المسلمين لو ثبت وجاز ذلك في عدم صحة الاستدلال في ذلك حين مناس ووجهه لهذا
 الكلام بعد من الضعيف وراية التوفيق قوله وما يقطع النزاع ويدفع السؤال في قوله والشيخ في
 هذا الجواب قال مثل ابو عبد الله عن السواد ما نزل في قتال هو لجميع المسلمين اجمع القول هذا في هذا الملة في هي ضعف العمل بها لم تقدم في حجةها المستدال شرها بين الاصحاب بوجه

وهو آخر رسالة قال وليس لاحد ان يقول هنيئاً لاجل هذه البلاد وقد كان قبل موافقة هذا معلوم ان
العلم اما الاول فانه لاجل العراق على ما حكيتاه كانت لها حيا سوره لركن لا حد بحال ان يجرى وسط البلاد و
شعبته وما كان بين العراقين والبلدين في العهد قد فرغ الانوار وكيف مجموع معبر هاتين الوصلين
سنة وشيئا من الف جوب والمنا تانيا فلهذا حارة العراق لم يظلم يحتاج الذي ان طوبى وسر في حال من
كانوا يبيعون عن هذا الاستعداد مع ان هذه النخلون بعد ما ثلثوا به فكانهم في احكام هذه الارضين وطول
وحل ذلك من التلطفات الباردة والامور الساجدة اقول في هذا اهل العقول يادون في الباب بطول ما يادون
الاسباب في فكر وكيف جعل الارض كون البلاد يجمع بعد الموات وهذا لا يبرهن باحد من ثم قال انه معلوم
ببعض هذه العقول ثم خط في توجيه معلومته البديهة ما يبرهن بان مراده لم يرضها الجمع والبعض ومن تفصل
عن كانه على طريق البحث والنظر فيقول اما ان يبين بقوله هذه البلاد ومعها في الجمع بالذات العراق والبلاد
التي يتعلق بها غرضه كما ذكره في قوله الاول فلهذا معلوم ان البديهة فلا حاجة الى الاستدلال على
الاستدلال الذي ذكره في قوله من تصور ان ذلك لركن لا حد بحال ان يجرى وسط البلاد وفي سورة اشهد المبلغ
له في الاول وكون معبرها ذكر لا يدل على الاشارة الى ذلك هو قد يجرى في الارض طولا وعرضا وهو ان
معلوم بطولها لقوة في شدة اشارة الى دليل وقوله ولما تانيا الى ان يركب سبعة لا يركب سبعة وخطا ومن
استاد ما هو معلوم بطولها ليدل على بطل هذا وان ادرك الثاني معلوم ان ليس معلوم بطولها ليدل على بطله وعمله
وكما نرى في الاستدلال الوجهين ظاهر الضعف كما بينا عليه انما هو في قوله ويزيد وبيان ما هو في الاشتباه
كان في قوله بعد التماسه في قوله ولا بعد القمع لركن معبره فانما حلة التي هي اليوم من اقطاب العراق
مواثيق الفتح وغير هذا كثير في ارجاء العراق ويؤيد ما ذكرنا في ان الحلة في القبة قلب من الذين ولما
وقفت في منعدده كما اشرنا اليه سابقا وفي صدر وقته انما احاطا وهي يجرى بها وكانت في اقطابها
اما ان العلماء الفناء في هذا المذهب لا وجة ومذهب الحاشية وهل يجرى يحصل ان يقول ان ارض العراق يوم
لركن فيها من الموات الا ان يكون حتى لا يباين كيف يرعى الكلام على ان معبرها المذكور ليس بطريق ما نتج

الاستاد

المواضع
الاقول عليه هذا المذهب من لا يبرهن من انما يصح بعد الحديث اذا اخرج الى ذلك بل نقول لا نمن ان هذه المقيدة في
وكون العراق مقسوقا منقوش لا يدل عليه الا ان ثبت انها كانت معبرها لأموات فيها وان هذه المقيدة كانت حجة
ورودها في خط الفنا بل كون معبرها كان مواثيقا معبرها بالضرورة لا يبرهن لكونه من اقطاب العراق في كل من
المقوسق حتى فلا يتحقق حكم المواضع في شئ من نقول ان لم نعلم ان شيئا من خط الفتح كان عامرا وقت الفتح
ثبت ان هذا خط الفتح من مواضعه او اخذنا ذلك ونحو ذلك ما يدل على انها معبرها وقت الفتح
المر من ذلك في الفتح ولا هذا وقد يجرى في ان ما يبرهن الحكم ليس بالحق لا يتحقق فيه سائبا وان علم
شأن الحكم به وترك في غيره ان يثبت ومن المعلوم ان راجح عن كان في وقت الفتح ذكرها اهل العراق
واشار اليها الاصحاح في ابن ادريس في التزيين في ردينا للمقيدة في مقيدة في باب المواضع وعادة في
جزا وهو روي يونس بن ابراهيم بن يحيى بن اسحق الكوفي عن مصعب بن مصلوب بن مصلوب بن مصلوب بن مصلوب
عن ابن ابي طالب عن ابي عبد الله وسابق المداين والمبشاران ونهر سوس ونهر جوب ونهر الملك قال محمد بن
مسند هذا الكتاب في رتبة البلاد المنقطعة في فخرنا نقطة واحدة والسير اليها في المجرى وهي المداين والقياديل
ان الراوي قال اسمعيل بن علي بن سعيد وسابق ثم عد حمله في المداين ثم ذكر حمله في التماسه في رتبة
الانقطاع ونسائه وهذا كثيرة الغزان والشر قال الشاعر في الملك الغزير وابن الهمام وليسا الكبتير
وكل العتقات راجعة الى موصوف واحد وقد عطف معبرها على بعض الانكاف في العاظم وقول الخطيب
وهذا في مذهبنا النائية والبعد والبعد في اقطابها وبطلانها في اقطابها في اقطابها في اقطابها في اقطابها
قالوا لما سار ابراهيم بن محمد الى حقيق قالوا ثم في موصوفها في اقطابها في اقطابها في اقطابها في اقطابها
نظروا انار كسرا وهو يمثل طول ابن سبيل الخط جوف الرياح طلع في اقطابها في اقطابها في اقطابها في اقطابها
فقال في اولها ان كركوا من جنات فيقولون ويزرع ومقام كركم ونحوها في اقطابها في اقطابها في اقطابها في اقطابها
فوقها اخبرنا الامام فاما العتقات في مذهبنا الحاشية في اقطابها في اقطابها في اقطابها في اقطابها في اقطابها
العلي والسفلى والمهين ومن الرمز والعتقات في اقطابها في اقطابها في اقطابها في اقطابها في اقطابها في اقطابها

الاستاد

بل كرهه قوله لكن قد شال من قوله فان لم يشهه اشراره فخرج الهم وحاصله ان العلم متحقق ليس له دخل
 شام دون الجور ويعود او لم يرد في شوكها وهو معنى المبتدئ في رده القول هذا خلاف ما سلكه من
 لجميع المستلزم فانه اذا لم يفرق الحكم بالنسبة الى اهل تقوية الحق او غيره وفي الجزا الاول اعني وفي الجزا
 دلاله على ذلك حيث رد على ابن شال بعدم استعمال شياطين مستبعدة هذا ما هم المولود واليه فالتأويل
 من غير تفصيل ولم يذكر اذ من خواص المستبعدة فالتخصص يحتاج الى دليل وهو مسلم كلامهم ويستدل
 بغيره الى ان قوله فان لم يشهه اشراره لا يشار الى ان الامتناع من اسوال الظالم فان رتبها
 كان اهل الصريح كما او اكثرهم على ذلك لان الامتناع بعيد فترده عن المظالم سبب عدم سألهم الناس
 اسأله لم يكن كذلك لم يظهر فائدة خصوصيات احد لا يتبع عن معاملة من يماثل ولا يظلم اكثر النظام
 فائدة في الامتناع في فتوى الامام ذلك للتنبه على هذا فالاحاديث والعلوم والاعمال
 بالتخصص ما هو علم بثل هذا الغيالى مع انه لم يرد على الدعوى شيئا فانظر المحذور في هذا القول
 القوة القديسة بظن العجايب قوله وفيها ما رواه ايضاً عن يحيى بن عمار قال سألته عن الرجل يشهد في
 وهو بظلم قال شي في شهادته يعلم انه ظلم به لهذا وهذا الحديث بظلمة الحديث في الشورى وظلمة في الشورى
 وبعينه احاديث كثيرة اقول لا يخفى على السامع ان هذا الحديث لا دلالة على الجراح والاعمال شامول له في الظلم
 من الالاف لان دلالة ليس الا على جواز الابتلاء من العامل الذي يعلم ان لا يعلم ان ظلم احد بعينه فانه
 كاشكاً لم يجرى ولا يجرى من الدلالة وهو مع ذلك مرسل وصحيح في تاريخه وقوله ومنها ما رواه
 في الصحيحين هشام بن سالم عن ابي بصير عن ابي جعفر قال سألته عن الرجل يشهد في السلطان في
 رغبته وهو يعلم انه لا يجرى من اكثر الحق الذي يجب عليهم قال لا بل والعزم الا على الخطأ والشيء
 ذلك لا ينافي في عرف الحكم بعينه قيل له فافترى في صدق في محبتنا فافترى في صدقنا فنقول بمتابعتها
 فافترى في صدقنا فقال ان كان اخذها من الناس فافترى في صدقها ولا فائدة في صدقها لان جواز ابتلاءهم
 على الابتلاء مطلقاً لكون ان يكون ذلك لكون ما لهم وقوله من عن لفظه اشارة اليه نعم صدق الحديث في ذلك
 وسيله

مسائل الجواب عنها ان الله قد قيل له فافترى في الخطأ والشعر بعينها باسمهم فافترى في الخطأ
 فافترى في الخطأ فافترى في شرا ذلك المقام فقال ان كان قبضه كليل وانتم حضور ذلك فافترى في شرا
 بغير كليل اقول لا خفاء في عدم صحة الاستدلال به في طلبه وذلك لان المعهود منها في التوال
 ان العرض ابا جواز الابتلاء من غير كليل ان او عدم جوازها هو ظاهر في قوله في السؤال بان يثبت
 في اخذ خطه وهو منظر الى منطق اللفظيين لعل ما اخذ خطه ولا نزاع في ذلك اذا انما يجوز ان يكون
 مزاولاً لوكيل المزارع الذي منه الربا ومنها ومن الزاوي والارض له ولا اشعار في الجزا ان الغاصم باسم
 وان الذي يماخذ من المزارع سلباً فكل جواز له لا يدل على جواز لانه ما لهم ليرل والابتلاء لانه لا يمكن
 بوجاهة لو كان كذلك لم يظهر فائدة السؤال لكونه فان كان فائدة استنباطه لكونه فان فائدة في الفعل
 من حيث معاوضته وبما كان في قوله وانتم حضور اشارة الى ذلك لان مع عدم الحضور يجرى خطه
 منهم وقوله ومنها ما رواه الشيخ ايضاً باستناذه عن يحيى بن ابي العلاء عن ابي عبد الله عن ابي الحسن
 كانه يبين جواز معاوضة فقلت قد علم ان موضع الشبهة تحقيق الابتلاء والامام لا يوافقها وما كان
 من الجواب ان الامام المأمور الحق في بيت المال مع ان شرفه عليه غضب الله ومخاطبته بغير حق منهم
 حقها المذهب على شرفه دليل على جواز ذلك لذي الحظوظ في عين المال في المؤتمن نظر الى شئنا
 بعد شئنا في الدروس على هذا المعنى وعرف من الجاهل وانظروا بين اخذ الحق الثابت في بيت المال
 فان ترك قبول الاول افضل بمكان الشايد اقول والله التوفيق هذا الكلام من الحديث بانك الحبشة
 من ردة الزمان لم ينظم اعراض ولا ردة لها لانها اخفض مما من ان يقال بوجاهة شامول الجمل وعدم
 نفعها لقول الله المستعان فافترى هذا الكلام في قوله ان بعد لوجه الاول من حرم من استدل لا يجرى
 والوابة ذلك على الجواز من غير جواز بعين اذ حمله على الخارج عدم العلم بغيرها والاصل عدم الجرم
 ما دل على جواز شامولها اذ لم يعلم غضباً بعينها وظل الجواز يشهد في ذلك خاصة لا يجرى في قوله
 لا خفاء بان موضع الشبهة حقيقة الابتلاء والامام بوجاهة لا مال فيه لان الشبهة التي لا يوافقها الا

ان يريد بها ما يتحقق المتع والغير من الامام من العدل كذا في كتابي طرقت الحجاب مطلقا ان يريد ما
 المرجو به ان لا يقع العزيم فلو سلمنا عدم موافقة الامام لمطلقا لا يتحقق ما يقصد الامام المرجو به الشبهة
 لا مطلقا وقد يختلف الحال بالنسبة الى غيره والواقع هنا كذلك فان جواز الظاهر يكون وهذا هو الذي
 دون الامام لان حق الامام له وما في الجوار يستحق هو فبعضه بالامانة في نفسه وبقية الشبهة في الامام
 بمقتضى عدمه ويدفع نوع الشبهة منه وهو اجتناب الفضل والمال حقهم بالامانة بخلاف غيره فانه مرجوح بان
 اليه وقد شبه على ما قلناه الشهيد وقد دروسه حيث قال وتركه اخذ ذلك من الظاهر مع الاحتياط
 ولا يماضي ذلك اخذ الحسن من جوابه ومثله لان ذلك من حقوقهم بالامانة على ان لنا ان نقول انهم
 ذلك شبه فلا يخلو الثالث ان قوله وما كان في الجوارح الامانة التي قد ثبت للمال كمالها
 الوكيلة لا يبرهن ان يكون الحائز من بين المال الجواز ان يكون من ماله المملوك له باحد انواع المملوك
 ومن هذا يعلم الوجه الثاني من الخط امين قوله فقلنا ولما احفظناهم المذهب على قدره ليل جواز ذلك في
 الحقوقي نظر الى ثبوت النابذة شيئا ولما لم يثبت انهم يحفظون بينه المال حتى ينعقد بهما من هذه الشبهة
 ايها المتأمل الى ملة فقه هذا الرجل كيف يليب به هذا الفقه في مثل هذا المطلب ليس في الجلب من هذا
 قوله وقد شبه شخص في العروس على هذا الموضع وانما تعلم ان الشهيد في نفسه الاية على الجواب ما
 الجواب وجواز جاز في ترك ذلك فقلنا لا لا يعصوم بان حقهم بالامانة ومن المعلوم انه غير مطلقا
 لان مطلبه يكون الجواز لا شبهة فيهما وان عدا المعصوم لهما في حيث حقهم فثبت المال فثبت لغيره ما يثبت له
 غير فرق وهذا خلاص ما يقصد عليه الشهيد في دروسه فقلنا قد سلمنا ويجوز نشر ما يملكه الجواب باسم
 والحق والمفاسد وان لم يكن مستحقا له وشأن الجواز منه ان لا يعلم من يملكه على المال فان
 تصدق بها والخطا ان ادريس يحفظها والوصية بها وروي انها كانت للقطعة قال وفيه اخرج حرمها فصدق
 على اخوانه بها والظاهر ان ايراد الاحتياط والصدق في تركه اخذ ذلك من الظاهر مع الاحتياط واصلها في
 اخذ الحسن من جوابه ومثله لان ذلك من حقوقهم بالامانة فانظر الى المسائل على الذي سبق عليه شرنا البرهان
 نوع

نقوم المواقف فان كان له ظاهرة المرجو به وعدم صلاحية صفة الرجوع بالاعتصام الرجوع بغيره بامانة
 هذا ما افاده فقه الله رحمه واسكنه بوجوه جديدة ولا كلام في وجوبه جاز ان الظاهر عقلا بغيره كما في
 ان يد هذا البحث ايضا ثابا الاستشهاد بكلامه في الاحتياط قال العدة في حق ولا يباس بمقتضى الظاهر
 مكرها الى ان قال وما قلنا انه مكر ولا خلاف ان يكون ما اخذ على ان لا يكون الا في الجوارح منه وهذا الشبهة في الخط
 مستلزمة من كل انسان من ترك معاملة الظالمين والامتناع من جوارحهم كان الا في له ذلك لما نحن في
 وقال في الجوارح ولو لم يملك الجواز في الجوارح وان كان الجواز لظالمين وبيد ان يخرج الحسن من جوارح الظالمين
 بذلك ماله لان الحسن بطريق الخطا فظهر ان لا يعلم فيه الحرام والى وقال في المداورة في نفسه جواز الظاهر
 من مثله يجوز في قوله وان لم يملك فيها الا ان يعلم الظلم بعينه فلا يجوز اخذ وقال ابن ادريس وفيه اخرج
 والصدق على الجوارح منها والظاهر ان حواء الاحتياط والصدق في تركه الجواز من الظاهر افضل وكذا في
 ايضا ان يكون نابذة من الاموال محرما بغير ظلم الجواز ان يملك شيئا لا يحفظه الظلم فلا يجوز مع ممانعة القول
 القدر في غير ذلك وجاز في جوارحهم حتى يعرف عظمه بعينه فثبت ذلك مع الاحتياط والمسا على العروس في
 ولا يماضي لادى اخذ الحسينين من جوارحهم معونة لان ذلك حقهم بالامانة وتولاها الاية في مثل هذا
 ظهوره لا وروى عبارات اخرى والمجمل قد شكت عند اهل انباء انهم الورع تحجب جوارح الظالمين ولا يجوز
 حجب قوله فان قيل فما سوا الان الاول ان هذه الاخبار وانما تفتت حل الاشياء خاصة في ثبوت حلها
 والاخذ كما فعل الجواب فانما الجواب على ان حل الاشياء في ثبوت المظنة ان حلها في جميع اسباب
 كالعلم والحقبة لعدم العرف بل الحكم بجواز غير الاشياء على ذلك المذهب بطريق اولي لان شرط صحة الاشياء في
 بذلك بل يستلزم جواز قبول حديثه وهو في يد المالك والحول في الما عرفت ان ذلك غير مباح له بل في
 تسلط على المقر في غير هذا الماهية الشرف وقد استوعبنا فقلنا له على ذلك التفرقة بين الجوارح لان
 انما كان من حقهم ما عرفت والشيعة ذلك لما في الروايات في مشقة فهم عليه في هذه الحقبة والسداد هو في تركه
 الاحتياط اقول هذا الكلام خطا ظاهر وذلك لان متعلق البيع هو الجواز المحبوث عنه غير مملوك الجواز وقد

منها طاعة الارض استعمل بالانفاق المستعمل فيها انهم اصبحت ولم يكن في بيان ذلك طاعة الارض
 لما يدل على عدم القول الشهد من احوالهم واما بغير الشراء بغير سائر احوالهم والحبية والصدق في
 ولا يمكن سائر احوالهم في ذلك فيحفظ كانهما بالكتابة والرجوع الى تحقق كلام الاحكام في الكتاب فيكون
 الحق ومن الله فقه سأل الاستعداد لتمام الصواب والصدق في تلك السبل او سائر فقول لا شك في ان
 في ان الخطاب ذكر وجوب انما اخذته السلطان الجارية اسم المفاسد وبهم الزكوة من الاربعين والاربعين
 ان ذلك ليس من حيث الاستحقاق منه ذلك لا للعين المتأخدة ولا يجوز الاخذ بل هو علم بالاشياء
 المستلزم لاختلافها لاجل الخراج وعدم سلفه ان الزكوة من الانعام والنفوس لا يمكن لها ان يكون
 وقد جازوا فيها ذلك مع انها ظلم وغصب طوكا كانتا على كل الخراج لا خضع الحكم به ولا خصه بل
 ومن ذكر ذلك ذكره في اثبات باب الحكم في ذكره بغيره في بيان ما اخذته الجارية من الزكوة والاربعين بل ان
 ان اخذت الجارية من الارض بغير علم الا انهم من استحقاق المسلمين العجز انهم ليسوا
 جاز في شئ من حيث يثبت ما اخذته لهم لان شئ من احوالهم بغيره الا انهم حكموا بغيره في بيان ما اخذته
 مع حكمهم الا ان شئ منهم برأه الدافع منها بل وجوب الزكوة عليها في هذه ثانيا وكون الجميع مع سبق فخر
 وجعل الدافع اليه مع الخلفين ان يقر في الخراج ذلك للاشتراك في العلم المتفق للاشتراك في الحكم وثانيا
 وبنيان ان معرف الزكوة في بيانها المذكورين في الآية الكريمة وجوب الانبياء لما اخذته الظالم لا يخص
 بل هو جاز على الاطلاق فلا يكون العلم الاستحقاق في ذلك وخصه بكتاب ما اخذته الظالم من الزكوة
 ذلك عليها واما ان شرطنا ان لا يكون علمه بها بل لا كره من لها ذلك الا انما ثانيا او كره من شئ الا
 في العهد عاقل ضلما ذكره في كتابي بكر وجه ليس على اهل الارض اليوم زكوة قاتما انهم من هذه المحدث
 وليس على اهل الارض من اليوم كونه فانه قد رخص اليوم لمن وجب عليه ما اخذ منه ذلك السلطان الجارية
 من الزكوة وان كان الاصل اخذها ثانيا لان ذلك ظلم علم به ثم اورد الروايات الدالة على اسقاط القول
 بان ظلم علم به يقتضي العزم بالاعادة لا التمسك بالاعادة فاعرف هذا فذلك يخرج الجميع من عزم مال المسلم اليوم
 شرعي

شرعوا ويجوز ان يبين ما يجوز منه فكل امرئ شكل فلا بد من تحقيق هذه المسئلة لانها في الشريعة
 ما يتضح من بيانها الاول في بيان ان ذلك حرام وظلم في الزكوة شرعا وفي غير الاطلاق وما يتبعه من
 الثاني في الجمع بين ذلك وبين جواب الاجتهاد من الظالم الثالث في ذكر العلم من هذه المسئلة وفي الجواب
 الاول في مسئلتي الاول في المناقشة من الزكوة والثانية في المناقشة من غيرها انما الاثنان في علم ظلم
 وان المناقشة ظلم من وان هو لم يقر انما الصدقات للفقراء والمساكين الا في حصرها بغير ذكره فان قيل
 الا ان كان عليه ما للمصلحة بينهم وشره في جميع انواع غير شرفه وظلم لاهل الحق وغيرهم من الاربعين وعموم قوله
 عند الصدقة من غنياتهم واجلها في فقرتهم فاخذ ما على غير الوجه ظلم شرع وعدوان ولاها شرع الصدقة
 الفقراء ووجباتهم فاخذ ما لا يدرى في الوجه من ان يكون موقفا لا يتناهي في العين فيستحق
 على الله الشريعة في بيان الشايع للمالك الذي في منها او غير ما عينا او في العاقل والمحق في تحقيقه في الارض
 لم يزل الدافع والرجوع الاستحقاق من العين فلا يثبت صدقة من الله الحق الى ان تحقق ما يرجع منه وليس اخذها
 غير جاز لا ليس والاثني مستحقا ويؤخذ ما ذكرناه من اوجه الشك في بوجوبه على جوارحهم ان من
 حاد عن جوارحهم الى سائرهم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام هل ان هؤلاء المصدقين ياتوننا فخذوا
 منا الصدقة فنضعها لهم يا ابا عبد الله فقال لا انما هو لا يوجب خصصوا او انما لكم واما الصدقة
 ان قلت او دد الشئ في باب ذلك روايت عن ابي عبد الله عليه السلام في الزكوة ثانيا لا تسمع عدم العجز عن ذلك الا
 علينا بها ان طوبى انما انما ظلم من ثبت في جميع الكلام في الجمع خاصة اذا لم يكن من السقوط في مقدمه
 على من سقوا الظلم الذي لا يوافق عدم سقوطه في حق الاحكام ما قاله العلامة في قوله لا يجوز
 رخصه الا للضرورة وكونه في اليد بالبراءة في قوله ثم قال لو كان المالك فاخذ من الظالم في الحلف لزم
 او لم يقر انما لو لم يقرها لو اخذها جليل العزل ما لزم من المالك حصة الفقراء انما اخذت الظالم في الزكوة
 وبوقفي زكوة ما بين على ما تقدم من الخلاف وقال في قوله لو اخذ الجارية من الزكوة في حق الفقراء واما ان
 على من لا يرضى حصة الفقراء ما اخذت وقال الشئ في الصدقة اخذت من بين تلك في شئ من وجوب

ومنه الجائز المحترمة فلا منافاة اذ لا يلزم من الاستدلال به على فرد محال عليه عدم الاستدلال به على الاخرى
 بعموم الدليل لا بل صريح جماعة من الاصحاب بعدم وجوب رد المراج وان علم اربابه ففوق او لا كلام في ذلك
 ليس بغيره من الميراث وولاية اوصاء سلمنا لكن الجواب يعلم من الجمع بين كلام الاصحاب واما البحث الثاني وهو
 كون الاختلاف غير مطلق وجواز الاختصاص فهو ان يقول حيث لا يمكن حمل الكلامين على احاطة فهاضمة ان يكون
 معصوماً فلا فيصحب المنع من جواز التعريف فيه وهو يتحقق ولو في كون في القول بوجوب اعدائها وقيل
 من اجله ففقط ثناء وذكرنا بغير من اهل البيت ثم فانه اذا ثبت وجوبها ثانياً ثبت جزمنا انما الاختلاف فيه
 لئلا يثبت بان على استحسانه فانه في يد اخذ غصب بان شبهة فلا يمكن القول بجواز ايتيائه من غير ان يقال
 يطلق جواز الاختصاص فيما اخذ الظاهر باسم الوجود وان كان من من جهة عدم برائته من الماخوذ منه وجوب
 الاعادة فلا بد من الجمع دفعا للثنائية العقلية والشرعية فقول وبالله التوفيق حجة الجمع هو ان المراد بالما
 كاد لم لا يخاف بخصوص من له شبهة الامانة وقد اخرجنا ان ناعلمه بمقتضى من جهة كمال ايتيائه عوي
 من الجاهل ووجوب اذا اخذ لنامهم منهم شيئا فهو مباح بالنسبة اليه والى جهة المستحقين انما سيجوز ايتيائه
 وان يكون مستحقا عندنا ووجوب الاختصاص بما اخذ من مقتضى ان مامنه نظو شيئا ان جواز معاملتهم
 هل يقتضي العموم ولا يشترط الا باحرا ولا يقتضيه فشرط عدم الاشتغال بالادلة في الجواز من غير تفصيل
 الاثر في الاشتراط ودعا كان في الخبر الذي ذكرناه سابقا في عطين يعطين دلالة عليه حيث قال في كتابه اعمال
 ولا يشكل هذا بفتان المعتمد ان كذا قد وقع الى ان يعطى ما له لانه اذا استنصر بعض فان كان دفع الامر
 مع جواز شرفه في دفع اليه ولا ايتيائه منه قطعا ولو اخرنا العموم بحيث يشمل الحكم للشيعة فالوجه سقوط الوجود
 مثله من الشيء باخذه ويكون ذلك خصه لسبب شبهة مذهب المخالفين ودفع الامر ومن اشبه بالامانة
 وكافي بعدم نظر وقيل فكر لا يعم المطالع والندى يخلق هذا الجمع لانه القليل وعدم معرفة يد فاق
 بالانكار وبقول ان خصه من غير مخصص فقول الكلام عام فانه وجه الاختصاص قد شرع بان العقل عند
 فانه تحقق ما لا يشي على قواعد العقل والشرع الا بالاختصاص وجب وبطلان على العموم فهو لاحد ما لم يلح على الماء
 عفو

هذا هو الوجه في جواز ايتيائه من غير ان يقال
 بل هو الوجه في جواز ايتيائه من غير ان يقال

من غير ان يربط الى ثمانية وسطه فقلنا في تحقيره مع ان ما ذكرناه قد سببه له من بعض عبارات المفصلة المحققين
 كقول العاذرة في حق يجوز للاستاذ ان يبناء ما ياختار سلطان الجوز وبشبه الزكوة من الاول والمهر والغنم
 باخذ من حق الارض بالمرحاج وما ياختار في شبهه المعاسد قد ذكرنا شبهة في اشارة الى ما ذكرناه وفي الكلام
 الذي ذكرناه عن الترخيف في كلام الشافعي في رد لا اله الا الله بل اقول ان في كل ما اذا لا يعطى ولا له حيث ان
 من الاضام والعتلات ولو من الارض التي اسلم اهلها عليها كما ينعينه المالك في العبادات والانفاق الى يكون
 الامن شيئا في ذلك من حيث امانته في رد له لان بعث المصدقين باخذ ذلك من خواصه يعطى له
 او نائبه فكون ذلك من خواصه قد يربط على ان المراد من شبهة الانعام والله الموفق في التصويب واما الثالث
 في الخطا في هذه المسئلة فنقول من على جواز ايتيائه بان هذا مال لا يملك الزارع وصاحبه لا يملك
 اخلا لا يلزم من عدم ملكه له بشيء من شبهة بعينه باخذ الحاجر ولهذا حكم هذا المعلق بفتان ان كذا
 الماخوذ منه وبما شاف ظاهر خصوص ما انه قال لان هذا مال لا يملك الزارع وصاحبه لا يملك الزارع
 فبما اخذه غير محقق في رد منه وضايقا انما ثلثنا بقدر شبهة ان المنع متوجه بان في الزرع ملكه ولا
 عليه ما لا يقتضي ومن قال بعدم جواز منع الزارع ونحن نقول فظلاله اذا لم يكن وجب عليه المنع لان
 البعير متخفى بغير مغنة لانه من الارض المعرف ودفعه من المنكر في ملك جواز الحبة بحيث يشمل الزرع
 لان الزرع متخفى للمصرف في اصنافه ما كان يجوز هبته او لا يقول هبته او لا يقول هبته او لا يقول هبته او لا يقول هبته
 ان الجاني له من نصيب واخر في حق نظر الى شبهة امانته التعريف فيها به من ذلك فلا ايتيائه فان
 الزكوة جاز لان صرف العين غير معين عليه ولا يرد بيعه للسواك المتوقفة على البيع كبيل الله وقد علم
 المن كذا في الخطا الوارد في هذا الباب والله في الصواب والمراج والكتاب وحيث انه في هذا
 في رسالته المعدة للفتن في الامانة الحقيقية والاغراض والرفق من التعريف اهل الايمان والظالمين
 اهل الحب والدينان مع كون ما ذكرنا سابقا ولا خطا لا يكاد يخرج من بين لحي محصل لطيف الكلام الاعين
 فوايد الاولى قد ذكرنا كذا منه من بعد احوال الشريف المرتضى قدس الله روحه والحق الطوبى والعلامة هتوا

٢٧٥

وطلبه عند نفوس بعض العامة ومن ذكرهم بعد وفاته فلهذا يخلون ما استحلوه من الغنى لا ينفقون
 زاحمة وادفع ولا يكره في ذلك ما كان غير مشتمل على مخالفة الشرع على عادة السافران من تقدم من خيما
 وعلمهم لا يذكرونهم الا بحسن ما عملوا المشالا للغير النبوي علم من فاف به الصلوة والسلام والمقول في بعد
 الاخير هذا ولما علم انه كان يفعل غير ذلك فيكون في العلم بل علم من شواهد الحال ولا تانا ولا كان
 اهل التقوى والصلاح ومع التحقيق لو فعل في ذلك فلهذا لم يكن في العلم بل علم من شواهد الحال ولا تانا ولا كان
 ان تطلع على بعض هذه الامور في كتاب السيد المنتجب العالم العليل البقي البقايين لما ووس الحسن
 منصف لا يلهي به غيره المجر فانه اشار الى المرفوع واجبة في امر سهل هو قول الامام المتعالي وروى عليه السلام
 من الرقة وروى قول من يخرج بها في ذلك مع شدة صلاته وتوابعه وروى عنه الذي لا يوصف ولا يصف في القفا
 الحق الطوبى لا الشبهة وانه كان داخل في سلطنة الامراء والملوك في الاشارة كفاية وبالجملة فلهذا
 لا يقيم عندنا فضلا من المجر الثانية المعذرة الى دباب العلم والنظر والتقوى والورع فما زال في العلم
 عنه الثاني فان ذلك شأن غير المنزل كتاب وسنة فان جميع المطالب ليس من علمنا في الفضل
 اصل كبحه في الانظار والامراء والاصلاء في المطالب منهم انما في النظر واخبار الفكر في المنا
 باين واداب في ان الاستعمال في المظنة الخطا وفيما فعلت من نقص فاني انما فعلت لا مصاد وجوبه على ان هذا
 بما علة والله على ما اقول شهيد فمرته بقصر عايد عه لنفسي فاحببت ان اوعف واعرف اهل الفضل من
 في سالتهم مع كوننا اهل المنان ويمك الغاني قد اشهرت بين اهل الراحه وجب ان يشار بها بشعائر الا
 فاحببت اظهار ما فعلوا عند ربه الى الله ثم ليلا يفتن الحق فيدخل في سلكه ورضي باصا علة و
 عن انكاره فينبغي لولا ذلك لكنت من المحضين عنها كما اوعيت من جواب استعانة واعزاه من لا يوقن على
 الدماء المحرمة من العوام والله الحكم يوم القيام والعقد ابيها في المنفعة فان مثل ذلك جوابا عما سبق
 فتنبه جاز بل هو الامر المعروف وانتهى في المنكوا اوقع في تصديق سبب خطابه فنهان بد استحق
 الجواب وهذه عادة السلف فان شككت في ذلك فلا حظ تصنيف العادة خصوصاً المختلف وانظر في
 علمنا اورد

طابن اورد بين مع ان مصنفه امام المذهب والعلم والعلو والافتقار ذلك ليكون علمهم من تبيين عن الغرض
 ذلك قال الشاعر سبقتك الدنيا يا اخي عني الدما وبالفضل ليجوا كل نفس في القتل وكلمة النفا
 حيوت يا والى الابواب وتلك فرجى الفائق ولوان ريد سائر الناس سالوا وكانوا له اخوان
 مدني الدهر ولكنه اودى في قوتي بعض ما جاءه كمالا والفتاح الى الحشر الثالثة زوي الشيخ في بيت من محمد
 بن يعقوب عن علي بن محمد بن جعفر عن ابيه رضى الله عنه قال كان امر المؤمنين في كثير من ايامي
 اعلى اعلى ان الله قد لم يجعل للعبد ان اشتد حبه وعظمت حيلته وكثرت مكايدته ان يسبق
 ما سببه في الذكي الحكيم ولم يجعل بين العبد بين ضعفه وقلة حيلته ان يبلغ ما سببه في الذكي الحكيم انما
 ان من زاد امره في الحجة وان يفتن من رغبة الرقة قال في هذا العلم لعامل اعظم الناس راحة في منفعة
 والعلم بهذا التناك لاه اعظم الناس شغلا ومضرب من علمه مشد وج بالاحسان البرور في علم
 في الناس صنوع لاه فاقف ايتها السابي من سببك وانقر من علمك وانتهى عن سنة غفلتك وتذكر في علم
 عن شدة عز وجل على انسان نبيته واحفظوا هذه الرؤوف التابعة فانما من قول اهل المجر وزعم في الرقة
 الذكي الحكيم انه ليس لاحد ان يلقى الله عز وجل بحيلة من هذه الخاذل الشرك بالله فيما افترض عليه واشفا
 هلك من نفسه او لم يعمل بما لم يفعل والمجر الخيال وصاحب الابهة وعن الحسن بن محبوب عن جابر قال
 ابا عبد الله الله يقول افقوا وصوفوا انفسكم بالورع وفقى بالصدق لا تستعاضوا بالله عن طلب الحق الى
 واعلم ان من اخضع لصاحب سلطان او لمن يحالفه على ربه طلبا لما في يده من دينه اظهره الله ونفعه عليه
 البهتان هو غلب على شيء من دنياه وخصا والبعض حتى نزع اعداءه كمن سئل يا جابر عن شيء يفتن في جوارحه
 ولا يوقن ولا قطع الكلام على هذا حامد بن شريح جملنا في اشياء العزة الطاهرة وما لاه ان من علمنا
 وبينهم وما يوجب البهتان شبه الباطنة والظاهرة وان يجعلهم شفعائنا في الدنيا والاخرة والمهد لله
 وصلى الله على خير خلقه محمد وعمرته
 القاهر بن





فصل اول در بیان کلیات تعلیم و تربیت

